

من الشرق
والعرب



السياسة

أحمد المطرطال
مؤلف

مكتبات
الأزاد
والشباب

مكتبة فلسطين للكتب المصورة والنشر

من الشرق والغرب

السياسة

لأرسطو طاليس

ترجمه من الاغريقية الى الفرنسية و صدره بمقدمة فى علم السياسة ،
وعلق على النص تعليقات متتابعة

بارتلمى سانتهيلير

أستاذ الفلسفة الاغريقية فى «كلليج دى فرنس» ثم وزير
الخارجية الفرنسية

نقله الى العربية

أحمد لطفى السيد

المقدمة

بارتلى ساتهيلير

اعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص للعلم المسمى كله - منفعة هذا العلم ومنهاجه -
الملاطون : ان سياسته حقة عظيمة وانها عقلية وتاريخية مما - ضلالاته - ارسطوطاليس :
منهاجه تاريخي كله تقريبا . . خطؤه وبراعته - منتسكيو : منهاجه ادخل أيضا في باب
التاريخ من منهاج ارسطو : روح القوانين - ما فيه من نقص وما فيه من عظمة - فولوبيوس
- شيشرون - ميكافلي - هيز - اسفينوزا - روسو - الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت في مصائر الجماعات وفي التاريخ عهدا
جديدا . فان اعلان حقوق الانسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة
بالتواعد الحقة للنظام الاجتماعي . وقد يمكن أن يقال عليها مع الانصاف انها
« قدمت للطبع الانساني صكوك حقه التي فقدتها في أكبر جزء من الكرة
الارضية » . فان الجمعية التأسيسية ربما بلغت في عملها فوق ما كانت تقدر
بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسي هو حفظ حقوق الانسان التي هي
طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها ،
تلك هي الاسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات . انها كانت
تتعمد أن تقتضى حقوق النوع الانساني باسم فرنسا . بل هي فوق ذلك
قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباححت الا تحفل ببيان فلسفي صدر به دستور
خيالى . فان السياسة وهي مستفرقة في المنافع وفي مشاغل الساعة لم يكن
ليسعها أن تسمو الى المبادئ . ولما أنها لا تفكر الا في النتائج وعلى الخصوص
في التطبيقات فلم تكن لتلقى بالها دائما الى أن من هذه الحقوق المعترف بها
والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضا . فقد

كانت تلك الحقوق هي أسس النظام الجديد بأسره ، والينبوع الفيض الذي منه تخرج وتجرى كل الأنظمة الضرورية لترتيبه وبقائه . وانها هي تلك التي تؤتي الجمعية الفرنسية استعلاء لاجدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بمحاكاتها دون منافستها •

ان السياسة لتقطع قرونا طوالا في العمل سواء في أوروبا أو في سائر بقاع الارض قبل أن تستخرج من اعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات • وان رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لايزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها •

غير أن التاريخ ، الذي يعرف بأى ثمن اشترت هذه الفتوحات للعقل وللعدل ، هو الأعلم بقيمتها جمعا . ففي نظره أن اعلان تلك الحقوق هو خلاصة ما تم من الجهود في مدى أربعين قرنا ، كما أنه يمهد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء • ان الجمعية التأسيسية قد فاقت في عملها من سبقها من الحكماء لانها استطاعت الانتفاع بدروسهم • فلقد جهلت الجمعيات أزمانا طوالا تلك الاوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم • ولم يطلعهم المقتنون عليها الا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الأقدس ما يكون لم تستطع أن توجهها • غير أن جهود الأمم والمقننين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة ، فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جديرة بأن تفهمها قمته بأن تستثمرها بأن جمعت بينها . وان الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدى للجمعيات لسعيدة بأن تتلقاه تاما من أيدي الجمعية التأسيسية التي انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة • ليس لدى الفلسفة ما تزیده عليه ولا ما تنقصه منه • وانما تلقى بنظرها من قمة هذا الأمر الخالد الى الماضي الذي عاون في تسييده والى المستقبل الذي لن يزرع من قواعده شيئا •

وان من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فإذا كان حقا أن يكون لطبع الانسان حقوق لا قابلة للنزول عنها فلا ينبغي للانسان البتة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحق وكماله • ان الجمعية أية

كانت الصورة السياسية التي تلبسها ، أى الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها اياها ، تحترمها وتكفلها أولا في ذاتها في جميع النتائج المشروعة التي تستتبعها . وان خير جمعية تكون هي تلك التي تحقق ، على أتم وجه ، التمتع الحر بهذه الحقوق ، وخير حكومة هي تلك التي تعرف أن تميمها وتشتتها في قلوب المواطنين على أحسن وجه ، وأحذق الساسة هو ذلك الذى يفهمها ويطبقها خير تطبيق . الى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التي أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة . فلا فلاطون وأرسطو طاليس ومنتسكيو وروسو أزر ، يحضروا أمام هذه المحكمة التي طالما استعانوا بقضائها دون أن يقدرُوا كل مداه ، وان الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء ، ورجال السياسة والمقننون في كل الازمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل في دوره . ان الطبع الانساني ، اذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات ، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له ، لأنه هو وحده الذى كان ينبغي أن يكون مطرح نظرهم أجمعين ، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التي ابتلت بها العناية الالهية حكمة الناس وشجاعتهم .

ان الأولى باسترعاء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتي كلها حقيقة باعتراف الانسانية بجميلها هي أعمال الفلاسفة . فانها بديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة ، ونصيبها الذى هو فى الغالب من الأمر يكون أشد استتارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمره . بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال . وان الشارع حتى الأشد بصيرة بالمواقف يقوم بعمله دون أن يعنى بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها . بل هو ينصاع الى الشيمة السعيدة بل المصومة لحكمته ووطنيته . ورجل السياسة أقل تعمقا للمسائل من الشارع . فان المصالح التي يخدمها والشهوات التي يجب عليه التوفيق بينها ، ولو أنه فى الغالب يشاطر حتى أمرها ، تزلزل رأيه وتعمى بصره . فهو فى المنازعات اليومية ستلحقه

الحيرة في أن يقول بأي نور سام ينقاد . زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة في مجموعات قوانين يضل فيها فكره اذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينظفء نوره غالبا في سجلات التاريخ وهي أقل من الأخرى محلا للاطمئنان .فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر ما يكونه الانسان عن الضلالات والأوهام . انه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الانساني وجها لوجه ، ولا شيء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لاعليه ألبتة أن يهتم بالاوضاع المادية للجمعية ولا بمختلف الظروف التي لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التي ترقى شأنها أو تؤدي بوجودها . انه لا يتجه الا الى العقل وليس عليه الا أن يجنى ما يجيبه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص ألبتة تماما من تأثير القرن الذي يعيش فيه . وعبثا يحاول التجرد فانه يتصل دائما بزمانه . وان الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون لا يزال يتسم فيها ريح السياسة الاغريقية ، كما أن حكومة الفرد التي كان يحلم بها منتسكيو هي نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة في كل أوروبا ، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فانها أيضا مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم الا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها .

على هذا فالحكم في أمر الفلاسفة سيكون أيسر وأكد بل أنفع من الحكم في التشاريع والأمم .

فمن هم اذا ، منذ ألفى عام وأكثر ، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم في فهم الجمعية واطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظوا بالمجد بأسمائهم وخذلوا ذكراهم . فبديا أفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو ، أجدهم منسحقين علم الأخلاق والثاني منظم العلم . والثالث أحصف مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة في قوة العقل وسهولته فولوبويس وشيشرون في الزمن القديم ومكيافلي في

فجر العصور الحديثة وهز واسفينوزا فى القرن السابع عشر وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لايسأل نظرياته الا التجربة وما يعلم التاريخ ، والآخرون لا يأخذونها الا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أو على التقريب . وحتى فى هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين ، كم منهم من هم أحط درجة فى الفضل وعلى الخصوص فى المنفعة ؟

فى علم السياسة كما فى كل علم آخر لا يوجد الا منهجان ممكنان : فاما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها ، واما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيرا مناسبيا ليضع منها مبادئ . فهناك الطبع الانسانى ملحوظا مباشرة على ضوء امتحان يقظ يحمل منه الفيلسوف فى نفسه كل عناصره . وهناك الطبع الانسانى ملحوظا على مسرح أكبر شقة وأشد غموضا يسمى التاريخ . ان تعرف الانسان فى كل ماهو وما يجب أن يكون أو تعرفه فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكتاب السياسيون من حيث لا يعلمون فى الغالب من أمرهم ، وفى الواقع لا يوجد سواهما أبدا . هذان المنهجان ، اذا أُجيد فهمها ، مع انزياح والنضار التى يستدعيانها ، يفسران بجلاء عظمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التى تشوه أجملها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، فى كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبى . فان الانسان وهو ما هو فى عقله أكد منه فى حساسيته ولو أن العقل يضل أحيانا . وفى السياسة تفوق العقل هذا بديهى كل البدهة . ونظرا الى أن الاحداث التى تشتغل بها السياسة هى أحداث انسانية أى ارادية فالعلم فى مكنة ، الى حد ما ، كالانسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على ما يختار ، وليس عليه ألبتة أن يتحملها كيفما اتفق . فان الانسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه بين تقدم المدنية . واذا لم يكن الاحساس بالحرية الذى لا يقاوم يحيا فى الوعى الانسانى ، فان مشهد التاريخ قد يكفى فى اثبات أن الانسان هو حر ما دام أنه يتغير . من أجل ذلك كانت السياسة هى العلم الوحيد الذى

تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا . لاشك في أن الأخيلا غير القابلة للتنفيذ ليست جد معقولة في السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلا : فان الناس حتى العاملين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لاعلى أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفساجي الذي أوتي به بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولا وقلبوا نظام العالم لم يكن ، على ما يظهر ، الا حلما عجيبا . فلقد قيل ، حتى في أيامنا هذه ، ان مؤسس الأمبراطورية لم يزد على أن حقق قصة عجيبة تفرد هو وحده بسرها . حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لاجنح على العلم أن يطمح هو أيضا الى تعديلها . يجب عليه أن يحرم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التي لاتكون بعد الا نوعا من السخرية ، ولكنه لاينبغي له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح . ينبغي أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه في الناس بل في مصائرهم أيضا والا صار عقيما . يجب على العلم السياسي ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية .

فاذا كان هناك اذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فانما هو علم الأخلاق بلا جدال . ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لا يابهون لدروس التاريخ وندر ما ينتفعون بتجربة الماضي . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكابرهم هم أوائل الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم .

اذا ماذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هي الجمعية وما هي القوانين العامة التي يجب أن تسيرها ؟ شيء واحد . هو أن يعرف الطبع الانساني . ومتى سبر الغور من سر الانسان ، عرف سر الجماعة التي ليس أفرادها الا أناسا متشابهين جميعا ان لم يكونوا متساوين . ان غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفراداه ، لايمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين ، وأن يكون القانون الأسمى للفردي هو القانون الأسمى للدولة ،

وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوى ، طبقة الفلاسفة أحيانا ، ولكنهم ، حتى بمساعدة عبقرتهم ، لم يستنتجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي .

نسائل بديا أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلما منه كثيرا فى أمر الانسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفا قد عرف أبدا الطبع الانسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشد أثرا ولا أغزر علما منه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستير بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيرا منه قانون ادب الانسان ولا تعمق فى تحليل نفسه . لا احد قد أتى السلوك العملى للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير موجب للأسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، انه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون كجميع مقتنى بلاده ، كما هو شأن دساتير اغريقيا أجمع ، يقسم الجمعية الى طبقتين : طبقة الاحرار وطبقة العبيد . حق انه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيراً يشبه التقريظ للرق الذى كان يشعر بكراهيته ، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادئ السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنها سيكولوجيا سقراط . انه لم يهدره ألبته باسم الطبع الانسانى الذى حلتته الفيلسفة تحليلا ، مع أنه كان لا بد به من أن يكون قد سمع لاشكاوى العبيد التى لا يقبل فيها العزاء فحسب بل أيضا الاحتجاجات الصريحة التى انتزعتها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الانسان فى ذاته وفى كل عمومه ، لكنه فى العمل لم يكن ليعترف به الا فى الانسان الحر الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فان العبد فى نظره ليس جزءا من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الانسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير « العبودية » ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حياة أخرى . فان عبد مينون يجب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، وإن تكرار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبته ليس أقل حدة ولا

أقل ثباتا في نفسه . حق أن أفلاطون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه ونصح لمواطنيه الا يتخذوا بعد من بينهم عبدا ، بل المتوحش وحده انما كان أولى بأن يحمل الأغلal : ضلال جديد يرتكز على وهم قومي ، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدني لم يكن أشد جرما ولا أشد عماية .

لنسدل ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التي ليست كليهما من عنده . فان الرق كما عرفه قد مكث بعده ألف سنة ، ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الانجيل في تلطيفه ولكنه لم يقض عليه . وكان سنكا أشد اقداما من القانون الجديد . في القرن السادس بعد الميلاد ، أية كانت التغيرات الأساسية التي اعطرت اتفاقون الروماني ، ظل الرق باقيا بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قسوته . فلم يبلغه جوستينيان ألبته مع أنه كان يراول الاصلاح ، حتى بعد ذلك لم يخفف الرق الا ليفسح محلا لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظام الالتزامي . فلنأسف لضلالة الفلسفة الاغريقية ولكن لاندھش لأمرها . فان الوقت لم يكن قد حان بعد : انما المدينة وحدها هي التي بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل هذه الأسرار لا يعلمها الا الله .

فلنحتمل اذا أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها بخطا وثيدة الا بعد ذلك بخمسة عشر قرنا أو عشرين قرنا . ولكن ماهي تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأي المبادئ آناها ؟ لتقدم هاهنا أركي التحيات لأفلاطون ، فإنه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدني قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لاتعرف أن تقوم عليه هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معا . تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذي تلقاها هو نفسه من وعيه ، تلك القاعدة التي تعيش في كل الجماعات ولو أنها في الغالب مجهولة فيها في غالب الأحيان ، انما هي

ملاذ المظلومين والنذير الأبدى للظالمين . وهى التى آتت القوة السياسية للديانة المسيحية والتي كانت نبراسا لأعضاء الجمعية التأسيسية والتي هى غير قابلة للتقادم كترجمانها المقدس ، أعنى حقوق الانسان ، فلنذكر الفكرة التي أملت كتاب «الجمهورية» والفرصة التي أنتجت هذا الحوار المدوم النظير يحاور سقراط أصدقاءه فى طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التي اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه على مسرح الوعي مهما كان للأؤه ربما لاتدرك قسما العادل والظالم لما هى عليه من رقة ودقة فقد نقل الحكيم بحوثه الى ميدان أوسع . فعمد الى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهورا وأضعف نورا . لكن الى أى دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجا : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التي تضعها بعيدا عن هذا النموذج الذي يطلبه الفيلسوف . انها دولة مثالية هى التي يمكن أن تقدمه له . ومن هنا كان كتاب «الجمهورية» وكذلك كتاب «القوانين» اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها الا العدل ينظم منشأتها جميعا كما يث فيها الاخلاق التي لاشانىء لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل ، فمع أنه لا يريد أن يتبع الا العدل والعقل قد أنكر الطبع الانساني أكثر من مرة . من ذا الذي يستطيع أن ينكر ذلك ؟ غير أن هذا الادراك العام للدولة الذي لاينفى أن تكون له قاعدة الا العدل والفضيلة أليس هو فى مجموعه مملوءا بالعظمة وبالحق ؟ قد ينخدع الفيلسوف فى تطبيقات هذا المبدأ ، وقد يستنتج منه نتائج كاذبة بل خطيرة ، ولكن هذا المبدأ السامى الذي جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أول من أسطع نورا صافيا كهذا . فى أيامنا لامحل للجدال فى قاعدة على هذا القدر من البدهاء فى نظر العلم على الأقل ، وان كان الواقع ، حتى فى الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال فيما يظهر بعيدا عن أن يتقبله ويعمل به . لكن فى زمان أفلاطون ، فى وسط تلك الحكومات التي كان أكثرها لا يدين الا للمصادفة

والعنف بأصله وبقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، فى ظل كثير من البغى وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذى يظل أبدا دواء لأمراض تصيب الجمعيات ؟ أو ليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد الزام الاجتماع المدنى لقانون الذى هو وحده قادر على إيجاد القوة الحقيقية والسعادة للإنسان ؟

ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهناك القواعد الثانوية التى يستمسك بها الفيلسوف ، وهى التى ليست أقل مدخلا فى باب الحق ولا أقل خصبا .

بديا لن يكون للسلطان فى الجمعية من غرض سوى منفعة أونثك الذين يتسلط عليهم ، ولا ينشئ المواطنون الوظائف الخدمة جمهور الجماعة ، ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السياسى فى ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالعمار يبنى الدار والطبيب يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة ، دون أن يكون لاحد من هؤلاء أن يعنى ، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار ، بالأجرة التى تتبع عمله بالضرورة قل أو كثر مقدارها ، والسياسى على الخصوص أقل اهتماما بمنفعته مادامت المهمة التى ائتمن عليها هى أشد نفعا وأعلى مقاما ، انه لا يتلقى السلطة أبدا لنتفه الخاص ، بل هو يعانها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة التى يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر . لاشك فى أن أفلاطون كاد لا يكون أقل بعدا عن الواقعيات فى زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالنزاهة منه وحين كان يطالب بالعدل للمدينة . لاشك فى أن الورع حتى فى أيامنا ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم مازال بحاجة الى الدروس التى كان يلقيها أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن القاعدة التى طالب بها السلطان مازالت حقة وان كان فى الغالب يتنكر لها الساسة العاميون ، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف .

فإن نفوس لوقرغس والاسكندر وقبصر وشارلمان و نابليون وأمثالهم لم تكن نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم : أجل يجب أن يعمل السلطان الاجتماعى لمنفعة أولئك الذين آتوه لا لمنفعة أولئك الذين آتوه . أو بعبارة أخرى ان سيادة الأمة ، ذلك المبدأ الاساسى

للدساتير الحرة ، ليست البتة شيئا آخر الا تلك القاعدة ، وقد كانت الجمعية التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العامة انما رتبت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لاولئك الذين ائتمنوا عليها .

من هذا المبدأ الثانى تنتج نتائج عملية فى غاية من الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هذا السؤال لايمكن أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة السياسى ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لامحالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه أن تكون الايدى التى يوكل اليها أمر هذا العبء الخطير هى كذلك الاجدر بحمله . من أجل ذلك كان أفلاطون يحمد الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعى المقدس ، قادرا على أن يرعى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذى وكلت اليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل الى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل حتى النير الوقتى لطاغية مستنير ، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحازمة التى تنقذ الدولة بأن تجدد شبابها ، ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الارستقراطية التى اسمها ، ان لم يك كاذبا ، كفيل بالتبصر وبالفضيلة ، لقد استهزى ، بأفلاطون أحيانا اذ أعلن أن الشعوب لاتسعد الا حينما يصير رؤساؤها فلاسفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساءها . لقد ظنوا أن يجدوا فى هذا التقرير ، الذى ليس الا نتيجة لحسن التقدير وللتجربة ، ضربا من مطالبة دافعها الطمع ، أو انه ربما كان ضربا من السداجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غير المحب الحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها على سعادة الأفراد ، وفى الحق ليس عند أفلاطون الا حكومة واحدة هى حكومة الاخيار ، هى الارستقراطية^(١) على المعنى الحقيقى لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى أية كانت فانها لا تكاد تستحق اسم حكومات . لانه ليس من حكومة حقة الا تلك التى فيها تكون

(١) ر . كتاب السياسى لافلاطون ص ٤٥٨ من ترجمة كوزار . وعلى هذا المعنى الافلاطونى يجب أن تفهم كلمة الارستقراطية فى علم السياسة . ولقد خلط منتسكيو كثيرا اذ لم يعن بهذا المعنى واتبع اللغة العامية . فلم يتكلم على الاونفيرشات الا تحت اسم الارستقراطيات .

الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها • وان الحوادث ، كما يجلوها التاريخ ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية افيلسوف ، فلم تكن الأمم لترى على رأسها دائما أولى الرجال بذلك ، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع ليجعل الأهلية وحدها علة الوصول الى السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النيايية أن تعنى ، يتوالت فيها الحاذقة ، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى اعطاء السلطان للمواطنين الأكفأ من سواهم لتنفيذ . اذا فظرية أفلاطون حقة بقدر ما هي نافعة لو أنهمام ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق وأقل ندرة في الوجود •

نتيجة أخرى لها مالمما قبلها من الخطر ومن الحكمة • الى أى الأيدي يسلم السلطان ؟ فمهما كانت تلك الأيدي نقية وقوية فان التبصر يقضى بأن تتخذ الضمانات من الاخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الانساني ويمد لها في الاعذار . ان الاعين الأبصر ماتكون ليست دائما يقظة ، بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الاعياء . ومهما تكن الثقة التي يستحقها رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الامر الى الأنظمة . ان جواذب السلطان أيا كان لاتكاد تقاوم ، ومعاطاة الشئون ، وهي من العجلة والوضواء على ما هي بالضرورة ، لاتسمح دائما حتى لخير العرائم استقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها . فبقى حينئذ ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء ، أن يحد من غلواء السلطان نفسه . فتأسيس السلطان على مبدأ واحد تعريض له عما قريب لان يجاوز هذا المبدأ حدوده ويغلو في ذلك فيودى به غلوه . لاشبهة في أنه ينبغي دائما أن يكلف الاخيار ادارة المصالح العامة • لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم مهما كان منحط المقام عنهم ، محتفظا دائما بحقوقه مانعا باستعماله تلك الحقوق من الافراطات حتى في الخير حيث الفضيلة قد تتخلى عن نفسها الى الافراط . فليس من الحكومات مايقدر له البقاء الا الحكومات المعتدلة ، فقد أهلك الطغيان نفسه في ايران بسبب السلطان الذي ليس له من حدود وفي

الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية آتينا حكيمة بعد. هاهنا الحرية التي لاوازع لها قد أتتج إباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغيانا شنيعا . وبين هذين الافراطين كانت اسبرته المعتدلة ، وعلى هذا كانت هي الحكومة الافضل والاولى بالطمأنينة . غير أن اسبرته نفسها لم تعرف أن تتجه بهذا المبدأ الخصب الى ما ينبغي من مدى ، ومن الممكن افتراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه في حكومة اسبرته . واذا يبحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة ، وربما أنه لم يجدها . لكن أليس مجدا عظيما أنه قد بحث في أمرها؟ وهذا التوازن الحكيم بغض الدولة أليس هو الغرض الذي رمت اليه الجماعات المستنيرة ولا تزال تابع خطاها نحوه حتى الآن؟ من أين جاء معظم الثورات ان لم يكن من افراط السلطان المسلم لبعض الايدي؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت في غالب أمرها بأن صارت الطبقات الممتازة وشيكا ظالمة بحكم طبائع الاشياء؟ أو ليست الدساتير الأبقى ماتكون هي التي كان فيها الاعتدال النصف للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من ارادة الشارع الحكيم أم من الاجتماع الفجائي لشتى الظروف أو لم تكن اسبرته ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك؟ وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوروبا الا أنها تعطى حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد الثينة والفضيحة التي جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذي يريد أن يبقى ويؤدى واجباته الاجتماعية؟ ولقد أوصى حكماء بعد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقيا قويا يجعله شرعا ومنظما . لكنه هو وحده انذى فهم هذه الضرورة حق فهمها لانه هو وحده الذي قد عرف الروابط الحفية بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد.

غير أن هذه الضمانة الاولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف اليها ، مادامت تشمل السلطان كله وتحد من حيث لايشعر، ضمانات أخرى أشد بداهة وان لم تكن أشد حرمة . فان أولئك النواب الذين اليهم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا الى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا

جميعا على نسب مختلفة فى انتخاب الحكام من الشيوخ والقواد والكهنة الى ضباط البوليس المدنى فان جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا ادارتهم أمام أولئك الذين وكلوا اليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم اياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع فى أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون العقوبات التى يجزى بها انذين اقرفوا الأثم معينة من قبل ومطبقة بحسب الاجراءات الميينة بالقانون . ان مسئولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغى أن تكون فانها تنفى عن الوظائف العامة تلك الاطماع التبعية التى تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام مزية امسك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة فى آن واحد . متى كان الامر كذلك فان الحشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة كل دولة لاتكون فيها المسئولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لاصلاح مجاوزة الحدود القانونية . الى المصادفة والى عنف الثورات ، وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لاينفع التلافى ويلقون عن أنفسهم العبء حينما يهظهم حمله . لكن الخير هو فى اتقاء الاختلال بالناية بمراقبته لانه لاتمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة الا بأن يجرح الجسم الاجتماعى جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة فى اجتنابها .

وذلك أمان أخير من الدولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو انشاء جمعية خاصة اليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة ارفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهى تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس انقوانين أولئك الامهمة واحدة هى منع ماعسى أن يعترى مبدأ الحكومة من صنوف الزيف السرية التى هى بهذا الوصف مخوفة النتائج التى يمكن أن تعترى مبدأ الحكومة . ليس الامر فقط بصدد الاجراءات التى تضر به مباشرة فان هذه الاجراءات ظاهرة لأعين الناس جميعا ، فكل

المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفضونها ، تكن في الاجراءات والقرارات
اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور ،
ولا تكفى في أمرها الوطنية ولا الاستقامة ، لان تلك أخطاء قد ترتكبها
الوطنية والاستقامة السياسية اذا لم يظهرهما عليها النصح البصير . فيلزم
حيث أن يقوم بجانب السلطان اقائم بالامر اما بواسطة الحكام واما بواسطة
الجمعية العامة هيئة في الدولة لاتي الامور استفيضية لكنها تحمى مبدأ الدولة
الذى هو مصدرالحياة في المدينة بأسرها وتحافظ عليه جداالمحافظة بأن تجبه
التأثيرات التى يمكن أن تمسه بسوء . حراس القوانين هم السلطان الذى
يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين
اذ يغفلون فى أمر النظام الموكول اليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار
ليست أقل افسادا .

على هذا فأركان السلطان ، على حسب أفلاطون ، هى أولا العدل
المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد ، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال
والمسئولية واحترام القانون .

وان سلطانا مكونا على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التى
يجب أن يربعاها مع المواطنين ، فبديا كل المواطنين تجمهم الروابط الاضيق
ماتكون والاحسن ماتكون ، وسواء أكانوا حكاما أم محاربين ، صنعا أم
زراعا ، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطنا . هو أهم وهو
مرضعهم المشتركة ، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم اجترأعلى مهاجمته
ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم
بعضا اخوانا ، . (القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان) . ان الله
فى أوامره العالية التى لاندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس
الذهب والفضة والنحاس والحديد . وهذا تميز أول وسام يدعو البعض
الى السلطة ويدعو الآخريين الى الطاعة . فالمدينة التى تنظم أمورها على
هذه الفروق التى ليست قط من صنعها تكل الى هؤلاء السلطان الذى يدبر
أمرها ، والى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها والى الزراع القيام بنفقاتها

وتغذيتها • ثم بعد ذلك يمكنها أيضا الى جانب هذه الفروق فى الفضائل التى هى رأس المميزات أن تخصص آخرين لاميزة لهم الا الثروة : تلك هى النصاب السياسى ، الذى ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولوانه ضرورى • وعلى الرغم من هذه التمايز التى تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التى تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لاتكون الا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل باتراحم الأخوى بينهم • ان الرابطة الاجتماعية انما هى الاخاء • وان أفلاطون الذى يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، اذ كان الناس جميعا فى نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قد كانوا أعضاء للمدينة . من هذا التسامح الاجتماعى تنتج نتائج حسنة . فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مخلصه للقوانين التى لم تسن الا للمنفعة العامة • وهذه الطاعة نفسها تصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى حكام قوامون على اخوان لهم باسم العدل يستطيعون فى أكثر الحالات ألا يستخدموا الا الاقناع ولطف سلطانه • فان القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقتضى بوضوح الأسباب التى عليها قد بنى ، وهو يتبدى أيضا بالاقناع قبل الاكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تخرجها العادل لاتطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالموصايا الشديدة التى تكون قد تقدمت بين يديها من قبل • وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضروريا يصير مشروعا لأنه دائما مرتكز على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذى لايجوز تعدى حدوده . فالسياسى المستتير يلزم اذا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم • شأنه فى ذلك شأن الطبيب يرى المريض الذى يقاوم العلم الحاصل بانقاذه . غير أن هذه الأحوال هى من الندرة بمكان ، فان عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التى عليه أداؤها • ان المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة • وقلما يوصف بالكياسة فن أولئك المقننين العامين الذين لا يستعملون أبدا الا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضا

عن هذه الطريقة المزدوجة التي تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم
ومتحرج .

ان السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من
هذا الطراز مستشعرا احساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع
بلا عناء أن يقوم بمهمته الثييلة . وان غرض رجل الدولة الذى يفهم نفسه
حق فهمها هو جلى غاية الجلاء : انما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته
مواطنين فضلاء . وان الفضائل التي من واجبه أن يشها فيهم بالقـدوة
الحسنة التي يقوم بها وبالتصح لهم انما هي العدل والاعتدال . وقد تكون
الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل في ذاتها ، وان تجربة الأمور، اذا
حذق ملاحظتها ، تكون قد علمته أيضا فأحسن تعليمه ، ولا وسيلة لسلامة
الأفراد الا بهذا الثمن ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد
منه محلا للشك . وما السبيل الى ذلك الا واضحة وأمينة . ان هذه الفصاحة
التي يشيد بذكرها الخطباء السياسيون ، والتي هي قديرة في الواقع ، ولو
أنها في أكثر الأحوال خطرة وآثمة ، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير
هذا الموضوع . ان رجل الدولة الذى لا يعرف ألبتة بادىء بدء أن يتخذ
الحق والعدل ناصحين صاحبين وفيين من شأنه أن يرثى له . انه لا يرى
أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا . انه ليس الا سفسطائيا أسلم
أمره الى المصادفات وسوافل الأكاذيب والى الامعان فى اتباع الشهوات
والى جميع أخطار الخطوة الشعبية . فالخطيب الحق هو قبل كل شيء
ذلك الذى يمكن أن يعرف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون قنصل
رومة : « خير قد أوتى حسن البيان » . فالخطيب الذى ينفاد الى قواعده
أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المقتصب والمشكوك
فى أمره يجد فى طريقه جزاء آخر لا يفوته أبدا وهو احتقار القلوب
المستتيرة والنفوس الشريفة جمعا . السياسى الحق بغذى مقاحد مختلفة
أيما اختلاف . ولما أنه لم يك فى قلبه النيل الا منفعة واحدة هي منفعة
الفضيلة فانه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها . تكسر حجة
المدينة قليلا ما بهمه ، ولا بهمه الا كمالها الأخلاقى . ولم يك سقراط ،

حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التي هي ، على جلالها ، غاية في البساطة ، ليجعل أنه بذلك يثير ابتسام حذاق أهل زمانه . وقد يكون من المحتمل أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا اذا أصغوا الى صوته مصادفة . غير أن سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة في شهادتها . كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم ، مع كونهم غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين ، قد استخدموا السلطان حتى نقم منهم الشعب الذي كانوا يحكمونه شر انتقام ؟ ثم يستوقلس قد نفى ، وملتيداس حكم عليه بالسجن ، وسيمون غرب ، وفريقلس جر من تلابيه الى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم . فكيف اتخذ هؤلاء جميعا الى هذا الحد عن ذلك العلم الخطير الذي كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه ؟ وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أخيرا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم الا موجودات مقرسة مستعدة دائما أن ترتد على قادتها وتمزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجميل ولا رحمة ، في حماة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التي يجعلها قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم أمر ترويضها واستئناسها ، ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ، كما يتصوره الحكيم ، هو شيء عزيز ونادر على رغام دروس الأساتذة أجمعين الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم . فليس الا قليل من الرجال في الدولة ، لا يكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين يقدرون على قيادة الأغيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن يقودوا أنفسهم . وفي الحق يجب على السياسي أن يكون فيلسوفا قبل كل شيء أي حكيما بمقدار ما أوتي الانسان أن يكونه ، بمناظرة على جهود طويلة مخلصة . لكن في الواقع وفي أغلب الأحيان ليس السياسي الا سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذي يمكن أن يقود الدولة الى الخير وينجيها ، ليس في أغلب الأحيان الا ضحية للشهوات الجامحة التي لا يشارك فيها والتي كان يمكنه أن يعدل أمرها في اخوانه كما عدل مجراها في نفسه . ان فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العسلم على

ما يفترضه جهل العامة أو على ما يظنه رجال الدولة في خيالاتهم ، بل ان
الدرس الذى كان يلقىه سقراط على تلميذه السيياد مازال أولى بالساسة
أن يتلقوه وأن يتفهموا به : « يجب قبل كل شيء باسديقى أن تفكر فى
اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يعنى بنفسه وبماله من الأشياء
فحسب بل أيضا بالدولة وبالشؤون التى هى للدولة » . قاعدة عميقة قلما
كان يصفى إليها أهل أتنا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يصفى إليها
أيضا .

غير أنه اذا كان اسياى يلقى نصبا من أمر ادارة مواضيه وتغيير ما بهم
فلا أقل من أن يجد فى المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على ماينفى ويكون
مافيه من أصل صالح نواة لما يكون فى مستقبل الدولة : ذلك الجزء هو
الطفولة . فبالترية يكاد المرء يجعل من الانسان مايشاء . لأن التربية
تعديل كل الخواص التى يجىء بها كل منا عند ولادته تعسديلا جوهريا .
ودون أن تتكلم على هذا الأثر الحفى القوى ، فان التربية ان لم تعمل الا
لاكتشاف طباع المتنازين وتميته ، فانها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظمية
وأتمت بهذا عينه المشيئة الحفية للعناية الآلهية . ان التربية متى أجادفهمها
رجل الدولة الذى يستطيع أن يفسح لتبصره أمدا بعيدا ، تكاد تكون هى
النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية . ففضلها « يصير
الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن
سبقوهم ، بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا
من آبائهم » . وتسير الدولة قدما الى الارتقاء فى مدارج السعادة والفضيلة
واذا فليس فى الجماعة منفعة واحدة ، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية
ولا بأدق العناية من التربية . بين بذاته أن ما يجب على السلطان الفطن أن
يصوره قبل كل شيء ، هو نفوس مواطنى المستقبل . ذلك بأن النفس
وحدها هى التى لها ارتباط بالعدل الذى بدونه لا يكون الرجل ولا الدولة
شيئا مذكورا . غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجمباز) تشغل فى
التربية مركزا عظيما وان يك ثانويا ، لأنها هى التى ينبغى أن تمهد للنفس

الألة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى • وفوق ذلك فإن التربية تمتد باضطرار لتسع الجنسين جميعا ، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجال شيئا كثيرا ، فإيا كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضا الى نفس مستهتره وجسم قوى ؟ أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهن من أثر فى قوة اولادهن وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسى على أكمل ما يمكن أن يكونوه • أما فى تربية الشبيبة فينبغى أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة • بل الى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعه المقدسة ، وان الأطفال جميعا ليستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص الممتازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التى ستجعلها انفسه هى الأحق بالسعنان •

لايكفى مع ذلك أن يباعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم ، لا تكفى اضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تنمى فيهم أصول الدين التى أودعها الطبع قلوبهم جميعا واتى منها تظهر الاعتقادات القوية التى تصل بين المرء وبين الله • ان الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات • انه لدى اناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وان الايمان بوجوده هو أساس للقوانين • هذه العقائد الكبرى الضرورية التى يجب تثقيف الاولاد بها والتى يبثها الشارع ، ان كان حكيما ، بجميع مآلديه من وسائل اللين والقسوة فى أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ما هى نافعة • وانها لترد الى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذى لا يلحقه ميل • بدونها يضل المرء بالمصادفة فى هذه الدنيا اذا أسلم الى النزعات والى غياهب شهواته وجهاته • انه لينكر نفسه مادام لايعرف من أين أتى ولا ماهو المثل الكامل المقدس الذى يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه • وليس للدولة من قاعدة قارة مادامت لاترتكز الى هذه القاعدة • ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة

ونظامها لأياتي الا من الله انذى هو يتحد به فى جوهره الأبدى ، فينبغى اذا ابدار منذ النسنين الأولى بذر هذه العقئد المقدسة فى اقلوب جميعا . بل اتقانون نفسه لاينبغى أن يهمل بعد ذلك أن يدعو ايها بالافناع او انفسوة أولئك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم فى انصدور ضعف فى أنفسهم أو سوء فى أخلاقهم . كل تربية ليست دينية ناقصة وباطلة ، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عمياً عنها فتلك دولة توشك أن تهتك . ليس الأمر ، كما قد يقطن الساسة انعاميون ، أن يجدوا فى الدين آلات يستخدمونها لمحكومة ، كلا انه بجماعات والدول حاجة وأكثر من حاجة ، انه أكثر من ضمة نظام ، بيد أنه ذو حدين تبعاً لما يستخدم فيه ، الذين قد تود من التوثب الذى لايقاوم للعقل الانسانى . انه فى صورده المختلفة للعقل الانسانى الترجمان الطبيعى المحض والأعمق ما يكون غورا . ان الانسان يقدر الآلهة كما يحترم أباه ، انه يعبدهم بأنهم ينبوع المقدس لجميع الحيرات ، وعلى الخصوص للمفضيلة والعقل ، أو ليس مجرد الجدال فى وجود الله يكاد يكون كفراً ؟

الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هى اذا جماعة من أناس متساوين أحرار ، يجعلون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينمون جميعا البذور الالهية التى تنطوى عليها نفس الانسان ، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون ، لبقاء النظام فى المدينة ، الحكام المستيرين أولى الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون ، لمقوانين اتى ليست الا قواعد العقل ذاته ، . طبعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم ، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقول ان الدولة الفلانية التى رتبت لبقاء السلام والاتحاد فى داخلها ، لا تبحت عند جيرانها الا عما يشبه حالها من الرغبة فى السلام ، على أنها تكون دائماً على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير ، ويكون حمايتها وهم على استعداد لطول ماتعاطوا من التمرينات الرياضية الفاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ماتوتى الشجاعة والوطنية

مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد
لهمها كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة . « بل تنظم كل ما يختص بالحرب
تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب » . وتتقى الخصومات مع
الخارج بقدر ماتقى الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب
أبدا مظالم نحو الأغيار فهي تتقاضي من نصف الغرض الذى يحمل الدول
فى الغالب على حمل السلاح ، بل ليس عليها الا أن تدفع عن نفسها بكل
ما للقضية العادلة من قوّة اذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم مالها من
الفضائل .

تلك هى القسّمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونية . أفليس ملؤها
الحق والعظمة والخصب ؟ وهل فى هذه سياسة النبيلة الحكيمة شيء ناب؟
وهل بها من الخيال شيء ؟ وهل هى لا يمكن تطبيقها الا على المدينة الاغريقية
التي فيها ولدت ؟ أو ليس أن نظر الفيلسوف قد امتد الى ماوراء المدينة
الضيقة التي انحصرت فيها أنظار غيره ؟ انه لم يقتصر على العلم بما كانت
الدولة فى جمهوريات اغريقيا ، بل هو اذ يسعى تفهم ماهى الدولة فى ذاتها
قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة . ولما أن فى هذه المسألة الفسيحة التي
تلصها الانسانية على ماشاء الله من مسارح ازمان والمكان هؤلاء المشغلين
العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا اقطاع نهاية تتباعد دائما أمامهم
ولو انهم يقتربون منها دائما ، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو
الحقيقة بعينها التي تكسبها الجماعات الانسانية شيئا فشيئا والتي تستمع بها
على نسب استنارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هى الوجهة
الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذى يجعلها خالدة ويوصى بها تفكير
الحكماء ويوصى بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحدث
الناس غالبا بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحيانا الى السخرية
ان التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ما هو حقيقى
ولا قابل للتطبيق ليس نقدا للفيلسوف الذى له المجد بان كان أول مستكشف
لها ومعلن ايها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هى عند الناس
أسماء جوف . انما هو تنكر للطبيعة الانسانية والتاريخ والمدينة كل تلك

التي تجد من حيث لا تشعر غالبا في تحقيق هذا النموذج المقدس . وان السياسة الحقة هي تلك التي تحسن تحصيله أكثر من غيرها . وان المذاهب الاجتماعية والحكومات انما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه . فان مبادئ حوارى سقراط هي بمجموعها أنقى جميع المبادئ نقاء وأقبلها للتطبيق في العمل .

حقا يعز علينا أن نتزل من عباء هذه النظريات التي لا غبار عليها الى هذه التطبيقات التي حاولها فينيسوف ذاته واتى هيئات أن تطبق على مقاصده الخاصة : شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد واهدار الملكية واثريية الرجولية جنس ثم يقدر له بانضبط مقدر نلرجل . . انخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا فتهاقت من ثم بتأثير نقده . ثم كان أن عادت الى الظهور أكثر من مرة تحمل كل ما بها من بطلان دون أن تكون لها رشقة الأسلوب الأفلاطوني . لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول ان هذه النظريات ليست هي بانضبط سياسة أستاذة . لاشك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ماوجه انها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطي . ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التي تبررها والتي ، على رأيي ، تمحو كل تلك الأخطاء تقدوقوا عند هذه الجمهورية المثالية التي رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة ، غير أنه هو نفسه ، وهو لم يزل يلتزم اتهكم السقراطي ، قد اتسم منها أكثر من مرة ، فهو يتكهن بما ستيرد من الاحتجاجات من كل نوع ، وهو يفهمها بلا عناء ، واذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذي يقتفيه ، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التي يقترحها تحقق ذلك المثال تماما . فالغرض المباشر للجمهورية ليس اذا تلك الحال الواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التي لا يشتغل سقراط بها الاعراض ، بل الموضوع الأول والأساسي للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا في الفرد وفي الدولة ، لاشبهة في أن سقراط يظن أنه أيضا يطبع العدل في هذه الحكومة المثالية التي يصفها ، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع في هذا النموذج الذي جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات

أشد زُيغاً مما فعل ، والنقطة الوحيدة التي هو فيها واثق من ألا يضل هي طباع العدل وسيادته الاجتماعية • أما تلك النظريات فليست محللاً للمناقشة بل هي محل للاعجاب ، وإذا أمكن فلتجعل موضعاً للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعلت الشعوب التي لم تعرف أن تنفذها .

ومن المنافع أن نزيد على هذا أيضاً أن أخطئ الفيلسوف كأخطاء النفوس الكبيرة تأتي من الغلو في المبادئ الفاضلة : إنها لا تتولد إلا من الإفراط في الخير .

فإذا كان يريد شيوع الأَطِيان والأَوْلَاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ ما يكون من القواعد ، وقد يظهر له أن إخاء المواطنين بعضهم لبعض مزيته عظيمة القدر الى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة إلا عائلة بل فرداً عظيماً واحداً ان استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسها وينتكر لها لأجل أن ينقذ الدولة • فإذا كان يريد اهدار الملكية فذلك على الخصوص في حق المحاربين الذين لا يملكون شيئاً ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير إلا حب الفضيلة والوطن حباً لا يشعبه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يظفون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم •

انه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التي تحمي المدينة على اذلاله ، انه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل ، وبين القوة التي تكفلها لهم الاسلحة : انه يريد اتقاء الاستبداد في جمهورية فيها الحرية الحكيمة المنظمة هي وحدها التي فيها محل على الدوام •

وأخيراً اذا كان يريد أن يؤتى النساء تربية عسكرية ما كانت بطلات اسبرته ليحتملنها ، واذا كان يريد ايتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كئء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية في السمو • لقد كانت المرأة منحطة المقام في زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفاً اليها حتى في رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع

قدرها من هذا الانحطاط ، قد انتقاد الى الخوف في أمرها الى ما وراء كل تقدير وحينما يتيه هكذا أفلاطون في هذه سبيل فمعرض الذي يرمى ايه دون ان يصيبه لا يزال عرضاً شريفاً ، فانه يرمى الى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هي على التقريب احقائق الكبرى التي اتخذت سياسة افلاطون، وتلك هي أيضاً اضلالات التي تذهب بروايتها ، وانما عنة تلك الحقائق وتلك اضلالات النمط العقلي . فإن أفلاطون لم يكذب نتيجة الا الى العقل لكشف الاركان الثابتة مستظاناً واصور المتغيرة التي يقبلها النظام الاجتماعي .

هذا النمط قد حمته على أن يلاحظ أحداث النفس الانسانية قبل كل شيء ، فلما عرّفها حق معرفة في الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسومات الأساسية بمسوردها سي أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وحقاً أنه لو كان قد تعمق في التحليل وأتمه لأدرك في طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الحوض في نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها اقلب الانسان قبل أن ترفضها الجمعية .

غير أن هذه الأخطاء ، مهما كان خطرهما ، لا ينبغي أن تحملنا على الجور في الحكم ، فقد أفرد أفلاطون بانقده دون سواء ، ويونغ في ذلك ، وان التقدي على حصافته في استكشاف الشر الذي هو أظهر ما يكون قد أخطأ في اغفل الخير الذي هو ليس أقل ظهوراً والذي متى ووزن بذلك الشر رحج عليه .

غير أنه اذا كان النمط العقلي على الخصوص هو الذي يقود أفلاطون، فانه لم يهمل ، كما يظن الرأي العامي ، ذلك النمط الآخر الذي يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضي نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ناقب المبدأ الذي به تكون وبه تحفظ وبه تهلك . فان الصورة التي رسمها للاستبداد وافرطاته في ايران لامعة بقدر ما هي مضبوطة . وحينما انهارت هذه

الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع قام بها فاتح شاب ، دهش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذى تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فان الرسم الذى رسمه أفلاطون للديمقراطية الأتينية فى البيئة التى كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وان كانت محزنة . انه قد وصف الديماغوجيين الأتنيين وصفا صادقا كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا الحدق قد أظهر العصور المستقبلية على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم فى جميع القرون ، وان أفلاطون ، الذى يبحث فى جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أى المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أى الحرية التى تقوم على العدل والعقل ، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لاتجلبان للدولة سوى الفوضى باباحة كل الافراطات الشعبية وبخفض جميع الكفائات السياسية الى مستوى واحد . وقد بصر بالنهاوية التى تتردى فيها وطنه الذى « وهو مخمور بهذه الحرية وهذه المساواة المتين كان يسقاها بأيدى سقة السوء » كان لامحيص له عن السقوط . وقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المبررة أنه كان يقاسى آلام المواطن الذى قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحقق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى . كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأى ضبط قد خط أفلاطون تاريخ « الاتحاد الدورى » وأى درس عظيم استخرجه منه . انما استعار أفلاطون من الأحداث نظريته التى هى فى الحق عملية وان لم يعمل بها الا فيما ندر على السلطان المعتدل . أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها ، لانه انما قصد البيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته . غير أنه يعرض على نظر الرائيين بواسطة صنوف الفساد التى تردت فيها الحكومات الجائرة ، انها لاتهلك الا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذى قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدى من تلك سيلا .

ومن التاريخ ممزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية

الأخرى التي وان تكن أقل عمقا من الأولى فهي أشهر منها ، تلك هي نظرية الحكومات الثلاث . فقد استطاع أن يجد بين تخالف الحلق الأدبي للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون . استطاع ان يعلن الفضائل والردائل التي ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن في الأفراد . لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العام للحكومات التي هي ، مع فروق متباينة ، ليست الا ثلاثة أنواع رئيسية : حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأختيار والديمقراطية : دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لا يفكرون الا في الصالح العام ، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحي به ولاة السلطان للمصالح الخاصة لفرد أو لطبقة أو حتى للاكثرية . فالملوكية حين تنسى واجبا الاجتماعى تنقلب طغيانا والأرستقراطية تعبير أو ليفرشيية والديمقراطية تسقط في الديماغوجية . واذ لا تستطيق الا الحوادث لا يكون الا في الواقع الا ست حكومات تتقابل ثنتين ثنتين ثلاثتها الحيشات أكثر شيوعا في الانسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات . هذه النظرية التي هي تاريخية أكثر منها عقلية هي بتسامها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك . بيديه دخلت في العلم الذي تناولها وقررها . ولا تزال فيه الآن كما يشته مؤلف متسكبو القيم . لقد جودل أحيانا في ضبط هذا الترتيب وقيل انه لم تكن حكومة قط خالصة على الاطلاق وانه في الواقع لم تكن أبدا حكومة بدون اختلاط مهما كان عنف المبدأ الذي يحكمها وغلووه . الاعتراض حق . وليس أفلاطون الا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التي يدرسها ، ينبغي أن يميزها ويسميها على حسب ما هو أبرز من خصائصها . مثال ذلك هل يمكن أن ينكر ان الديمقراطية كانت السائدة على أتينا وأن اسبرته جمهورية كما أن رومة كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طرقوينيوس الى أن اغتصب السلطان أول القياصرة ؟ هذه النظرية التي تعين

للأشياء السياسية الاسم والحد الماسيين هي حقة ونافعة للعلم ، وبأفلاطون
يتصل نسبها •

إذا فظرية أفلاطون تستند أيضا الى التاريخ ، وان يك التاريخ ليس
لها بأثبت قاعدة ولا بأعمق ينبوع .

الى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن
بساطة وحقيقة وعظمة فان لها أيضا محمدا أخرى ليست بأقل لألاء من
شأنها أن تعطفنا اليها وان لم تك لتفجأنا . هذه المحمدا العليا هي النزاهة ،
فان الانسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصه كلها للخير
وانها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن ينبه في نظرياته على أخطاء
وغموض ولكن النوعي المتحرج لا ينجؤه فيها شيء من سوء النية ولا احساس
مريب . ذلك بأن أفلاطون أخلاقي قبل كل شيء ، فهو يعرف أن يلهم
الفضيلة لانه ملهم ايها . يعيش المرء معه في جو صاف لا تعيش فيه كل
الأرواح بلا شك وان كان ينبغي أن تعيش فيه . ان السياسة التي هي في
مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات
التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الخدق وما هي فيها الا ضعيفة أو
مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ في الأمور العملية . فان ضروب
مكرها المجرد من الشرف قد تنطرق أحيانا الى النظريات فتستدرج للباطل
أكابر العقول . ولقد يكون مكيفللي وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض في أمر
مناقضه الملكي . ولكن حتى بدون التنزل الى هذا الحد فان نظريات ارسطو
ونظريات منتسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما
ينظريات أفلاطون . ولا شك في أنه ليست عظمة الغطنة هي التي تعسوز
أحدهما أو الآخر ، نكن لأحدهما ولا الآخر ، لأسباب مختلفة ، يسبر
الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون . فكان نظرهما
أقل ثباتا وأقل نقاء وان كان موجها الى الغرض بعينه . فانهما كليهما قد
استدرجا أحيانا الى الضلال اما بأن قصد كلاهما اشتغال باله على حوادث
ماضية واما مجازاة لأوهام أهل زمانه . أما أفلاطون وهو معتاد الا يسائل

الا العدل فلم يصنع أئمة الا اليه . ولقد شاء مؤلف غر غياس أن يجعل من السياسة مذهبا للأدب وللفضيلة . فلم يكن حقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه . ولم يكن أبدا للظلم والظلم في المدينة خصم ألد ولا أحصاف منه ، واذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفي من الدولة ومن قلب الانسان فلن يكون ذلك أبدا باسم المبادئ والاحساسات التي اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتي لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور (١) .

لكي نمضي من أفلاطون الى تلميذه يجب أن ننزل . فان أرسطو مهما كان عظيما فهيات ما بينه وبين أستاذه . نيس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التي تلقاها في الاكاديميا فان الروح السقراطية والافلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هي الأواصر الضيقة غير اقلية نفوس التي تربط السياسة بعلم الأخلاق ، واذا كان يدرس النظام الاجتماعي بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك لئتم ، كما قال هو نفسه « فلسفة الأشياء الانسانية » لكنه كثيرا ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه الى الحوادث . لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده الى العقل قبل كل شيء يفهم الدولة وليقدرها قدرها . فكان يسأل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحقبة سواء بسواء . أما أرسطو فانه ، دون أن يهمل العقل ، يسأله مع ذلك على نحو أقل بقطة وأقل اطمئنانا له ، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك الى التاريخ . فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريبا . حق ان المشاهدة وحدها هي التي ينبغي أن تهدي الفلسفة المستبصرة . غير أن الحوادث على نوعين . نفس الانسان تحوى منها ما هي حقيقة كالتى في دنيا الخارج ، واذا كانت الأحداث البيكولوجية يجب أن تحتل مكانا كبيرا فذلك على الخصوص في علم السياسة حيث لاموضوع لها الا الانسانية . لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البيكولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضي مطمئنا من الوعي الملحوظ على المسرح الضيق للفرد الى الوعي

(١) يقرط شيشرون في كتابه « الجمهورية » ٢ ب ٣٠ ، تقرظا محكما جمهورية افلاطون الذي قصد لا الى ان يرسم نموذجا لدولة يمكن وجودها ، بل الى ان يقرر بطرقة حسنة المبادئ السياسية الحقبة .

الملاحظ على المسرح الأوسع للمدينة . لم يحتد أرسطو هذا المثل على ما به من خصب . بل سواء أنظر الى الحقائق التي أقام عليها البرهان أستاذة باعتبارها مسلمة أم انقاد الى مذهب مخالف فانه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق ، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعي ، وظن في غالب الأحيان أن ما قد كان ، هو بالضبط ما يجب أن يكون . وجملة القول أنه اذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فان أرسطو قد كان على الأخص تاريخيا . لكن لما أن العباقرة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما .

من ثم كانت أفضال أرسطو ، وتبعاً لذلك كانت أخطاؤه أيضا . ولو أن الأولى تغمر الأخرى فتكتبها .

فبدىا يرجع الى أرسطو المجد في أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية . فان المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل ، ولكن كانت في تلك المحاورات العجيبة ، كما يكون في المحادثات حتى في محادثات الرجل الأقوى امتيازا ، على حال اختلاط وتشويش ظاهري على الأقل ، فجاء أرسطو فرتبها كلها وان لم يك نيلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستتر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيرا جدا فيما يظهر ، فلا تبين الرابطة الحقة التي تجمع أجزاءه الا للأعين البصيرة النقادة ، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند ارسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحيانا بعض التفاصيل ليست في موضعها ، وقد تكون بعض الايضاحات ليس لها مايررها دائما ، وأخرى أوجز مما ينبغي . غير أن الاطار العام على غاية ما يكون من النظام ، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفى سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحيثذ فان أرسطو قد أسس العلم السياسي بالمعنى الخاص على صورته الحققة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعي وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذاك علم

الخطابة وعلم الشعر وعلم استيوزولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيرا غيرها . فيمكن أن يقال أن أرسطو هو منظم العلم في الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، واذا كان يدين بكثير الى من تقدموه في معظم أعماله فإنه هو وحده الذي عرف أن يشيد آثارا تعليمية منتظمة .

انه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتبع في السياسة نمطه العادي كما يسارع الى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط انما هو التحليل . هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه ، بل هو يقبلها كما هي حسنة التأليف أو قبيحة ، ويبحث في ماهي عناصرها البسيطة اللاقابلة للتحليل ، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التي تقدمها له المشاهدة . ثم هو ، دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام ، يتنع بأن يوضح كيف تتألف في أغلب شأنها ، واذا ينتفع بالتحقيق الواسع الذي اغترفه من « مجموعة الدساتير » التي جمعها والتي لا تشمل أقل من مائة وخمسين دساتورا يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون . لكنه في هذا الترتيب نفسه لا يمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة . وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التي تهدم المجتمعات أو تصدحها . ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف تبعاً لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر ، ويبدد التاريخ دائما ، ما هي تلك الأسباب الموفورة التي كثر ما تكون مستترة أو ضعيفة ، مستخدما كل حصافته وتجربته الناضجة في تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة .

واذا اذكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقرية الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية في اتياء سياسته ذلك التوجيه التاريخي المحض . فقد كان أرسطو ابن طيب « امتناس الثاني » ملك مقدونيا . نشأ في ميعه طفولته في معية ذلك الملك ، ومن ثم بدأت تلك

العلاقات التي جعلته باديء الأمر رفيق فيلبس في اللعب ثم صديقا له ثم مريبا لابنه . ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازما لهرمياس طاغية أطرنة في آسية الصغرى ، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الاسكندر وجد نفسه وهو في سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية في مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلما على اسرارها : كحرب فيلبس لاغريقيا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التي دمرت امبراطورية الفرس . اذا فقد قضى أرسطو جزءا عظيما من حياته في معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون . والظاهر أنه لم يبق غريبا عنها ، فقد قيل أن الأتنيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير . وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفا شخصية سياسية . كذلك كان أفلاطون أحيانا وكان قد أوحى الى بعض الشعوب خيرا ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون . ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان قليل الأثر في أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير في أرسطو الذي لم يستطع ، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو الى أصلها وقع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حادا الى غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانونا صريحا ورفعها بوصاياهم وبفعله حتى جعلها منهاجا . وقد خصص الكتاب الثاني من السياسة كله بالامتحان النقدي للنظريات السابقة ولأشهر اندساتير . يسائل أرسطو أسلافه ، لايفندهم ، كما زعم النقاد ولا لكي يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يرى نفسه من ذلك ، بل ليجمع مايمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك اندساتير من طيب قابل للتطبيق مجابا لما فيها من خيب . كذلك كان الثمأن في مؤلف «مابعدالطبيعة» فان غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من « كتاب النفس » مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القبيل . كذلك في بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثنا

بها هذا الشبه . من أجل ذلك سمي أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ،
وفى أيامنا هذه اذ تعكف افلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته
متبعة قواعده الجلية بتحرج أكثر من تحرجه •

بين يدى أرسطو ، على حدقهما ، قدأدى النمط التاريخى ، كما هو
منتظر ، الى بعض نتائج غير محمودة . فعندما يقصر المرء على دراسة
الحوادث يقاد فى الغالب الى تقريرها ، وعلى هذا المنزلق الذى يقارب الا
يقاوم انزلق أرسطو حين عالج الرق . انه لم يدافع عنه دفاعا أعمى ، كما
قد كرر ذلك أكثر من مرة ، بل الأمر على انضد ، فان الرق ، كما كان
مقررا فى زمانه مؤسسا على العنف ونتيجة للحرب ، ليس فى نظره قابلا
للتبرير . فهو يعترف فوق ذلك أن من الارقاء من هم أهل للحرية التى
خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيرا من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذى
وقتهم المصادفة وحدها اياه . ولكنه اذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلابسه
من عدم النظام والظلمات الصارخات التى تلوثه فهو يحاول أن يفسره
نظريا ، وهذا التفسير يكاد يكون تقريرا . فهو اذ يغلو فى تقدير الفروق
التي بينها أفلاطون فى الطبائع المختلفة للناس والتي هى حقيقة ، لم يقرر
فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسى والآخريين
للمطاعة . بل ذهب الى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخريين
للمرق . فالعبد هو هذا الذى لاينبغى أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن ينقاد
بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع الا كما تكون الدواب القسوية التى
يشركها الانسان فى أعماله ، فهو كمثلها آلة حية ، وما دامت المدينة والعائلة
لاستغنى عن آلات لاصارف لهما عنها فالرق شرعى والرق طبيعى ككسب
الأموال الضرورية للمعيشة سواء بسواء • و « اذا كان صيد الحيوانات
المتوحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذى يسمى الحرب يجب أن يكون
مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يرفضون أن
يطيعوا » . تلك هى نظرية الرق فى كل ما لها من غور وفي كل ما بها من
بطلان • شئ لايقبل التصديق حقا • الفيلسوف نفسه الذى يخط هذه

النظرية البشعة بمثل هذا اندم البارد لا يتردد في أن يسند الى العبيد فضائل كما يسندها الى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح الأدبي الفرق الأصلي الذى يفرق بين الأولين والآخريين ويبرر الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبه بدهاء الحوادث يصرح بأن من السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم « أناس وان لهم نصيبهم من العقل » انهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر والأغلب الذى ينبغى أن يناقض به الرق . ولا فائدة فى ابراز سبب آخر ، انه انتهاك لحرمة الانسانية أن يوقع المرء مثيله فى الرق ، بل هو كفران بنعمة الله الذى خلق الانسان على شيم لا يجوز مطلقا انكارها ولا محوها . وان أرسطو الذى لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على الاطلاق مجرد من الازادة كما لو أن الانسان محروم الارادة يظل مع ذلك انسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود فى الواقع وأنه لا يزال موجودا فى أيامنا مع أن الطبع الانسانى اليوم قد أجدت معرفته وصار أشد احتراما عند الشعوب المتقدمة . ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التى يذكرها الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك ، استطاعت أن تجعل الرق قانونا نلأم العتيقة التى قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذى كان يقول انه شعب الله . ولكن الذى يغمرنا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضا خواص الطبع الانسانى لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عبقرتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التى تهدره . ان أفلاطون الذى سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أول من يطالب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق فى جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزراعة والصناع القائمين بالأعمال الغليظة مواطنين ولم تكن مصادفة الموند فى حقهم سببا لاستثناءهم ، واذا كان الله قد حباهم ملكات نادرة فان الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم . لم ينقص أفلاطون الا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن فى الدول القائمة فى زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . وليكن هذا هو خطؤه . لكنه بالأقل قد حول أنظاره الحزينة الى الاستعداد كما كان جاريا فى كل

مكان . أما أرسطو فعلى ضد ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لا يبرره ، على حقيقته
البيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتبه نظريا قاعدة ثابتة ويؤتبه بهذا نفسه
شيئا من العذر . فان كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد
كان أمرا واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه .

لكن اذا كان النمط التاريخي قد أرسطو الى أمثل هذا الزرع فانه
فى أكثر الأحيان يقوده الى الحق عندما تكون الحوادث التى يثبتها شرعية
مطابقة للعقل . وعلى هذا فلكى يجيد فهم الدعوة يدرس أولا المجتمع ليست
الدوة الا صورته ويعتق أن المجتمع عمل اطبع وأن الانسان موجود
اجتماعى الى أعلى غاية . وهذا الذى يفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو
أقل من انسان . انه بمعزل عن الانسانية « انه بهيمة او اله » . فحينئذ كان
انشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلى لنوع الانسانى . ان نظرية أرسطو
هذه حقة بمقدار ما هى بسيطة . فما هى الا عبارة عن هذا الواقع الأكبر
الذى يرينا الناس جماعة فى كل مكان . لان المجتمع ، كما يقول أرسطو ،
هو غاية الانسان وكماله ، فالانسان يبقى ناقصا أتر اذا لم يكن ليتصل
بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الاحساسات الأدبية التى هى حياته الحقة .
حينما يتذكر أن كثيرا من الفلاسفة ابتداء من هبزو وروسو قد أنكروا هذه
الحقائق الكبرى وشوهوا الانسان بأن جعلوه غير اجتماعى ومستوحش
يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها فى
ظاهر الأمر . ولم تعصم روسو من أن يتخذ أنوار قرن مستتير فى حين
أن غياب مدنية أقل تقدما بكثير لم تكن تصل الفيلسوف القديم ، فيجب
الاعتراف بفضل هذا الذى هو أول من بين الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو الى
استكشاف عظيم ، وان كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذى يشمله
ذلك الاستكشاف . وبقي على رغم مجهوداته عقيما ومجهولا . وهذا
الاستكشاف هو الاقتصاد السياسى . فان المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص
بل هو أيضا من أشياء بدونها لابقاء للأشخاص ، فاذا أمكن حينئذ ،

بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملابساتهم ، تأسيس علم ليس شيئا آخر
الا علم السياسة وجب أيضا تأسيس علم اخر نلا شياء نافع ولا خر وليس
أقل وأعية منه . كيف تنتج الاشياء ؟ وكيف توزع فى المجتمع ؟ ما هى
قيمة الاشياء ؟ ماذا تضيف المعاوضة الى هذه القيمة ، ؟ ثم بعد المعاوضة
التجارة ؟ اى مركز يحله النقد ؟ وما هى الثروة ؟ تلك هى المسائل الرئيسة
التي يجب ان تعمقها هذا العلم فى جزئه النظرى ، بصرف النظر عن الدلائل
على تلك المسائل الأخرى التي هى عمية بحثه ، ومثال ذلك مسألة
الاحتكارات التي يجب ان يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد الذى
يفرده أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلى الذى هو
له جار لصيق ، يسميه أرسطو اسما خاصا قد احتفظ به أحيانا : الكريما
تستيكا ، أى علم الثروات .

فإذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسى يحفه موكب الظواهر
التي يجب ان يفسرها بل ينظمها اذا استطاع . قد يكون من الغلو القول بأن
أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسى . فان القرن الثامن عشر من حقه أن
يستأهل هذا الشرف ليضيفه على اخصوص الى آدم سميث ، ولم يكن هذا
الايقوسى الشهير ليستعير شيئا من سنه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه .
لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة ان الاقتصاد السياسى بحدوده الحقيقية ، ان لم
يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هداه اليه نمطه التاريخى .
فأعقال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعى العظيم ، وان
ذلك الفيلسوف لأشد ابتهاجا من أن يرتكب مثل هذا الأغفال . غير أنه لم
يزد على أن بين الكريما تستيكا ولم يخصص لها الا بايين من مؤلف يعالج
فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة
وهامة الى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن
الأحداث ذوات الخطر التي لفتت تلك النظرية اليها أنظار الساسة منذ
أرسطو الى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبيا ؟
وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحى أحد ذكرى
الفيلسوف الذى هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل

بالجزء اذ يفكر فى ذات صبغة العلم اندى لا يستهوى الا قليلا من العقول، واذ يدكر أن سياسة أرسطو قليلا ما كانت معروفة فى العصر اقديم وفى اعصور الوسطى ، وعلى الخصوص اذ يلاحظ أن الظواهر اتى يدرسها الاقتصاد السياسى أيا كان شمولها لاتراءى الا لأعين بصيرة . ومهما يكن من شىء فان الكريما ستىكا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكزنى ولآدم سميث وترغوت باثنين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن اسناد هذا العلم الى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته ، أفليس هو مصفا على الاقل ؟

مزىة أخرى تدعو الى نمط أرسطو . ان الفضل يرجع ايه فى أن احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده اندى نقلها لنا عن دول العصر اقديم . لاشك فى أنه لاشىء يعوض خسارة مجموعة الدساتير . ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كنا لانزال أقل علما مما نحن بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا اندى جعلنا نعرف حكومة قرطا جنة خير المعرفة ؟ شىء غريب ! انا ندين لمؤلف اغريقى سابق على اسقيفون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التسامة عن منافسة رومة . لقد محا المؤرخون الرومان كل انذكريات تقريبا كما استأصل انفاتحون آثار المدينة الحربة . ان مؤدب الاسكندر هو الذى يحتفظ سجلات مدينة افريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم المتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا انما النمط التاريخى هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفه اذ لايمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضية ومن أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التى رد اليها الأخرى جميعا . فقد بسط أفلاطون هذا الرأى المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل النفس الانسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم الصيغ الصريحة الواردة فى « السياسى » فانه يمكن الاعتقاد بأن تلمبذ سقراط قد اغترف من البسيكولوجيا أكثر مما اغترف من التساريخ . أما أرسطو فانه من أول كلمة ينفى كل لبس . لا يوجد الا ثلاث حكومات ممكنة

لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون الا فى يد فرد أو عدة أو فى أيدى الجميع . قاعدة عميقة بينة وان يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن متسكيو قد اتخذ فيها . يسلم أرسطو بصنوف التريخ الثلاثة التى نبه اليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لازالت محتفظة بها الى الآن . الطغيان زيغ للملوكية والأوليغرشية زيغ للأرستقراطية والديماغوجية زيغ للديمقراطية . وهو كأفلاطون أيضا يجعل نفساد الحكومات الثلاث سببا اوحد وهو الاستبدال غير الشرعى لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . والى هذا لم يزد التلميذ على أن اتبع استاذة ونقل عنه . لكن هاك الايضاح المنير الذى يسبغه على تلك النظرية الأساسية : انه يبين كيف تطبيق على التريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التى تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات فى الواقع . فان فروع المنوكية متعددة جدا من امنوكية المطلقة والوراثية الى الملوكية الانتخابية والمؤقتة التى كانت الشعوب الاعريقية تستخدمها فى عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكمها من كل قنصل وكل دكتاتور . وفروع الحكومات الأخرى ليست أقل تغايرا . يعدها أرسطو بالضبط . وعند كل تغاير جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بشعب الذى اتخذ منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يتخلى عنه لحظة نمطه التاريخى . فعبد الملوكية كان ينبغى أن يدرس الأرستقراطية . غير أن الأرستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبدا فى المجتمعات الانسانية . فعوضا عن أن يؤتى السلطان الأحقسين يؤتى الأقوين أو الأغنين فى العسادة . وتكاد لا توجد الأرستقراطية ، كما تحدها النظرية ، الا فى الحدود التى يضعها العلم أو فى خيال الفلاسفة . واذا فأرسطو مضطر الى أن يلقي بنفسه فى المثالى تبعا لأفلاطون ويحاول هو أيضا أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لأول من كتابين كاملين ، ولا يخفى مافى ذلك من تعسف من ذى عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة الى القول بأن أرسطو فى أجواء رفيعة كهذه لا يحلق عاليا ولا على ثقة مثل ما فعل أفلاطون ، فان الصورة التى رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التى

طاماً عييت • لا مشاحة في أن بها قسمات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية . غير أن هذه المدينة التي أسسها أرسطو لم تمل قسطاً من الحياة . ليس ذلك لأنه اقترح فيها أياماً مما لا يقبل التطبيق ، بل على النضد من ذلك قد عني بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدأه أنه الأفضل • وحين يتحدث عن أراضى الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسي والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تقاريراته من مواقع ويلتزم في ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه المقطع المتجمعة بعناية والتي كل منها على حدة لا شبهة في أنه نفيس لا تؤلف كلاً منظماً تقنياً مذهيباً بعيد الغور مثل مدينة أفلاطون . ليس في عمل أرسطو شيء مما لا يستيفه الذوق ، ولكنه خلو من الجمال ، خلو من المنفعة تقريباً • كان خيراً له من خطر العثار أن يضل في سبل أستاذه الخصبية . فإن هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هي شاحبة بل ميتة الى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشك أن يكون استكشافاً لها أول مرة ، ولم تك القرون اللاحقة ظالمة إذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى في زوايا النسيان .

غير أنه اذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فإنها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما تنزل من العقليات المجردة الى التاريخ ، ولا تقصد الا قصد تعميم الأحداث . ليس من رجل دولة ، مهما كانت نياقه، الا وجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان في كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات ، وهو موضوع عاجله بضرب من الامتاع وبنجاح لامثيل له . وان أفلاطون في هذه النقطة الاخيرة دونه الى ما لا نهاية في الامور العملية ، وفي هذه المسألة التي كلها تجربة ينخدع سقراط عن نفسه تماماً إذ يبحث في حلها بواسطة السيكولوجيا كما يعيه عليه بحق أرسطو طاليس ان نظرية الثورات هي خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن في الواقع أن يتصور لها موضع آخر ، فإن علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع

والدولة ثم يجنار بعد ذلك كل الأشكال التي تكسوها الدونه، وأخربحوته
انما هو البحث عن الأسباب التي تودى بها والوسائل التي تحفظها . وهنا
أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه الى
هذا اليوم ، فهو على الإطلاق غير مناس . لاشك في أن مجموعة الدساتير
كانت هيأت له مواد غنية ، وهانحن أولاء لانزال نرى هذا في المؤلف الذي
ليس الا وجيزها فأى مقدار كان فيضها ؟ نكن هاهنا عمل العبقريه ، انما
هو أن يجمع في نظرية مذهبية كل هذه الاحداث التي هي حقا متشابهة فيما
بينها ، ولكن التاريخ قدمها مبعثرة لارابطة بينها . رتب أرسطو ، واحدا
واحدا ، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصرا على العموميات أوسعها
وأضبطها معا . ثم اذ قد عدد هذه الاسباب يبين كيف يعمل كل واحد منها
على حسب المبادئ المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات في
مجموعها فهو يدرسها بتفصيلها الدقيقة مبرزا دائما سندا لنظرياته حجة
الاحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكيما الى حد أنه في
زماننا هذا بعد اضافة ألفى سنة من التجربة وبعد هذه المغيرة اللانهائية
للاحداث الجديدة التي زادت سنو التجارب على تاريخ المجتمعات الانسانية
يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو في هذا الموضوع . ليست واحدة
من الظواهر السياسية التي جاءت بعده لاتدخل في الاطارات التي رسمها
من قبل . فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منها ما هو كالنبوءات
المعصومة . لاشك في أنه يمكن أن تتلقى دروس نافعة جدا في دراسة
الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التي قد جددت المجتمع
الفرنسي في آخر القرن الثامن عشر . غير أن التعاليم التي استخرجها
الفيلسوف من الثورات القديمة لانزال حقة وحتى الان هو الوحيد الذي
جمعتها حكمته . على أن نظرية الثورات لانزال دائما موضوعا واسعا وشاقا
جدا ربما يستهوى يوما ما عبقريه أرسطو ثان . وفي انتظار ذلك اليوم فالى
مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها . فعلى رغم الجهود الفكرية لاعمال
تفصيلية شهرت مؤلفيها لانزال المدرسة المسائية هي الوحيدة التي يمكن أن

يدرس فيها أى امرى شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب التوراث وعلاجاتها .

نظرية أخرى بانعة غاية من الاهمية هى أيضا كلها فيلسوف اسطاغيرا هى نظرية اسلطات الثلاث . يميز أرسطو فى السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل : سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية . يشرح كل واحدة منها على افراد كى يبين كم هو ضرورى لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزا بعضها عن بعض فلا توضع أبدا فى يدواحدة بعينها . وعلى رأيه فلا مسأة واحدة يشتغل بها اشرار ، اذا كان حكيما ، أهم من اعناية بهذه المسأة . ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها . وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغاير لهذه العناصر الثلاثة . وعند أرسطو لاجدال فى أن السلطة التشريعية تتركز فى الجمعية العمومية للمواطنين الذين هم ، فى كل مدائن اغريقيا اصغيرات ، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية السهولة . وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بعد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة . يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعا لاختلاف أنواع الحكومات ، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذى يخول دخولها . . الخ فى الديموقراطيات وفى الاوليعرشيات بل فى الارستقراطيات والجمهوريات . كذلك قد تثار مسائل لأقل عددا ولا أقل أهمية فى أمر السلطة التنفيذية . ماهى الوظائف العامة الرئيسة ؟ وكم يجب أن تكون مدتها ؟ والى من يوكل أمرها ؟ وكيف يعينون فيها ؟ وأى الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة ؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات ؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسى الفلانى ومضادا للشكل الفلانى الآخر ؟ وأخيرا بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقط خاصة : موظفيها وقضاؤها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة . وتكاد لا تكون حاجة للتنبية على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبصار

فإن قسمة السلطات لاتزال عندنا وفي سائر الحكومات النيابية مسألة رئيسية كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأيا كانت فروق الزمان والظروف السياسية فهأنا لا يزال أرسطو اماما يؤتم به لا للفضول العننى فحسب بل للاستفادة أيضا .

تحت هذه النظريات الكبرى التى تسبغ على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يفصل أمرها وان تك أقل فى باب الجهورية ، بعضها ينبغى أن يكون لها عندنا أثر خاص . يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أسلاف له يتقدها وتارة لمناسبة آرائه اشخصية . مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذى عنى به عند دراسة مذهب أفلاطون . واذ يتكلم على مؤلف فلياس الحثيذونى يتفحص تلك المسألة الأخرى مسألة المساواة فى الاموال التى قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وان لم تكن أدخل فى باب العملى . واذ يعرض لافكار ابوداموس الملطى يتساءل معه الى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد فى السياسة نافعا أو ضارا باندول ، وبأى مقياس يناسب ادخال التعديلات على الدستور . مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارع بصير أن يتخذها فيها وضعا وأن يحنها من قبل حتى لا يترك أمرها الى مصادفة الثورات . وفى موطن آخر يعالج أرسطو مسألة التكريب اجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الاغريقية ، وفى الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تتدرج به الاكثريات فتصيب منه فئدة كبرى . لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العقربى فى المدينة . حينما يخلق الله بين المجتمع السياسى الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التى تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ماذا يصنع به ؟ رده الى المستوى العامى ألا يكون اهانة له ؟ « هؤلاء الرجال الاعلون هم آلهة بين الناس ، لم يسن القانون لهم لانهم هم أنفسهم القانون الحى . فاذا قصد الى اخضاعهم للدستور فأنهم يحييون بما أجاب به الاسد على المرسوم الذى أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات : (يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأناب وبرائن مثل مالنا » . ان نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة ، وهى

قاعدة ضرورية للمدينة ، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا . فان أرغوس تلك السفينة العجيبة فى أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخففت من ثقل هرقلس بأن تركته على النهر . غير أن تلك قسوة ينبغى تركها لتخرافة ولندول الفاسدة • ماينبغى أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيسا على المدينة لا لفائدته بل لمفعتها . فان السلطان اذ يوكل الى مثل الأيدى هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه • فقد زعم أنه قد استكشف فى الاسكندر صورة «هذا الملك الطبيعي» اذى فرضه أرسطو على المدينة وجاءه هدم المبدأ الأساسى للمجتمع المدنى . فقد أريد أن يرى فى هذا الاماع الموهوم تملقا من المربى لتسيده الملكى . لم يكن من ذلك شئ • وليس ذلك الا فرضا باطلا وهزوا ، مادام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر فى حق أبناء الملوك تلك الوراثة التى أجلست الاسكندر على العرش ويبين مافيه من ظلم وأخطار محيقة • وان أرسطو اذ يخول العبرى وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا . ولم يكن مثل فريقلس الذى كاد يكون سيدا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه بعيد . وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف . فقيصر وكرومويل و نابليون فى عصرنا على ذلك أدلة ساطعة ، فالعبرى يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطئ الشارع أن يهدده بقانون التعريب الذى لافائدة منه . على أن العبرى هو أندر وجودا من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضده . وعلى رغم مابه من صنوف البعد عن مستوى العامة فانه على العموم أعم خيرا من أن تهدره الشعوب أبدا عوضا من أن تنتفع بمواهبه . وقد كانت الانسانية على رأى أرسطو ، اذ انها بررت الاغتصاب كلما كان العبرى هو المعتصب ، لان منفعة العبرى تتحد فى أغلب الاحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها •

أما فى المجرى العادى للأشياء فان أرسطو قلما يكون نصيرا لسلطان الفرد بحيث انه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الاكثريات للسيادة السياسية ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة ، ووازن بين الأدلة التى يمكن أن يقيمها المطالبون بالعروش ، وأصنى الى مطالب الغنى والفقير ، بل الى

مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم حقيق بديمقراطي في أيامنا . لا شك في أن الأفراد فردا فردا في كتلة العامة ليس لهم من القيمة شيء كبير ، لكنهم بجمعهم لهم قيمة عظيمة . « كمثل الطعام تسهم الجماعة في نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدمه أحدهم » . وذلك كثرة الجماعة التي هي دائما أكبر من ثروة أغنى مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التي لا تقاوم فلا يستطيع قوى الرجال أن يقاومها . حكم العامة في الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين ، وإذا كان لا بد من معمارين للحكم على عمل معماري فإن الذي يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذي يبنيه مافيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فني من غير معرفة الفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ في أهلية القضاة الذين تختارهم هي . لأنها هي التي يقع عليها فعل السلطان فهي على الخصوص التي تحسن الحكم فيه ، ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الاكثرية ليست الا اضافية ، فان السيادة المطلقة لا تكون الا للقوانين المؤسسة على العقل ، وهذا مذهب أفلاطوني بحت نراه يظهر من جديد في أيامنا ، وقد اعتنقه كبار العقول في كل الأزمان لانه هو وحده الحق وهو وحده العملي .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهي في الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسي يجب أن تهتمنا على الخصوص . وهي نظرية الطبقة الوسطى . لقد جعل أفلاطون في الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما نقل أرسطو هذه القاعدة القوية الى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هي على العموم حد وسط بين افراطين متضادين . وتبع لهذه النظريات توضع في السياسة قوة الدولة في الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لانهم أعقلهم . لا يصيرهم الفقر الى الانتقاض ولا تدفعهم سكرة الثروة الى محاولات الطمع الأعمى الذي يجعلهم في صف المنتفضين . انهم يكفلون للمدينة توازنا قويا هادئا يحقق

طمأنيتها وسعادتها . فينبغي أن يقرأ في أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم (ك١٠ب١٠) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف اذا رأى في أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق في بلد يقطنه أكثر ثمانين أو مائة مرة مما كانت تعد أتيقا ؟ ماذا عسى أن يقول اذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى مايكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة ؟ كان يريد منذ ألفى سنة أن يؤتيها المدينة التي بدونها تكون دائما على شفا جرف هار ، لقد بقي التمدن بعد اثنين وعشرين قرنا تابعا لرأى الفيلسوف . وانه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئا فشيئا وتنمو بلا انقطاع في جميع الدول تلك انطبقة الوسطى التي كان أرسطو يتمناها لدول زمانه بلا جدوى .

الى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها اذ يصحبه دائما ويكون من الظلم أن يسكت عنه . ذلك هو فضل الأسلوب . أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لا يحاكي برشاقتة فحسب بل ببساطته وذوق تفاصيله بل أيضا بصورته الروائية الحية التي اكساها . فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن انفسه في آن واحد . غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة للعلم . واذا كانت هذه الصورة التي كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتي آتت عليها في سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فانها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لان شخصية سقراط لن تمثل أبدا في تاريخ العقل الانساني . ان أرسطو الذي كثيرا ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقد قد اجتنب أن يحاول استعادة أسلوبه في مؤلفاته التي وصلت انبا على الأقل واذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذلك . أسلوب أرسطو الذي هو دائما وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جدا التي يعالجها من المنطق الى الشعر الى المتيورولوجيا ، وفي السياسة على الخصوص له كل الصفات التي يقتضيها الموضوع . وحتى هاهنا لا يجارشي مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لا يتكلم بايجاز اتوقعات فان المرء يشعر دائما انه بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعا . ومما لا ينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة

قد احتفظ ببعض اشعة من النور الافلاطوني نادرا وعلى غير قصد من غير شيك . وقليل من قطع الادب الاغريقي مايفوق في أنواعه القوية الفلاسفة مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التعريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذى يبقى على الزمان أجمل ما يكون من هذا القبيل اذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل . فالواجب أن يلح في الاعتداد بحسن أسلوب أرسطو . فان كل الكتاب السياسيين لم يصحهم مثل هذا التوفيق فمثلا أسلوب منتسكيو مهما كان براقا بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام فسيلا أرسطو هي سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائما كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التى رسمها له .

وحيث يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استثنت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ ما فى سياسته . فله على ذلك أرفع الثناء . لكن السياسة الافلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى فى الشيوعية ، تظل أرقى منها لامن جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فان من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة ويفرغ فى القلوب ذلك اللهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير سعادة الافراد والدول من ذلك الذى يقصر أمره على أن بين لهم حانهم الذى كانوا عليه ويقدر مايرجون فى مستقبلهم على ماقد كان فى ماضيهم ، فان المثل الأعلى وأعنى به العقل لم يشغل ما ينبغى أن يشغل من المحل فى سياسة أرسطو ، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغى .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات أعيانها تقريبا . فان الفكرة التى تدور فى روح القوانين هي أقل غورا من فكرة أرسطو وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس ، مثلهما ، الاجتماع والدولة فى عناصرهما الاصلية وفى كل صورهما ، هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين فى الشعوب المختلفة فى المواد الرئيسة ، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين ؟ موضوع مازال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع

الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذى يحرك منتسكيو هو بالتقريب تاريخى محض ، وكان نقصه متناسبا مع قلته ماعتمد بالعقل فى علم يجب ان يقدم العقل فيه على كل النظريات أو ان يحكم على كل الحوادث . ليس ذلك بأن منتسكيو يجهل النمط الحق أو يستهين به . فانه يعتقد مخلصا أنه أصعد « الى المبادئ التى يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من طبيعة الأشياء » انه يعلم أن الانسان « هذا المخلوق اللين الذى يساير فى المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى عنه » . فهو حينئذ يرى واضحا أنه انما ينبغى أن يسأل الطبع الانسانى المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التى تدبر شؤون الجماعات وعن كنه القوانين التى طبقت عليه فى الظروف المختلفة جـد الاختلاف . هذا هو النمط الأفلاطونى بل هو نمط أرسطو الى حد ما . غير أن منتسكيو الذى يلمح النور يكاد لا يتبعه أبدا ، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتقى ، لأقول السقطات ، بل الاغلاط الكثيرة فى التفصيل التى انتزعت من مؤلفه جزءا من عظمته ومن فائدته . لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المتقوش على جبهة هذا الأثر : «القوانين بمعناها الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين النوضعية فهى وحدها التى كان الأوفق تعريفها . فان الاخرى يس لها أول محل فى مؤلف فيه القوانين الوحيدة التى هو بصددها هى تلك الاتفاقات المتغيرة التى تبرمها أو تنقضها الارادة الحرة للناس . غير أن منتسكيو يتدبىء بخطأ فى النمط، وكل كتابه الأول الذى يعالج فيه القوانين على العموم هو «من ميثافيزيقية ضعيفة غامضة» كما يعيب عليه فولتير الذى لا يريد أن يتبعه فى هذا التيه وهلفسيوس الذى لاتنقاداته مسكة من الاحكام لا كما كان ينتظر منه . لاشك فى أن عقل منتسكيو عقل فلسفى ، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا ، وقد استدرجته دراساته التى ألهمته اياها عبقريته والتى فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم يخص الزمن الضرورى لهذه الدراسات الاخرى الأعمق غورا التى كان

من شأنها أن تكشف له المبادئ الحقة . ومتى وضع مؤلفه ازاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ما ينقصه ، كما يبين أيضا من أين جاءه ذلك النقص الكثير .

ليس من أحد لم يلحظ تشويش « روح القوانين » الفكرة العامة بينة جدا . لكن تنفيذها ليس كذلك ألبتة . فالكتب الكثيرة العدد تعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمحيص الدقيق أن يجد فيها أية علاقة . وشاهد ذلك الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون . ومع ذلك فان منتسكيو اذ يحتتم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذى كان يبحث جاهدا بلوغه أو على الأقل غرض الجزء الاخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة محفوفة بالأخطار يلمحون البر آخر الامر فيصيحون صيحات الفرح ، هو أيضا يشبه أن يصفح نظام الاقطاعات كما كانت رفقة اينى فى الزمن الغابر تحبى ايطاليا ، ويعتبط « بأنه أتم كتاب الاقطاعات الذى بدأه معظم المؤلفين » . ولا يسعنا الا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد اقرارىء من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يجب هو أيضا أن يرسو على الميناء لكنه يدهش من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل الى أرض جديدة . لقد بدى ذلك الكتاب ببراعة المطع ولكن تلك الانهاج الجميلة لم تؤد البتة الى معبد . بين أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن منتسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التى يملكها . اشتغل به عشرين عاما كما يخبرنا هو نفسه . وهذا فى الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف . لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضرورى أن يحد بالتحرج وبانتمط الواضح ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بحدة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل .

يدين منتسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى اليهم أحيانا ثناء جميلا ولكن هيهات أن يعلم بالضبط كل ما يدين لهم به ، وتحقيقه الذى كثر ما يخطئ فيه ليس هاهنا بعد بالغا غاية التمام ، لقد استعار أرسطو كثيرا من

أفلاطون دون أن يذكره في الغالب ، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما منتسكيو فقد استعار مثل ذلك من افلاطون ومن أرسطو واذا لم يكن قد ذكرهما فلانه يجهل في الغالب اينابيع التي استمد منها ، ينبغي أن يضاف الى ذلك ، على وجه الانصاف ، انه لم يك يفهمها حق الفهم ، حق أن المرء ليجد شيئاً من التردد عندما يصدر مثل هذا الحكم القاسى ، لكن ما للحق من القدسية ماهو أجمل من حقوق العبرى . وان منتسكيو نفسه ليقر هذه الصراحة .

فلنأخذ مثلاً نظرية الحكومات الثلاث . اذ ليس ماهو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب منتسكيو كما قدره المؤلف نفسه . هذه النظرية واضحة تمام الوضوح فى أفلاطون ، وانها أوسع شرحاً وأبسط بساطة أيضاً فى أرسطو الذى جعلها كلقمة لكتابه ونقل هذا المثل الحصب الى خلفائه . هذا لايمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . فى السيادة واحد وعدة والجميع تلك هى الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها . ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يمايز بين حكومات ثلاث ممايزة يظنه أنه تلقاها من أيدى التقاليد . لكنها هى الجمهورية وحكومة الفرد والحكومة المستبدة ، ولا يرى منتسكيو فى ذلك مايرتكبه من ضروب النسيان والتخليط . فمبدئياً الحكومة الاستبدادية تلبس بحكومة الفرد وسيضطر منتسكيو نفسه الى الاعتراف به أكثر من مرة (ك ٣ ب ١٠) فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد الا بمباشرة السلطان وحدها . والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الاغريق فأحسنوا . لكن فى اوضاع نيسا حكومتين متميزتين . وكثير من الأمثلة يشهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص ، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير ، كلما شئت ذلك ، الى طغيان ، ولا شئ يفصل بينها وبين الاستبداد على المعنى الخاص الا أخلاق الشعوب التي تطبق عليها ودرجاتها من التنور . ولقد نبه هلفسيوس وفولتير ودستوت دى تراسى على هذا التخطيط الغريب . غير أن له من النتائج ذات الخطر ما لم يروه . فهو ليس خطأ ضد النظرية ، بل هو قد جر منتسكيو الى أن يؤتى الاستبداد أهمية مبالغا فيها ، وساسة الاغريق ،

الذين طالما مدحهم بحق ، قد اجتنبوا أن يؤثروا الطغيان مثلها • يلزم بلا شك أن يمتن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل منتسكيو • ولكن اذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذى اليه يخضع جزء عظيم من الارض فان الشعوب التى تنوء بحمله والتى هو يجردها من كرامتها لاستحق التفتات الفيلسوف • انهم كل المستوحشين تقريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وان مصائرهم ، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة ، يجب أن تثير فى أنفسنا الرجفة أو الرحمة لكن لاتعلم منها • ومن هنا جاءت فى كتاب منتسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورد والقليلة المتانة متعلقة بمسئدى الشرق • ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التى أول ما يقال عنها انها مشكوك فيها ان لم تكن هزوا • وكان يجب على منتسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التى قررها أرسطو فى سياسته « ينبغي أن تدرس الطبيعة نامية بما لقوانينها المنتظمة لافى الكائنات ذوات المراتب الدنيا » وان هلفسيوس قد كان أحكم وأجدى عمليا من العقل الكبير الذى قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة ويتنكر لها •

لا يمايز منتسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد ، بل هو ينسى حكومة ذات مبدأ خاص • لأن التقليد الذى يسلم به والذى يزعم أنه لا يغيره لا يتكلم الا عن ثلاث حكومات . هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرسقراطية ، احدى الثلاث التى هى على الأقل ، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجدى • لكن بما أن الأرسقراطية ، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات ، تحل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية ، فكان على منتسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا اذا لم يك منتج مع نفسه ، أن يحلل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد فى كل نظرياته • فهكذا يبحث فى الأرسقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها • لاشك فى أن الحدود التى نقلت الى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير • لكن لاينبغى تغييرها الا لتجعل أتم مما كانت • فالأرسقراطية بعيدة من أن تكون نوعا من الديمقراطية

حتى أن الشعوب بفضها بفضا منكرا وان معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشية التي هي بلا شك بغضة عنده فيما يظهر ، لكنها مع ذلك جهورية عند اعلم لأن قوة الأوليغرشية مازال انتشارها يربى على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة انطى غير الممدوح . ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذى لا تتفق به الحكومات الحثية والذى لا يضر الا الحق .

نظرية تكاد تكون لمتسكيو خاصة وهي نظرية الحكومات الثلاث . انه يميز بين طباع الحكومة الذى يجعلها هي ماهى وبين المبدأ الذى يجعلها تفعل أو المحرك الذى يحركها . وعلى هذا فمبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف ، كما أن طباع الديمقراطية انما هو أن تديرها الأمة أو بجزء منها ، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد سلطانه محدود بالقوانين ، وأخيرا طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة الا ارادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى متسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فان نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التى كان يعيش فى ظلها اتهامها خطيرا لم يكن المؤلف ليعتمده ، فصرح أنه ما كان يعنى بالفضيلة الا الفضيلة السياسية أى حب الوطن والمساواة . ولم يكده هذا التفسير يكون مرضيا . لأن انكار حب الوطن على الدول الملكية انما هو سبة جديدة يلصقها بها . وان الملك يشبه أن يدعى دائما أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : « الدولة هي أنا » مهما كان بها من كبرياء هي أيضا تحية لمبدأ الوطنية هذا الذى كان متسكيو ينازع حكومة الفرد اياه (١) .

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهرا من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم ارادة رعاياه فى حين

(١) يرجع متسكيو الى الحق وينافض نفسه بان يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى ان عليها كل شيء للملك وليس عليها شيء لوطن ك ٨ ب ٧ .

أن الملك لا يملك الا وفقا لهذه الارادة . ونظرا الى أن العنف المسلح بالقوة يلقى بالضرورة الرعب فى القلوب فلم يك منتسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقة عريقة فى القدم بأن جمل الخوف مبدأ للاستبداد . فى هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تكره الناس فى الغالب من الأمر على أعمالهم فى الحكومات الديمقراطية والملوكيات . وفوق ذلك فان الديمقراطية لاتأبى الشرف والملوكية لاتأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذى يقصرها عليه منتسكيو . فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك مالم ينتبه اليه منتسكيو الا عند ماظن أنه يدرس الملوكية على العموم فلم يدرس منها فى الواقع الا ملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حتى انه كان للشرف عمل فى كثير من الأشياء فى عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة فى ذلك الزمان الذى أخرج فوبان وفابير وكاتينا وفينيلون ومتوزي وكثيرا غيرهم . وان الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحيانا المعيات التى رسم منها منتسكيو صورة غير مرضية ، وليست المعيات معروفة الا فى حكومات الأفراد . غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة فى الدولة الأثر الحاسم الذى كان يسنده اليه منتسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية ، فى حين أن العلم لا يستمسك الا بما هو جوهرى ولا متغير . ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان اذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادئ فى الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العيث ، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة الى فرد كل الاحساسات التى تجعل القوة والسعادة فى المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالاخلاص الذى لاينبغى الا للوطن وأن يحس الناس بين يدى مستبد هذا الخوف النافع الذى لاينبغى أن يحسه المرء الا بين يدى العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن تدهش لها أرسطو وأفلاطون والا يكون فهمهما أياها الا بشيء من العناية . فى الواقع ليس للدولة الا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد الا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير ، مبدأ العدل ، مبدأ العقل الذى

ينبغي أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، واليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الاجلال . فلأن يقع مع ذلك في أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوى فعله كله ويستبدل به اجراءات وضعية فذلك مآلها في الواقع أظهر من أن ينكر . لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت الى ذلك الا ليعيه ، وأن يخشى ، اذا هو وقف ، على جهة المحاباة ، عند تفحص هذه الرذائل السياسية، أن يتكرر للانسانية ويشجع ضلالاتها .

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لاستحققان الثفات الحكيم الى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التي كان ينبغي مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها . فالشرف ، كما يعنيه منتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : « فان الوهم الذي يقوم بكل شخص وبكل ظرف » قد شارك في تراخي الروابط السياسية وفي افساد العلاقات الحقبة بين الملك ورعاياه ، وقامت فجاءة ملوكية محفوفة بمعية مخلصه لكنها عاجزة بمعزل من الأمة التي لم تكن تعرفها والتي لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية . الشرف « بما له من اثار وامتياز » كان قد أوجد فراغا فسيحا حوالى الملك ، وهذا الجو المفتعل ، الذي لم يكن لسائر الدولة به يدان ، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتنفسونه . واذا كان الشرف مضيمعة للملوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد ، لاشك في أنه يفرضه على الاغيز فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ما وقع في أحبولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثريين عنده . ولم يك أرسطو ليخدع نفسه البتة حين كان يعلن ، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده . وأخيرا يبقى مبدأ الفضيلة في الديمقراطية . هذا هو أدخل ما يكون في باب الحق . غير أن منتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فان الفضيلة السياسية ، أعني حب المواطنين الحكومة التي تدبر شؤونهم ، هي الركن الضروري لبقاء كل الحكومات بلا استثناء ، تلك قاعدة كررها السياسة

الاغريق بكل الصيغ ، حتى ان فولتير ^(١) بسلامة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها ، وهى تدين حتما ، ولو على درجات مختلفة ، الاستبداد ، لأنه لا أحد يحب الظلم ، وتدين الشرف لأن قواعد الدققة كثيرا ماتناقض العقل الذى هو وحده خليق بأن يحبه الانسان .

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه هى فى ذاتها باطلنة كان ينبغي فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يجعلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شيء مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهري . ولكن مذهبه قد جره الى أن يضع بادىء بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة ، ولم يتردد فى أن يستتج من ذلك أن « هذه القوانين فى حكومات افرد ينبغي أن يكون موضوعها الشرف ، وفى الجمهوريات الفضيلة وفى الاستبداد الخوف » . وفى الحق أن منتسكيو قد قال أقوالا ملؤها الدقة والرشاقة على التربية فى الملوكية . وفوق ذلك أنصف تربيء الفحولة التى فرضتها الدول القديمة على الاولاد . بل أحيانا ، فى اعجاب به باغريقيا وبرومة ، لم يكن منصفاً نحو زمانه الذى على رأيه ماكاد يكون الا « نلقوس الصغيرة » . تكن أيسر انه غلط فى موضوع التربية الشريف هذا ، حين يصوغ فى قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك انضروب من الاسراف الأعمى الذى يفسد التربية ويشوهها ؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق أنف مرة حينما يستغرب أن فى روح القوانين « يعلم مايلزم أن يعمل تشيت ماهوشر » . وأنه يستطاع أن يتصور « أن فى مادة الحكومة والتربية توجد مسأنة أخرى غير معرفة ماهو الأوفق لتحقيق سعادة الناس » . وعندما درج منتسكيو على هذا المنزلق وصل الى أن يطرى حكومة الجزويت فى باراجواى بأن جعلهم هم وعليوم بن فى مستوى لوقرغس . وقد يصل من هذا الى أن يوصى بشيوعية الأموال التى اقترحها أفلاطون ، والقضاء على التجارة مع الأجانب

(١) يقول منتسكيو فى رسالة الى الاب جوسكو فى أغسطس سنة ١٧٥٢ : « أما فولتير فإنه أفطن من أن يسمنى » فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظات فولتير

وعلى كل علاقة معهم • تلك مطوعة عمياء بمنطق • وان المبادئ التي تدفع
مثل هذا العقل الى أمثال هذه نتائج باطنة أضلته الى هذا المدى •

وهناك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملا
الكتاب التالي كنه ، وهو ان القوانين التي يسنها اشارع في جميع المواد
يجب أن تكون ، كقوانين اترية ، تابعة لمبدأ الحكومة • فالقوانين لا جل
أن يجوز تشريعها ينبغي أن تشعر في جمهوريات بأفضلية أى حب المساواة
وانكفاف ، وفي الملكيات أن تتعلق باشرف « ابن النبل وأبيه » وأخيرا في
الدول الاستبدادية وهي فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على
الرهبوت • يعلق متسكيو على كل هذا من الأهمية الى حد أن اعتباراته
فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اختص به الديمقراطية والملوكية • ولما أنه
لايسع المرء في مثل هذا السبيل الا العثار فمن هاهنا جاء تصريحه بأنه نصير
بيع الوظائف بيع اسلع • ولأجل أن يررد هذا الحرق المحزن بلغ به الحال
أن يؤثر رأى سويداس وأنستاس على رأى أفلاطون • يقول « لكن أفلاطون
يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية • واذن
ففي مثل هذه الحكومة متى دفع اعوز والشرة بطانة الملك الى بيع الوظائف ،
خلافا للقانون تجيء المصادفة برعايا خير من اختيار الملك » • ومعلوم أى
الوظائف يعنى متسكيو بهذا القول • لم يكن الأمر قاصرا على وظائف
الأعباء المالية بل يتعداها الى وظائف القضاء ، ولقد حدا به انعرف الجارى الى
أنه لا يتردد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يجبر وراءه ما هو أشنع
منه • وفى هذا ينبغي الرجوع الى المبادئ التي كان يضعها أرسطوحين كان
يعيب بيع الوظائف فى قرطاجنة « طبعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم
يجهدون فى أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطتها ماداموا قد وصلوا
الى السلطان بقوة المال • ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريفا
يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسد الخلق اشترى وظيفة بشمن غال لا يريد أن
يثرى » • فقد كان فلاسفة الاغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل
بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من
المظالم والمخزيات •

ضلالات أخرى تفيض من ينبوع عينه . ذلك أن منتسكيو يطالب ، ولو على استحياء ، بإلغاء التعذيب ولا يجروا أن يذهب الى أبعد من هذه التصريح « انه بطبعه غير ضرورى مادام أن أمة متمدنة جدا وهى الأمة الانجليزية استطاعت أن تقضى عليه دون ضرر » . لكن لما أن القسوة فى العقوبات تناسب بالبداهة الحكومة الاستبدادية التى مبدؤها هو الرهبة فقد شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب فى هذه الحكومة . انه يجده لها مناسبا . بل يكاد يذهب الى تبرير ما ارتكب الاغريق والرومان من الفظائع فى العبيد ، غير أنه « يسمع صوت الطبع يصيح به » فيقف فى هذا السبيل المحزن حيث ساقه اليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكره استطاع أن يقفه .

وعلى أثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو اذ يدرس الأسباب التى تفسد المبادئ المختلفة للحكومات الى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بأن تصير خيرا مما هى . لكنه يتقهر أمام هذا التناقض الذى لا يمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه الى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما الى أن يفسد . تناقض يكاد يكون صارخا أيضا . ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أى حكومة هو ذلك الذى يسيرها ، وهاك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذى يقتلها !

وأخيرا فان منتسكيو اذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الرومانى يقرر أن الجمهورية انما تكون للدول الصغيرة المساحة ، والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة ، وأن الاستبداد وحده هو الخليق بادرة امبراطورية كبيرة . ويذكر دليلا على ذلك الصين التى كان لا يكاد يعرف من أمرها فى زمانه الا القليل والتى لاتزال نسيء معرفتها الى اليوم . كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الاسبانية التى كان فيها الاستبداد أقل ضررا على التحقيق من التعصب الدينى ومن الافراط فى الحرافات التى حق له أن يتهمها به .

ربما يكون مستظاعا أن ننبه أيضا فى مؤلف منتسكيو على ضلالات

آخر أوضحت بها إليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات . لكن ليس خيرا من ذلك أن تنجبه الى ماهو محل للاعجاب في روح القوانين ؟ فان هذه المواد الخطيرة اتى يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع منتسكيو . بمد النظرية العامة للحكومات يعرض منتسكيو ل حرب الدفاع والهجوم والحرية اندستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدني والمنزلى والسياسى والموطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسלט من النور أشعة لألأمة وهو لا يستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد فى درسه على مقننى العصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، ان لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشد ماتحمل على قراءته والتفكير فى آرائه . وان منتسكيو الذى دفع فى الرسائل الفارسية ، انتقاده وجهه للمشكلات الى حد الجراءة هو كذلك مجدد فى مؤلفه الكبير وان يك فيه أشد تحفظا وأرزن وقارا . ومع احترامه للدين ، وان كان دائما فى أمره محايدا يشهر بقوة بما ارتكبه الكنيسة من الجور ، فهو يبنى أن يحد من ثروات الكنيسة وينبه الى أخطار الرهبنة والأديرة وعدم فائدتها . وان حملته للقلمية البليغة على محكمة التفتيش وفضاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها ما بها من التهكم . ولقد أقام نفسه للعقل وللانسانية ولنا فى فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النسيئة قد عاجلها من الكتاب الا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . انه يكشف نفرا أهمية حقها الاقطاعى الذى كان لا يكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذى يشغل بلاشك محلا فى روح القوانين أوسع مما يبنى لكنه عظيم الفائدة للأمة . وانه يسدى إليها خدمة أكبر اذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هى جارة لها واذ يهيب صيغة لجميع التأملات الجدية الحسبة لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملوكية الاصلاح السياسى . ان تحليل

الدستور الانجليزى على نحو ماصع متسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط . فانه هو نفسه يناقض نظرياته ، وان احدى السلطات الثلاث التى كان النوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الانجليزى نفسها ، لم تكن تحل فى الواقع منه محلا ما : وهى السلطة القضائية لكن على رغم هذه العيوب فان هذا التحليل الذى هو جديد وقتئذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل لجميع الآمال اتجاهها اجماعيا تقريبا . كان الزمان فى صف متسكيو . فرنسا لم تستسخ الدستور الانجليزى لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وان تكن من عناصر لا شبه بينها وبينه . فان ما بالدستور الانجليزى مما يستحق الاعجاب هو شىء من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل . بأن اتزع منه جميع الافراطات على التقريب ، وبه من العدالة ما يرضى جميع المزايع المشروعة التى تتنازع ادارة المصالح الاجتماعية ، غير أن متسكيو كان مطواعا أكثر مما ينفى لذوق الاستشكال وللشدوذ الذى أضله أكثر من مرة بأن زعم أن « الانجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجودا فى الغابات » هذا الرأى الغريب قد فندولكنه كثيرا ما تجدد بعد متسكيو وفى ظل اسمه الكبير . وذلك لا يدفع عنه البطلان . فان انجلترا ليست مدينة الا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى فى أن بها شكل دستور سياسى فيه تأتلف كل العناصر الاجتماعية . وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التنور والتمدن الى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة ، وهو يتقدم دائما عقل الشعوب بمسافة طويلة ، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية . ولو كان متسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند اليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من اسناده الى المتوحشين أصحاب أرمنيوس .

وفى الحق ان أسلوب متسكيو قد شاطر كثيرا فى نجاحه ، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيرا من العيوب نه اليها فولتير بذوق معصوم على أنه حاد الاعجاب به وان كان ينفده . وانها فى الواقع لعيوب حقيقية . حق أن المزايا التى تفنديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص فى أن هذا الموضوع الخفاف

كثيرا ما قرىء وكثيرا ما أضمن التفكير فيه . وان كلمة مدام دى ديفند زان تك لاذعة هي مع ذلك حقة ، فليس من قارىء ذكى الا ردها والا صدمته هذه التكات التي كان يلزم أن ترك للسان أزيك وهذا العمل اللغوى الذى يوشك الا يناسب الامعد جديد . قد يدكر أن متسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (الهة الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه الا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه اياها الذى كان يريد أن يفتح به السفر الثانى من روح القوانين .

فقد كان المؤلف يظن أن « هذا الشذوذ يكون سببا نرواج مؤلف يترجم فيه أكثر من كل شىء آخر التفكير فى صرف مثل القارىء بسبب طول المواد وتقلها » . ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ اذ يقرأ ، لا بلا مفاجأة ، هي رأس الكتاب الثالث والعشرين على السكان دعاء ككريس الى زهرة . لاشك فى أن متسكيو محق فى أن يجعل ، اذا استطاع هذا الموضوع الجاف الذى كان يعالجه ، جذابا سهلا . غير أنه من حسن الذوق أن يضى على هذه المواد الخطيرة من الزينة ما يلبسها ! نجح فى ذلك أفلاطون . لكن متسكيو لم يك يكتب حوارا . بل الاطار الذى التزمه لايناسبه ما اتخذ من استباحات لا يستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقاره عليها . فان أولى صفات الأسلوب وأشدّها لزوما له انما هي أن يكون صالحا للموضوع . وقد وضع أرسطو لهذا نموذجا فاضلا ، وكان يمكن اقتفاء أثره مع تطرية من فسوته شيئا ما .

وان هلفسيوس الذى كانت صداقته به تغلو فى المخاوف كان يخشى أن يكون فى نظر الأجيال المستقبلية « متسكيو مجردا من لقب الحكيم المقنن فلا يكون بعد الا رجل قضاء نييلا ألعيا » . وهذا النقاد الزيه كان يتوجع لمتسكيو وللانسانية التي كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك . وفوتير وهو أشد نزاحة وأصدق قولاً كان يصرح بأن هذا المؤلف « كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف وألعى ومواطن » . وفى أيامنا لا يقرأ « روح القوانين » على قدر ما ينبغي ، ومع ذلك فان مجد متسكيو لم يفقد شيئا من لألأته .

لاشك في أن كتابه ليس بعد « مجموعة قوانين للعقل والحرية » كما كان يعلنه يطريق فرنى . ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذى قبل ماذا تقتضى الحرية والعقل ؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان منتسكيو بل فولتير يجسران أن يقولاه بل أن يفكرا فيه . لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء ومن تقدمنا لا يزال المحل الذى تبوأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغى أن يصعد الى أزمان أرسطو وأفلاطون . غير أن الينايع العتيقة مهما غزرت لا تترار الا فى النادر لأنه يلزم لتذوقها ألا يخول فضول العقل الا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا ، أى أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون ، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاحب للتاريخ . وان لدى منتسكيو ، ليصرنا ويرضينا ، اثنين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والامبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية واغارة التوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة . انه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو . فهل كان يعرفهما حق المعرفة ؟ هذا ما يجوز الشك فيه أو بعبارة أحسن انه مهما كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم فى مدرسة هذين الأستاذين التى لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا . فالذى ينقصه على الخصوص والذى يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال . انه قد غلبت عليه مجازاة عصره فى أوهامه ومجازوته الحدود المقبولة . ان « مثال الكمال » كما كان يقوله له هلفسيوس فى نصيحته المخلصة الحكيمة « لا يزيد فى الحق على أن يسلى معاصرنا بل هو يعلم الشبية ويخدم الأجيال المستقبلية » . وكان خليقا بمنتسكيو أن يستشعر مستقبلا كن قريبا جدا ، وما كان عزيزا على عبقرته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية وعلان حقوق الانسان بأربعين سنة .

أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسى . غير أنه اذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم فى صفهم من حيث البسطة ومن حيث التعمق فإنه ينبغى مع ذلك أن يذكر أحاد ليسوا بقليل الأهمية مهما يكن مستواهم أخط من المستوى السابق

فيما يظهر . أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها . ففي الزمن القديم ينبغى الوقوف خصوصا على فولوبيوس وشيشرون .

ليس فولوبيوس على التحقيق كاتباً سياسياً . بل هو رجل حرب ومؤرخ ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريبا وشهد خراب أغرب . انتهى دافع عنها بوطنية حكيمة ما اجدت عليها . وهو يشهد على الخصوص المشهد النهائي للدولة الرومانية التي بعد ان انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطا واسعة وبلا خطر بعدئذ نحو سيادة العالمية ، ولأجل أن يفهم عنه قرنه وما يليه سر هذه الاحداث المروعة عول على أن يقص عقبيات الحوادث التي في مدة خمسين سنة من الحرب ابونيقية الثانية الى سقراط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الروماني ملك الدنيا . انه يقيم أعواما طويلا في رومه نفسها مرتبطا ارتباطا أكيدا بال اسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة ، ويزور الأقاليم الرئيسة في انديا المتمدنة ، مصر وافريقية واسبانيا وانغال ، ويعرف أيضا المسرح الذي ستسلط عليه الدولة الرومانية التي تكفل لها قواها الدافعة النصر الذي لا مفر منه . وحينما كان يكتب فولوبيوس كان يسترشد بتجربته في حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء . فقد باشر بنفسه الحرب وشهدا زمتا طويلا وقد أعاد عقله الذي هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ . من أجل ذلك لم يك ليقتنع بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح في بداءة قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحقة للسياسة . فانظر كيف أنه اذ بلغ الكتاب السادس بقطع قصصه ليصعد الى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس في دستور رومة سر تلك الانتصارات الكثيرة .

حلل هذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهذا التحليل المملوء بالخصافة جدير بالاعتبار لذاته أولا ولأنه كان الموحى الى مكيافللي وبوسوى ومنتسكيو ، فلولا فولوبيوس الذي جود مشاهدة ما كان يقصه لتطرق الشك

الى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيدا في خفايا العظمة الرومانية ، فالفضل لامامهم الذى فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستتجوامنه دروسا لا ينضب معينها .

غير أن تحليل فونوبوس هذا لا يهم اتاريخ فحسب بل العلم السياسى ينبغى أن يلقى عليه نظره . فالى العلم مرجع المبادئ التى استتار بها المؤرخ واتى تبين تقديما وتغيرا حقيقين بلفت النظر . لم يقتصر فولوبوس على أن يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكمل كل ما كان من الدساتير لانه هو الذى جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاه . فالفرس والقدمونيون والمقدونيون على رغم امتداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سخروا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة فى فضل هذا الدستور الرومانى ؟ علة واحدة : هى أنه قد جمع وأحكم التآليف بين جميع المبادئ التى اقتصرت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد منها بعينه .

فقد أحكم فيه مزج الملوكية والارستقراطية والديمقراطية الى حد أنه يستحيل القول بأن هذه الدولة ملوكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية . فالقناصل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض فى شؤون الدولة ، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذى جعل للإمبراطورية نباتها وعظمتها . على أنه ليس الى رومة نفسها يرجع فضل هذا النظام الذى صدر عن علم وأجدى عليها فى البقاء والذى عزاه فولوبوس اليها بل أن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه . فان هذا الرجل العظيم قد وضع دستورا مختلطا لأنه اقتنع بحكمته وبتجارب الماضى بأن « كل شكل بسيط يستند الى مبدء واحد لا يقدر له البقاء لانه لا يلبث أن يسقط بما فيه من نقص » . (فولوبوس ك ٦ ، ب ١٠ من ترجمة بوشو) وعلى ذلك كان فولوبوس نصيرا للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل اذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى الى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه الى دروس التاريخ أو الى جمهورية اسبرته . وحيث قد كان ، قبل فولوبوس لوقرغس بوصفه مقننا وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين

كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . وبعد ذلك كان
شعرون صدى فولوبوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى مكيفللى نفسه آثر
أن ينحاز الى رأيهم . واليوم بفضل كثير من الناصح وبفضل مجرى العمل
فى الحكومات النيابية قد أُنقِيت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية
الخطرة التى لا يمكن تطبيقها ، فى زاوية الأهمال .

ولكن فولوبوس ، اذ ينوه على غراز ما تصنع الشعوب وما توحى
أفكار الحكماء بالتأليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ فى السياسة
النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقال انه لا يريد أن يدين بشيء
للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشاهدة الحوادث . فإذا كان فى بعض
الأحيان قد وازن بين امبراطورية الفرس وممالك اسبرته ومقدونيا وبين
جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول ، وان كانت منحطة جدا ، قد عاشت
منها عيشة واقية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه وقف بنظرة لحظة
على هذه الجمهورية الثانية التى اقترحها أفلاطون . « ان التجربة لم تثبت
حقيقة قيمتها . فاقامة الموازنة بين هذه الجمهورية ، كما قد كانت الى الآن
فى الكتب ، وبين جمهوريات رومة ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ
المثال الذى يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء ، ولو كانت التماثيل ، من
حيث الفن ، ماثرا للاعجاب من كل وجه . ان الموازنة بين شيء غير حى
وبين كائنات تنفس لا يمكن أن تكون الافسدة وفى غير موضعها »
(فولوبوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق) . على هذا لا يرى فولوبوس
ما يدين به العلم السياسى لأفلاطون . فانه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينة
نسى كل الحقائق العملية التى استكشفتها أفلاطون أو أقام عليها الدليل .
فيرفض أول وهلة النمط العقلى ليستعوض عنه على وجه الاختصاص بالنمط
التاريخى الذى استخدمه من قبل أرسطو لكن يتحفظ أكثر . هذا المثال
سيكون خطرا . ومنذ زمان فولوبوس يعتصب التاريخ فى الأغلّب من الأمر
مكانا ليس له البتة . فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصير ضربا من
التجريبى الذى لن يكون به من قاعدة سوى النجاح والظفر . ويختفى من
نظراتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء ، ومن

ثم يستطيع ميكافللي يوما ما ، مطمئن الضمير وتحت املاء الحوادث ، أن يرسم من أميره صورة شنعاء . هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل ، من عمل مؤرخ لم يستبن منذ البداية كل التوائج وكان من شأنه أن يرفضها لانه متزمت أو أقل اتفاقا مع منطقته من مقلديه .

على أن فولوبوس لم يكن أعمى على حماسه ، انه يعلم حق العلم أن « كل ما فى هذه الدنيا محل للتغير وللموت » . انه يعلم أن القانون الذى لامحيد عند سير الحكومات كما يسير الأفراد و « الدائرة التى فيها تدور الدساتير » وعلى رأيه كان دستور رومة قد بلغ كماله حتى فى عهد أنيال . والنضج لا يلبث أن يعقبه « الاضمحلال الذى سيئدىء بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتذير الأفراد وتكبرهم » . (فولوبوس . المرجع السابق ص ٥٣٦) . لا يجرؤ فولوبوس أن يطبق مباشرة هذه التكهات المحزنة التى لامحيد عنها على مدينة آل اسقيفون ، بل ربما يخشى أن يجرح شعور أصدقائه . غير أن التاريخ الذى لا يعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبوس يصرح بهذه التكهات المحزنة : « عصابات تتكون ولا يكون بعد الاعدادات واهدازات وتقسيم أرض الى أن تجد النعمة ، فى غمرة أحقادها وغيظها ، سيدا تضعه على رأس المملكة ؟ » (المرجع السابق ص ٤٩٥) كان فولوبوس يكتب قبل سيلا بأربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يغلو فى الاعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه ، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه اياه ، ان الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد ، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة اليه ، وأن هذا المبدأ المشؤوم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا ففولوبوس نظرية فاضلة ، ثبت دعائمها مثل كبير ، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبنة ولكنه استخدمه

على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التي سوف يدفعه إليها آخرون .

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذا لفولوبيوس ولأرسطو ولأفلاطون معجبا بهم معا ، يستعير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة توافيقه وعنوانها وأحيانا يستعير منهم مقطوعات بتمامها . لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لا يتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب السياسيين ، فهو يذكر غالبا أسلافه بعبارة اثناء التي تبرز تأثيره خطاهم . فأخذ عن فولوبيوس اعجابه بدستور رومة ، ويبدو هذا القنصل المشجع بروح الوطنية الصادقة من الحدة في تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوبي الوقور . وعلى غراره يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التي هو مقتنع مع ذلك بجمالها بل بفائدتها أكثر مما كان من ذلك الذي هو رجل الحرب . فهو كمثلته يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدستور الروماني نموذجا حقيقيا وكاملا ينبغي أن تقاس عليه كل الدساتير . كذلك كان نصيرا للدساتير المختلفة ورأيه كراى فولوبيوس في أن رومة اذا كانت قوية رغبة العيش فذلك لانها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادئ الثلاثة التي كان انفراد أحدها بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فالملوكية والأرستقراطية والديمقراطية تعيش معا في الدستور الروماني الذي كفل للمواطنين المساواة والحرية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسي لرومة فحسب بل هو معجب أيضا بقوانينها التي يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلدها وترعى حرمتها . ولا عجب في أن يقتفى شيشرون عن كتب آثار فولوبيوس ، فان المحاور الأول في جمهوريته هو اسقيفيون الافريقي الثاني تلميذ ذلك القائد الاغريقي ، وترى الروح التاريخي لفولوبيوس ظاهرا في الحديث الذي أثاره ليلوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فان اسقيفيون يظن أنه لا يتكلم الا كما يتكلم روماني لأن ذلك العالم الأجنبي الذي يحصل شيشرون نظرياته كان يجيد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها .

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولوبيوس ملهما أقوى وأعمق وهو أفلاطون . فانه بديا قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين في السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتهمسا . وتدل محاوراته ، مصبوبة في لغة ليست فلسفية ، لاعلى أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجوهرية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الغرض الذى يرمى اليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل اطراء ذليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأتها اغريقيا من قبل بثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حينئذ لأول مرة معروفة فى رومة ومقدرة فيها برفيع قيمتها . فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته فى العالم الرومانى وفى القرون الوسطى ولولاه لصعبت معرفتها وتذوقها . على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره . فكان محله فى تاريخ العلم السياسى كما هو فى سائر الفلسفة محل مترجم ذكى أمين . وفى الحق أن العبقريه الرومانية لم تزدد على أن تكون على العموم كذلك . فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما مادام لا يستطيع أن يفوقهما . وحينئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ، انها ثمينة للغاية فى تاريخ الفلسفة وفى تاريخ القانون الرومانى . وليست على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسى الذى عاجلته وان لم تكن زادت عليه . فان الفكرة الرئيسية للجمهورية للقانون هى من فولوبيوس ، وطراز الانشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تقريبا هى من أفلاطون وأرسطو وفولوبيوس ، والأسلوب وحده لشيشرون بما فيه من المحسنات التى تميز وتجعل منه كتابا من أسرة أفلاطون وفولتير معا .

من شيشرون الى مكيافللى لا بد من اجتياز خمسة عشر قرنا تقريبا دون أن يلقى مؤلف واحد . فان القرون الوسطى كانت لاتدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون وأرسطو الا قليلا لانها توشك ألا تنتفع بها . وندر ما كان يفكر فى القوانين الاساسية للمجتمعات فى تلك العهود عهد الفوضى

الأجتماعية . غير أن النظريات التي كانت تظهر وقتئذ في قلة قليلة من
العدد كلها مستعارة من السياسة الأخرقية أو منتسبة إليها . فإن الكتاب
المسبوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum)

و « مسائل بوريدان على سياسة ارسطو » هما كل ما يمكن الاستشهاد به
هنا ففهما أحيانا أفكار جريئة في الحرية السياسية لا تفوقها افكار زماننا .
انها اصداء الحرية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها
لا تجر البتة الى نتيجة ما . لكن العلم السياسي يجد ايضا حادا جديدا وأصيلا
بمكيافلي في آخر القرن الخمس عشر وأول القرن السادس عشر . كانت
ايطاليا هي مقره لأنها الأرض التي كانت تحيا فيها تقايد السياسة ارومانية
وان نقيت فيها فسادا عظيما من جانب ابابوات ومن جانب الأمراء الصغار
الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة ويوسعونها افسادا .

لقد قيل كل شيء في سياسة مكيافلي البغيضة وصار اسمها وحده
ضربا من الخزي عند رجال الدولة حتى أفسدهم سوكا . ولم يكن
الأخلاقيون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنهم
قد ألفت لهم قد نبذوها نبذا . وشرف فريدريك الثاني نفسه بأن فندها أشد
من كل أحد سواه . وانها تستحق هذا المقت الاجماعي ومن المحال على المرء
أن يقرها متى تظن في قراءة كتاب الامير . فكر المؤلف واضح جدا وان
اختلفت في أمره التفسير . انما هي نصائح يسديها الى لورنزو دي
مديشي ويقدم له قواعد « الامير » أنضح ثمرة جناها من تجربته الخاصة
ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال . ومكيافلي نفسه هو الذي يقول
ذلك في كلمة الاهداء ولا سبيل للخلائف الا تصديقه ، فليس الأمر لهوا
عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هي دراسة جدية عميقة وملؤها حصافة
نادرة وان يكن الفسوق عن الأدب واضحا فيها . ويظهر أن مكيافلي قد
فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصي بالجناية في كل صورها بهدوء
الدم البارد . ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأي العام فزعه
منهم باعتبارهم أعوالا : انما هو سيزار بورجيا ، وانما هو أبوه الفاسق
اسكندر السادس ، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ،

واويليفيرتو ، وانما هو فى العهد القديم اغا توكل ، كل اولئك استسقياء
 كسواد ماوثوتوا بفظائع الغدر او الفواحش الاشد منها شذعة . واذ انفق
 ان يوجه مديافلى ايهم بعض اللوم فيوشك ان يكون ذلك لاعلى الاثم بل
 على زلات اسلوك ، على هفوات لان هذا العقل الكبير يقيم لها من الوزن
 ما هو ادخل فى باب الهزؤ . فعندما يتكلم على اندوق دى بلنتوا يقول بصريح
 العبارة : « لا استطيع ان اعيب عليه اى نقص بل هو يستحق ان يتخذ ، لما
 قد فعلت ، مثلا لجميع اولئك الذين لسعد طالعهم او لاسلحة غيرهم ، قد
 بنفوا عرش الامارة بطموح عظيم ومشروعات اعظم » تلك هى جنائيات سيزار
 برجيا كلها اتى حكم بانها خليقة بالتعظيم . غير انه قد اخطا فى حياته خطأ
 واحدا ! هو انه ترك جول الثانى يصعد العرش البابوى ولم يصدر امرا
 بحرمانه . ليس مكيافللى هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من
 بعده : « هذا اكثر من جنائة ، هذا خطأ » لكن يرى ان الصيغة ان لم تك من
 عنده بالضبط . فان الفكرة فكرته وهى فكرة بشعة . بعد ان درس مكيافللى
 الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل التى ينبغى ان يتصف
 بها الامير ، ويقيس بمقياس غاية فى الضبط ما هو استخاء والتبذير والقسوة
 والرحمة وحسن انية والمكر ، ويقر الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسلم
 والاعتيال كلما كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة .

والغرض الوحيد هو البقاء فى السلطان باى ثمن كان وان النجاس
 ليير كل انتهاك للحرمان .

واذا كان مكيافللى يهدر التملق فذلك لانه خطر بستر حقيقة الحال
 من الشؤون ، لا لانه يكذب بل لانه يعمى ويوشك ان يهلك . ولاجل
 ان توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال انها العبقرية انصرفت الى الشر .
 امران يدهش المرء لهما فى مكيافللى ، انه استطاع ان يقف ملكات
 نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته ، وان عقلا يحسب نفسه وضعيا
 استطاع ان يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة ، كأن التاريخ لم يعلمه شيئا
 قط لاهو ولا الضمير . فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سعدوا

لُحْظُهُ وَعَمَّا فَنِيلَ خَقْمَهُمْ اعْتَابَ اعْدَالَ . هُوَ لَا يَرَى أَنَّ السَّعَادَةَ الْقَائِمَةَ عَلَى اخِيَانِهِ هِيَ اقْرَبُ الْأَشْيَاءِ زَوْالًا ، وَإِنَّ النِّجَاحَ الَّذِي يُزْعَمُ أَنَّهُ يَضْحَى بِهِ بِلَلِ شَيْءٍ ، بِالْأَسَايَةِ ، بِفَضِيحِهِ ، بِدِينِ ، لَا يَشْتَرَى بِهَذَا الشُّمْنِ . هَذِهِ سِيَاسَةٌ هِيَ حَيْثُ مِنَ اسْتَحْفَ بِقَدْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّبَاعَةِ ، وَيُمْكِنُ الْإِعْتِقَادَ بِأَنَّ مَدِيْفَلِيَّ حِينَ يَصْدَعُ بِهَا تَعْرُوهَ نَلِكِ الْتَوْنَةِ وَذَلِكَ السُّكْرَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِالْجُنَايَةِ دَائِمًا . عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى مِنْ هُوَ هَذَا الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ تَنْفَعَهُ هَذِهِ التَّعَالِيمُ . فَلَيْسَ بِالْأَشْرَارِ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يَنْعَمُوا ، فَشَهْوَاتِهِمْ الْجَامِحَاتُ وَفُرْصُ الْأَمَلَانِ هِيَ مَعْلُومُهُمْ مَعْدُومُو الْنَظِيرِ . وَبِئْسَ مَكِيدِيٌّ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ هُوَ الَّذِي كَوَّنَ الْفَتْنَتَوَا . قَالَ رُوسُو فِي بَعْضِ مَغَالَتِهِ فِي الْأَشْكَالِ عِنْدَ مَا كَانَ يَحْصُلُ مَعْنَى لِبَاكُونِ : أَنَّ «الْأَمِيرَ» كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كِتَابَ الْجُمْهُورِيِّينَ (عَقْدُ الْاجْتِمَاعِ ك ٣ ب ٦) وَإِنْ أَصْدَفَاءَ الْحُرِّيَّةِ لَمْ يَكُونُوا لِيَنْتَظِرُوا هَذَا الْكِتَابَ لِيَبْغُضُوا الطِّغَاةَ وَيَعَايِبُوهُمْ . فَلَمْ يَمُنْ «الْأَمِيرُ» عَلَى خِلَاصِ إِيْطَانِيَا عَلَى رِغْمِ أَمْنِيَّتِهِ الْوَطْنِيَّةِ . وَالرِّجَالُ الَّذِينَ يَكُونُ لَهُذَا الْكِتَابُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ وَيَرْضِيهِمْ هُمُ الْأَشْرَارُ الَّذِينَ يَصْفَهُمُ وَالَّذِينَ لَا يَحْسِبُونَ أَنْفُسَهُمْ جَدِيرِينَ بِدِرَاسَةِ وَلَا بِإِعْجَابِ .

لَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنَّ «الْأَمِيرَ» لَا يَحْوِي الْأَهْذَا السَّمَّ الزَّعَافِ . كَلَّا ، فَإِنَّ عَقْلًا حَكِيمًا وَحَازِمًا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفِيدَ مِنْهُ كَثِيرًا ، يَعْلَمُ مِنْهُ كُلَّ مَا تَقْتَضِي الشُّوْنُ مِنَ النِّشَاطِ وَالْعَنَايَةِ وَالْإِصْرَارِ وَكُلَّ مَا تَسْتَطِيعُ إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ أَنْ تَعَارِضَ بِهِ صُرُوفَ الْقَدْرِ . فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ إِلَّا إِبْدَالَ الْفَرْضِ : ضَعِ الْخَيْرَ مَكَانَ النِّجَاحِ فَيَصْبِحُ عَدَدُ كَثِيرٍ مِنْ نَصَائِحِ مَكِيدَلِيَّ صَوَابًا وَنَافِعًا . فَانَّهُ هُوَ نَفْسُهُ كَانَ ذَا دَرَبَةٍ بِصِيرَةٍ بِالشُّوْنِ ، وَلِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَطُّ أَمِيرًا كَانَ تَبْرِيرُهُ الْأَثْمَ أَقْلَ مِنَ الْمَزَايَا الَّتِي تَجْعَلُ الرَّجُلَ بِحَقِّ رَجُلٍ دَوْلَةٍ .

عِنْدَمَا يَمْضِي الْمَرْءُ مِنْ «الْأَمِيرِ» إِلَى مَقَالَتِهِ عَلَى عَشُورَاتِ تَيْسُوسِ لُويُوسِ يَشْعُرُ بِسِرْفِ فِي التَّنْفَسِ ، يَتَرَكُ سِيَاسَةَ الْقَتْلَةِ وَالْمَغَادِرِينَ إِلَى سِيَاسَةِ أَكْبَرِ شُعُوبِ الْأَرْضِ . وَلَوْ أَنَّ طَرِيقَةَ مَكِيدَلِيَّ لَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَوْ أَنَّ الْمَبَادِيءَ تَوَشَّكَ أَنْ تَكُونَ هِيَ بَدَائِمًا فَإِنَّ الْأَثْمَ الْعَامَ تَذَكُّ الْكِتَابِ مُخْتَلَفٌ جَدًّا . وَلَا

عناء في فهم ذلك : فمتى كان الأمر بصدد نجات رومة ، المدينة الخالدة ،
أمكن ان تكون جوامع الكلم في مجلس الشيوخ أحيانا ككلمات الأمراء
الصغار الذين كان يصنع لنا منهم مكيفللي أشنع الصور . كانت عظيمة
الغرض وجلالته يرران الى حد ما الوسائل المناهضة لادب السلوك في أعين
أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن ان يقال عند التفاصيل واند كاتورين
« سلام الشعب يمحو ابقانون » ولكن هذا لا يمكن أن يقال على سيزار
برجيا . لاشك في أنه لا يسمح لاحد بانتهاك قوانين الادب ولو كان ذلك
لاجل سلامة أمة . فاولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير
أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة
العاميين . على ضد ذلك أثر الفرد ومنفعته لم تكونا أبدا الا عللا سافلة
لانه ليس ممكنا ، على رغم مايرى مكيفللي ، ان يكون للمرأة أغراض نبيلة
حينما لا يكون الامر الا بصدد ذاته .

لمكيفللي فضلان كبيران في « المقالات » . فديا تبرز فيها في أمر مواد
الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث ، النتائج الطيبة لتجربته الشخصية
ونظرات عبقرته في تصريف الشؤون . ونظرا الى أن قرارات مجلس
الشيوخ والشعب الروماني في كثير من الأمر توحى بها احساسات المروءة ،
ونظرا الى جسامه الحوادث ، كان مكيفللي يضع نفسه بلا عناء في المستوى
السامي لبطونة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الاصل المحزون الذي
انتزع من سياسة زمانه يظهر الا من بعد بعيد . وثانيا يفسر حوافر الدولة
الرومانية والمعنى الحقيقي للحوادث التاريخية بحصافة عزت عن الشبيه .
انه يدين بجزء من غير شك الى فونوبوس اندي هو أول من ألقى بنظراته
العميقة في حنايا ذلك البناء العجيب . نكن فونوبوس ان يكن هو مخترع
هذا النمط فانه لم يطبقه في كل امتداده فان مصائر رومة لم تكن بعد قد
تست حين كان يكتب فولوبوس ، ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال القريب
فلم يك أمامه الا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذي كان
يتوقعه . لقد كان مكيفللي على علم تام بالحوادث استخرج منها أنفس
الدروس . فان التاريخ مفهوما على الوجه الذي كان يفهمه به مدرسة سياسة

تكاد تكون معصومة اذا كان اظهر الأدبي لعقل الذى يدرسه مساويا لفضول البصر الذى يشاهده . فلم يكن على متسكيو أن يفعل كبير شيء بعد سلفيه . فان تقديراته لعظمة انرومان واضمحلالهم هي ملخص وشرح معا لفولوبويوس وملكيفيللى فتح فولوبويوس الضريق فوسعه مكيافللى كثيرا بأن اتخذ «عاشورات تيتوس لويوس» نموذجا له . فلم يكن على متسكيو بعد الا أن يتبعها كليهما بأن يطبق ، مع تخرج فى انمط وفى الترتيب ، على تاريخ رومة كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع قرطاجنة وكان ذلك يقصرها على رأى تيتوس ويوس ، على القرون الاولى للجمهورية .

لاشك فى أن مكيافللى وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الرومانى قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة : فهو يعالجها كما يعالجها رجل سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية لسلطة الزمنية . ولم يكن لهذه المسألة من الخطر عند الفلاسفة الأقدمين مالها من الخطر فى الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لان ذلك لم يوجد قط فى الدولة . فاختصت القرون انوسطى بمشهد هذا الانقسام الفظيع الذى يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن فى آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستتيرة فى هذه النقطة تضاهى فى استنارتها عقل مكيافللى ، فهو من أوائل من انحازوا الى السلطة السياسية وأيدوا الحق فى حل هذه المسألة . ولم تتخذ الكنيسة فى أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها اليها وأهيبهم عندها . زد على هذا أن مكيافللى كان يعزو الى البابوية تفرق ايطاليا الذى أضربها ضررا بليغا . فان البابوية ، على رأيه ، هي التى أسلمت الوطن المشترك الى اغارة الاجنبى ، ولم يك لوم هذا الوطنى الا حقا مرا ، وكان يظهر استقلاله فى الرأى وقتئذ الحادا ومسبة . ومن هنا كانت النائم التى لم تقطع الكنيسة عن الصاقها بذكرى ذلك الذى صدق حكمه عليها ولا مهالوم الحر المخوف جانبه .

أن ما هو مثار للاعجاب في مديفلى بلا فيد هو اسلوبه . ان مقلاته على « العاشورات » لم تكن في الحق مؤثرا حسن التاييف جدا فانها تليسه النظام والنمط العلمى . و « الامير » عينه ونوا انه احسن تضما ليس بمنجاة من كل نقد : لكن اذا كان المجموع ليس مما لاشين به فان التفاصيل قد بلغت درجة الامكان . لكل من افلاطون وارسطو ومنتسكيو وفونويوس وشيرون طريقتة وعظمتة . ولكن لا سنوب كل منهم عيوبه : فاسلوب افلاطون مع انه معدوم النظر لا يمكن ان يكون صورة للعلم . واسلوب ارسطو تعليمى فوق ما ينبغي . واسلوب منتسكيو براق اشد مما ينبغي وليس عليه دائما مسحة الرزانة وفونويوس له في غاب امره جفساء الامرة بل جفاف اشكلف . واسلوب شيرون ادبى ورشيق اثر مما ينبغي . اما مكيافلى فله وحده الاسلوب الحق لمسيسة والشئون العامة جمع بين البساطة والاحكام والبيان والايجاز والحركة . انه اشد احتقلا بالاشياء منه بالالفاظ . ورجل ادونة لا يستطيع أن يتخذ أسلوبا خيرا منه . فمبادته لاساوى شيئا لكن الاسلوب الذى تلبسه حسن جميل .

وان ما يتقص مكيافلى على الخصوص هو تلك المعانى العامة، انه يهدرها ليس في النظريات التى لا يكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص في العمل، يبنى في رجل الدولة الذكى حقا ان يستلهم الظروف ، ولما انه يرى دائما في التاريخ النتائج أعيانها تتجج من وسائل متخالفة جد التخالف فهو يرفض كل القواعد الجامدة باعتبارها خطرة . فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وانه ليقم الدليل بالمثل القارع لاسقيون وأنيال على أن الكيوف الأشد تضادا يمكن أن تأتي بنتائج متماثلة على الاطلاق .

وأية كانت مزايا مكيافلى فان ذلك لا يمنع من أن سياسته معية بحق كما أن اعار يبقى باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل في هذه الفضلالات المحزنة ؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النور الحق الى هذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الاول فساد القلب الذى تكون قد أتمته عادة الأعمال والذى كل ما حوله كان يؤتية المثل الذى لا يغالب . والثانى نمطه الذى هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فان النمط التاريخى

أندى اتخذه افلاطون مع التحفظ لأن فد أدى بارسطو الى بعض نتائج غير محمودة . هذه النتائج هي اشد سوءا ايض في مؤلف فوبويوس اندى ان يعتقد الحمل في دستور ابروماني . ويشيرون بفضل تحمسه لا فلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع انه يفند فوبويوس ومنسلبو اذ يرخي نفسه اعنان في هذا النمط يعتر الثر من مرة . زيس لميافللي في هذا اسيل من جام . هو لا يريد ان يرجع ولا يامن الا اياه . ولانه يفسره بحذق عجيب يريد ان يجعل منه المذهب الاعلى الوحيد . واثار يخ يقدم امله بيه اتخف ، وادا ان اوعى لا يوتى المرء ما به من تميز ان عرضه لاشد اعثار . قد يعجب اناس بمثل سيزار برجيا لما يعجب سائر اناس بمثل تيتوس ومرك اوزريل ، بعدون اجباية لانها ظفر ويحتمرون الفضيلة المطلوبة ، ويستخدمون المذهب لما يستخدم بنو الانسان اصدى ، وينهلون باغدر وبالفسوق لان تاريخ اناضى كثيرا ما يذكر ضرور من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقيق . فابابا اسندر السادس هو شخصية تاريخيه لمثل ريچولوس او فيصر سواء بسواء . وم دام قد نجح فهو اعظم منهما . هاك هو الحد الاخير الذى اليه يفضى النمط التاريخى . وادا كان افلاطون كاد يكل كل شىء الى العقل فهو اشرف الكتاب السياسيين . ومكيافللي الذى وكل كل شىء الى التاريخ هو اقلهم ادبا وأكثرهم فسادا ، وهذا مثل مخيف ليس لامرى أن يحاول اتباعه وسيبقى على التحقيق وحيدا وعلى الدوام بغضا .

في القرن السادس عشر لا يعد العلم السياسى كتابا واحدا صالحا . فكتاب بوداين الذى كان له في زمانه اسم كبير ليس الا صدى خافتا للنظريات القديمة ، وينسب نجاحه على الخصوص الى أنه كتب بلغة عامية . وفي القرن اتالى ليس بين الفلاسفة الا هيز واسبنوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة . وقد هاب باكون وهو رجل دولة سنين طوالا أن يقرب موضوعا كان يعرفه حق المعرفة . لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه ، فليس نتخلف أن يأسف كثيرا بصمته . أما ديكرت فقد امتنع دائما عن أن يعالج السياسة . ليس ذلك بأنه تفقده الشجاعة حتى تحت حكم

ريشليو ، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد ، وليس لأن قلبه قد برد من لفته في أرض اجنبية ، لكنه يعيب على « تلك الأمزجة القلقة المخلطة التي لاتعدم ، وهي ليست مهياة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشئون العامة ، أن يخطر في بالها شيء من الاصلاح الجديد . وربما كان ديكرت يؤثر الا ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذا الجنون . فاذا كان يشرع في أن يكتب « القواعد التي ينبغي ملاحظتها في الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه أقل تبجحا من ذلك الفيلسوف الذي كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة آنيال » . ومع ذلك هو يرى في السياسة الاعتماد على التجربة أولى من الاعتماد على العقل « لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصا كاملي العقل وان خير النصائح ليست في الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة » . ومع اجلالنا لديكرت وبرغم الاحترام والاعجاب اللذين تستأهلهما عبقريته الشريفة فان تلك المبادئ ليست خليقة بنفسه الكبيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا متسكيو بعد ذلك رجال دولة أبدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد استخرج مكيافللي من مزاوله الاعمال اشبع النظريات التي تخزى ذكراد . فليس اذا ضروريا أن يكون المرء في احكومة لأجل أن يجيد الكلام في السياسة وفي الغالب أن العمل في احكومة من شأنه أن يكون خطرا على العالم . فان فولويوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم يتعلما منها شيئا كثيرا .

أما سياسة هيز فهي معروفة . هي نظرية للاستبداد وتبرير له . ان هيز ليصدر عن أشد المبادئ بطلانا في أمر الطبع الانساني الذي لم يوجد ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لا توجد فيه احرية التي نكرها في الانسان وأساء التعبير عنها ، وفيه اسلطة المطلقة تفرد تحكم بلا رقابة وبلا حدود . انه يعيب بحددة على أرسطو أنه قرر أن الانسان حيوان اجتماعي . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم ، اذا صدقنا الفيلسوف الانكليزي لبني الانسان ، هي حالة حرب . فانما الخوف هو الذي أُلّف الاجتماع ، وليس الا الخوف هو الذي يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضا قد اجتمعوا ولما أن لهم دائما ميلا الى أن يمزق بعضهم بعضا حتى في

الحياة الاجتماعية كان السلطان الذى يزرعهم ويلزمهم النظام لا يمكن الا أن يكون أشد قوة . وكأنا اذ نسمع هذه القواعد المتكررة نرى الملك مكلفا بأن يحرس ويقود حيوانات مفترسة . وما نرى الا أن قلب هيز يستحق أن يرثى له اذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التى حافت بسيلاده وقتئذ . فمن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، وواجهه أن يقدرها قدرها ومن الشئ الغريب أن هيز لم يتفهم أحداث زمانه حتى انه لم ير أن الاستبداد الذى طالما نادى به هو وحده الذى سبب كل اضرار الوطن والذى قضى على حياة شارل الاول . كانت إنجلترا فى ذلك العهد أكثر بلد حرية فى أوروبا وان تكن أشد اضطرابا . وكان أكثر من عرض ينسب منذ ذلك الوقت بدستور سيجىء عما قريب يحمل السلام والقوة للمجتمع الانجليزى ، وقد مات هيز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا تلك الثورة التى لم تك نفسه تحدثه بها .

ولقد شرف هيز عند الناس باستقلاله فى الرأى حين قرر صراحة سيادة السلطة . المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هيز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة فى زمن ميكافلى ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير فى القرن السابع عشر بعد انتصار « الإصلاح الدينى » وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع الى إنجلترا أكثر من أى بلد آخر فى صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن فى إنجلترا وقبل هيز بقرن كان هنرى الثامن هو الاول بين الملوك الذى جمع فى يده بين السلطتين وأقام نفسه بابا لمملكته لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هيز (١) . فسياسته وأدبه باطلان لانهما يستندان الى ميتافيزيقا وبسيكولوجيا باطلين أيضا ، ونمط هيز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه يسىء استيحاء العقل . انه لا يعرف أن يدرس النفس الانسانية بالاتجاه الكافى وبالضبط المخلص . انه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشثومة شرحها كما كاد يفعل بعد

(١) ر * السلسلة الاولى من مؤلفات كوزان ص ٢٥٥ وما بعدها .

ذلك تلامذة لوك وكندياك . فانه قد استخرج قبلهم بقرن من مذهب الحس كل النتائج الاجتماعية التى يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخى اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسوس وسان لمير ، فليعلم أهل هذا المذهب أن مذهب هيز متى قبلت مبادئه متحرج لايقبل التنفيذ ، وأن هيز عدو للحرية مبين . فمذهب الحس اذن بين خصلتين فى السياسة فاما أن ينكر مبادئه واما ، اذا أراد أن يكون منتجا ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة دون أن يستطيع التهرب من أى واحد من افراطاته . بأفلاطون وصل النمط العقلى الى تأسيس الحرية على قواعد من العدل لاتزعزع والى تحديد السلطات بحدود لاتجاوز . وبهيز يصل النمط العقلى الى نتائج على نقيض ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الانسانى ونكرها هيز كما نكرها أستاذه باكون . وان سياسته التى لاستخرج من التاريخ الذى يستهين به ولا من البسيكولوجيا التى يهمل أمرها هى سفسطة من منطوق يسب سباً فاضحا للطبع الانسانى ، وليس به من الحق ولا من العظمة شىء ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب الى اسفينوزا . فان مذهبهم فى المجتمع هو محصل مذهب هيز تماما ، ولو أنه يصدر عن مبادئ ميثافيزيقية مخالفة على الاطلاق ، فان اسفينوزا لاينكر الحرية فى البسيكولوجيا ولم يك يجدها فى الدولة . والسلطان الذى هو يتخلله وينقله الى المجتمع عوضاً عن أن يتركه الى الملك كما كان يصنع هيز هو على السواء استبداد جامع . حال الفطرة هى على رأيه أيضاً حالة حرب والصورة التى يتخذها من الانسان فى هذه الدرجة الأولى الحقيمة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضة . وملاحظة اسفينوزا للأحداث البسيكولوجية أقل أيضاً من ملاحظة هيز اذا كان ممكناً . فاسنانه الطبيعى هو نوع من الوحش لايميز الخير من الشر لاعقل ولا أدب له . أكثر من ذلك أن انسان اسفينوزا مع ارتقائه الى الحياة المدنية يظل منحطاً ميت الوعى فى المجتمع كما هو فى حال الفطرة ، تقوم السلطة العامة عوضاً عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقرر على جهة السيادة ماهو العادل وماهو غير العادل ، لأن العقل البليد للمواطن لا يستطيع

هو وحده أن يعرفه . وبحجة أن الفرد عاجز تقاء الجماعة يقدمه اسفينوزا ، بلا قيد وبلا رحمة ، قربانا نسلطن الذي لا يدير أمر الرعايا الا بالترغيب والترهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل محكومات الثلاث . وفى كتابه السياسى الذى لم يستطع اتمامه كان يعول على وضع نظرية الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك الا الأوليين . فالملوكية كما يتخلها غاية فى الغرابة ، تصرف فى كل شىء فى الدولة وكل شىء ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى تؤجرها بقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يجده كل عام « ويكون هو كالحس الخارجى لتمدينة التى روحها الملك » . والى جانب هذا المجلس الذى يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات . وليس للجيش رواتب فى أزمئة السلام وأما فى مدة الحرب فهو يعيش على الأُنْفال التى ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملوكية التى يحلم بها اسفينوزا ولا فائدة فى ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن اسفينوزا يراها عملية جدا . فملوكيته خير من كل ما قد كان من الملوكيات ، وانها لأعلى علوا من الملوكيات التى تخيلها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادى يخصص بابا قائما برأسه ليقم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظر . حق أنه يقف أحيانا متبيا أن يشير اإتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وان يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطأ الذى يخشاه الفيلسوف . وان اسفينوزا الذى يزدرى التصور المجرد فى السياسة ولا يريد أن يرجع الا الى التجربة لا يرى أنه لا يقفو الا أوهام لا تليق بعقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسى خطوة واحدة فى القرن السابع عشر على يد هيز واسفينوزا أى مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قد أضروا بهاذ جعلوه بغضا تارة وهزوا تارة أخرى . حتى بوسوى نفسه لم يقله من هذه العثرة . فان السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التى

عبيها فولتير بحق ليست الا نظرية الملوكية المطلقة . وربما لم يفطن بوسوى الى أنه لم يك ليدرس التوراة الا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلوا من الانصاف .

فى القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع فجأة يعطى وجهة جديدة لعلم السياسة . فانه الى روسو لم يكن الا فى حيز النظريات فجعل منه سلاحا للثورة وآلة لها . لم يكن عقدا الاجتماع الا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو «الانظمة السياسية» فلم يشرح فيها من مذهبه الا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وان لم يكن كله جديدا ، وهو معنى السيادة . وقد كان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجينفى بألفى عام وبالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد عاجله آنفا فى مؤلف ميين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . فى محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه مسألة من البساطة بموضع وكادت لاتكون محلا للمناقشة . فان الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التى لاجدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لا يقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتقى بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التى كان يمكن أن تهدد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يقتصب بالقوة والمفاجأة كمن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعا . أما سلطان الملوك فى الدول التى كانت قد احتفظت بهم فلم يكن الا نيابة مجردة . فكان الملك هو الحاكم الفرد الذى كانت سلطته ، وقد أقره الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولا عن الملوكية ، انه كان ينقلب من ملك الى طاغية ويعرض نفسه لعقاب ندر ما كان آجلا . جرى الامر على خلاف ذلك فى الأزمان الحديثة . وتبعنا العلل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقى للسيادة نسيا منسيا . فان الملك لم يك ليتلقى سلطانه الا من الله وحده لايحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض . هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندا مثل لابوشى مثلا فانها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ متسكيو على مناقشتها فضلا عن ابطالها . وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء

لابالكل فى جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب ، وكان يفخر هو نفسه بأنه «عضو من السلطان» . بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتى وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للمشكلات ، قد أيد مذهبها قد كان له فى زمانه شئ من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهرى الذى بنى عليه والذى طالما فقد منه تبقى فائدة فى الإلحاح عليه بالتفديد من جديد . وانى لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانبا نظرية العهد البدائى الذى طالما بحث عنه عبنا روسو .

ان اعلان سيادة الأمة واقامة الدليل عليها فى القرن الثامن عشر وفى

عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (des états généraux)

بخمسة وعشرين سنة انما كان ضربا من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ فى بادىء الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطيرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهباً . وهى ولو أنها كان من شأنها أن تكون اعلانا وانذارا للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تثر مناقشة جدية . فان السلطان المستند الى ماض مقداره أربعة عشر قرنا لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذى يكاد لا يعد مدافعا عنه الا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الاجتماع روسو مجدا . وغاية ما فى الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلا فى الإعجاب به وأعداءه قد غلوا فى مهاجمته . لكن الاصدقاء والأعداء لم يشك أحدهم فى أن مبدأ الثورة وضع آتفا ، وأن نتائجها لامحالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على السيادة القومية المقتضية منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين ربتت على الحق الاجتماعى مناقشاتها الخالدة ، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنيانا جديدا للسياسة - نال روسو من جديد ، وقد كان منسيا منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبدا فى حياته وشاطر منتسكيو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عنفا وأقوهم منطقا منحازين الى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلا ان لم يكن أقواهم بصيرة بالأمور منحازين الى أصول القوانين . فكان هؤلاء الأخيرون

يشبهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شاعت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذى كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسيا صورة أخرى لم يستطع أن يعيش الا سنة واحدة . على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلا للعمل الا النظريات الأصلية لجان جاك . وفى الحق أنها لم تكذب أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة القومية التى أتيت من جراء الظروف أكثر مما أتت من ناحية افراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه الى يدى بطل كان يعترف بالأقل أنه تلقى عنها كل شيء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمتسكيو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الاخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستتر شيئا الا من مبدأ روسو .

حينئذ يمكن انقول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان نه المنخر فى أن شرح المبدأ الذى جعلها مشروعة قوية وباقية . واذا كان مبدأ السيادة القومية لايزال غير منظم بين ظهراينا فانه منذ الآن لم يعد موضوعا للجدال وينبغى أن تعترف ديمقراطية أيامنا لجان جاك الذى تحسبها قبل وقوعها بقرن تقريبا ولو أنه لم يفهمها دائما حق فهمها •

انه معجب بالديمقراطية أيضا اعجاب قال : «لئن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطيا» . وهذا التحمس معقول جدا فعند فيلسوف يعرف للانسان كرامته وطبعه المقدسى يجب أن تكون الديمقراطية ، نظريا على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية ان لم تك دائما حكومة يمكن تطبيقها عمليا ، غير أن هذا التمجيد لا يودى الى العمل فى رأى روسو فهو يسارع الى أن يعلن ، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الانسانية « أن حكومة على هذا القدر من الكمال لاتوافق الناس » . (عقد الاجتماع ك٣٣٤) وهذا قيد يجد فى الواقع حدا غريبا من مبدأ السيادة القومية ، وربما كان يكون حكيما على هذا الحساب أن تنزع تماما من علم السياسة ، الذى لاينبغى أن يشتغل

بالاوهام ، نظرية الديمقراطية . حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة
الارستقراطية ، وان تك حكومة الفضيلة هذه ، كما كان يعنى ، كانت أقل
امكانا من ديمقراطية جان جاك . غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحيّة
الديمقراطية لشعب من الآلهة لا يقنط تماما من صلاحيتها للناس ، فهو لا يزيد
على أن يضع شرطا واحدا هين التحقيق ، فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة
الديمقراطية صغيرة جدا حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وان يتمكن كل
مواطن من معرفة الآخرين . اذن لا يخرج المثل الاعلى لروسو عن نطاق
جنيف التى هى على رغم حررتها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقة
نفسها . وان روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التى ولد فيها ، ولا يمكن
أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعته الاولى . وان جنيف التى يعجب بها
ليقابل بها على الخصوص باريس واسبرته وأتينا التى لا يعرفها الا من
أفلوטרخس ، تلك الديمقراطيات التى كانت دائما تحت نظره ، وعلى هذا
المقياس الضيق الناقص يريد ان يحمل سائر الشعوب الاخرى .

بل انه يذهب بعيدا فى هذا السبيل الذى اقضى اثره فيه كثير من
الكتاب فأضلهم حتى انه جاء بأسف للرق باعتباراه قاعدة وركنا ضروريا للمجتمع
عند الأقدمين . ومع أن هذه المشكلة فى نظره شعاع فهو يميل الى الاعتقاد
بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاويهم « ربما
لاتماسك الا بتعمد من الاستعباد » (عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلانا يستنتجها روسو من مبادئه أو بالأولى
من أوهامه، هى أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة فى اللحظة
التى فيها شعب ينتخب نوابا يصبح غير حر بعد، وغير موجود ، فان منتخبى
الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، انهم ليسوا الا مبعوثين
فلا يستطيعون ان يقرروا شيئا تقريبا نهائيا (المرجع السابق) كان هذا
حقا فى أتينا وفى اسبرته وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط فى أن
يوكل فى سيادته فى كل الشؤون التى كان يمكن ان يقوم بها بنفسه . لكن
حتى فى هذه الجمهوريات التى لاتكاد تكون الا فى مدينة واحدة كان

لا يمكن للشعب ان يعمل كل شيء ، وان الحكام الذين كان يحتقرهم كانوا ينوبون عنه في كثير من الاحوال مهما يقل روسو .

لكن اذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سعته غير مضبوط بجزئه في حق الديمقراطيات القديمة ، واذا كان لم يمكن تطبيقه أبداً تطبيقاً تاماً فإنه يصير باطلاً تماماً في حق الديمقراطيات التي كانت عبقرية روسو تكهن بها والتي كان قلبه الجمهوري يتسناها لشعوب آخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التي كان المواطن الجنيفي يدين لها بمجده وبيوائه . أفكان محكوماً عليها بالملوكية الى الابد؟ واذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوماً قريباً ، كما كان يدعوها اليه روسو ، فأى شكل من الحكومة تتجه اليه ان لم يكن الى الديمقراطية؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقوعه : كان يمكن أن يقول لنفسه ان مبدأ المزعوم الذي كان يرفض كل نيابة في السيادة لم يكن الا ضلالاً ، أكان بالمصادفة يفكر في تقسيم فرنسا الى جمهوريات صغيرة متحدة؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أتينا أو لكوتيا؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم ، غير أنه كان يشغل نفسه كثيراً بدراسات الاتحادات ، وهو موضوع جديد ، على مايقول ، ولا شك أن عبقرته المغامرة لم تكن لتتردد في أن تأتي فيه بالبدع حتى التي هي محل للمجدال • (تعلق روسو في آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت داتريج) .

بين اذن أن روسو وهو يدعو الى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط في شأنه بما ينبغي أن تؤمن به الامم الحديثة ، ولم يك ليبري كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لاشك في أن للنياية مساوى . انها ليست دائماً حتى في أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لارادات من استابوهم . غير أن النياية ضرورية ، وليست الحال الراهنة في السياسة هي وحدها التي تبرهأ ، وما دامت طبيعة الاشياء لم تتغير فلا محيص عن النواب وانهم على العموم خير من الذين اتابوهم ، على أن السيادة كما قدرها روسو لا تستتبع بمعنى انها كالحرية ليست قابلة لان يتنزل عنها ، وان الثورات

هناك دائما ثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبدا ، لكن
اهدار النظام النيابي الآن انما هو وجود للاحداث الأئين ماتكون، وارتقاء
بحجة عدل محال ، في أضغاث الأحلام واخطر ما يكون من الاوهام .

لقد جاء روسو بتمييز عادل جدا ونافع جدا خير مما أتى به أى امرى .
قبله بل بعده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التى يسميها ايضا
الامير ، هذا التمييز أساسى وهو يتبع طبعاً من نظريته فى السيادة ، وقد
كان فى الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلاً : فان الشعب الذى كان
هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر ما يكون ، الا بحكم قابلين
للعزل ولمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيدة تتحدان ما كان لاحد أن يميز
بينهما ، أما أفلاطون فانه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقله
لم يضع لنفسه هذه المسألة الا لىء حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة
الحقيقية، وكان يضعها نظرياً فى العقل وعملياً فى الأكثرية، فلم يتردد ابنة
مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة ادوة (على الخصوص ك ٣ ب ٤
ف ١) . ومنتسكيو يركب الخطأ عينه فلا شىء فى مؤلفه الكبير يدل على أن
عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة ، واما روسو فهو
وحده الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لا يدع محلاً للابهام . . .
الامير، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحيانا القادرة على كل شىء ، ليست
أبدا الا مندوب الشعب ، يعزل بارادته وهو مسئول أمام عدالته التى هى
سيدة وان لم تكن معصومة . يقول صريحاً « ان الحكومة كانت مندوجة بغير
وجه فى السيد الذى ليست هى الا وزيراً له » ، كان يمكن ألا تستساغ
هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق ،
ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تفسده
فجعلت للملوكية التى كانت تحسب نفسها سيدة مكاناً تبعياً صرفاً لم يك
ليغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ
لم يعد بعد جائزاً حتى عند أشد العقول عمية . فليحفظ روسو بمجد أنه
هو أول من يجلو كل غموض فى هذه النقطة الأساسية .

مزية أخيرة لا ينبغي أن تنسى لعقد الاجتماع وان كانت محلا للمبالغة أحيانا ، وهى مزية الاسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبدا بما هو أشد قوة وأعدل قصدا ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى فى موضوع السياسة من بهرج الاسلوب الذى كان يحمل عليه حتى قصصه . وعلى رغم الضبط العام للمعاني يستروح المرء منه روح البليغ اكثر من روح رجل دولة ، ويرى حينما يقرأ مكيافللى أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشئون العامة وانه اذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لانه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليفأى مجموعته من الامير أو «المقالات على العاشورات» لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيثاق يبرز من تحت مظاهر الشظف . وعسير ألا يعرف المرء هذا التردد متى كان لم ير بنفسه الواقعات التى يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسى أثرا عظيما وان يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التى أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقرى نظرية كاملة . وربما يتفق أن تنمو فى عدة قرون ويمر بها كثير من انح قبل أن تتمكن الفلسفة من أن تلتقى من التاريخ مواد كافية لاحسان فهمها .

هنا نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع وبالنظرية الحققة للسيادة الى منتهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب الى ماوراء ذلك مغامرة بالتكهينات التى ربما لايقرها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن تتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضى المجيد ؟ وما هى الفوائد التى يستطيع اسداءها لمجتمعات فى حاة التهور والتمدن الحاضرة ؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك فى أمرها أن يذكر التأثيرانصادق الذى أثره فى مصائر بلدنا «أصول القوانين» و «عقد الاجتماع» بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذى كان لهما فى مصائر أوروبا المستتيرة أو الحاضرة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسى ، فى العصور القديمة ، أخصب اتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو

الآن . ففى ايامنا يسر به ابنه أن يبنى فى اعناده انى يعينه عليها تقدم
العلوم الاقتصادية ولا ان يشك على اخصوص فى فعلها .

بذبا هو مند الآن واقى اشد انه بالمعد الذى يجب ان يتبعه :
اخلاقى قبل كل شىء عند افلاطون وسينرون ، ونارخى عند ارسطو
ومسنيكو ، وعلى عند ثوبوبوس ومليسيى ، ومصطفى مخص عند هيز
واسفينوزا وروسو ، فهو بذلك شد ما يصر السبب انى يسندنا لموصون انى
الحق والسبل انى يجب ان يجنبها يننى اوتوع فى اتصال . ان دراسة
النفس الانسانية هى اولى الدراسات انى يبنى ان يقوم به واهبه جميعا
فانه بواسطة البسيكولوجيا يستكشف اامادى ، احفيا انى بمساعدتها يمكن
ان يفهم بقية تلك الدراسات ويديرها . فان البسيكولوجيا المنظمة اواسعه
المحققة كما يبنى بعد تعاليم افلاطون وبعد تعاليم ديكرت وندرسه الاينوسيه
بله تعاليم المسيحية يمكن ان تودى الآن انى نتاج معصومة من اعطب ،
فعلى اثار امثال هؤلاء الاساتذة وبمساعدة امشاهدة ايقظة يصبح اعطباً
مخالاً ، فان يك طبع سعيد الطالع يجىء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات
العمل ويضيف العبقرية الى سلاسة اقياد يمكن ان يرجى استكشاف وتقدم
جديدان . ان معرفة نفس الانسان فى كل عظمتها ، فى كل جوانبها
المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدسة غير القابلة للقدام ،
تلك هى الشرط الاول الأعلى الذى يجب على السياسى الحق ان يستوفيه .
فمتى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد يتفعه غيره فى شىء حتى لو أضله عنه فى
الحنايا المتتوية التى يضل فيها مثل عبقرية مكيافللى . بدون البسيكولوجيا
لاسياسة حقة . بدونها ليس الا الضلالات الشنيعات التى لاعلاج لها . غير
أنه لاتكفى معرفة النفس الانسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبعها الشريف
فان انسان البسيكولوجيا ليس حياً أو على الاقل ليس فاعلاً ، وان الفعل
والحياة لخاضعان لضرورات لاصارف عنها كثيراً ما تسقط معها النفس
الانسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لأريد ابنة ان أتكلم على
الجرائم واتهاك الحرمات التى يرددها التاريخ . لكن دون ان نخرج عن
أنفسنا ودون ان نلجأ الى مثل آخر غير هذا الذى يشعر به كل مناشد ما

يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نواحي عقلا وأن نطابق بين عيشتنا وبين الهامات ضميرنا . هذا التنافر الذي كثيرا ما يضطرب له الفرد يحدث أشد عنفا وأبقى أمدا في الشعوب ، في الانسانية ، والفيلسوف الذي يظن أنه يحقق بلا عناء في دنيا الخارج كل ماقيه في دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفا ولكنه خطر . انما دراسة التاريخ هي التي ستقيه اذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قد فهم قلبه هو وأن يجنى منه الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الحقى المعصوم الذى يتكلم فى صدره اذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البسيكولوجيا وحدها بحدود . فان أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الانسان ، والآخر يكاد يخبره بما كان عليه الانسان خيرا أكيدا أيضا تقريبا وماذا عسى أن يرجى منه على حسب الأزمنة والأمكنة ، ليس الغرض أن نحلم للانسان بكمال ممتنع وبسعادة لا يستطيع بلوغها ، بل الغرض أن نقوده بالبساطة الى غرض يمكنه أن يبلغه وبطرق فيها يمكن لقدميه الضعيفين أن تحملا . وان هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هي مازالت من السعة بحيث لا يطبق القيام بها الا العبقريات القوية ، وانها من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند الى البسيكولوجيا والتاريخ معا ، يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا اياهما على قدر مضبوط ، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعته مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع ، ومن المثل الأعلى والممكن ، مجتنبنا ما فيهما من الخطر سواء أكان خياليا أم تجريبيا . وبكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب . لاشك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشئ كثير . وربما كان ذلك خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر ، لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو ومكيافلى وحتى منتسكيو أيضا فى أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الانسانى . فليس ممتعا أن يأتى رجل ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده ، وبفضل أسلافه ، كل الخصائص المبعثرة التى جعلتهم محلا لتقدير الناس واعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذي يحاونه الحكماء ، فالى الآن لا يزال ينتظره من
شاعر فى تاريخ الفلسفة وفى حسن تقدير الشعوب .

وإذا كان بين الأمم الحديثة أمة تستطيع أن تدعى بحق حيازة قصب
النسب فهى أمتنا . فلها ضمان من ماضيها ولا يزال الى الآن لا يرى ماذا
تستطيع بقية أوروبا أن تضع بجانب منسيكو وروسو . فان الأرض التى
حملتهما كليهما لم تجذب فيما هو الغاير ويستطاع أن ينتظر منها أن
تخرج من الثمرات مايسر أقل جمالا ، سبب آخر أرجح وزنا لرجاء هوحال
المجتمع فى بلدنا . فظنامه الاجتساعى لا يضاهيه فى الكمال مثل فى بلد آخر
وحقوق الطبع الانسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم
تلك النظريات الجوهرية لتصادف حلا أحسن مما كان فى فرنسا . وان
ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا الى
سائر البلاد ، وبمصائرنا ترتبط بجزئها الأكبر مصائر المجتمعات المتقدمة .
والفتوحات التى يفتتحها عندنا العلم السيسى هى فتوحات عالمية ، ومن المحال
ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا ويعنمه أن يحسن ادراكه
وتفسيره الا أن تقف فرنسا فى سيرها والا أن تتخلى عن رسالتها التى
عيتها لها العناية الالهية فيما يظهر . ففى هذا المشهد أحد النابيع التى
تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فان ديمقراطية أتيانا ، على رغم عيوبها ، طالما
أضاءت السبيل لأفلاطون الذى كان يراقبها عن كثب ، وإذا كان ميكافلى
قد عرف حق المعرفة اوسائل اعنينة فى اسياسة وهو يغسده فذلك لأنه
كان أمامه مثال الجمهوريات الايطالية التى أضله السبيل ، وإذا كانت فرنسا
فى القرن الثامن عشر قد أنتجت منسيكو وروسو فذلك لان المجتمع
الفرنسى كان لا يزال خير المجتمعات وأشدها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا
من الاصلاحات . تلك مزية نفيسة لم تفقدها البتة ندعو الله ألا ينزعها منها .
فاننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الهاهرة ،
أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التى
كانت الى الآن امتيازا لبعض الآحاد . وان حق الانتخاب اعاه الذى يظهر
الفينة بعد الفينة فى حوليات التاريخ لم يكن ليراه أحد فى أمة كثيرة العدد

كأمتنا ، والنتائج التي جاء بها هي على التقريب كقوى العقل الانساني في
أنها لا تحصر ولا تعد . ان المجتمعات القديمة كان عليها أن تشفى في داخلها
من علة الرق وكانت الحرية فيها هي الاستثناء . وفي القرون الوسطى كان
العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع ، وحتى اليوم اناس الاحرار
المتمتعون بالحقوق السياسية هم الأقلون في أكثر الدول الأوربية ، أما
فرنسا فليس فيها الا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة
لجميع بقدر ما هي جميلة ، وان الامتيازات السياسية التي هي مصدر
كثير من الأحقاد الاجتماعية ، وان كانت هي العرف الجاري في النظام
أزمانا طويلا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط
تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فان الحرية والمساواة
والاخاء لم يكن لها في أي شعب أكثر مما لها عندنا من الاخلاص ومن
التقدم المتين . مركز ممتاز لفرنسا انها ليس عليها بعد الا أن تحارب الجهل
والفقر : هما عدوان وان كانا مخيفين فان قهرهما أيسر من القضاء على
أوهام الناس وعلى شهواتهم .

على هذا استدعى فرنسا دون شك بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها
تشييد أثر عظيم للعلم السياسي سيثرفها وينفع الانسانية في آن واحد ، وان
التأليف التي تتكرر في أيامنا ليس من شأنها أن تؤنسنا من نجاح أحسن .
فانه ينبغي الاعتراف بأن أكثرها كان خطرا ولا معنى له وان أكثرها مجلبة
للمضوضاء أشأمها وأمسخها صورة . وليست الا لعبا يلعبها الخيال في حكم
الذي يعرف حق المعرفة أوضاع العلم ، انها ليست مؤلفات جديدة . ولقد
أعوز أدعياء الإصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكثير بل السخرية مأخذا
عظيما . صفتان بدونهما لا يقدر على شيء في هذا الضمار العسير وهما وعى
مستثير ودراسات كافية ، وان أكثرهم ليزدري الطبع الانساني بأنه لم يكلف
نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لانهم لم يكونوا
ليعرفوا ما يحويه من فضل ، غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم
استمرائها وبعدها عن المعقول تشهد بغيره ممدوحة مازال يشرها الدنو من
الغاية التي ترمع بلوغها . وليس بعيد ذلك اليوم الذي فيه يصبح الناس

جميعاً أحراراً إلا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة
الراضية ، خطوة واحدة أيضاً نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمنا
إياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضى القرن الذى سيتلو القرن
الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغى الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل نلوم ومن
التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم ، وعوضاً عن أن يتبنا المرء
باسم العلم ماذا عسى أن يكون فى زمن بعيد أو قريب ، خير به أن يدرس
تحت النظام القاسى للعلم ما هو موجود ويطلب الى البسيكولوجيا والى التاريخ
مفهومين حق فههما النتائج النافعة والباقية التى هما وحدهما يؤتياننا إياها
فإن العلم هو أجمل من الرجاء .

السياسة لأرسطو طاليس

الكتاب الأول

في الاجتماع المدني - في الرق - في الملكية - في السلطة العائلية

الباب الأول

في الدولة • أصل الاجتماع • أنه من فعل الطبع - عناصر العائلة • الزوج والزوجة • السيد والعبد - القرية • مكونة من اجتماع العائلات - الدولة مكونة من اجتماع القرى • وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها • الإنسان كائن مدني بالطبع - سيادة الدولة على الأفراد • ضرورة العدل الاجتماعي •

§ ١ - كل دولة هي بالبدئية اجتماع وكل اجتماع لا يتألف الا لخير ما دام الناس أيا كانوا لا يعملون أبدا شيئا الا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم أنه خير ، فبين اذن أن كل الاجتماعات ترمى الى خير من نوع ما ، وان أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأخر كلها ، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي •

§ ١ - كل دولة الغرض الحق من الاجتماع السياسي معروف هنا على انه ما يكون من الموضوع • ومن المحال أن يوضع وضعا أسمى من ذلك • من مبداسم كنهذ يمكن بلا عناء ان تستخرج كل الاركان الحقة الاساسية لتجميعيات الانسانية وللحكومات • على ان هذه النظرية موجودة فيما سبق عند افلاطون (ز - الجمهورية ك٢ص ٨٨ من ترجمة كوزان • ولقد حصلها روسو في عقد «الاجتماع» (ك ١ ب ٦) حيث يقول: «هذا الشخص العام الذي يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة» - خير ما (ز) تفصيل هذا المبدأ فيما بعد في ك٣ ب ٧ ف ١) - الدولة • ترجمتها الحرفية «مدينة» وهنا ينبغي ان يسذكر ان كثرة لدول الاغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة • يعينها تحيط بها ضاحية ضيقة •

§ ٢ - فلاوجه اذن من قان من المؤلفين أن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لاتمتاز فيما بينها . وذلك يقتضى أن يكون كل الفرق بينها انما هو بالاكتر أو بالاقل لا بالتنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد ، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة ، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدي الى أن تكون عائلة كبرى هي على الاطلاق مدينة صغرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الخاتم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصي ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم ، هو رئيس بالجزء مرهوس بالجزء .

§ ٣ - هذه النظرية كلها بضلة ، وسيكتفى في الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى فى هذه الدراسة ، فهانها كما فى كل موطن آخر ينبغى رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أعنى الى أصغر أجزاء المجموع . . . فبالبحث عما هي العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر . وسنرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية فى المسائل التى تكلمنا عليها آنفا ، فهنا كما فى كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتتبع تشعبها هو الطريق الامين للمشاهدة .

§ ٤ - بديا من الضرورى اجتماع كائنين لاغنى لأحدهما عن الآخر أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل . ليس فى هذا شىء من التحكم فى الانسان كما فى الحيوانات الأخر وفى النباتات نزعة طبيعية الى أن يخلف بعده موجودا على صورته .

§ ٢ - من المؤلفين • يقصد ارسطو الى افلاطون الذى مرر هذا الراى فى السياسى (ص ٢٢٤ ترجمة كوزان) • ولقد كان رأى هين كراى افلاطون • فان نظرية حكومات الابوية ليس لها قاعدة اخرى • ولقد أخطأ روسو اذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) ان ارسطو قد خلط احيانا بين العائلة والمدينة • فالحق أنه كان دائما يفرق بينهما كما يفعل هنا •

§ ٣ - منهاجنا العادى - (ر • هذه العبارة فى هذا الكتاب الاول ب ٣ ف ١) • فان ارسطو يريد ان يبيّن على الشهاج الذى التتهج من قبل أى منهاج التحليل كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر •

§ ٤ - وفى النباتات • أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن ارسطو يستند هذه النزعة الى النباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنسين فى النباتات •

انما الطبيعة وهي ترمى الى البقاء هي التي قد خلقت بعض الكائنات
للأمره وبعضها للطاعة ، انما هي التي أرادت ان الكائن الموصوف بالمقفل
والتبصر يأمر بوصفه سيذا ، كما أن الطبيعة هي أيضا التي أرادت أن الكائن
الكفء بخصائصه الجسمانية لتنفيذ الاوامر يطبع بوصفه عبدا ، وبهذا تمتزج
منفعة السيد ومنفعة العبد .

§ ٥ - فالطبع اذن هو الذى عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك
أن الطبع ، وليس به مايعملنا من العجز ، لايصنع شيئا يشبه سكاكين دلف
التي صنعوها ، وعنده أن كائنا لا يخصص الا لغرض واحد لان الادوات
تكون أكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد وعند
المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة ، والسبب فى ذلك
بسيط ، هو ان الطبع لم يجعل بينهم ألبته من كائن للأمره ، فليس فيهم حقا
الا من عبد ومن أمة ، ولم يتخذ الشعراء اذ يقولون :

أجل للاغريق على المتوحش حق الامر

مادام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبدسين .

§ ٦ - هذان الاجتماعان الاوان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة
هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزود اذ قال فى هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

لان الفقير لاعبد له الا الثور ، على هذا اذن فالاجتماع الطبيعى فى كل
الأزمان انما هو العائلة وقد استطاع خارنداس أن يقول اذ يتكلم على

§ ٥ - أجل للاغريق . هذا البيت مأخوذ من أوريبيد (ايغيجنى) و ر . أيضا السياسى
لافلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

§ ٦ هيزود . هذا البيت من هيزود (الاعمال والايام) .

- خارنداس . من فطانية فى صقلية . وهو مقنن طوريوم نحو السنة ٢٩ الاولى اى سنة
٦٦٤ ق.م . وهو يتكلم عليه مرة أخرى فى الكتاب الثانى (ب ٩٠ . ف ٥ ، ٨) .

ايمينيديس - من كريت . كان قد وضع كتابا على جمهورية كريت ويحتمل ان يكون
ارسطو قد اخذ منه كلمة مدينة وانه قد جاء أتينا فى السنة ٤٥ لاوليمبية اى سنة ٦٠٠
ق . م .

أعضائها . انهم كانوا يأكلون على الخوان عينه ، ويقول ايمينيديس الكريتي
« انهم يصطلون على كانوا واحد . »

٤ ٧ - ان الاجتماع الاول لعدة عائلات الذى ألف بالنظر الى العلاقات
اتى ليست يومية انما هو القرية التى يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية
لعائلة ، لان الأفراد الذين يعمرون القرية ، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون
« قد رضعوا لبن العائلة » انهم أولادهاو « أولاد أولادها . » فاذا الدول الاولى
قد كانت خاضعة للملوك واذا الامم الكبرى ما زالت كذلك الى الآن ، فذلك
لان هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكى مادام انه
فى العائلة الأكبر سنا هو ملك حقيقى ، وقد احدثت مستعمرات العائلة من
طريق البنوة ذلك المثل الذى ضرب لهم ، واذا فقد حق الهوميروس أن
يقول :

كل امرئ . على حدة يحكم بوصفه سيدا نساء وأولاده

والواقع فى الاصل أن العائلات المتفردة كانت تحكم انفسها على هذا
الوجه . ومن هذا ايضا ذلك الرأى العام الذى يخضع الآلهة للملك منهم .
لان الامم جمعاء كانت ولا تزال الى الآن تعترف بالسلطة الملكية . ولم
يتخلف الناس أبدا عن أن يسبغوا على الآلهة عاداتهم كما انهم يصورونهم
على صورتهم .

٨ - ان اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها انها
بلغت حد كفاية نفسها على الاطلاق بعد أن تولدت من حاجات احياة
واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها .

على هذا فالدولة تأتى دائما من الطبع ، شأنها فى ذلك شأن الاجتماعات
الاولى التى الدولة غايتها الاخيرة . لان طبع كل شئ هو بالضبط غايته

§ ٧ - الامم الكبرى . (ز . ك ٢ ب ١ ف ٥ - هوميروس . الاوديسية . يذكر
أرسطو هذا البيت أيضا فى علم الاخلاق ك ١ - ٤ وخطبه عن النسخة مودة الاله فولكان .
وذكره أيضا افلاطون هو وما فيه فى القوانين ك ٣ ص ١٤١ ترجمة كران . ونظائر ان كان
فقرة افلاطون هذه هى التى الهتمت أرسطو تلميذه .

§ ٨ - دولة . والترجمة الحرفية «مدينة» .

وان ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التام هي ما يقال عليها
انها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى انسانا أم حصانا أم عائلة .
يمكن أن يضاف الى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول
الحيرات لها . ولأن يكفي الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا .

§ ٩ - من هذا تتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هي من عمل الطبع
وأن الانسان بالطبع كائن اجتماعي ، وان هذا الذى يبقى متوحشا بحكم
النظام لا يحكم المصادفة هو على التحقيق انسان ساقط أو انسان أسمى من
النوع الانساني ، واليه يمكن أن يوجه تويخ هوميروس :

بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

وان الانسان الذى يكون بطبعه كذلك الذى وصفه الشاعر
لايستروح الا الحرب لانه غير كفء لاي اجتماع كجوارح الطير .

§ ١٠ - اذا كان الانسان أشد قابلية الى ما لانهاية للاجتماع من النحل
ومن سائر الحيوانات التى تعيش قطعانا فذلك بالبديهة ، كما نهت اليه
كثيرا ، لان الطبع لايفعل شيئا عبثا . وانه يختص الانسان بانطق حق أن
الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يحرمه الحيوانات الاخرى
لان نظام خلقها يذهب الى حد أن تحس هذين الاحساسين وتبهما بعضها
بعضا ، لكن النطق انما يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتبع عن العادل
والظالم ، وللانسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات انه وحده يدرك
الخير والشر والعادل والظالم وكل الاحاسيس من هذا القبيل التى
باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

§ ٩ - كان اجتماعي . يعيب هيز على ارسطو هذه العبارة ويجول أن يطبق مبداه الكبير
ان الخوف هو أصل الجمعية - هوميروس . الايلاذة . الحادى عشر ٦٣٠ .

§ ١٠ - النحل . اتعب هيز نفسه ليبرهن خلافا لارسطو على جميع الفروق بين جماعة
النحل وجماعة الناس . وينتقى في هذا بأوريجين الذى شد ما عاب على ستر أنه ألحن بالناس
النمل والنحل - الطبع لايفعل شيئا عبثا . هذا هو مبدأ العلل الغائية التى استخدمها ارسطو
استخداما كبيرا . ر . كتاب النفس لب ٦٩٦ وكتاب الشهاب ب ٤٤١ وقد زعم بعض
المفسرين خطأ ان شيشرون قد حاكى هذه الفقرة في القوانين ل ١٢ ب ٢٢ .

§ ١١ - لا يمكن الشك في أن الدولة هي بانطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام انه متى فسسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي الا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة . وان الأشياء لتعرف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها . فمتى انقطع استمدادها الأولى لا يمكن أن يقل انها هي أنفسها : انما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير •

§ ١٢ - ان ما ثبت ضرورة الطبيعة لدولة وفوقها على الفرد هو أنه ان لم يسلم به لا يمكن الفرد أن يكفى بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك • وان هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع أبته أن يكون عضوا في الدولة • انما هو بهيمة أو اه •

§ ١٣ - فانطبع اذن يدفع الناس بفرائضهم الى الاجتماع السياسي • وتقد أسدى أول من رتبته خدمة كبرى لأنه اذا كان الانسان الذي بلغ كسبه الخاص كله هو أول الحيوانات فانه حقا آخرها أيضا متى حيا بلا قوانين وبلا عدل • والواقع أنه لا شيء أشنع من الظلم المسلح • لكن الانسان قد تلتقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الحيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فسادا واقتراسا فليس له الا ثورات الحب والجوع البهيمية • فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذي يرتب الحق •

الباب الثاني

نظرية الرق الطبيعي - آراء مختلفة للرق وعليه : الرأي الشخصي لارسطو - ضرورة
لادوات الاجتماعية : ضرورة الامرة والطاعة وفائدتهما - الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما
الذنان يجملان السادة والعبيد . الرق الطبيعي ضروري عادل ونافع : حتى الحرب لايمكن ان
يكون أساسا للرق . - علم السيد وعلم العبد .

§ ١ - الآن ونحن نعرف وضعا الأجزاء المختلفة التي تتكون منها
الدولة ينبغي أن نشتغل بديا بالاقتصاد الذي يسيّر شؤون العائلات مادام أن
الدولة مؤلفة من العائلات . عناصر الاقتصاد المنزلي هي على الضبط عناصر
العائلة نفسها التي لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفراداً أحراراً ،
لكن لأجل ادراك ذلك يلزم بديا أن نضع تحت البحث أبسط أجزاءها ،
ونظرا الى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هي السيد والعبد ، والزوج
والزوجة ، والآب والأولاد ، لزمت دراسة هذه الأنصوف الثلاثة من
الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون .

§ ٢ - فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الاغريقية
ليس بها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجل بالمرأة . وأخيرا كون
الأولاد . وهو معنى لايقابله كذلك لفظ خاص . الى هذه العناصر الثلاثة
التي عدناها آنفا يمكن أن يضاف رابع يدمجه بعض المؤرخين في الادارة
المنزلية ، وآخرون يجمعونه على الأقل فرعا منهما ماجدا ، سندرسه أيضا ،
وهو مايسمى كسب الأموال .

ولنشتغل أولا بالسيد وبالعبد لكي نعرف معرفة استيعاب الروابط
الضرورية التي تربطهما ، ولنرى في الوقت عينه ألا نستطيع أن نجد في
هذا الموضوع أفكارا أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم ؟

٣ - فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يحتلظ بعلم رب العائلة والحاكم والملك كما ذكرنا بادي الأمر • وآخرون على ضد ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء • ولكن الطبع لا يجعل فرقا ما بينهم • بل ان الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أنتجه •

٤ - ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة ، وعلم الحياة جزء من العلم المنزلى مادام أنه بغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع الناس أن يعيشوا الا سعداء ، ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل فى دائرته ، بها حاجة الى أدوات خاصة للقياس بعملها ، كذلك العلم المنزلى ينبغي أن يكون له أدواته على سواء • وان من تلك الأدوات ماهو غير حى ، ومنها ماهو حى • فمثلا صاحب السفينة عنده

§ ٢ - على ضد ذلك • يقولون : ان العلم كونه حيا ليس احتياجنا على الرق حتى فى زمن ارسطو • غير ان الزمن القارى لم يحتفظ لنا بآثار الفلاسفة الذين ابتدأ هذه المذاهب الانسانية • وفى عهد فريقلس كان فيرقراط الشاعر الفكهام يأسف فى بيت له زوجه اثينى ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء • ومن الظاهر اننا نقلنا استنتاجنا ان فيليمون الشاعر ومثروودورس الفيلسوف ، وكلاهما معاصر لارسطو ، يظهر انهما كانا للرق خصمين • فالاول يذكر السيد بأن عنده ، على رغم مراهقه التعمير ، ما زال انسانا • والاخر مع عتباته وان العبد ملك ضرورى يقول ان حسيده الملكية قلقه وغير موافقة • وطيماوس الظمبيوس ، وهو معاصر ايضا لارسطو يؤكد ان الرق الذى كان القانون قد حصره زمانا طويلا عند المقيمين والمغربيين لم تكن ليباح الا منذ عهد قريب • ر • انتهى ك ٦ ص ٢٦٣ • هذه آرائهم ايضا الى ان الاوراق التى نسماها فى البحث افسس تم باسمه المحقق «عبيده فباعنا كانوا يسمون «فستس» (لسكان الاول لتساليا الذين وقعوا فى الرق على اثر الغارة الدورية) واتبعوا طبقة الاشرف التساليين الفاتحين • وكان شأن هؤلاء الأرقاء انهم لا يقتلون ولا يباعون خارج ارض الوطن) • وهناك الهيلينيون (اهل مدينة هيلوت الذين هم أول من استعبدتهم الشعب اللثدموني) وفى موضع آخر «الكلاوت» اى سكان ملحقات الدار • الخ • ويؤكد كالمسخر لموس ، وهو من أقدم مفسرى ارسطوفان ان هذه الصيغة انما وجدت لتلطف ، لفظيا على الأقل ، من الحظ المجزئ لاولئك التعساء • وقد كان ذلك أيضا نوعا من الاحتجاج على الرق • ويقول طيوفيف ؛ وهو مؤرخ معاصر لارسطو ، ان اهل خيوس هم أول من ادخل فى الاغريق شراء العبيد وان هانتف دلفوس لما علم بنبأ الكيوية أعلن ان اهل خيوس حق عليهم نصف الاتية • وهذا هنا انما هو احتجاج الهى آخر على سوء استعمال القوة هذا • غير أنه لا يظهر ان الاغريق قد عرفوه أو انهم لم يقبلوا له وزنا • ينتج من هذا كنه ان مبدأ الرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال • ذلك بان الحجة ضد فى الواقع بين الامم أقدم من الاستعداد • ولقد أشهر ارسطو نفسه عند موته الحاجة الى أن يقرر فى وصيته عتق عبده •

الدفعة أداة لا حياة بها وملاح الجوجو أداة حية باعتبار أن العامل ، في الفنون ، أداة حقيقية • وعلى القاعدة عينها يمكن أن يقال ان الملكية ليست الا أداة للمعيشة ، وان الثروة متعددة الأدوات وان العبد ملكية حية ، والعامل بما هو أداة هو أول الأدوات جميعا •

§ ٥ - والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أشعرته ، أن تشتغل من تلقاء ذاتها كتمثيل ديدال أو مشاجب فولكان ، « التي كانت تجيء وحدها ، كما يقول الشاعر ، الى جمعيات الآلهة » ، ولو كانت الأموام (المكوكات) تسبح وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد • فالأدوات بالمعنى الخاص هي اذن أدوات انتاج ، أما الملكية فهي على الضد من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب • على هذا فالوم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له • لكن كسوة وسريرا لا يؤدي كلاهما الا ذلك الاستعمال نفسه •

§ ٦ - زد على هذا أنه لما أن الانتاج والاستعمال يختلفان بانوع وأن هذين الأمرين هما كديهما أدوات خاصة فينزم حتما أن تكون بين الأدوات التي يستخدمونها فرق كذلك • فالعيشة هي الاستعمال وليست انتاج أشياء • وان العبد لا يصلح الا لتيسير أفعال الاستعمال هذه • فببغى أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى بلفظ الجزء • وان الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هو أيضا يتعلق على الاطلاق بشيء غير ذاته • كذلك الحال في الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا ، أما العبد فعلى الضد ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الاطلاق •

§ ٥ - نفس ذلك • كان حلق ديدال كما انه حوون أن يظهر الحركة في تدانله بان فتح ما بين سيقانها وازال الالتصاق بين الاذرع وبين الجسم الخ • وقد كان ذلك ارتفاعا عظيما للفن الاغريقي على الفن المصري • وقد تحدث افلاطون عن حلق ديدال هذا في اريثفرون ج ١ ص ٢٧ • وفي ميثون ج ٦ ص ٢٢٢ ترجمة كوزان - فولكان روالايزة الشميد ١٨ البيت ٣٧٦ - أدوات انتاج ٠٠٠ ٠٠٠ استعمال فحسب • هذا التمييز ذكره ارسطو في مواطن مختلفة في علم الاخلاق الى نيقوماخوس في الكتاب السادس وفي علم الاخلاق الكبير ك ١ وفي الكتاب السادس وفي علم الاخلاق الكبير ك ١ في كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥

§ ٧ - هذا يوضح جنيا ماهو العبد في ذاته وماذا يمكن أن يكون فان هذا الذى بقانون الطبع لايتعق بنفسه بل هو مع كونه انسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعاً . يكون انسان آخر ذك اذى من حيث هو انسان يصير ملكاً ، وان الملك لهو أداة استعمال شخصية تماما .

§ ٨ - ينبغي الآن أن ينظر أيجاد اناسي جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد أبتة . وفي حق من أيا كان يصير عادلاً ونافعاً أن يكون عبداً ، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد للطبع . العقل وواقعيات يمكن أن تحل مع اليسر هذه المسائل . فالأمر والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضاً شيان نافعان كل النفع ، بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها مطاعة والآخر للامرة ، ولو على درجات وفروق شديدة تختلف باقتياس الى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تملو وتحسن بنسبة ما يكون ذك فيمن يطبقها أو تقع عليه . انها في الناس أحسن منه في الحيوانات لأن كمال العمل هو دائماً تابع لكمال العمال . وان عملاً يتم في كل مكان حيث تنقى الامرة والطاعة .

§ ٩ - هذان العنصران الطاعة والامرة توجدان في كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى في الأشياء التي بلا حياة ، مثل ذك الانسجام في الأصوات . غير أن هذا ربما يجرتنا الى أبعد من موضوعنا .

§ ١٠ - بديا الموجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع . تلك هى على الأقل ارادة الطبع التى يهم أن تدرس فى الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لافى الكائنات اذنيا . وان سلطان النفس هذا بين فى الانسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغي أن نختبر ذك فيه . أما فى الفاسدين من الناس أو المستعدين

§ ٧ - يصير ملكاً . كان العبد متاعاً مملوكاً ان حد انه يصنع لان يرهن .

§ ١٠ - ارادة الطبع . اتخذ رومستو هذا عنوان خطبته فى « اللامساواة » .

للفساد فإن الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما .

§ ١١ - أكرر أنه ينبغي اذن أن يعرف ، بادىء الأمر ، فى الكائن الحى ، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معا . النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كملك ، واذن فبديهى أنه لا يستطيع انكار أن يكون من الطبيعى ومن الخير للجسم أن يطيع النفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العقل . وان المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع .

§ ١٢ - والحال كذلك بين الانسان وسائر الحيوانات فان الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة . وأن تكون خاضعة للانسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسه . ومن جهة أخرى فان الرابطة بين الجسدين هى على هذا النحو . فان أحدهما أرقى من الآخر . ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع .

§ ١٣ - ذلك هو أيضا القانون العام الذى يجب ضرورة أن يسود بين الناس . فمتى كان المرء أحمق من أمثله - كما يكون الجسم بالقياس الى النفس والبهيمة الى الانسان . وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن ما يمكن أن يتفجع به - كان هو الرقيق بالطبع . وفى حق هؤلاء الناس ، كما هو فى حق الموجودات الأخرى التى تكلمنا عليها آنفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد . لأن هذا الذى يؤتى نفسه غيرد هو رقيق بالطبع ، وما يجعله يؤتى نفسه غيرد هو أنه لا يستطيع أن يذهب إلا الى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيرد عليه ، لكن لا الى حد أنه

§ ١٣ - بين الناس . هذا هو مبدأ الرق عند أرسطو . ويحسن التنبيه الى أن أرسطو هو الفيلسوف الوحيد فى الغابرين الذى عنى بان يدرك حق الادراك هذا الحدس الكبير الذى هو الرق أى قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية . وفى أيامنا هذه ليس للدافعين عن الرق من أدلة الا ما قرره الفيلسوف الاغريقى . فان انجلترا بتحريرها زواج مستعمراتها فى سنة ١٨٣٣ انما ضربت الرق ضربة لم يقم من بعدها ارضا . ورجاؤنا ان يقضى على هذا الاعتداء الصارخ فى مدى اقل من نصف قرن .

يملكه هو في نفسه • ان الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق وانها تطيع على عمية غرائزها •

§ ١٤ - على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريبا • ذن الأولى والآخريين يساعدونا بقواهم المادية في قضاء حاجات المعيشة • والطبع ذاته يريد ذلك مادام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة لأجسام العبيد ، اذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية في الأعمال الخليظة لمجسمة ويخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها المستقيم لتلك الأشغال الشاقة بل يعدهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ، تلك الحياة التي تتنازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل اسلام •

§ ١٥ - أسلم بأنه كثيرا مايقع تقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون يس لهم منهم الأرواح • لكن من المحقق أنه اذا كان الناس دائما مختلفين فيما بينهم بظاهرهم الجسماني كما يكونونه بالقياس الى صور الآلهة فربما يقع الأجسام على ان افلهم جمالا يجب أن يكونوا للآخرين عبيدا • واذا حق هذا في القول على الجسم حق من باب أولى في القول على الروح • غير أن جمال الروح أقل يسرا في التعرف من الجمال الجسماني •

ومهما يكن من شيء فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخريين بالطبع عبيد وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل •

§ ١٤ - وبالطبع ذاته • قد تذكر هذه الفكرة نعيمس الجاردى الذى سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة في بيتين من جوامع كلمه • على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر ممسا خدم الافقيمين • فان لون الجلد علامة لا يخدع عنها أحد وهى في خير بقاع الدنيا الجسدية القاعدة الثابتة التي يأسف لها أرسطو فيما يظهر • ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادئ الغربية ؛ ولكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ماعدا واحدة منها تقرها وتنفذها • وبديهى أن الفيلسوف الاغريقى أبعد من أن يكون هو وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجمون الرق مبطلون كل البطلان ؛ ومع ذلك فقد يرى في الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على عتق الارقاء •

§ ١٥ - بالطبع عبيد • لا يرى مسكوف في كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئه في الرق • ولكن هل كانت أدلة منسكوف أسد اقتناعا ؟ وروسو في عقد الاجتماع ت ١ ب ٢ لم يحسن بهم هذه الفكرة من أرسطو اذ يقضى خطأ أن أرسطو يريد أن يقول فقط أن بعض الناس ولدوا في الرق •

§ ١٦ - على أنه ربما يكون من الصعب انكار أن الرأي المضاد ينطوى هو أيضا على شيء من الحق . ان معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه بالقانون ، مادام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب . غير أن كثيرا من أهل العلم بالقانون يتهمون هذا الحق بعدم المشروعية ، كما يتهمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من الشناعة بمكان أن الأقوى لمجرد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف ليجعل من أسيره رعيته وعبده .

§ ١٧ - وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء . وعلته هذا التخالف وهذه الأسباب التي احتج لها من طرف ومن آخر هي أن الفضيلة لها - متى كانت عندها الوسيلة - حق حتى في استعمال العنف الى حد ما ، وأن النصر يستدعى دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه . واذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هاهنا لا يقع في حقيقة الأمر الا على أصل الحق ، يضعه بعضهم في الرعاية والانسانية ويضعه الآخرون في تسلط الأقوى . غير أن كلا التبدلين المتضادين هو في ذاته ضعيف وباطل . لأن كليهما يستدرج الى الاعتقاد بأن حق امارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ - من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق ، وللقانون ظاهر من الحق دائما ، فيقولون ان الرق عادل متى نتج من حدث الحرب . ولكن هذا هو

§ ١٦ - يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه - بين التعبيرين فرق عظيم فان الاول يدل على الانسان الذي يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعي على مذهب أرسطو . والثاني يدل على الرقيق بالفعل سواء اكان مقننا عليه ان يكونه ام لا بسبب تركيبية - اتفاق : يذكر اتيني (٦) عن المؤرخ ارشيماك اتفاقا مشابها لهذا بين جالية من الديوسيين وبين التساليين . أما هين فانه يرتب الرق على الحرب . وقد كان جرسوس قد قبل هذا المبدأ الذي قال به كل الكتاب تقريبا الى منسكيو لانهم كانوا يخولون المنتصر حق الحياة والموت على المهزوم . وعند القدامى وعلى الخصوص في زمن أرسطو كانت هذه لقاعدة للانسانية مسلمة بلا جدال ومطبقة بغاية التخرج . ويمكن ان يعد في حرب البيلوبونيز أكثر من مائة مثال . فانهم بعد اوانحة كانوا يذهبون دائما الاسرى . (ر . طوسيديد ك ١ ب ٣٠ و ك ٢ ب ٥ الخ) فقد كان طوسيديد شاهدا لهذه الغفلة وربما كان هو فاعلا لها فانه كان يحكيها بارد الطبع كأنما يصف « مناورة » بحرية دون أن يعلق عليها أهمية ما .

التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن ان يكون ضاماً ولن يسمى أبدا عبداً ذلك الذى لا يستحق أن يكونه • والا فاناس الأشراف موندنا فيما يظهر ربما يصيرون عبيدا ، بل بفعل عيد آخر ، لأنهم قديكونون قديبعوا بوصف أنهم أسارى حرب • من أجل ذلك يعنى أنصار هذا الرأى بتطبيق اسم العيد هذا على المستوحشين فحسب ويأبونه على أمتهم الخاصة • ومرد هذا اذن الى البحث فيما هو الرق الطيعى • وهذا هو بالضبط ماقد تساءلنا عنه بادىء الأمر •

§ ١٩ - فيلزم باضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيداً أينما كانوا وأن آخرين لا يكونونهم فى أى مكان • كذلك انسان فى الشرف • فان الناس الذين تكلمنا عليهم آنفاً يعتقدون أنهم أشراف ، لا فى وطنهم فحسب ، بل فى كل الأماكن • وفى عرفهم أن المستوحشين على ضد ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرافا الا فى وطنهم ، فهم يفترضون اذن أن الجنس الفلانى هو على سبيل الاطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلانى الآخر لا يكونه الا بشرط •

§ ١٨ - الاشراف موندنا - بحسب التفسير بين شريف المولد أو النبيل وبين الحر فان شريف المولد أو لنبيل هو الذى ولد لابوين حرين وله الحق أن يكون مديبنا • وأما «الحر» فلا يدل الا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبويه • ويفسر هيرشويوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة • اذن فقد يكون المرء حراً دون أن يكون نبيلاً والعكس صادق • وأما الانسان غير ذى المولد فهو الانسان الذى ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبداً • وفى اللغة التشريعية للامبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الانسان الحر بولادته وبين المعتوق • (ر • ك ٣ ب ٧ ف ٧) - انصار هذا الرأى ٧ اطن ارسطو • يعنى أفلاطون حين ينصح الاغريق الا يتخذوا بعد ارتقا من بنهدهم • بل من استوحشين فحسب (الجمهورية ك ٥ ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان) • ويجب أن تذكر الاسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع فى الرق بأمر أحد الطفلة •

§ ١٩ - الاشراف والعامه • كلمت الاشراف والعامه يمكن أن تظهرا جديدتين عند الكلام على الاغريق فى زمن ارسطو لكنهما تحملان تمام فكرة المؤلف • ربما كان اللغزان جديدين لكن المعنى قديم جدا • فان الحرية فى اغريق كانت تحول نرفاً حقيقياً وراثياً وخاصاً كما كان الحال فى القرون الوسطى • ويعرف ارسطو نفسه فى ك ٣ ب ١ ف ٧ هذا يعنى بكلمة شرف • يقول انها أهلية سلالة • وما اطن الشرف المورثى يطالب بحق أكثر مسن هذا • ويقول ارسطو (ك ٨ ب ١ غ ٣) « أن الشرف ينحصر فى الفضيلة وفى ثراء الاجداد » - ثيوديكنت • شاعر تلميذ لارسطو اهدى ايه كتابه « الخطابة »

هيلينة فى شعر ثيودىكت هى التى تصيح :

انى من سلالة الآلهة من كل ناحية

من ذا الذى يجرو أن يهيننى باسم أمة

مرد هذا الرأى بالنضبط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط
الطبعيين كل الفرق بين الرجل أحر وبين العبد ، والفرق بين الاشراف
والعامة . وهذا يستدعى أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون
كما أن انسانا ينتج انسانا وحيوانا ينتج حيوانا . غير أن الطبيعة فى الحق
تريد فى الغالب أن تفعله دون أن تقدر عليه .

§ ٢٠ - يمكن بالبديهية اذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد
بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار . ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقى قائما
كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبدا وللاخر أن يحكم باعتباره
سيدا . بل يمكن أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليه ، تبعاً
لشئية الطبيعة ، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد
على العبد هى كذلك عادة ونافعة . وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة
شؤم على الطرفين . ان منفعة الجزء هى منفعة الكل ، ومنفعة الجسم هى
منفعة الروح ، وان العبد هو جزء السيد ، وانه كجزء حى من جسمه
وان يكن منفصلا عنه . كذلك بين السيد والعبد ، مادامت الطبيعة هى التى
صنعتهما كليهما ، توجد منفعة مشتركة ، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على
غير ذلك متى كان القانون ومجرد القوة هما اللذين جعلاهما ماهما أحدهما
والآخر .

§ ٢١ - هذا يثبت أيضا بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم
هما متميزتان ، وأن كل السلطات ، على رغم ما قيل فيها ، لا تندمج فى سلطة

§ ٢٠ - يوجد ٠٠٠ عبيد . أكثر المخطوطات بها هذه القضية سالبة لا موجبة .
والظاهر بالبداية ان سياق التذييل يؤكد ايجابها . والنقضية التالية لها تثبت ان هذا
هو المعنى الحق لهذه الفقرة .

§ ٢١ - فى سلطة واحدة . (ر . ب ١ ف ٢) .

واحدة • نحاها ما تطبق على الرجل اذا حرار ، والاخرى على العبيد
 بطبع • احدهما وهى السلطه المنزليه تعنى بواحد لان لكل عائله يديرها
 رئيس واحد • والاخرى سلطه الخاتم لا تخص لرجال احرار متساوين
 § ٢٢ - يكون امرء سيدا ، ليس البته لانه يعرف ان يحتم ، بل لان
 له طبعا ما • ويكون الانسان عبدا او رجلا حرا بميزات مشابهة لذلك •
 غير انه من الممكن ان يطبع السادة على العلم الذى يجب عليهم ان يطبقوه
 كما يفعل بالارء سواء بسواء • وقد درس علم عبيد فى سرقوسة حيث
 كانوا ، يقابل من امتد ، يعلمون الصبيان اذرفه فاصيل اخدمة المنزلية
 كلها • وربما يصدق ان يوسع عليهم فى ممارستهم ويعلموا بعض الخنوع فن
 طهو الاطعمة وما تسمى ذك ، مادام ان هذه اخدمة اسمى فى تقديرها
 او اشد ضرورة من سواها • وانه جريا على امتد « ثمة عبد وعبد وسيد
 وسيد » •

§ ٢٣ ذل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد •

واما كيفية استخدام العبيد فذل علم اسيد الذى بما هو مات عبدا
 اقل فى باب السيادة منه من حيث هو يستخدمهم • هذا العلم فى الحق «
 لاهو بالواسع ولا بالرفيع • انه ينحصر فقط فى ان يعرف ماذا يستطيع العبيد
 ان يحسنوا عمله • من اجل ذلك يترك هذا الشأن الى وكيل متى امكن المرء
 ان يوفر على نفسه هذا الهم ليفرغ للحياة العامة او للفلسفة •
 علم الكسب ، اعنى الكسب الطبيعى والعدل ، هو مخالف جد المخالفة
 لهذين العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفا ، ان به شيئا من الحرب وشيئا من
 الصيد معا •

وانا لن نجاوز الى ابعد من هذا فيما كنا نريد ان نقوله على السيد

وعلى العبد •

٢٢ - سرقوسة ٠٠٠ طهو الاطعمة - كانت سرقوسة مشهورة باجادة الطبخ • - عبد
 وعبد • هذا مثل مقتبس من فنكراتست لقلبيون • ولقد جمع مللر فى كتابه « الدوريون »
 ٢ ك ١ و ٢ و ٣ و ٤ معلومات قيمة على حال العبيد فى السلالات الدورية • لقد كانت
 شمائل السلالات اللاتينية على العموم ارفع بكثير واشد انسانية • فى اثينا كان العبيد
 يعاملون معاملة خيرا من معاملتهم فى امبرتة • وقد ذكر غريغوريوس فى كتابه على « اخدمة •
 تفصيلات عجيبة للرق فى الازمان القديمة (ر • منتسكيو ك ١٥ ب ٦ وما بعده) •

الباب الثالث

في الملكية الطبيعية والصناعية - نظرية كسب الاموال . كسب الاموال لا يتعلّق
بلاقتصاد المنزل الذي هو يستعمل الاموال وليس عيبه أن يخلقها - الطرائق المختلفة
للكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ ، هذه الطرائق
كلها تكون الكسب الطبيعي - التجارة طريقة كسب ليست طبيعية . القيسة المزدوجة
للأشياء : الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شره التجارة التي لا تشجع
تعريم الربا .

§ ١ - لما أن العبد يكون جزءا من الملكية نعلم ، على حسب منهاجنا
العادي ، الى درس الملكية على العموم وكسب الأموال .

المسألة الأولى هي أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلي الا
علما واحدا ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فإن كان مساعدا
له أفهو كفن صنع الموم يخدم فن الحياة ؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم
فن المثال ؟ ان خدمات هذين الفنين المساعدين هي في الواقع متميزة .
فهناك انما الآلة هي التي تجهز ، وهنا انما هي المادة . وأعني بالمادة الجوهر
الذي يصلح لصنع شيء . مثال ذلك النصف للمحاثك ، والنحاس للمثال .
هذا يدل على أن كسب الأموال لا يخلط بادارة المنزل لأن الواحد يستعمل
ما يقدمه الآخر . وفي الواقع لأي تكون ادارة أموال العائلة ان لم تكن
للادارة المنزلية ؟

§ ٢ - يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس الا فرعا من هذه الادارة ،
أم هو علم بمعزل ؟ بديا اذا كان هذا الذي يعلم هذا العلم يجب أن يعرف أن
ينابيع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة
حقا . فأولا يمكن أن يتساءل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث عن

الأغذية وتحصيلها ، داخل في كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟

§ ٣ - غير أن أنواع اغذاء مختلفة الى الغاية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الانسان ولدى الحيوانات التي لايمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات هي التي تتباير بها أصناف معيشة الحيوانات . ففي الحالة الوحشية بعضها يعيش قطعيا وآخر تعيش في عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كنيهما . ولأجل أن تسرنها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخيرها عينت لها ضربا خسا من المعيشة . وان حيدة أكلة المحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لاترغب بالترغيب في غذاء واحد بعينه وأن كلا منهما له أذواق خاصة .

§ ٤ - يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فان طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحل في فراغ مطلق ، لاكد ولا عمل ، يقتنون بلحم الحيوانات التي يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلاًها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحترنون حقلا حيا وآخرون يعيشون من الغنيمة ، غير أن غنيمة بعضهم ليست هي غنيمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيدالبحرين يقطنون شطوط البحيرات والمنافع وشواطئ الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الأكبر من النوع الانساني يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ - فهناك اذن على التقريب طرائق لمعيشة لاجابة بالانسان فيها لأن

§ ٤ - السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا متكررا في الازمان الاولى لاغريقيا . كما أشار اليه طوسيديد (ك ١ ب ٥) . ففي زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يضطع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت في القرون الوسطى عند سرة الجمعية وعند سادة اقويا . بل عند الملوك . ويرى هير انه في حانة البداوة الاولى كان قطع الطريق أمرا شريفا يقدر ما هو نافع . فان قطع الطريق في الواقع كان وعند عزوا فرديا مصفرا . ويسند منتسكو النهب والسلب الى الحرمان من تجارة (ر . روح القوانين ك ٢٠ ب ٢)

يقدم الاعمله الشخصى ، دون أن يطلب عيشه فى المعاوضات أو فى التجارة :
رحال وزراع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر • ومن الشعوب من يعيشون
عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستمروا من احداها
مايسد نقص الأخرى • فهم رحل نهابون زراع صيادون معا • ومن الشعوب
آخرون يسلكون سبيل العيشة الذي تفرضه عليهم الحاجة .

§ ٦ - ان حيازة الأغذية هى كما يرى منحة من قبل الطبيعة للحيوانات
منذ ولادتها ، وكذلك بعد تمام نموها • وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج
مع الصغير الغذاء الذى يكفيه حتى يصير الى حال يستطيع معها أن يحصله
بنفسه . هذا هو شأن الفرسيار والأوفيار ، فان الأولى لتحمل مدة زمن
مافى أنفاسها أغذية صغارها حديثى العهد بالولادة ، وان مايسمى اللبن ليس
شيئا آخر .

§ ٧ - وان احراز الأغذية هذا هو على السواء مسر للحيوانات عندما
يتم نموها . فينبغى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات
للانسان . فان كانت داجنة فهى تخدمه وتغذيه وان كانت متوحشة فهى
تشارك ان لم يكن كلها فجزئها فى تغذيته وفى حاجاته المختلفة ، انها تقدم
له كسى ومتاعا من صنوف شتى . فاذا كانت الطبيعة اذن لا تخلق شيئا
ناقصا ، واذا كانت لا تخلق من شىء عبثا ، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل
ذلك للانسان .

§ ٨ - من أجل ذلك كانت الحرب هى أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية

٦ - فرسيماز • يريد أرسطو : كما نهد اليه دور : ان كسبه بلا شك على ذئبان
الحشرات التى يبضها اصغر من أن تراه العين المجردة •

§ ٧ - الطبيعة لا تحبس من شىء ، عيبا . ذلك هو مبدأ العسل الغالية الذى يغلب
استعمال أرسطو ابياد • ر • م • س • ك • ن • س • ل • م • ن • ف • ا • د •

§ ٨ - خلفو ليطيعوا • يرجع ارسطو يقصد بذلك انوحسين لئلا يحطهم عنده
هو الرق • فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ ان الطبع أراد أن يكون الشتموحش والعبيد
شيئا واحدا • ولا حاجة لنقول بان هذه الفقرة طالما كانت موضع التنبه واللوم • ولست
أذكر الا جروسيموس اذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمييز لاسكندر وغرامه بالفتح وفى هذا
من التنفر فى المصافة فانه لاجل أن يكون لهذا التمييز بعض القيمة ينبغى اثبات أن كتاب
« السياسة » قد ظهر قبل موت الاسكندر • وهذا غير محقق •

للكسب ، اذ أنها تشمل هذا الصيد الذى يصطغه الانسان لموحوش وللاناسى
الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يمتعون عن اطاعة ، فللك حرب قضى الطمع
نفسه بمشروعيتها .

فهاك اذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلى يجدها
حاضرة أو يحصلها ، والا فاته ألبنة ادخار هذه الوسائل التى لاغنى عنها
لعيشه والتى بدونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة .

§ ٩ - يمكن أن يقال ان تلك أنفسها هى الثروات الوحيدة الحقيقية .
ان ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه
كما قد زعم سولون فى شعره

يستطيع المرء أن يزيد فى ثرواته الى مالا نهاية .

فان الأمر على الضد من ذلك ، ففي هذا الوطن يوجد حد كما فى
سائر الفنون الأخرى ، وفى الواقع ليس البتة من فن لا تكون آلامه محدودة
فى العدد وفى العظم ، وليست الثروة الا وفرة اوسائل العائلة والاجتماعية .
فديهي اذن أن وسيلة الكسب الطبيعى واحدة مشتركة بين رؤساء
العائلات ورؤساء الدول ، وقد رأينا كيف كانت مصادرها .

§ ١٠ - يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذى يسمى على الأخصه
وبحق كسب الأموال . وفى شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد
الى مالا نهاية . وانشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو
العلة فى ألا يرى عادة فى هاتين الوسيطتين الا أنهما واحدة وشيء بعينه
والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين ، الأولى طبيعية والأخرى
لا تأتى من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة . وسنبدا هنا بدراستهما .

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون
هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشيء والآخر ليس كذلك
فان حذاء يمكن أن يصلح للاتعمال أو وسيلة للمعاوضة فى آن واحد . وانه

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان . يعترف سميت كارستو بان للانسان قيمتين :
قيمة استعمال وقيمة معاوضة .

يمكن على الأقل أن يستفاد منه ذلك الاستعمال المزدوج . فإن الذي يستعصم بالتقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألبتة مجعولا للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخرى . فإن المعاوضة في الواقع تنطبق عليها جميعا ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر .

١٢g - واضح كل الوضوح أن البيع في هذا المعنى ليس مطلقا جزءا من الكسب الطبيعي . ففي الأصل المعاوضة لا تمتد الى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقا في الاجتماع البدائي ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففي داخل العائلة كل كان مشتركا بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة في الأشياء الأقل عددا من الأولى لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعاً للحاجة . وهذه هي أيضا المعاوضة الوحيدة التي يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهي لا تذهب الى ما وراء السلع التي لاغنى عنها . وذلك مثلا كصيد بقمح . وكذلك الأمر في سائر الأشياء .

١٣g - هذا النوع من المعاوضة هو طبيعي تماما وليس ، في الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر الا التوسل الى سد الحاجات الطمعة . وهو مع ذلك ، يمكن جعله منطقياً أصل الثروة . وبمتدار ما تغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتتمو باستيراد ما ينقص واطدار ما يزيد على

§ ١٤ - نافلة بداتها . يضع كوارى في نفسه : وبلا دليل : سدا في هذه الجملة يغير معناها تماما . ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك في ١٦ : ان التقى عاجز عن أو يسد أية حاجة من حاجتنا .

لكنه كان ينبغي ان يلاحظ ان المقصود في الحالة الأولى الفسلزات غير الضرورية وفي الثانية السلعة الضرورية التي لا قيمة لها الا في المعاوضة والتي من حيث هي تقد غير نافلة في شي . إذ كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذي ربما لم يكن فرا سياسة أرسطو فانه يقرر هذه المبادئ على موضوع التقى ومنفعته . ر . شرحه لجمهوريه أفلاطون ص ٣٣٦ ، ٣٤٥ .

الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، مادامت السلع الضرورية صعبة
الثقله بأعيانها .

١٤٥ - فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمادة
نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادية للمعيشة . فكالت
مثلا من الحديد . ومن الفضة ، ومن أى جوهر آخر مشابه حدد بادية
الأمر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة
طبع بطابع خاص يدل على قيمته .

١٥٨ - من النقد الذى نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ
أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية فى أصلها ، لكن
كملت عما قليل بالتجربة التى كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ،
عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها .

١٦٠ - فهناك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقد على
الخصوص . وأن غرضه الأصلي هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية
الأموال . لأنه ينبغى أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون فى
الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك
فهذا النقد ليس فى ذاته الاشياء نافعا على الاطلاق بما أنه لاقيمة له الا
بالقانون لا بالطبع ، مادام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه
يمكن أن يصيره غير ذى قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سد أية حاجة من
حاجاتنا . والواقع أن انسانا ، على رغم نقوده كلها ، ألا يمكن أن تعوزه
أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أو ليست ثروة هزوا تلك التى لا تمنع
وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثل ميداس فى الأساطير اذ جعلته رغبة الحرص
أن يستعوض بذهب ما على مائدته من الأطعمة .

١٧٥ - ذلك ما يجعل العقلاء يتساءلون بحق ، هل السعة وينبوع

١٦٠ - ثروة هزوا . فيه متساكبر ان ان كميات الهائلة من الذهب التى
أخرجت من أمريكا لم تمنع أسبانيا عن السقوط فى حضيض الفقر الذى جلبه أممها
شهر ١٠ ذر ١٠ زوج القوانين ك ٢١ - و ٢٢ - ١٠

الثروة ليسا البتة فى غير هذا الموضوع ؟ والحق أن الثروة والكسب الطبيعيين ، وهما موضوع العلم العائلى ، هما شىء آخر قطعا . التجارة تنتج أموالا لا بطريقة مطلقة ، بل بنقل أشياء قيمة فى ذواتها . وان النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذى تشتغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وان الثروة التى تنشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما . فالطلب يرمى الى تكثير أشفيته الى اللانهاية . وكمثلته جميع الفنون تجعل فى اللانهاى الموضوع الذى تتأثره ، وكلها تعتمد اليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التى تقودها الى غايتها الخاصة هى محدودة ، بل ان هذه الغاية ذاتها تصلح حدا لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجارى ليست نهايته الغاية التى يسعى اليها مادام أن غايته هى على التحقيق سعة وثناء لانهاية لهما .

١٨٨ - لكن اذا كان فن هذه الثروة لاحدود له فان العلم العائلى له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة . فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء ، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . فجميع التجار يرون مضاعفة تقودهم الى غير حد .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأساس عينه الذى يبحثان عنه وان يكن لمرام مختلفة جدا : أحدهما ذو غرض غير تنمية المال الى ما لانهاية ، وهذا الكسب الهائى هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر وهذه المشابهة قد جعلت كثيرا من الناس يعتقدون أن العلم العائلى كان له هذا النحو أيضا . ويعتقدون اعتقادا جازما أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والاكتثار منه الى ما لانهاية .

١٩٨ - وليصل المرء الى هذا الحد يلزم أن يكون معنيا بالعيش ليس غير ، دون أن يفكر فى أن يعيش كما ينبغى . ولما كانت الرغبة فى الحياة لاحدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب فى الوسائل التى تؤدى الى ارضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضا عن المتع الجمائىة ، ولما أن الملكية تكفل لهم ، فيما يظهر ، هذه المتع اتجهت

عنايات الناس الى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثانى لكسب الذى أحدث عنه . وبما أن باللذة حاجة الى السعة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التى يمكن أن تحصلها . فتمتى لم يجدوها فى أصناف الكسب الطبيعى طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم فى استعمالات لم يقدرها عليها الطبع .

٢٠٤ - وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التى لا ينبغي أن تعطينا الا أمانا حصينا ، وهو ليس كذلك موضوع انفن الحربى ولا فن الطب اللذين ينبغي أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة . ومع ذلك فالناس لا يجعلون من كل هذه المهن الا مسألة مائية كما لو كانت هذه هى غايتهم الخاصة ، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى الى بلوغ هذه الغاية .

هاك اذن ما كان على أن أقوه على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة فقد أبنت ماهى تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية . أما فن الثروة الحقمة والضرورية فقد أبنت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن الا الاقتصاد الطبيعى الذى يعنى بالمعيشة ليس غير . وهو فن لا نهائيا كالأخر بل له على ضد ذلك حدود وضعية .

٢١٤ - هذا يوضح تمام الايضاح مسألة كنا وضعناها فى البداية لانفسنا ، وهى أن نعلم اكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائما افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لاتخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطينا اياهم الطبيعة فتتصرف فيهم ، وعلى هذا النحو انما الطبيعة هى التى عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر أو من أى مصدر آخر ، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغي أن يفعل . فالحائك لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه ، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لا يمكن أن يصلح .

٢٢٤ - ربما يمكن أن يساءل أيضا لماذا يبقى الطب غريبا عن رئيس

العائلة فى حين أن كسب الخيرات جزء من ادارة العائلة ومع أن أعضائها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شىء آخر ضرورى للحياة . هاك سبب ذلك : اذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغل بصحة مرءوسيه من جهة ، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لابهم . كما أن أموال العائلة ، الى حد ما ، تتعلق برئيسها والى حد ما لاتعلق به ، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلقه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتية الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مادة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

٢٣ - ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا ، أى انها تجارية وعائلية معا ، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق ، وتلك محقورة بحق أيضا باعتبارها ليست طبيعية ولا ناتجة الا من نقل السلع ، كان حقا استنكار

§ ٢٢ - محقورة بحق أيضا . شرح افلاطون بما هو أشد وضوحا وأكثر اعتدالا من ارسطو اسباب احتقار التجارة . ر . لقوانين ك ١١ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان . ومنشد عهد ارسطو كرر هذا المعنى ألف مرة . ر . « مبل » كتاب التشريع ك ٢ . ولقد خص منتسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير الكتاب العشرين والواحد والعشرين . ففى أولهما عالج روح التجارة . ويظهر لى أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص . وفى الأزمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة خسيسة . وأنها لم تبدى ، تكسب الاحترام الا فى عهد الجمهوريات الايطالية وعهد ازدهار فيورسا والبنديقية . ينبغي أن ينتمت الى نظرية ارسطو فى الكسب الطبيعى والكسب التصنع جد الالتفات وان تعتبر انها احدى المحاولات الاولى للاقتصاد السياسى . فان الأزمان القديمة لم تنقل اليها شيئا تاما منها ، فى هذا الصدد . ر . مؤلف هيرين الذى عالج التجارة عند الاغريق ومؤلف بوخ وعنى الاقتصاد السياسى عند الاثينيين . وقد زعم منتسكيو (ك ٢١ ٢ ٢٠) أن نظريات ارسطو هذه على الربا وعلى القرض بالفائدة قد نقلت التجارة طوال القرون الوسطى . وأظن أن منتسكيو يغفل فى تأثير رأى الفيلسوف الاغريقى . فان كتاب السياسة لم يعرف الا فى وسطه القرن الثالث عشر ولم يكن ليقرأه أحد الا بعض المفكرين المعتزليين فى الصوامع . ولقد كان للانجيل اذ لعن ارباب الاعمال أثر أعظم من ارسطو فى اضطهادات اليهود الذين كانوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى .

من عدد ما من الأُعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع :
الربا لأنه طريقة كسب تولدت من النقد نفسه وممانعة إيد من التخصيص
الذى من أجله كان قد خلق . النقد لاينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والربح
الذى ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذى تطلقه عليه اللغة
الاعريقية . فالآباء هنا هم على الإطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هي نقد
تولد عن نقد ، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد
للطبع .

الباب الرابع

اعتبارات عملية فى كسب الاموال : الثروة الطبيعية : الثروة الصناعية : استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودور اللنوسى - نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتعاطاها الافراد والادول .

١٤ - من العلم الذى أفصنا فيه قدر الكفاية تنتقل الآن الى اعتبارات عملية . فى كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .

ان الفروع العملية للثروة تنحصر فى تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلا كيف يعنى المرء بتربية الخيل أو بتربية البقر أو الغنم أو بأى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها اختيار الأنواع الاربى ربها على حسب الأصقاع ، لأن كلها لاتنتج على السواء فى أى مكان . العمل ينحصر أيضا فى معرفة الزراعة والأراضى التى يجب أن تخلى من غرس الأشجار والأراضى التى تصلح للانبات ، ويتجه أخيرا بعناية الى التحل وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الغلات .

١٥ - تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعوضة فعنصرها الأصلى انما هو التجارة التى تنقسم الى ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر ، وبيع فى متجر . ثم يأتى فى المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيرا الأجرة التى يمكن أن تطبق على أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم الاسواعدهم .

وتم أيضا نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين

ثروة المعاوضة بها من احدهما ومن الأخرى وأتية من محاصيل الأرض
التي وان لم تكن ثمارا فهي ليست أقل نفعاً . ذلك هو استغلال الغابات
واستغلال المناجم التي تعدد أقسامها كتعدد انفلاتات نفسها المستخرجة من
باطن الأرض .

§ ٣ - حسب هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة
نافعة للمهين التي تخصصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون الامثلة . من
بين المهين أرفعها هي تلك التي أتتها منا لمصدرة . وأشدها آية تلك التي
تشوه الجسم أكثر من الأخرى ، وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر
من سواها ، وأخيراً أحطها هي التي تستدعي من الفهم ومن الكفاية أقل
ما يكون .

§ ٤ - على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة .
فمثلاً شاريس الباروسى وأبنودور المموسى قد اشتغلا بزراعة الحقول
وبالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات أخر ينبغي
أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنعا أيضا لو جمعوا
التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس الى الثروة . كل هذه
المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول
اليها كل في دوره .

§ ٥ - وسأقص ما روى عن طائيس الملطى . انما هي نظرية رابحة
جعل منها تشریف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها
جدير . ان معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول القادم
للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يجيب على ما يعير به من فقره الذي
لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم للنقد القليل الذي كان يملكه في
تقديم عرابين لاستئجار كل معاصر ملطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس
لفقدان أى مزايد آخر . فلما حان الوقت وان المعاصر لمطلوبة فجاءة من
قبل كثرة من الزراع أجرها بالأجر الذي شاء . وكان الربح عظيما ، فأثبت

§ ٤ - شاريس الباروسى وأبلودور من لنوس كانا معاصرين ارسطو .

طاليس بهذا التقدير الحاذق أن افلاسفة متى شاءوا يعرفون بأيسر ما يكون
أن يقتنموا وان لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ - لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس • غير أنني أكرر
أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل اولئك الذين هم فى مكتة من أن
يتخذوا لأنفسهم احتكارا . بل ان من الممالك عند الحاجة للمال من قد
اتجهت الى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البئوع .

§ ٧ - ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل اودائع التى لديه فى شراء
حديد المصانع كلها ، ثم حين كان التجار يأتون من الاسواق المختلفة
كان هو الوحيد الذى يبيعهم اياه ، ومن غير أن يفرط فى زيادة الأثمان
قد كسب ضعفى ما أنفق ، أى مائة فى الخمسين من الطالنتن .

§ ٨ - وقد علم بذلك دينوس ففاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية
مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للمضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه
المضاربة مع ذلك هى فى حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما
عرف كيف يتخذ نفسه احتكارا . ان المغامرات من هذا القبيل مفيدة
معرفتها حتى لرؤساء الدول . فان كثيرا من الحكومات بها حاجة كالمعاملات
لاستخدام هذه الطرائق ثرى . بل يمكن أن يقال ان كثيرا من الحكاميين
يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن يعنوا بالاستغلال
به .

§ ٨ - دينوس القديم الذى حكم من سنة ٤٠٦ الى ٣٦٧ قبل الميلاد - حتى لرؤساء
الدول • كل الحكومات الحديثة تقريبا هى من رأى أرسطو وتجعل الاحتكار جزءا من
مواردها •

الباب الخامس

في سلطة العائدية : علاقات الزوج بالزوجة . ونونه بالأولاد - الفضائل الخاصة
والعامة للعبد وللزوجة وللأولاد . التمييز العميق بين الزوج والمرأة : خطأ سقراط : عمال
ديرياس المسوحة - حسانس العنق - عمة بريد - حسانس بريدية الأولاد .

§ ١ - قلنا ان ادارة العائلة تتركز على ثلاثة ضروب من اسنطت :
سلطة السيد التي تكمننا عليها فيما سبق ، وسلطة الاب ، وسلطة الزوج
المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سواء ،
لكنهم مع ذلك خضعون سلطة مخالفة ، جمهورية في حق الأزلي وديموقية
في حق الآخرين . ورجل ، ما عدا استثناءات مضادة بطبع ، هو الذي
يأمر دون امرأة ، كما ان كائن الأكبر والأكمل هو الذي يتأمر على
الأصغر والأضعف .

§ ٢ - في الدستور الجمهورى يمضى المرء عادة بين تناوب الطاعة
والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده باطبع متساوين
ومشابهين في كل شيء . وهذا لايسع أن يبحث في التمييز بين مركز
الرئيس ومركز المرءوس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة
وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراد أمازيس اذ كان
يقص قصة طسته . فملاقة الرجل بالمرأة تبقى دائما هي كما قلت آنفنا
سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماما . ان العطف

§ ٢ - في الدستور الجمهورى . كل هذه الجملة ربما تكون مقحمة فيما يظهر - أمازيس
الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الايجاز . وقد زوى هرودوت هذا المعنى الذي يشير اليه
أرسطو . ان أمازيس اتخذ من طست من الذهب كـ دعاء لعن أزجل مؤاكيه تمثالا لانه
لم يثبت أن عبده ناهريون . ثم دعا أمازيس أعياه وخص عليه قصة ذلك النوع .
وراد عليها انه هو نفسه قبل ان يكون ملكا لم يكن الا مواضد حامس الذكر ! ولكنه بعده
ان أستوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام رعاياه او بحبهم .

والسن يؤتيان الواندين السلطان كما يؤتاه الملوك . واذ يدغو هو ميروس
المشترى .

الأب الخالد للناس وللألهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضا أنه ملكهم ، لأن ملكا ينبغي أن
يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس
واحد : وتلك هي على الضبط علاقة الأسن بمن هو أصغر منه والوالد
بولده .

§ ٣ - لا حاجة الى القول أنه ينبغي في ادارة الناس بذل عناية أكبر
بكثير من العناية بالأشياء اللاحية ، وفي تكميل الأولين بذل عناية أكبر
من تكميل الآخر التي تكون الثروة ، بل عناية أكبر بكثير في ادارة
الاحرار منها في ادارة العبيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد انما هي أن
يعلم أينتظر منه ، وراء فضيلته من حيث هو آتة وخادم ، فضيلة كالحكمة
والشجاعة والعدالة ... الخ أم يمكن أن لا يكون له أهلية أخرى غير خدماته
الجثمانية المحضة ؟ هناك شك في كتنا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل
للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم وبين الأحرار ؟ ولو منعوا اياها لا يكون
الأمر أقل سخفا ، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ - والمسألة هي تقريبا بعينها في حق المرأة والولد . ما هي فضائلهما
الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟
والولد أيمكن أن يكون حكيما فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ وبوجه
عام الكائن الذي خلقه الطبع ليأمر والكائن الذي جعل لطبع أبنى لهما أن
يحوز كلاهما الفضائل عينا أم بهما فضائل متباينة ؟ اذا كان كلاهما له أهلية
مساوية على الاطلاق فمن أين يأتي أن أحدهما ينبغي أن يأمر والآخر أن
يطيع أبدا ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر الى الأقل : فان السلطة
والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أى فرق من
هذا القبيل .

§ ٥ - فاقضاء فضائل من أحدهما وعدم اقتضاها من الآخر البتة يكون أمراً أشد غرابة أيضاً . إذا كان الكائن الذي يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ وإذا كان الكائن الذي يطيع مجرداً من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فيما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته . هناك إذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التي قدر الطبع غيبها الطاعة . ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح . ففيها جعل الطبع جزءين متميزين : أحدهما ليأمر والآخر يطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بعقل والآخر بما هو محروم إياه .

§ ٦ - هذه العلاقة تسحب بإبديتها على سائر الكائنات ، ففي أكثرها عددا جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . إذن يتسلط ارجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والنواد على اولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية لروح موجودة في جميع هذه الكائنات ، لكنها فيها على درجات مختلفة جدا . فالعبد مجرد على الاطلاق من الارادة ، والمرأة لها ارادة لكن في درجة أدنى ، والولد ليس له الا ارادة ناقصة .

§ ٧ - والأمر بالضرورة كذلك في الفضائل الخلقية . يجب أن تفترض في جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية لمقدور كل منهم ليس غير . فالكائن الذي يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية في كل كمالها . فان عمله هو على الاطلاق عمل المهندس المعمار الذي يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فينبغي الا يكون لهم من الفضائل الا بحسب الوظائف التي يشغلونها .

§ ٨ - فلنتعرف إذن بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم أننا لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هي حكمة المرأة ،

§ ٥ - قلنا فيما سبق - ر ٠ ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ - سقراط ٠ بشرح افلاطون هذا المذهب في الجمهورية ك ٥ ص ٢٢٦ وفي ميتون

أيضا ترجمة كوزان ٠

وأن شجاعته وعدائه ليستا كمثل ما لها منهما ، كما كان يقطن سقراط ،
وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة الأخرى طاعة محضة . وكذات أقول
على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل في باب الحق حين يعنى
المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل . وانه ليخضع المرء نفسه
اذ يقول ، مقتصرا على العموميات : ان «الفضيلة هي استعداد حسن للنفس»
ومزاولة الحكمة ، أو أن يكرر أى تعبير آخر مبهم كهذا . وانى أفضل
كثيرا على أشباه هذه الحدود منهاج أولئك الذين هم ، مثل غرغياس ،
يشتملون بتفضيل الفضائل جميعها . اذن فللملخص أن هذا الذى يقوله اشعاعر
فى احدى خصائص المرأة :

صمت متواضع ، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق فى جميع الخصائص الأخر ، فان مثل هذا
التحفظ لا يليق برجل .

§ ٩ - وبما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بانديهية أن الفضيلة
لا تتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف الى الكائن التام الذى يسيره .
والأمر هو كذلك بعينه بين السيد واعد . قد قرنا أن منفعة العبد كانت
تنطبق على حاجات المعيشة ، فافضيلة من تكون اذن ضرورية له الاعلى
نسبة ضيقة جدا . فتن يكون له منها الا ما يلزم لكيلا يهمل أئنة أعماله
بعدم القناعة أو بالكسل .

§ ١٠ - نكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال : ان العمل أيضا يجب
أن يكون لهم من الفضيلة ما دام أن عدم القناعة يصددهم عن أعمالهم ؟ لكن
أليس هاهنا أئنة تغاير عظيم ؟ فأعبد يشاركنا فى معيشتنا ، والمعامل على
الصد يعيش بعيدا عنا ولا ينبغى أن يكون له من الفضيلة الا بمقدار ما له
من رق ، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود . والنطبع ينشئ الرق
ولا ينشئ السكاف أو أى عامل آخر .

١ - التفصيل . ٢ - ر . علم الاخلاق ، لى نيقوماخوس ك ٢ ب ٧ .
صصت متواضع . هذا البيت مأخوذ من قصة اجاكس لسونكلس وهو البيت ٢٩١ .

١١٥ - فيلزم اذن الاعتراف بأن السيد هو للعبد مصدر الفضيلة التي هي خاصة به ، وان لم يكن عليه ، بما هو سيد ، أن يؤتية معرفة اشغاله . لذلك يكون من الخطأ ان بعض الأشخاص يأتون على اميد كل عقل ولا يريدون ابدا أن يعظومهم الأوامر ، بل ينبغي على ضد ذلك ان يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أني أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد .

أما فيما يختص بالزواج والزوجة ، وبالأولاد ، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فإن الروابط التي تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التي يظنونها على أنها محمودة أو يجتنبونها لأنها مذمومة فذلك هي أشياء يترجم ضرورة الاشتغال بها في الدراسات السياسية .

١٢ - وناقض أن كل هؤلاء الأفراد يمتون الى العائنة كما تمت اعانة الى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغي اذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسي اذا كان يعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسنى السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو اذن موضوع من الأهمية بمكان ، لأن النساء يؤمنن بصفت من الأشخاص الأحرار . وان الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذي قلناه آنفا على هذه المسائل كلها ، وفي نيتنا أن نعالج في موضع آخر المسائل التي يبقى علينا ايضاها ، فاننا نختم هنا هذه المناقشة التي يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضي الى موضوع آخر ، أي الى الفحص عن الآراء التي ارتثت في أحسن شكل للحكومة .

١١ - أن يعظومهم الأوامر - يريد أرسطو أن يعيب الغلاتون أي أبوه صديقا الرأي . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٨١ من ترجمة كوزان - في الدراسات السياسية . ومهما يكن مما قرئ شنيدر فإن أرسطو أراد أن يقول بالإنعاطة أنه يترجم في تواليف السياسة أن تعالج علاقات الوالد بالأولاد والزواج بزوجه . ولكنه لا يعد أن يعالج ذلك مع نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فإن ما قاله آنفا عن طبع المرأة وطبع الولد وما سوف نقوله في موضوع التربية هو كاف في هذه المسألة . ولا يجب أن نلاحظ لاي جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شنيدر وكما الفريضة من وجه كنيست من الفخرين . نرى أن يضاف الى هذا أن هذا الموضوع قد عالج أرسطو فريلا في الاقتصاد في الكتاب الاول الذي يعترف القناد بأنه هو وحده الحق . وربما كان تربية المؤلفات من بعد هذه المناقشة عليه .

الكتاب الثاني

تقد النظريات السالفة والداستير الرئيسية

الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته في شيوعية النساء والاولاد - الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هي خيال وهي لا تقوى الدولة بل تفلسها : مواطن الابهام في مناقشة أفلاطون : علم اكثر من الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التي تربطهم : أخطر شهلة التي يرادون عليها في هذا الصدد : جنائيات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشئون بعض - إبطال هذا المذهب على الإطلاق .

١ - لما أن غرضنا هو البحث ، بين الاجتماعات السياسية كلها ، عن أيها ينبغي أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم ، علينا أن ندرس معا نظام الدول التي تعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون ، والداستير التي تخيلها بعض الفلاسفة ، واقفين عند أشهرها ليس غير وبهذا تكشف عما ينطوي عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق ، ونبين في الوقت عينه أننا اذا كنا نطلب نظاما سياسيا مختلفا عن كل أولئك فلسنا مدفوعين الى هذا البحث برغبة صلف في المباهاة بعقلنا ، بل يدفعنا الى البحث ما في الداستير الموجودة من عيوب .

٢ § - نقرر بادىء بدء هذا المبدأ الذي ينبغي طبعا أن يكون نقطة بداية السير في هذه الدراسة ، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة

٢ § - وحدة المكان - ان البحث الذي سيجريه أرسطر هنا في مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه الا اذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه . ولذلك أدعو القارئ الى الرجوع الى هذا النص في الترجمة الرشيدة المضبوطة التي وضعها كوزان . وفيما يتعلق بالنص الاغريقي الى طبعة بيكر .

اما أن تشمل كل شيء ، واما ألا تشمل شيئا ، واما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر . أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئا ما فذلك شيء ممتنع بالبداية ما دام أن الدولة هي اجتماع ، خصوصا أن الوطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شئما ، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها .

وانى أسائل ، فيما يتعلق بالأشياء التى فيها الشيوعية اختيارية أليكون خيرا أن تعم جميع الأشياء بلا استثناء فى الدولة المنتظمة التى نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فاشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون فى جمهوريته ، وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسائل اذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

§ ٣ - ان الشيوعية فى النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وان الأسباب التى أوردتها سقراط لأجل أن يبررها ، هى فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للإلتلاف مع الغاية نفسها التى عينها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذى قدمها به . فأما طرائق حل هذا التناقض فانه قد توقف عن أن يقول فيها شيئا . أعنى هذه الوحدة الكاملة للمدينة التى هى بالاضافة اليها أولى الحبرات . لان هذا هو فرض سقراط .

§ ٤ - غير أنه بديهى مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التى بولغ فيها شيئا تبعد جمعاء . طبيعى أن المدينة كثرة عظمى فاذا عمدت الى الوحدة صارت من مدينة الى عائلة ومن عائلة الى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضا من العائلة . حينئذ لو كان من الممكن تحقيق

وقد جد بعض الكتاب فى إيماننا هذه المديشة فيه تعلق بالشيوع . ان هذه المسألة جد خطيرة ولو أنها غير جديدة . وأن اجمل عبرتين فى الفلسفة القديمة قد أثارها على مشهد من إفريقيا كلها منذ واحد وعشرين قرنا . كان فيه مذهب الشيوعية هو الحاضر .

هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه والا انعدمت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب • بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع: إذ العناصر التي تكونها ليست متشابهة انها ليست كمحاربة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكفؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك ممتاثلا تمام التماثل . ان محالفة هي كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا .

§ ٥ - بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة ، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قري . بل منعزلين على سنن الأركاديين . ان الوحدة لا تنتج الا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة ، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق ، هو سلام الدولة . انه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم ، لأنه اذا كانوا كلهم لا يمكن أن يكونوا في الحكم في وقت واحد فلا أقل من أن يبروا به جميعا سواء من سنة الى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أي نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم الى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون في الجلد أو في الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل الاتؤدى على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدى أنفسها على الدوام .

§ ٥ - مدينة ٥٥٠ أمة • يرى هاننا بغاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة • فالمدينة هي الدولة • هي الجمعية المدنية التي نظمتها كل القوانين الضرورية لاتساقها ولقياتها • أما الأمة فهي اللبنة أو الاجتماع اناسي في هيئة اجتماع مجردة عن تشريعات نابعة وعسن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض • فلامنة هي اصل المدينة • فان اجتماع الناس هو الفعل الاول المتقدم الزمان • ولا حتى الدستور السياسي الا بعد ذلك • ر • ا • ب • ١ ف ٧ - الأركاديين • يقطن الأركاديين في وسط فيلوفونين على حافة البسادة لم يكونوا مدنا ولا قري • وقد ذهب عينا مشروعان شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي • وحما أولا جيش ليكوميد في الاولوية الاولى بعد المائة والثاني جهد افلامينداس فان هيلنا القائد الطبيعي قد رجع الى مشروعات ليكوميد بعد حرب بوكترس وازاد كرهته أن منتخب الأركاديين نوابا عنهم عدتهم عشرة آلاف الى معانوبوليس المدينة المحصنة التي كان قد أقامها على حدود لافونيا • فلما مات افلامينداس في السنة الثالثة من الاولوية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الأركاديين الى اكرانهم المنحل بعضها عسن بعض • (ديودور الصقلي ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٣ و ٤٠١) • وقد ردت هاننا في عبارة النص لزيادة الايضاح - في كتاب الاخلاق • هذه الفقرة موجودة في علم الاخلاق الى نيقوماخوس له

§ ٦ - ومع ذلك فإن الاستقرار الحاضر لهذه المهنة على التحقيق أفضل ، وفي الاجتماع السياسي استقرار السلطة أبدا ، إذا كان ممكنا ، ليس أقل من ذلك تفضيلا . لكن حيث يكون غير قابل لائتلاف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين ، وحيث يكون ، فوق ذلك ، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد - يلزم على الأقل أن يحاكي هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التي نزل عنها اشخاص متساوون لأشخاص متساوون كما نزل عنها لهم أنفسهم بادية الأمر . وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع في دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلا آخر ، بل يمكن في كل مرة يصل المرء فيها الى الوظائف العامة ، أن يمتد هذا التناوب الى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك .

§ ٧ - يمكن أن يستتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحيانا وأن ما يؤتوننا اياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شيء هو بالضبط ما يكفل بقاءه .

ومن جهة نظر أخرى ، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيدا اياها بعد . فان عائلة أقدر على كفاية نفسها من فرد والدولة في ذلك أولى من العائلة ، مادام في الواقع أن الدولة لاتوجد على التحقيق الا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفي نفسها كل حاجاتها . فاذا كانت حينئذ انكفاية هي أقصى ما يرغب فيه فان وحدة أقل انحصارا ستكون أفضل من وحدة أدخل في باب التوحد .

٨ - غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التي يظن أنها هي أولى المنافع لانتج هي أيضا ، كما يؤكدون لنا ، من اجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشيء بعينه حين يتحدثون عنه : « هذا لي أو ليس لي » وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة ، ان صدق فيها قول سقراط ، فان لفظ « جميع » له هاهنا معنى مزدوج ، فاذا طبق على الأفراد مأخوذ من على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر مما يطلب لأن كل واحد سيقول اذ يتكلم

§ ٨ - سقراط ، ر . جمهورية افلاطون ، ج ٥ ص ٢٨٠ ترجمة كوزاوا .

عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : « ذلك هو وُلدى وتلك هى امرأتى
وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعاء .

§ ٩ - غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لايناسب بعد
الأفراد المنعزلين ، بل يناسب فقط الكثرة التامة لأهل المدينة .

وكذلك الملكية لاتتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالاجمال .
ففنظ جميع هو اذن ابهام واضح : فان « جميع » على معناه المزدوج يدل على
الواحد كما يدل على الآخر بالسواء ، يدل على الشفع كما يدل على النوتر .
وهذا لايدع أن يدخل فى مناقشة سقراط براهين قابلة للمنازعة . ان اتفاق
جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئا واحدا هو اذن من ناحية جميل جدا
ان شئت لكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لايبث شيئا أقل من الاجماع .

§ ١٠ - للمذهب المقترح محذور آخر ، هو أنه يحمل على سوءالعناية
بالملكيات الشائعة . فكل امرئ يفكر على حدة فى منفعه الخاصة ، وأقل من
ذلك بكثير فى المنافع العامة الا فيما يسه منه شخصا : أما فيما وراء ذلك فهو
يتوكل بغاية الارتياح على عيانت الآخرين . الشأن فى هذا كاشان فى
الخدمة المنزلية التى هى فى الغالب أقل احسانا متى قام بها عدد أكثر من
الخدم .

§ ١١ - اذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون الى كل واحد من أهناء ،
لاعلى أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعا دون أن يقدر أحد على
أن يميز هؤلاء من هؤلاء ، فجميع أهل المدينة على السواء لايعنون بهؤلاء
الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح . هذا ابنى . فان لم ينجح سيقال
عليه ، أيا كان مع ذلك أهله انذين اليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده :
« هذا ابنى أو ابن أى رجل آخر » . وتكون الروايات عنها والشكوك عنها

§ ١١ - رقم قيده . لا شك فى أن أرسطو يفترض أن الابوة . فى مذهب افلاطون ،
يمكن تعيينها بتاريخ ولادة الموالود . وهذا فى الواقع هو ما حاول افلاطون أن يقرره
بتقديرات معقدة ليست قاطعة فى الموضوع . ر . الجمهورية . ك د ص ٢٧٥ من ترجمة
كوزان .

في حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من الآلاف ،
ما دام انه سيكون ممتمعا على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد
عاش بعد ولادته ؟

§ ١٢ - أخيرا أن يقول كل مواطن على الأبنين أو عشرة الآلاف
من الأولاد حين يتحدث عن أيهم « هذا ابني » أم اعرف الجارى الآن هو
الأفضل ؟. الآن يدعو المرء ولدا ابنة وآخر أخاد أو ابن عمه خا أو رفيقه
في بطن ورفيقة في قيبة على حسب الروابط العائلية باند أو المصاهرة أو
الصداقة المعقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آبائهم الأولين . فلا يكن الأ
ابن عم فهو خير . بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط .

§ ١٣ - ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عندهم
في اخوتهم وفي أولادهم وفي آباءهم وأمهاتهم . بل حسبهم أن يتعارفوا فيما
بينهم معرفة لا تقبل الشك من وجود الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم .
يذكر المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أجدانا متشابهة . فعند
بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك في النساء ، توزع الأولاد تبعاً للمشابهة ،
بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الخيل والبقر ، بعضها ينتج صفارا مشابهة
تمام الشبه للذكر . وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالعدالة .

§ ١٤ - ولن يكون أيسر في هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات آخر

§ ١٢ - البطون - البطن كان في أتيينا جزءا من القبيلة .

§ ١٣ - يشبه عليهم ، والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشبه الحيطه فإن الامهات
أنفسهن لا يستطعن تعرف أولادهن . (الجمهورية ك ه ص ٢٧٥ وما بعدها) الاشتراك
في النساء ، أفراد هنا هم الغارامنت ساكنو لوبيا العليا فان فمفيوس ميلا يسند إليهم هذه
العادة . ويؤزم هيروودوت (ملفومين ب ١٨٠) ان الشركة في النساء كانت قائمة عند
الاوربيين وهم قبيلة في لوبيا على شاطئ بحيرة قريتون . ويؤزم دودور الصقلي (ج ١ ص ١٦٥)
ان النساء كن مشتركات عند الطروغوربيين . ولم تكن لا الملك وحده هو الذى له امرأة
خاصة . ويؤكد نقولا اللينسقى أن النساء والاموال كن على المساع عند السيبين . وان
النساء كن شركة عند الليبوربيين وأن الاولاد كانوا يرعون على الآباء على حسب المشابهة
في سن الخامسة . ويؤكد البارون مسكفنهوزن في مؤلفه ذكره شنييدر أن الزافروفز وهم
قبيلة روسية . تسكن عند مصيب بورتستين قد احتفظوا بعادة الشركة في النساء - حجر
فرسال . يروى أنشطو هذا الحادث في تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .

كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطرا في حق أب أو أم أو أقارب أدين منه في حق الأجانب ، ومع ذلك هي أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التي تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التي تصير ممتعة حين لا يعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ - ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق الا ارتكاب الشهوة الجسدية ، وأن لهم الحب نفسه والتبسط في المغازلة التي هي حقا شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لاتذهب الى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغي ، دون أن تعلق ، فيما يظهر ، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو اخوة يسلمون أنفسهم الى مثل هذه الشهوات .

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزراع منها طبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق في هذ الطبقة التي ينبغي ألا تفكر الا في أن تطيع لا في أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ - وعلى العموم فان قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها ، وبالعلة التي أوحت الى سقراط نظرياته على النساء والأولاد . وفي نظرنا أن الخير الأعلى للدولة انما هو اتحاد أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدني . ولم يخطيء سقراط في أن يشيد بوحدة الدولة التي يظهر لنا ، وهو نفسه يعترف

§ ١٥ - التبسط في المغازلة (الجمهورية ك ٣ ص ١٦٢ ترجمة كوزان) - اللذة أشد حدة . (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢) حيث يرى أن أرسطو لا يحصل بالذمة الكافية فكرة أفلاطون الذي لم يقل ذلك كله بهذا الضبط .

§ ١٦ - اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا آتينى (ص ٥٦١) في هذا المعنى الذي يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيسيتى مؤسس مذهب الرواقيين وهي : « العشق هو الآله الذي يساعد على ضمان سلام الدولة » .

بذلك ، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال فان أرسطو في مناقشته في أمر الحب : ان الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة في أن نصب وجودنا في وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجودا واحدا بعينه .

§ ١٧ - وها هنا ينزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو احدهما بالآقل تعدم . وفي الدولة الأمر على ضد ذلك ، حيث تسود هذه الشيوعية تعدم كل رعاية متبادلة ، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير في البحث عن أبيه ولا الوالد في البحث عن ولده . فكما أن اطعم الحنو نقطرات من العسل يقنى في كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذي تولده هذه الأسماء الأعر ما تكون تعدم في دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد في انوالد ولا الوالد في الولد ولا الأولاد في اخوتهم .

للانسان باعثن كبيران للرحمة والمحبة ، وهما الملكية والعواطف . وانه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر في جمهورية أفلاطون . وان معاوضة الأولاد التي تقع عقب ولادتهم من أيدي الحراث وانصناع آبائهم الى أيدي رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد في التنفيذ مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم الى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم والى من هم يعطونهم ؟ . وانما هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التي تكلمت عليها فيما سبق : انتهاك الحرمات ، وأصناف الحب الآثم والقتل ، كل تلك التي لا نستطيع بعد أواصر القرابة أن تحمى منها مادام الأولاد الذين نقلوا الى طبقات أخرى من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا اخوة ، وان الأولاد الذين دخلوا في طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحللين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنى أقف هاهنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

- أرسطوفان . في المائدة لانفلاطون ص ٢٧١ وما بعدها .
 و ١٧ - على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ واول الخامس ص ٢٥١ وما بعدها . ولتظاهر ان تحليل أرسطو غاية في الضبط .

الباب الثاني

تبع البحث في جمهورية أفلاطون ، انتقاد نظرياته في شيوعية الاموال ، الصعوبات العامة التي تتولد من الشيوعيات ايا كانت ، العصف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها ، أهمية الاحساس بالمشكية ، مذهب أفلاطون ليس له الا ظاهر جلاب ، أنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف ، بعض انتقادات للوضع الاستثنائي للجند واستقرار مناصب الحكام .

§ ١ - المسألة الأولى التي تعرض بعد هذه الماهي معرفة ماذا يجب ان يكون ، في أحسن دستور مدونة ، نظام اسلمية . وهل يتزم قبول شيوعيه الاموال او رفضها . على أنه من المستطاع ان يبحث هذا الموضوع مستقبلا عما أمكن تقريره في شأن النساء والأولاد . وانى مع الاحتفاظ في شأنهم بالوضع الحالي الاشياء والمقسم انقبول دى جميع الناس ، أمثال فيم يخص المثلثه : أيبغى أن تشمل الشيوعيه الأعين أم اثمره فحسب ؛ وعلى هذا هل ينبغي أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضد ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغي أن تقسم ثمراتهما بين الأفراد ، وهو نوع من الشيوعيه يؤكدون أنه موجود ايضا عند بعض الشعوب المتوحشة ؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة في المشاع ؟

§ ٢ - إذا سلمت لزراعة اى أيد أجنبية فانسائة غير تماما وحلها أسهل سهوة . كن اذا كان أهل ائدية يعملون بأشخاصهم لأنفسهم ، كانت المسألة أشد تعقدا وحيرة . فإن العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستتار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا اذ يعملون قليلا ، تثار عليهم نائرة أولئك الذين يؤتون قليلا اذ هم يعملون كثيرا .

§ ٣ - أن روابط العيش والاشتراك في المنافع بين الناس هي على العموم من العموم بموضع . لكنها أشد من ذلك بكثير في الأمر الذي يشغلنا هنا . فليُنظر المرء الى مرافقت السياحة فحسب حيث يحدث العرض المنحصر والأتمه ما يكون يكفى لإثارة الخلاف ، أو سنا على الخصوص في شأن خدمة تفصيل على أولئك الذين هم خدمتهم - شخصية وفي كل الآتات ؟ .

§ ٤ - الى هذا المحذور الأول تصيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . واني لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملا بالآداب العامة ومستندا الى قوانين حنة . انه يجمع بين مزاي انظامين الآخرين أعنى نظام الشيوعية والحيازة على جهة الاختصاص . وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهي باقية كما هي فردية . فان الاستغلالات بما هي منفصلة تمام الانفصال لا توجد شيئا من المشاجرات ، بل هي تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تظم استخدامها كما في المثال : « بين الأصدقاء كل شيء شائع » .

§ ٥ - وحتى اليوم توجد في بعض المدائن آثار لهذا المذهب ثبت جليا أنه ليس بمتبع ، وعلى الخصوص في الدول المنظمة نفسها نفيسا حسنا اما أن يوجد بجزئه واما أنه ممكن أن يكمل بسهولة . فان المواصين مع أنهم يملكون شخصا يتزور لأصدقائهم عن بعض الأشياء أو يرخسون لهم في الانتفاع بها على الشيوع . ففي لقدمونيا نكل منهم أن يستخدم عيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهذه الشيوعية تتسع حتى الى أزواد السياحة متى فوجيء أحدهم بالحاجة إليها في الحقول .

فمن البين اذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذي يصيرها شائعة ، وان لفت العقول الى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمتنن .

§ ٦ - وبالجملة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوى عليه معنى الملكية والاحساس بها من اللذة . فإن حب الذات الذى ينطوى عليه كل منا ليس ألبتة شعورا مستكرا ، بل هو احساس طبيعى محض ، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الأثرة التى ليست بعد ذلك الاحساس ذاته بل هى ليست منه الا افراطا اثما كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعى ، كما يقال عند جميع الناس أن يحبوا المال . وانه لحسن جميل الافضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس الا الملكية الفردية هى التى تكفل لنا هذه السعادة .

§ ٧ - يفسد ذلك الاحساس من يعمد الى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة ، كما أنه يودى أيضا بكل فرصة لتعاطى فضيلتين آخرين ، احدهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذى لا يمكن أن يتمشى الا مع الملكية ، لأن المواطن فى هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأى عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون الا بأن يستخدم المرء ما يملك .

§ ٨ - وانى لأعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلافا من مجبة الانسانية . فانه أول وهلة يسحر القلب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذى يجب فيما يظهر أن يوحى به الى أهل المدينة أجمعين ، خصوصا حين يقصد الى انتقاد عيوب الدساتير الحالية واسنادها كلها الى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الخصومات التى تتولد من العقود ، والادانات المترتبة على شهادات الزور ، وصنوف التزلف الوضيع للأغنياء ، وكل الأشياء التى تمت ، لا الى الحيازة الشخصية للأموال ألبتة ، بل الى فساد أخلاق الناس .

§ ٩ - وفى الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع فى أكثر أحوالهم من الخصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الانفراد ؟

§ ٦ - حب الذات . هذا المدح لحب الذات هو أيضا عند أفلاطون فى القوانين ك ٥ ص ٢٦٥ من ترجمة كوزان .

§ ٨ - الخصومات . ر . أفلاطون . الجمهورية ك . ص ٢٨٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

ثم ان عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم من هذه المنازعات فى الشركات هو أقل بكثير متى ووزن احائزين لتمنكيات الفردية . ومن جهة أخرى يحق لاتعداد الشرور فحسب بل ايضا المنافع التى تبيدها الشيوعية . ففى الشيوعية لا تطاق المعيشة فيما يظهر لى . ان خطأ سقراط يحىء من بطلان المبدأ الذى صدر عنه . لاشك فى أن الدولة والعائلة ينبغى أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة ألبتة . فان بهذه الوحدة التى ذهب بها الى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد ، فان بقيت فمركزها موجب للحسرة . لأنها تكون دائما على شفا جرف من العدم . كالأشأن فىمن يتصدى لتأليف لحن بنغمة واحدة ووزن بايقاع واحد .

§ ١٠ - انما هو بالتربية يكون رد الدولة التى هى متعددة التركيب كما سبق لى أن قلته الى الاشتراكية الى الوحدة . وانه ليدهننى أن يتصور المرء لمجرد ادخال التربية فى الدولة ، وبواسطتها تكون السعادة ، أن يستطيع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلا من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين . بل كان يمكن أن يرى فى قدمونيا وفى كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة .

كذلك لا يستطيع ألا يعد بهذا التسلسل اطويل للزمان والسنين التى فيها مثل هذا المذهب ما كان ليقى من غير شك مجهولا ان كان صالحا ، بل يمكن أن يقال فى هذا الباب ان كل ذلك قد تناوله التصور . ولكن من الأفكار ما لم يكن أن يتخذ ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة .

§ ١١ - ان هذا الذى نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رثيت حكومة مشابهة لها فى الواقع . انها قد لا يستطيع انشاؤها الا على هذا الشرط : أن تقسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا الى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل . وحينئذ كل هذا

التشريع لن يؤدي الا الى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالنسبة ما يطلب المقدمون عمله في أيامنا هذه . أما الحكومة العامة هذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صعبا عيب كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكنته المدينة ستألف من هذه الكتلة لسكان الذين لم ينظم لهم شيء ، أما الحرات مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة ؟ ونساؤهم وأولادهم هل يكونون أو لا يكونون على الشيوع ؟ .

١٢٥ - إذا كانت قواعد الشيوعية وهى أنفسها لتجميع فإين يكون الفرق بين أهل الحرات وأهل الحرب ؟ وأين يكون كفاء الطاعة التي تجب على الأولين للآخرين . بل من سيعلمهم أن يطيعوا ؟ الا أن يتخذ في حقهم طريقة إنكريتس الذين لا يمنعون عيدهم الا شيئين : اصطراع الالعب الرياضية واحراز الاسلحة . فاذا كانت هذه النقط مرتبة هنا كما هي في الدول الأخرى ، فماذا تصير من ثم الشيوعية ؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام في الدولة دولتان متعاديتان، لأنه يكون قد اتخذ من الزراع ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام .

١٢٦ - أما عن المازعات والقضايا والغيوب الأخرى التي ينعاهها سقراط على الجمعيات الحاية فاني أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء في جمهوريته . يقرر أنه يفضل التربية لن تنرم ألبنة في جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الاسواق والمرافق الأخرى التي تستوى وهذه في قلة الأهمية ، ومع ذلك فهو لا يؤتى التربية الا أهل الحرب .

ومن جهة أخرى يترك للحرات ملكية الارض بشرط أن يؤديوا غلاتها ، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأثفة على أشد من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين .

§ ١٣ - الهيلوت والفنست ٩ كان الفنست عبيد الفساليين وربما كانوا عبيدا للمقدونيين . ر ما سبق ك ١ ب ٢ ف ٣ والتعليق .

§ ١٤ - على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها . كذلك لم يقل شيئا أبته على عدة أشياء غيرها تصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع . وانه ليس أسير ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكي تتمكن شيوعية المحاربين من ابقاء الى جانبها ، لفرض أن في صفة الزراع تقع الشيوعية في النساء مع القسمة في الاموال : فمن سيكون مكلفا الادارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة ؟ ومن يكون مكلفا اباهما مع التسليم في حق الزراع بشيوعية النساء والاموال على سواء ؟

§ ١٥ - الحق أنه يكون من اغرابه يمكن أن يذهب هذا باحث عن شبه هذا بين الحيوانات الى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الاطلاق هي وظائف ارجال الذين يحضر عليهم مع ذلك كل عمل داخلي

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط ياتي أيضا بكثير من المخاطر انه يريد لها مستديمة . وهذا وحده كاف ليسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى النزعة الى الحرب أذكاء القلوب . غير أن هذه الاستدامة هي لاغنى عنها في نظرية سقراط : « الله يصب الذهب يس ابته تارة في نفس البعض وتارة في نفس البعض الآخر ، بل دائما في النفوس أعيانها . وهكذا يؤيد سقراط أنه في لحظة الولادة عينها يصب الله من الذهب في نفس هؤلاء ومن الفضة في نفس أولئك ، ومن النحاس ومن الحديد في نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صنعا وزراعا .

§ ١٦ - عن شبه لهذا بين الحيوانات . (الجمهورية ص ٣٥٥) والواضح أن افلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جمع أعمالهم ومهنتهم لان كليات الراعي تحرس لقطيع كما تحرس الكلاب . سواء بسواء . - أنه راعيا مستديمة . افلاطون دون أن يقول صراحة أن السلطات يجب أن تكون دائمة . ويؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الامر والسنتان (الجمهورية ك ٣ ص ١٨٧)

١٦٨ - ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزعم أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء ، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم ان لم يكن كلهم محرومين السعادة ، ذلك بأن السعادة لاتشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من الخاصة ماليس لأى واحد من أجزائه . فى معرض السعادة الامر على غير ذلك . واذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن اذن يمكن أن يتناول الى أن يكون سعيدا ؟ ليس ألبتة فى ظاهر الامر أن يكونه الصناعات ولا كتلة العمال المقيدون بالاشغال الميكانيكية .

تلك هى بعض أضرار الجمهورية التي يطريها سقراط . وقد أستطيع أن أعين أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .

§ ١٦ - حرم اللذات كلها على جنده (الجمهورية ك ٣ ص ١٩١ وما بعدها) .
لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض (الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨) . وفوق ذلك فإنه يخضع الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللأسباب عينها (الجمهورية ك ٧ ص ٧٥) .
وفى كل هذه المناقشة على شيوخ الاموال والنساء لم يستطع أحد أنصار أفلاطون حدة التردد فى الاعتراف بأن الحق الصريح إنما هو فى جانب ناقده . لكن ينبغى أن يضاف على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة استأذنه حق درسها واو تكن فى الواقع مضادة لافكاره ، فإنه كثيرا ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون الا على طبقة المحاربين ٥ ر ٥ . فيما سيق ب ٣ ف ١ . والتعليق .

الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لأفلاطون - العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية - انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعدنا للحرب الخارجية : حاسوب الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . - اغفال فيما يختص بعدد الاولاد . فيلون لم يرتكب هذا هذا الغموض . الطابع لعدم ندرستور المعروض فى القوانين هو على الاخص أولعيرشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

§ ١ - توجد المبادئ أنفسها فى كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك اقتصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذى يعرضه فيه أفلاطون .

فى كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط الا فى قليل جدا من المسائل كشيوع الاطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان الى طبقتين : الزراع من جهة ، ومن جهة أخرى الحريون ومنهم تتألف طبقة ثالثة تتداول الرأى فى شئون الدولة وتديرها ويدها السلطة العليا . قد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يقبلوا فى مراكز السلطان . وعلى نسبة ما ، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماما . وهل لهم حق احراز الأسلحة وأن يشاركوا فى البعوث الحربية . وفى مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغى أن يصحبن المحاربين الى القتال ، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاه الرجال .

§ ١ - فى كتاب القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب فى شيخوخته . فبيادته فيه أدخل فى باب الحقيقى والوضعى منها فى الجمهورية . ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . - على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذى أتى به هنا أرسطو غير كاف . فانه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والاساسى الذى هو موضوع العدل . أن أعداء المشائفة قد اشتدوا فى اتهام أرسطو بانه طاب له أن يسخ تراء استاذة . وهذا لا شك غلو . غير أنه لا يكون المرء منصفًا يلزمه الاعتراف بانه لم يكن يكن متحرجا فى هذا العرض ر . ما يلى فى هذا الباب ف ٣ و ٨ وما فيها من عدم لضبط . وقلة الانصاف فى التقيد .

وبقية الكتاب مملوءة اما باستطرادات واما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين

§ ٢ - في القوانين الامر بالعكس . لا يكاد يجد المرء الا نصوصا
تشريعية . وفيه كان سقراط بين الدقة في أمر الدستور . لكنه مع ذلك
اذ يريد أن يجعل الدستور الذي عرضه قابلا لتطبيق على الدول على العموم
يرتد خطوة فخطوة الى مشروعه الاول ، فاذا استثيت منه شيوعية النساء
والأولاد فالشبه تام بين جمهوريته . فالتربية واعفاء المحاربين من الاعمال
الغليظة للجماعة والموائد العامة ، كل أولئك متشابهة فيهما ، بيد أنه يوسع
في اثنائية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلمين
من ألف الى خمسة آلاف .

§ ٣ - لاشك في أن مجاورات سقراط جليئة جدا جمعت الى رشاقة
الاسلوب أصالة المعاني وسعة الخيال . وربما كان عسيرا أن يكون كل
ما فيها حقا على السواء . وحينئذ فليحذر المرء أن يخضع بها ، فانه لا يوزن
أقل من سهول بابل أو أى سهل آخر فسيح الارحاء لاجل هذا الجعم
الكثير الذي يجب أن يقضى خمسة آلاف معطل فضلا عن جمع كئيف
آخر من النساء والخدم من كل صنف . لاشك في أن المرء حر في أن
يخلق ما يشاء من الفروض ، غير أنه لا ينبغي أن يدفع بها الى المتع .

§ ٤ - يقرر سقراط أن في أمر التشريع شئين لا ينبغي أن يصرف
عنهما النظر : الارض والناس ، وكان يستطيع أيضا أن يضيف اليهما
الدول المجاورة ، الا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسي خارجي . وفي

§ ٢ - حتى تشمل النساء . ر . القوانين ل ٦ ص ٢٦٩ من ترجمة كوزان -
خمس آلاف . يقول افلاطون خمسة آلاف واربعون وهو عدد دين لتقسمة على ثلثي
عشر لانه متى اصبحت على ذلك (القوانين ل ٥ ص ٢٧٨)

§ ٣ - سهول بابل . فقد ارسطو هنا ليس عادلا فيما يظهر . فان اسيبرته دون
أن يكون بها سهول فسيحة كسهول بابل كانت تمول حتى عشرة آلاف جندي فارسيين
كجنود افلاطون . وقد اشار الى ذلك ارسطو نفسه في ل ٢ ب ٦ ص ١٢٠ وقد
لاحق غيلوس المترجم الالماني على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ - الدول المجاورة . لقد من افلاطون هذا الموضوع بغاية الاجاز . (للقوانين
ل ٥ ص ٢٦١ و ٢٧٧ من ترجمة كوزان)

حال الحرب يترتب أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لأجل أن تعمل أيضا في الخارج . مع التسليم بان الحياة الحربية ليست هي حياة الأفراد ولا حياة الدولة أيضا معرفة كيف تصبر الدولة مهية في نفوس الأعداء ، لأجل أن يغرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجنوا عنها أيضا .

§ ٥ - أما الحدود الميعة منسكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضيق وأوضح . يقول : « ان الملكية يجب أن تذهب الى حد أن تسد حاجت عيشة قاعة . مرينا بهذا أن يهر عن هذا انذى يعنى عادة بعيشة راضية تعبيراً له حد معنى أوسع بكثير . فان عيشة قاعة يمكن أن تكون شاقة جدا . فالو قال : « قاعة وسمجحة » لكان هذا حدا أحسن بكثير . فان فقد أحد هذين القيدين وقع المرء اما في الزخرف واما في الام ، وان استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى ، فلا يستطيع أن يسند اليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يسند اليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن ان يظهران في التصرف في الثروة بالضرورة .

§ ٦ - باطل أيضا أن يذهب الى غاية تقسيم الاموال الى أجزاء متساوية وألا يقرر شيء في عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم الى المضادفة اعتمادا على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافئ عدد اولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن في الحال الراحة للأشياء يأتي بطبعه فيما يظهر ، وهيئات أن يكون هذا التقريب مضبوطا ، ففي مدائنا لا أحد في حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الاولاد أيا كان عددهم . فمع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على اشيع فان جميع الاولاد الزائدين تبيلا أو كثيرا في العدد ان يسلكوا شيئا على الإطلاق .

§ ٦ - عدد المواطنين - يقرر أفلاطون صريحا ان عدد الدور ، الاصلية من الارض لا يجاوز ابدا خمسة آلاف واربعين كعدد الحرس . فان عدد الاولاد منه لم يحدد ، لكن يرى ذلك من الرسائل التي يعرضها لخدمته حين صبر كثير مما يسمى : (العونين ل ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٥ وما يليها . و ٠ فله سبب في ١٣٠) .

§ ٧ - وان أقوم طريقة هي تحديد السكان لتحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لايجاوز بأن يعنى معا بتحديدہ وبالنسب الاحتمالية للاولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات . أما الاتكال على المصادفة ، كما فى أكثر الدول ، فيكون سببا لابد لفاقة جمهورية سقراط ، والفاقة تولد المنازعات الداخلية والجنائيات . واتقاء لهذه الاخطاء كان فيدون الكورتنى أحد المقننين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الانصاء الاولى كلها غير متساوية فى القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط ، على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصى فى هذا الموضوع .

§ ٨ - وقد أغفل أيضا فى كتب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين وبين المحكومين . واختصر سقراط على القول بأن نسبة الاولين للآخرين كنسبة اللحمه للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى مادام يسمح بتكاثر الاموال المنقولة الى خمسة أضعاف فلماذا لاتترك أيضا سعة للاموال الثابتة . فى أمر فصل المساكن ينبغي الالتفات الى ماعساه يكون من خطأ فى مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فان سقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكينين منعزلين تماما ، وانه لعسير جدا أن يمون المرء مسكينين .

§ ٧ - فيدون . ظاهر من ألواح أرنولد أن فيدون هذا كان يعيش فى آخر القرن التاسع قبل المسيح اى قبل لوفرغيس بنحو ٥٠ سنة . وان أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك ٥ ب ٨ ف ٤ . وقد التبس على بعض المفسرين أحدهما بالآخر - فيما بعد . ر ك ٤ ب ٥ ف ١ و ب ٩ ف ٧ و ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ للسدى . ر . القوانين لافلاطون ك ٥ ب ٢٧١ . ور . السياسى ص ٤٧٨ - الى خمسة أضعاف . يقول أفلاطون أربعة أضعاف . (القوانين ت ٥ ، ب ٢٩٤) - مسكينين . ر . القوانين ك ٥ ص ٢٩٧ - حيث يقول أفلاطون صراحة : (مسكينين » يزعم شامبانى وثوروت أن أرسطو وقع هنا فى خطأ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ٦ ب ٩ ف ٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن يتحدث عن نصيبين من الارض بجوار المدينة . وعلى الحدود . أما أفلاطون فانه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

٩ - مذهب سقراط السياسي في مجموعته لا هو ديمقراطية ولا أوليغارشية ، إنما هو حكومة وسط تسمى جمهورية مدامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الأسلحة ، فإذا كان يريد من هذا الدستور انه الأكثر شيوعا في الدول الموجودة فربما كان غير مخطيء . لكنه يكون مخطئا اذ يظن انه يلى مباشرة الدستور الفاضل ، بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل في باب الأرستقراطية .

١٠ § - يزعم بعض المؤلفين ان الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخرى كلها ، وبهذه المثابة يطرون دستوراً تقدمونيا حيث تتألف العناصر الثلاثة لأوليغارشية والملوكية والديمقراطية احداها ممثلة بالملوك والآخرى باشيوخ والثالثة بالحكام الذين يتأون دائما من صفوف الشعب ، على أن آخرين يرون في الحكام عنصر الطغيان ويجدون عنصر الديمقراطية في الموائد العامة والنظام اليومي للمدينة .

١١ - في كتاب القوانين يدعى انه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديمقراطية ومن الطغيان - صورتان من الحكومة يحق للمرء استنكارها جميعا أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم ، فحق للمرء أن يقبل تأييفا أوسع فان خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة ، ليس

٩ § - مذهب سقراط السياسي . . . جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة جوتننج أن مذهب أفلاطون أولى به أن يكون ملكيا من أن يكون جمهوريا . ر . ما سبلى من هذا الباب ف ١١ . وفكرة أفلاطون نفسه ان مذهبه ارستقراطى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا يذهب الى أن يئامل بين الملكية وبين الأرستقراطية ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

١٠ § - بعض المؤلفين . يذكر استولى فقرة من أرخيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صراحة . وقد كان أرخيتاس معاصرا لارسطو ولا شك فى أنه يعينه بقومه بعض المؤلفين . - دررتر لقدمونيا . راجع في الباب السادس من هذا الكتاب تحليل جمهورية أسبجرتة - من صفوف الشعب . الشعب يدل ما هنا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الأخيرة من بين المواطنين . من بين الاسيريين

١١ § - فى كتاب القوانين . (القوانين ك ٣ - ١٧٨) وفى جمهورية بيمبل أفلاطون ميلا واضحا الى الأرستقراطية التى هى عند حكومة الاجرار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

بمذهب سقراط شيء من الملوكية ، انه ليس الا أوليغرشيا وديمقراطيا ، أو بالأحرى أن به ميلا بارزا للأوليغرشية ، كما تبته طريقة ترتيب حكامها . فترك الاختيار للحظ بين مرشحين منتخين هو من أمر الاوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سوا ، سواء . لكن الفرض الواجب على الأغنياء أن يأتوا الى الجمعيات ويعينوا فيها السلطات ويملاؤا كل الوظائف السياسية مع اعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشى . ونظام أوليغرشى أيضا أن يراد تقليد السلطة على الخصوص للأغنياء ، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأهم أعلى نصيبا من الثروة .

§ ١٢ - كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لا يسهل عن أن يكون أوليغرشيا . فان كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكام من الطبقة الاولى فى الثروة ثم يعينوا منهم عدد مساويا من الطبقة الثانية ، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة ، غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة والرابعة أحرارا فى ألا يصوتوا ، وفى انتخابات النصب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت اجباريا الا على مواطنى الطبقتين الأولىين . وأخيرا يريد سقراط أن يقسم كل المنتخبين فى كل طبقة من الأنصبة على عدد مساو ، هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدون النصاب الأوفر ، لأن كثيرا من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لأنهم غير ملزمين به .

§ ١٣ - فليس هذا التبة اذن دستورا فيه يمتزج عنصر الملوكية

§ ١٢ - عن مجلس الشيوخ . ر . ٠ . تعاقب فلاطون ك ٦ ص ٣١٥ وهنا على الخصوص الصبح للفراى الذى يريد ان يفهم من المهم هذه العبرة ان يكون نص فلاطون عينه تحت نظره . فان أرسطو لا يحصل منه هذا الا خلاصة وجوه جدا وغير بيته . ولا شك فى ان هذه الخلاصة كانت كافية فى زمانه فان مؤلفات افلاطون كانت بين أيدي المتعلمين كلهم وبعده معروف غاية المعرفة ، فلم يسكن تم من حساحة الا الى الاشارة اليه فى بعض كلمات ، وهذا هو عذر أرسطو فى ذلك الاجاز .

§ ١٣ - فيما بعد . ر . ٠ . ك ٦ ب ٥ ف ٤ وما بعدها .

وعنصر الديمقراطية ، وفيما قلته آنفا مايقنع بذلك. ويمكن الاضطلاع بهذا
عندما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أنى أضيف
فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المنتخبين .
فانه يكفي حينئذ أن بعض المواطنين ، حتى لو قل عددهم . يريدون أن
ينفقوا كى يستطيعوا على الدوام التصرف فى الانتخابات .

وهنا أتم .الاحظائى على المذهب المبسوط فى كتاب القوانين .

الباب الرابع

بحث الدستور الذي اقترحه فلياس الخلقيدوني : مساواة الاموال : أهمية هذا القانون السياسي : مساواة الاموال تستلزم مساواة التربية : مكان النقص في مبدأ المبدأ . لم يقل فلياس شيئاً عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب ان تشمل مساواة الاموال حتى المنقولات وألا تقصر البتة على الاموال الثابتة . تنظيم فلبساس للمصانع .

§ ١ - توجد أيضاً دساتير آخر منسوبة اما الى مجرد أفراد لا غير واما الى فلاسفة والى رجال دولة ، ولا واحد منها الا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها في الحاضر قريبا أشد من جمهوريتي سقراط ، ولا واحد منهم ، ان لم يكن اياه ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شوعوية النساء والأولاد والموائد للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية عند كثير من الناس النقطة الاصلية يظهر أنها تنظيم امكية ، المصدر الوحيد لثورات في رأيهم ، وان فلياس الخلقيدوني متقادا الى هذه الفكرة أول من قرر مبدئياً أن المساواة في الثروة بين أهل المدينة أمر لا يبد منه .

§ ٢ - وعنده يشبه أن يكون سهلاً تقريرها مقترناً في الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقل سهولة ادخاله في الدول المنظمة منذ زمان طويل فانه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصيله سريعاً بانزاه الاغنيا .

§ ١ - فلياس . لا يعرف فلياس عما الا من قول ارسطو في هذا الباب . وقد قرأ ارسطو « الفرجاني » بدلاً من « شنوسى » . وهذا خطأ سماع كبير . ويظهر أن كوراي يؤيده هنا . ولكن لا يمكن التسليم بان يكون فلياس قاطعاً بما دام تحليل الدستور الفرجاني مبسوطاً في هذا الكتاب في الباب الثامن . واما ملترقيسيه في فقرة ارسطو هذه فليكن ولاسك في ان هذا خطأ مطبعي . بل أيضاً في هذا الباب ف ٤ - مساواة الثروة . يرى في كتاب ملتر أي مركز ثروة المساواة في الاموال قد كان في التشريع الرومى .

§ ٢ - مهورا لبناتهم . يعيب منتسكيو فنون فلياس هذا ز . روح القسوانين ل د ب ٥ - خمسة أضعاف . وما سبق ب ٣ ف ٨ .

أن يعطوا مهورا بياتهم دون بسهم ، وانزام الفقراء ، بأن يقبلوها دون أن يعطوها وقد قلت فيما سبق أن افلاطون في كتاب القوانين كان يجيز ائماء اثروات الى حد معين كان لايمكن أن يجاوز عند أى شخص خمسة أضعف نهاية سفرى معينة .

§ ٣ - ينبغي الاتسى ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل ، نقطة أعنفها فلياس وافلاصون وهى انه بتعيين نصب اثروات على هذا النحو يلزم أيضا تعيين عدد الاولاد . فإذا كان عدد الاولاد ليس بعد مناسباً مع الملكية ، فسوف تعدى عدافرب حدود القانون . وحتى دون ان يذهب الى هذا الحد فإن من الخضر ان تنقل كمية من اثواصين من اسعة الى اتفاقية بحجة أنه سيكون شيد صعباً فى هذه الحنة لهم لايرغبون ابته فى اثاره الثورات .

§ ٤ - ولقد كان تأثير مساواة الاموال فى الاجتماع اسيسى مفهومنا لدى بعض المقتنين القدماء . وشاهد ذلك سولون فى قوانينه . وشاهد القانون الذى حرم حيازة الاراضى الى غير حد ، وفقاً للقعدة عينها حرم بعض اشرائع كشرية وكريس على المرء أن يبيع مانه الا فى حال كارته ثبت أمرها تمام اثبوت ، أو أن بعضها يأمر أيضا بامساك الأنصبه الأولى . وان اغاء قانون من هذا القبيل فى وقدة سير دستورها ديمقراطياً على وجه تام ، لانه من ثم يصل المرء الى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التى كانت مقررة لزوما فيما سبق .

§ ٥ - غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد القانونى للثروات اما أوسع مما ينبغي وهو مايجلب فى المندية الترف والرخاوة واما أضيق مما ينبغي وهو مايجلب العسر بين

§ ٤ - سولون . هذا يومه . كما نبه اليه تورو أن فلياس مناخر عن سولون . ورتدلى فى « قاعة الرجال المشهورين » يحضه معاصرا لارسطو ولا أدنى حجه فى ذلك - سريعة لوكريس - يرى « حين » أن الامر هنا بصدد البوكريين لافيرويين فى اغربا الكبرى - لوودة . نرلة من كورننه انشلت فى عهد الطاغية بيريندر ولا يعرف من دستورها الا ما يقوله هنا ارسطو .

أهل المدينة . إذن ليس حسب المقتن أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي أن يوتيها نسبا عادله . كذلك م يدلن المقتن قد صنع شيئا الا اذا كان قد وجد هذا المقياس انامل لجميع اهل المدينة ، فان النقطة المهمة هي ان يسوى بين الشهوات أولى من ان يسوى بين الملكيات . وذلك المساواة لانتج الا من التربية المنظمة بالقوانين الطيبة .

§ ٦ - ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا بان هذا بالضبط هو الذى قد قاله هو نفسه ، لان قواعد كل دولة فى نظره هي المساواة فى الشرة والمساواة فى التربية . غير أن هذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذى ينبغي أن يفان . ليس شيئا أن توحد التربية وأن تكون هي عينها للجميع . فقد تكون واحدة تماما وهي بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها الا بشره لايشع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معا .

§ ٧ - زد على هذا أن الثورات تولد من عدم المساواة فى التشاريف كما تولد من عدم المساواة فى الثروات سواء بسواء ، وهنا تكون افروز بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير . فان العامة ثور لعدم المساواة فى اشروات ، والخاصة تغضب من المساواة فى توزيع التشاريف ، وتنت هي كلمة الشاعر :

ماذا ؟ أكون الجبان والشجاع متساوين فى التقدير ؟

ذلك بأن الناس مدفوعون الى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضرورى التى يعتمد فلياس فى تلطيفها على مساواة الاموال ، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التى تمنع رجلا أن يسلب آخر ثيابه لكيلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضا بالحاجة الى اشباع رغباتهم فى الاستمتاع فاذا كانت هذه الرغبات مشوشة سعى الناس الى الجناية لشفاء العلة التى

§ ٧ - ماذا ؟ أكون الجبان : هذا البيت مأخوذ بتعريف خفيف عن الاياداة .
الانشودة التاسعة .

تعدبهم . أزيد عليه كذبت أنهم يغمسون في اجنابة لا بهذا السبب وحده بل أيضا لمسبب البسيط الا يكدر عليهم في استماعهم اذا حملتهم ايها أهواؤهم .

§ ٨ - هذه شروط الثلاثة ماذا سيكون العلاج ؟ فبداهة المنكية ، أيا كان حجمها من ابرقة ، وعادة العمل ثم الاعتدال ، ثم في حق هذا الذي يريد أن يجد السعادة في ذاته ، لن يطب الدواء اليه الا في المنسفة ، ذلك بأن اللذات التي هي مخالفة للذاته لا يمكن أن يستغنى فيها عن توسط الناس . انما هي الفضة لا الحاجة هي التي تحمل على ارتكاب اجنابات الكبرى . لا يقتصب أحد الطغيان لاجل أن يفى نفسه عدم اعتدال الهواء ، وبالسبب عينه خصصت الامتيازات الكبرى لمن يقتل صا بل لقتال اطاعة على هذا فالعلاج السياسي الذي عرضه فليساس لن يكون أمانا الا من الجنابات قليلة الاهمية .

§ ٩ - ومن جهة أخرى فان نظم فليساس تكاد لاتعلق الا بالنظام العام والسعادة الداخليين ، وكان ينبغي أن يقرر نظاما للعلاقات مع الشعوب المجاورة والأجنبية . الدولة اذن في حاجة بالضرورة لتنظيم حربي لم يقل عليه فليساس كلمة واحدة . كذلك ارتكب اغفالا مشابهها في حق المايات العامة ، انها يجب أن تسد لا الحاجات الداخلية فحسب ، بل ينبغي أن تكفى لتجنب الاخطار من الخارج . على ذلك لا ينبغي أن تكون وفرتها مفرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك الذين هم أضعف من أن يصدوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام بحرب حتى ضد عدد مساو في القوى وفي العدد .

§ ١٠ - وقد ألقى فليساس هذا الموضوع في طي السكوت . لكنه يلزم

§ ١٠ - أوبول . كان أوبول ساسد اطربة وهي مدينة من ميزيا قدام لسيوس وضع يده عليها بعد ذلك عنده هرمياس . وقد كان هرمياس صديقا لارسطو الذي لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ الى ٣٤٣ كما قلنا . وحين الالابون . حياه ارسطو طاليس . وقد كاو اوتوفردات مرزياانا للنديا ووقع حصار اطربة سنة ٣٦٢ في آخر عهد ارتكربريسي ميمون . وعلى قول تيوقريطس يكون ارسطو قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولاوبول .

الأقتناع بأن سعة الموارد هي في السياسة نقطة مهمة. وأن الحد الحقيقي إنما هو أن الفاتح ربما لا يجد ابنه تعويضا من الحرب في ثروة ما فتحه ، وانها لا تستطيع ان تؤدي حتى الى اعداء اشد فقرا ما قد كلفهم الفتح . فلما جساء أو توفرادات ووضع الحصار امام أطرنة نصح ه اوبول ان يقدر الزمن والمال الذي سيفقهما في فتح ابلد وان يعد بانجلاء عن اطرنة ، حالا مقابل تعويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أو توفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار .

§ ١١ - اعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا في انقضاء المنازعات الداخلية . بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمنأى عن الخطأ لكن جل الرجال المبرزين بغضبهم ان ليس بهم الا انصيب اعلمي . وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أن شره الناس غير قابل لأن يشبع . فهم في بادئ الأمر يقنعون بقليلين ، فمتى كان لهم من ذلك رأس مال تمت حاجتهم بلا انقطاع حتى لا تعرف مناهم بعد حدودا ، ومع أن طبيعة الحرص هي بالتصبط ألا يكون لها من حدود ، فان أكثر الناس لا يحبون الا لاشباعها .

§ ١٢ - اذن فخير هو ان تصعد الى مبدأ هذا المسوق عن القصد ، فموضا عن تسوية الثروات يجب احسن استعمالها بحيث يصبح الشراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة احقة أن يوضع هؤلاء موضعا فيه لا يستطيعون نقلتهم أن يضروا دون أن يكتبوا .

... واقد أخطأ فلياس أيضا اذ يعنى على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الاراضي التي اقتصر عليها . لان الثروة تشمل أيضا العبيد والقطعان ، والنقد ، وكل هذه المنكبات التي تسمى منقوة . ان قانون المساواة

§ ١١ - فلسين . ظن بعض المفسرين ان ارسطو يشير بذلك الى مراتب القضاة في أثينا فانه كان بادئ الامر فلسا ثم صار فلسين ثم رفعه فريديس الى ثلاثة . وقد كان ارسطو فان قد نبه الى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر : كتاب جمعية النساء ، وراجع أيضا في هذا التفصيل بوخ (الاقتصاد السياسي للاتينيين ك ٢ ب ١٩ ص ٢٢٨ من طبعة الالمانية وص ٢٧٢ من الترجمة الفرنسية) .

ينبغي أن يسع كل هذه الأشياء، أو على الأقل ينبغي أن تكون هذه مقيدة بحدود منتظمة والا لا يشرع شيء على الإطلاق يختص بالملكية .

§ ١٣ - واطاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه الا دولة قليلة السعة مادام أن جميع اصناع فيها يجب أن يكونوا مكد للدولة دون أن يؤنقوا فيها طبقة تابعة لأهل المدينة . واذا كان العمال انكثفون جميع الأعمال مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لأهل ايفيدمن أو التي قررها ديوفنت لعمال أتينا .

وحسبنا ماقلناه على دستور فلياس الملحكم بمزاريد وعيوبه .

§ ١٣ - ايفيدمن . هي التي سميت بعد ذلك ديراخيوم وهي الان دورازو عسلى البحر الادرياتيكي وهي نزلة من كورنت ومن كورنت أسست في الالمية الثامنة والثلاثين . ولا يعرف بعد شيء عن هذا القانون الذي يتكلم عليه أرسطو . ر . ملل في الدوريين ج ١ ص ١١٨ و ج ٢ ص ٢٧ . ور . أيضا ل ٨ ب ١ ف ٦ من هذا الكتاب الذي ترجمه . اذ يتكلم أرسطو أيضا على ايفيد من . والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقد كان ديوفنت رئيس جمهورية أتينا في الاولية السادسة والسبعين : ٣٩٤ قس الميلاد . ولدى يقوله عليه أرسطو ليس معروفا الا من قوله (ر . ملل في كتاب الدوريين ج ٢ ص ٢٧) .

الباب الخامس

بحث الدستور ، لدى تخيله أبوداموس المنطى ، تحليل هذا الدستور : تقسيم المنكرات : محكمة الاستئناف العليا ، جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية ، تربية أبنام القاتلة ، فقد تقسيم الطبقات والمنكية ، نقد المذهب الذى اقترحه أبوداموس للتصويت بحكمة لاستئناف ، مسألة التجديد فى مادة السياسة ، لا ينبغي تشجيع التجديدات غشبية اضعاف احترام القانون .

§ ١ - أما أبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذى اخترع تقسيم المدائن الى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد فى بيرة وهو الذى كان فى طريقة معيشته كلها مفروض الترف ، اذ يمجيه أن يتحدى اندوق العام بتصفيف شعره ورشافة زيتته ، يلبس فى الصيف كما فى الشتاء ، حلالا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة ، وكان يدعى أنه لا يجهل شيئا فى الطبيعة بأسرها . وانه هو أيضا أول من جازف ، مع انه لم يسبق له مشاطرة فى الاعمال السياسية ، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة

§ ٢ - جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع وزراة وحماة المدينة الحامئين للأسلحة . وكان

§ ١ - أبوداموس الملطى . يظهر أن أبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو أيضا فى ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معارا حادقا . فهو قول من تصور أن تقسم المدائن الى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب فى بيرة وفى مدينة رودس كما كانت عليه من الحال فى زمن استرابون . وكان أبوداموس يعيش فى عهد حرب الببويوس . وفى بيرة شارع مسمى باسمه (أكسينوفون ك ٢ ب ٤) .

وقد نقل استرابون قطعة طوبئة مستخرجة من مؤلف لابو ديموس الفيناغورى فى «الجمهورية» . وهذه القطعة مكتوبة بالدورى . وان مدينة منطية ولو انها فى يونية كانت نزلة كريتية . ومن الراجع أن يكون أبو ديموس استرابون هو عنه أبوداموس السذى يتكلم عليه أرسطو هنا .

§ ٢ - موزعين على طبقات ثلاث . ليست تلك هي الاقسام الثلاثة فى القطعة التى ذكرها استرابون . فان أبوداموس فيها يقسم جمهوريته الى ثلاث طبقات مختلفة . « أقول ان المدينة بأمرها يجب أن تقسم ثلاثة أوصياء : أحدهما يجب أن يتكون من الاموال المملوكة على الشيوع للمواطنين الضلاء الذين يديرون الدولة . والثانى يجب أن يكون نصيب المحاربين الذين

يُفعل من أرض الوطن ثلاثة انصباء : احدهم مقدس والاخر عدم والقائم ممنوك مدنا فردي . فاندى كان مخصصا بمفقات القانونية عبادة الالهة كان هو انصيب المقدس . والذي كان مخصصا برزق اهل الحرب هو انصيب اعم . والذي كان ممنوكا بزراع هو انصيب الفردى . وان يرى ان القوانين هي أيضا يمكن ان تكون على ثلاثة انواع ، لان الاحداث القضائية على رايه لا يمكن ان توجد الا من ثلاثة أشياء : الاهانة واضرار والقتل .

§ ٣ - كان يراتب محكمة عدل وحيدة يرفع اليها استئناف كل الاقضية التي يشبه ان يكون قد اسيء احكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم ايها الانخاب . اما شكل الأحكام فان ابوداموس كان يرفض التصويت بالخصى . بل كان كل قاض يجب ان يحمل رقعة يكذب فيها اذا كان يدين على وجه الاطلاق ، ويدعها خلوا اذا كان يبرىء على ذلك الوجه بعينه . ويبين فيها الاسباب اذا برأ أو ادان بجزء فقط . وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة في الغالب على الحث اذا صوتوا بطريقة مطلقة في أحد الوجهين أو في الآخر .

§ ٤ - وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة عامة ، ويكفل تربية الاولاد الذين خلفهم من ماتوا في الحروب من الجند المقاتلة بجملها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب

يحمون الدولة بقوتهم . والثالث يجب ان يحصل لانجاز جميع الاعمال الضرورية لرفاهية المدينة . واسمى الطبقة الاولى طبقة الشيوخ . والثانية طبقة حماة الدولة . والثالثة طبقة الصناع .

وان موريت ليتهم ارسلوا بسوء القصد في حق ابوداموس . ولكن فتوروي يفند موريت ويؤكد ان الامر فيما يتعلق بما جاء في ارسلوا وما جاء في استوبى انما هو بصدد كاتيجين مختلفين . والذي يظهر لي راجحا ان ارسلوا قد تجاوز الضبط هنا كما فعل في نقل عبارة افلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .

§ ٤ - اما اليوم فان أثينا لا يعرف بالخصى ذلك القانون الاثيني . لكنه كان قبل سنة ٤٣٩ ما دام أن في هذا التاريخ اير فريقس المحرق الدين قتلوا في حرب ساموس والذين قد تبنت الدولة اولادهم . فان فريقس يذكر بهذا القانون في الخطبة التي يستمعها اليه طوسيديد (ب ٢ ب ٤٦ سنة ٤٣١ أول سنة في حرب الجينوبوير) .

هذا التشريع الأخير . أما اليوم فإن أتينا ودولا أخرى عندها مثل هذا القانون . دل الحكام كان يجب أن يتخيم الشعب . والشعب ، عند ابوداموس ، يتكون من الطبقات الثلاث لدولة . ومتى عينوا كانت لهم ارقابة على المرافق العامة ، وعلى الشؤون الخارجية والمصايف على الأيتام . تلك هي على التقريب كل النصوص الأساسية لدستور ابوداموس .

§ ٥ - بدي يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة في ترتيب اهل المدينة حيث ياخذ الزراعة والصناع والمقاتلة بنصيب مساو في الحكم ، والأول بدون أسلحة وشواني بدون أسلحة وبدون أراضى اى على التقريب عييد بنوات المسلحين . زد على هذا أن من الممتع أن يستطيع الجميع ادخول فى توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة أن يؤخذ من طبقة الجند القواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن اذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها ؟ *

§ ٦ - فإذا اعترض بان طبقة الجند ستكون أشد قوة من الآخرين فأنا تنبه بادية الراى الى أن الأمر ليس سهلا ، لأنه من يكونوا كثيرى العدد ، ولكن اذا كانوا أشد قوة ، فمن ثم منافذة أن يعطى بقية المواطنين حقوقا سياسية ويجعلوا أربابا لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراعة فى جمهورية ابوداموس ؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لاغنى عنهم كما فى كل موطن آخر ، ويستطيعون فيها كما فى الدول الأخرى أن يعيشوا من مههم . أما الزراعون فانهم فى حالة ما يكلفون اتاج ما يعيش به الجند يمكن بحق أن يتخدمهم أعضاء للدولة ، وهاهنا على ضد ذلك ، أنهم أصحاب الأراضى التى يملكونها خاصة لهم ولا يزرعونها الا نقائدهم . *

§ ٧ - اذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الأراضى العامة المعينة لرزقهم فلا تكون طبقة المقاتلة بعد شيئا آخر غير طبقة الزراعة . ومع ذلك يزعـم الشارح أنه ميزهم . فإذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزراع

يملكون عقارات ملكا خاصا ، فهؤلاء المواطنون يؤفون في الدونة طبقه رابعة بلا حقوق سياسية وأجبية عن الدستور . فاذا وكل الى الأهالى أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الاسرتين ، وفي هذه الحيلة لماذا لا يعطى ، منذ البداية ، للزراع المساحة عنها من الارض التي تكفى لعيشتهم هم ولترزق الذى يقدمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقط جد محيرة فى دستور ابوداموس .

§ ٨ - وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالأحكام من حيث انه اذ يسمح للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقة مطلقة ، ينزل بهم الى مستوى المحكمين لا غير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا حتى متى كثر عدد القضاة ، فى أحكام التحكيم التى يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا فى حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عنوا عناية كبرى بأن يحرموا فيها كل اتصال بين القضاة .

§ ٩ - ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضى فى قضية مدنية بمبلغ ليس مساويا بالتمام للمبلغ الذى يطلبه المدعى ؛ المدعى يجب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمسة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك ، وأخيرا بعضهم يحكم بالمبلغ بتمامه وآخرون يرفضونه ، فكيف يمكن الجمع بين هذه الاصوات ؛ وعلى الأقل فى حكم البراءة أو الادانة المظنقة القاضى لا يتعرض أبسة لتحدث مادامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق . وإجراء تعنى لا أن المدعى لاشء له بل تعنى أن ليس له عشرون مئة . انما يكون الحث فى التصويت على العشرين مينا حينما لا يعتقد القاضى بضميره انها واجبة على المدعى عليه .

§ ١٠ - وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وان يكن ناهره جذابا .

انه سيكون مصدر دسائس بل ثورات ، وهنا يمسن ابوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر تماما : أليكون من منفعة الدول أو ضد منفعتها أن تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيرا منها ؟ فإذا قرر أن فائدتها في عدم تغييرها فانه لن يستطيع قبول مشروع أبوداموس من غير بحث دقيق . لأن مواطنا يمكن أن يقترح ابطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ - وما دما أشرنا الى هذه المسألة نظن واجبا علينا أن ندخل في بعض ايضاحات أتم ، لأنني أكرر أنها موضع خلاف شديد ، وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد . التجديد قد أفاد العلوم جميعها ، أفاد الطب الذي ألقى عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية ، وعلى العموم أفاد كل الفنون التي تعالجها الملكات الانسانية ، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فمن الواضح أن يكون المبدأ بعينه قابلا للانطباق عليها بالضرورة .

§ ١٢ يسكن أن يضاف الى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأي . لقد كان آباؤنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الاغريق زمانا طويلا لا يمشون الا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا ، وانقيل من القوانين العتيقة التي بقيت لنا هو من السذاجة في حد لا يقبل التصديق . ففي كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر المتهم جانيا عندما يقدم الذي يتهمه عددا من الشهود كان يسكن أن يكون من بين أهل المجنى عليه الأقربين ، وواجب الانسانية على العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب . كان آباؤنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلفوا عن طامة

١٢٨ - يمشون الامسليين - طوسيميد ثاب - بوصف هذه العارات القامحة للاغريق كيوم و كيمي مدينة من اولىة وآسا العفري - زميل «الدورون» ج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدهما ور - ايضا ك ٤٨٠ .

- طامة كبرى . يفترض ارسطو هنا منابع الغدامي ان الذع الانساني بقى عائشا بعد الطامات التي صابت الارض . ويقدم ابان العلم الحديث ان الانسان لم يكن يشهد تلك الانفلاتات . ولم يوجد الا بعدها بزمان طويل . (ر - افلاطون . القوانين ك ١٣٥ ص ١٣٥ . والمتبولوجيا لارسطو ك ١٤٤ ص ١٤٤ . ور ايضا كوفي . محاضراته في تقلبات الكرة الارضية .

كبرى ربما يشبهون عامة واجهلاء في أيامنا ، وهذا هو بالأول المنفى الذى تعطينا الأساطير اياه من أمر المردة ابدء الأرض . فيكون من السخف المبين الاستمسك برأى هؤلاء الناس . زد على هذا أن العقل يهديننا الى أن القوانين المنكوبة ينبغي أن يحفظ بها على جهة اثبات وعدم التحول . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل . والقانون يجب على الاطلاق أن يكون نصه بوجه عام فى حين أن الاحداث الانسانية تقع كلها على حالات خاصة . والنسجة الضرورية لهذا هي أنه فى بعض الأحكام ينزم تغيير بعض القوانين .

§ ١٣ - كان بعبارة الأشياء على جهة نظر أخرى لا يستطاع هاهنا اشتراط المبالغة فى التدبير . فاذا كان التعديل المرغوب فيه تيسل الأهمية فمن البين أنه لا يجنب إعادة السوأى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة ، و ينبغي السماح فى بعض نبوءات التشريع والحكومة . وربما كان التجديد أقل فى فائدته مما تكون عادة المصيان فى خطرهما .

§ ١٤ - بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وان التجديد فى القوانين هو شئ آخر عما هو فى الفنون . فان القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة ، والعادة لا تتم الا بالزمان وبالسنين بحيث ان الخفة فى استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة انما هي اضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل فى كل دولة يكون البادئون باقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لان هذين مذهبان متخالفان تمام التخالف : غير أننا تقتصر هنا على هذه الاعتبارات التى سترد فى موضع آخر .

§ ١٣ - جهة نظر أخرى . يرى فى هذه النقطة الخاصة بمرور التجديد فى السياسة ومصدره النهج المعدى لارسطو . فانه يعرض دائما وجهى المناقشة ولكنه يخطئ احيانا فى انه لا يبين بجملة بانه الخاص مع ماله من الاهمية .

الباب السادس

بحث دستور لدمونيا . نقد نظام الرق في اسبرطة . نقص التشريع للقدموني في امر النساء . عدم التناسب الكبير في ملكيات الاراضي المسبب على قلة تدبير الشارع . النتائج الوخيمة . تحط الرجال . عيوب نظام القضاء . عيوب نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكية . النظام الفاسد للموائد العامة . امره البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغي . اسبرطة على حسب نقد الاثليون ثم ترب الا الفضيلة الحربية . النظام الفاسد للمالية العامة .

§ ١ - يمكن فيما يتعلق بدستوري لدمونيا وكرت ان يضع المرء نفسه مسألتيْن تطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخر . الأولى هي معرفة ماهي المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس الى مثال الدستور الفاضل . والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورهما الخاص وطبيعته تناقض ؟

§ ٢ - في دولة ذات دستور حسن لا ينبغي أن يشتغل الأهليون بالضروريات الأولى للمعيشة . وتلك نقطة هي موضع اتفاق الناس جميعا وطريقة التنفيذ وحدها هي التي تقترن بها الصعوبات . فلقد كان استعباد

§ ١ - وكرت مرة واحدة من قبله لا تحس العسور الكرض - مثال العسور الفاضل . ر . أول الكتاب الرابع .

§ ٢ - بالضروريات الأولى للمعيشة . عزز ارسطو مدربي ضرورة الفراغ للمواطنين وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية العتيقة ولكنه يكون محلا لمتناقضة اذا طبق على زماننا . وفي الحق انه متى أراد المرء ان يشتغل كما ينبغي بالمسائل العامة لا ينبغي له ان يشتغل كثيرا بمسائله الخاصة . لكن كان هذا هو كل ما أراد ارسطو والمنظرة صادقة . غير ان هذا المبدأ الذي أتى فيه قد نتجت عنه نتائج خطيرة في الرق في الأزمان القديمة وامتيازات الاشراف في الجمعيات الحديثة . ر . فيما يتعلق بضرورة الفراغ للمواطنين قوانين الاثليون لاص ١٣٤ - استعباد أهل تساليا للهنسنت . بروي أثينس لاص ٢٦٢ عن ارضيماك المؤرخ المتأخر عن ارسطو أصل الرق عند أهل تساليا فان الهنسنت كانوا يسمون قبلا منسنت وهم جالية من أهل طيبة استعبدوا أنفسهم لاهل تساليا على شرط ان تسلم لهم حياتهم وان يزودوا لهم ارضهم في مقابل خروج جعلوه للملاك . يقول ارضيماك «ان كثرة من الهنسنت كانوا أغنى من ساداتهم » . ر . للدوريون لاونو مللر ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها وعن الهيلوتيين ص ٣٣ .

أهل تساليا للفتت خطرا عليهم أكثر من مرة كما كان استعداد الاسبرتين للميلوتيين . فان أولئك أعداء أبدا يربصون الفرصة بلا انقطاع لينتقموا من أية مصيبة تحل .

§ ٣ - أما كريت فلم تكن أبدا لتخشي ما يشبه ذلك . وعلّة هذا على الراجح أن الدول المختلفة التي تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبد التوتني الثورة تعظيدا كان يمكن أن يتحول ضدها أنفسها مادام أنها جميعا كان لها موال من المنطقة المعتدلة . وأما لقدمونيا فعلى الضد من ذلك لم يكن لها من حوالها الا أعداء كمسينيا وأرغوليدا وأركاديا . وأول ثورة للمعيد عند التساليين قد ثارت بمناسبة حربهم مع الآشين والبرهيس والمجيزيين وهي الشعوب المتاخمة لهم .

§ ٤ - ان تكن نقطة تستدعى عناية شاقة فهي على التحقيق السلوك الذي ينمى التزامه في حق الأرقاء . فانهم اذا عوملوا بالرفق صاروا وقحاء لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم . واذا عوملوا بالقسوة تأمروا عليهم وأبغضوهم . وبين أن المسألة لا يحسن حلها متى كان المرء لا يعرف أن يشير في قلوب عبيده الا هذه الاحساسات .

§ ٥ - ان تفريط القوانين اللقدمونية فيما يتعلق بالنساء هو في أنه مضاد لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معا . الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا العائلة يؤلفان أيضا على ما يقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء بحيث أنه حيثما يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال ان نصف الدولة بلا قانون . يمكن أن يرى هذا في اسبرته ، فان الشارع اذ

§ ٣ - موال من المنطقة المعتدلة . أثرت ان استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة الذي استعمله عدة من المترجمين . فان هذا الاستخدام هو وحده القابل لان يفهم عند من لا يعرفون اللغة الاغريقية . ان موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبيد بالمعنى الخاص . فانهم كانوا أولى أن يكونوا ملكا للارض من أن يكونوا ملكا للسان . وبهذا المعنى يقتربون كثيرا من موال القرون الوسطى . - ارغوليدا - لارغوليدون كانوا في الشمال الشرقي من ثيونيا والمسينيون في الغرب ولاركادون في الشمال الغربي . وكانت لغونيسا تجاور البحر من كل ناحية - البرهيس . ر - في أم البرهيس والمجيزيين المللاص ٣٥ و

يطلب جميع أعضاء جمهوريته بالاعتدال والحزم قد نجح فيما يخص الرجال
نجاحا مشرفا . لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتي يمتصن حياتهن في
صنوف سوء السلوك وافراطات الزينة .

§ ٦ - والنتيجة الضرورية هي في نظام كهذا أن يتخذ المال مكاتبة من
قمة الشرف ، وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها
تسلط عليها النساء ، وهذا هو الميل العادي للإجناس الفتية الحربية . على أني
استنتى من ذلك السلتيين وبعض الأمم الذين ، كما يقال ، يشرفون جهرة
حب الذكران . وانها لفكرة حقة فكرة الأساطير التي هي أول من تصور
قربان مارس والزهرة . لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم الى حب أحد
الجنسين أو الآخر .

§ ٧ - ولم يخلص اللقدمونيون من هذا الوضع العام ، وطوال مابقى
سلطانهم حكمت النساء في مسائل شتى . واذا لا فرق بين أن يحكم
النساء شخصا وبين أن يكون أولئك الذين يحكمون متقادين لهن ، فالنتيجة
دائما هي بعينها . فبالجراحة التي لانفع فيها ألبتة في الظروف العادية للحياة ،
والتي تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اى قدمونيات ، في حالات
الخطر أقل اضرارا بأزواجهن . وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة .
فانهن وهن غير نافعات ، شأنهن في كل موطن ، قد أحدثن في المدينة من
الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهم .

§ ٨ - على أنه ليس من غير علة أن أهملت في لقدمونيا ، من الأصل ،
تربية النساء . فان الرجال بلبتهم زمتا طويلا في الخارج مدة حروبهم مع
أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا ومسينيا ، أعدتهم عيشة المسكرات ، وهي
مدرسة لكثير من الفضائل ، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للاصلاح
التشريعي .

§ ٧ - غارة طيبة . غارة ايباميننداس في لقرونيا ترجع الى السنة الرابعة من الاولمب
الثانية بعد المائة اى سنة ٣٦٧ قبل الميلاد . وان اكسينوفون في كتابه ٢٨٥٢٨٥ وافلوطرخين
٣ يؤيدان ما يقوله هنا ارسطو على ملوك نساء اسبرطة . ر . فيما يلي ك ٤ ب ١٠ ف ٥ .

أما النساء فن لوقرغس ، بعد أن شرع ، على مايقال ، فى اخضاعهن
لقوانين ، اضطر الى أن يدعى لمقاومتهن وأن يدع مشروعاته .

§ ٩ - وحيثذ فبايا كان نفوذهن فيما بعد فاليهن وحدهن يجب أن يبرى
ذلك النقص فى الدستور . على أن بحتنا موضوعها ليس النساء أو اللوم لآى
كان ، بل هو بحث مزايا الحكومات وعبوبها . ولقد أكرر مع ذلك أن فساد
النساء فوق أنه هو بذاته تقيصة فى الدولة فانه يحمل المواطنين على خب
الشراء حبا جما .

§ ١٠ - عيب آخر يمكن أن يضاف الى العيوب التى نبها عليها آنفا فى
دستور لقدمونيا ، وهو عدم تناسب الملكيات : فبعضهم يملك أموالا وسبعة
جدا والآخرون يكاد لا يكون لهم شىء . والأرض فى أيدى بعض الافراد .
وهنا العيب عيب القانون نفسه . فان التشريع قد علق بحق نوعا من العار
على شراء تركة وبيعها ، ولكنه رخص للمالك فى التصرف فى مانه تصرفا
تحكيميا اما بالهبة واما بالوصاية . ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر
هى بعينها .

§ ١١ - زد عليه أن خمسى الأراضى ملك لنساء لأن عددا كبيرا منهن
ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أتهن قد أوتين مهورا من الضخامة بمكان .
ولقد كان الأفضل اما الغاء عرف المهور تماما واما تحديدها بمقدار ضئيل
جدا أو على الأقل بخس . وفى اسبرته على النضد من ذلك يمكن المرء أن
يزوج من شاء وارته الوحيدة واذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان
للوصى الحيرة فى تزويج قاصرته ، ويتج منه أن يلبدا جديرا بأن يقدم ألفا

§ ١٠ - التشريع . هذا القانون ليس لوقرغس بل هو لبطن تسمى ايفتيداس . وقال
افلوطرخس فى حياة اجيس به لقد عنى كيراجيوس فى الكتاب الثالث من مؤلفه «فى الجمهورية
للقدمونية» بجمع سائر قوانين اسبرته فى جميع الاسفار القديمة .

§ ١١ - ثلاثين الفا . وفى بعض المخطوطات على الهمش ثلاثة الاف . وهذا بلا شك
هو العدد الحق كما يشبهه ماسيلى . - ألف مقاتل . لقد قسم لوقرغس الاراضى الى تسعة
الاف نصيب . وهذا يشبه ان اسبرته كانت فى ذلك الحين تسعة الاف رب عائلة وتسعة
الاف محارب . وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عندهم فى خمسمائة سنة ثمانية اتساع
- ما سبق ب٣٣٢ -

وخمسمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لا يكون له الا ألف مقاتل •

§ ١٢ - قد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون في هذا الصدد، فان الدولة لم تستطع أن تطبق باثقة ما • انما هو القحط في الرجال هو الذى قتلها ، يؤكدون أنه في عهد الملوك الأول ، اتقاء لهذا الضرر الخطير التى تستبعمه حروب طويلة ، قد منح حق المدينة لأجانب ، ويقال ان الاسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريبا • لتكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة ، هذا لا يهم • والحير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها بجعل الثروات متساوية •

§ ١٣ - غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين • فان الشارع يقصد انماء عدد الاسبرتيين قد فعل كل شئ ليدفع المواطنين الى انتكاثر بقدر ما يستطيعون • فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس ، والمواطن الذى له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة • وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه - بزيادة عدد السكان فى حين أن قسمة الأرض باقية على حالها - لا يزيد الأمر على الاكثار من عدد أهل الشقاء •

§ ١٤ - كذلك كان نظام الايفور (البطون) فاسدا أيضا • فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فانهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للاسبرتيين • من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت الى أناس بائسين يبيعون ذممهم بسبب بؤسهم • وربما أمكن أن نذكر

§ ١٢ - باثقة وحيدة • هى واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد •

§ ١٤ - نظام الايفور (البطون) • وهو نوع من القضاء واسبرته ليس من عدس لوقرغس بل هو مناقض للمعنى السيامى • وقد خصص ملر لهذا القضاء بابا كاملا • فقس أسس هذا النظام الملك تيوفنف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريبا روكاب ٨٩ ف ١ من هذا المؤلف • غير أن الايفور (البطون) لم يكن لها بادية الامر من السلطان ماتم لها بعد ذلك منه • ويزعم هيرودوت أن الايفور قد رتبها لوقرغس نفسه • الموائد العامة • ليس يعرف الحديث التاريخى الذى يشير اليه ارستو هنا • فان اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان اندروس • ويقول ارستو نفسه فيما بعد فى هذا الكتاب ب ٧ ف ٣ أن هذا اللفظ الذى يدل على الموائد :لعامة هو لفظ من اللغة القديمة

منهم أمثلة قديمة ، غير أن ما حدث في أيامنا لمناسبة المواثيق العامة (الاندريس) حسينا اثباتا . فان بعض الرجال الذين أغروا بالمال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان في استطاعتهم . ان سلطة البطون غير المحدودة والتي يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجين وعلى هذا فقد أصيب الدستور اصابة مزدوجة واضطرت الأرسقراطية الى أن تخلى مكانها للديمقراطية .

§ ١٥ - ومع ذلك يجب الاعتراف بان هذا النوع من القضاء يمكن ان يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار . فان الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى . وهذه النتيجة ، سواء أكان اشارة هو الذى رتبها أم كانت المصادفة هى التى أتت بها ، ليست على ذلك الانفعة للمدينة . ان الدولة لا يمكن أن تجد من سلام الأقى توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء ، وان هذا هو ما يصادف فى اسبوتة . الملوكية راضية بالاختصاصات التى أسندت اليها ، والطبقة العالية ، بكراسى مجلس الشيوخ الذى دخوله ثمن للفضيلة ، وأخيرا سواد الاسبوتيين بالايفورية التى ترتكز على الانتخاب العام .

§ ١٦ - غير أنه اذا كان من الموافق أن يوكل الى الانتخاب العام اختيار الايفور كان من اللازم أيضا ايجاد طريقة انتخاب أقل تهاة من الطريقة الحالية . ومن جهة أخرى بما أن الايفور ، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد خمولا ، يقضون نهائيا فى القضايا المهمة ، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر الى تحكمهم ، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين

§ ١٥ - الشعب يلبث هادئا . ر . ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف ١٠ .

§ ١٦ - أقل تهاة . لاشك فى ان طريقة الانتخاب لتلك الايفورات كانت هى طريقة انتخاب الشيوخ . وقد وصف انتخاب الشيوخ افلوطرخس فى حياة لوقرغرس ب ٢٦ فقال: كان المرشحون يحضرون كل بوره امام الشعب الذى يهتف باصوات تختلف قوة وضعفا على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضه . والحكام قاضون فى بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسموا الهتافات دون أن يروا المرشحين فكانوا يعلنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له اشد ، وكان اعلانهم هذا هو قرار الانتخاب . وقد استشار كلوسيدىدال هذا التقليد . ر ١٦ ب ٨٧ فقال : ان الاسبوتيين ينتخبون بالهتاف لا بالتصويت

وضعية • وأخيرا فإن أخلاق الأيفور أنفسهم ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وان سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالاولى أن يوسم بأنه مفرط في أقسوة • من أجل ذلك لم يك بالايفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل يتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية الى اللذائد جمعا •

§ ١٧ - كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا • انه مؤلف من رجال في سن ناضجة ، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة • وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانات للدولة • لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها ، ذلك نظام منفعته متنازع فيها • لأن العقل كالجسم له شيخوخته ، والخطر أكبر اذ تكون تربية الشيوخ لاتمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب في فضيلتهم •

§ ١٨ - فقد رثى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل الى الرشوة ويضحون للمحسوبة بمنافع الدولة • من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجملوا غير مسئولين كما هو شأنهم في اسيرته • وقد يخطىء من يظن أن اشراف الأيفور ضمانات لمسئولية القضاء أجمعين • ان في هذا ايتاء للأيفور من السلطة أكثر مما ينبغي ، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصى بالمسئولية • يلزم أن نضيف الى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله نافع أيضا كاتخاب الأيفور ولا يستطيع أن يقار المواطن الذي هو كفاء لأن يدعى الى وظيفة عامة على أن يجي • فيطلبها بشخصه • لأنه متى كان المرء كفتا للقضاء وجب عليه أن يشغل وظيفته سواء أراد أم لم يرد •

§ ١٩ - لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله • فانه اذ يشير طمع المواطنين يشرع في اختيار الشيوخ • لأن المرء لا يطلب

§ ١٧ - مجلس الشيوخ • انشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوقرغس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ او ٣٠ • وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة • كراباجيوس ك٢٠٢٢ ب٢ • ينبغي أن يفرق بين السناتو وبين الجيروزي فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية أو أجل مسمى ويكثر فيه التجديد واما الجيروزي فهو مجلس الشيوخ لارستقراطية منتخب طوائف الحياة في الغالب او الى أمد بعيد •

أبدا أن يكون قاضيا ألا يعامل الطمع ، ومع ذلك فان أكثر الجنايات العمدية بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ - أما الملوكية فاني سأبحث في موطن آخر هل هي نظام وخيم أو مفيد للدول . لكن من المحقق أن النظام الذي اتخذته واحتفظت به في تقدمونيا لايساوى الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين . والشارع نفسه قد يس من فضيلتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب في نزاهتهم . من أجل ذلك ضم اليهم اللقدمونيون في التجريدات الحربية أعداء شخصيين لهم . وكان تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة انقاذ الدولة .

§ ٢١ - كذلك الموائد العامة اتى يسمونها فيديتي ، كانت سيئة النظام، والعيب في ذلك هو على مؤسسها . فان نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق الدولة كما في كريت . أما في تقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك، فكل امرئ يجب أن يحمل اليها نصيبه المقرر بالقانون ولو أن انفق المفرط لبعض الأهالي لايسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة . واذا فقد ذهب سدى قصد الشارع . انه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شعبيا فلم يحقق من ذلك شيئا . ان الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا في هذه الموائد، ومع ذلك منذ زمان بعيد لايكسب الحق السياسى الا على هذا الشرط . وانه لمفقود عند هذا الذى ليس بحال يحتمل معها ذلك العيب .

§ ٢٢ - وانه لمن اعدل أن يعاب انقانون الخاص بأمراء البحر . فانه مصدر للمنازعات ، انما هو انشاء بجانب الملوك للملوكية أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البرى .

§ ٢٠ - في موطن آخر كلاب ١١١٠ - واحتفظت . معلوم ان ملكى اسبرته كانا نصبان على ترتيب الاكبر فلاكبر من فرعى أسرة الهيرفيليين بعد ان افتتح الدوربون ثانية بيلو بونيز في القرن الثانى عشر قبل الميلاد . - أعداء شخصيين . اكسينوفون . جمهورية تقدمونيا بد ١٣ ف ٥ .

§ ٢٢ - مدى الحياة . لم تكن امارة الاسطول قط ان مدى الحياة مادام هناك قانون صحيح كان يمنع ان تكون هذه الامارة مرتين لشخص واحد .

§ ٢٣ - يمكن أن يوجه الى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه اليه
أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فانه يرمى فحسب الى تنمية فضيلة واحدة وهى
الغناء الحربى وانى لا أجادل فى فائدة الغناء الحربى للوصول الى التسلط .
غير أن لقدمونيا ثبت طوال الزمن الذى عانت فيه الحرب ، زقد ذهبت بها
قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام ، ولم تكن لتقبل أبدا على
رياضات أعلى من رياضات القتال . وهناك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن
أن الاسبرتين - مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هى ثمن الفضيلة
لا ثمن الجبن ، وتلك فكرة أدخل ما يكون فى باب العدل - ذهبوا فى ذلك
الى أن يضعوا الفتوحات أسماى بكثير من الفضيلة نفسها . وهذا أقل
استحقاقا للثناء .

§ ٢٤ - كل ما يتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة اسبرته فاسد جدا .
فان الدولة ، مع أنها معرضة لحروب تستدعى نفقات باهظة ، ليس لها
خزانه . زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لاشىء . فيما أن الأرض
كلها تقريبا مملوكة للاسبرتين فهم لا يكادون يعنون بتحصيل الضرائب .
وهاهنا قد خدع الشارع تماما عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير
الأهالى من النشرة بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها الى دستور لقدمونيا .
وبها أختتم ملاحظاتي .

الباب السابع

بحث الدستور الكريتي . علاقته بالدستور اللقموني الذى هو مع ذلك ارقى منه .
وضع كريت العجيب ، الموالى . الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب المواكف العامة احسن
في كريت منه في سببرنة ، الاخلاق الرذيلة للكريتين التى رخصها الشارع ، فوضى الحكومة
الكريية .

§ ١ - لدستور الكريتي صلات بالدستور الاسبرتي ، يساويه فى بعض
نقط قليلة الأهمية ، ولكنه فى جملة أقل منه رقا بكثير . والسبب فى
هذا بسيط : يؤكدون ، والأمر محتمل جدا ، أن قدمونيا نقلت عن كريت
فوانينها كلها تقريبا . ومعنوم أن الأشياء القديمة هى فى العادة أقل كمالا
من التى تلتها . حينما أخذ نوفرغس ، بعد وصاية شاريلادوس ، أن يسمح
يقول انه أقام فى كريت زمانا طويلا حيث كان يجد شعبا من جنس شعبه
لأن النيقطين كانوا جالية من لقومونيا ، فلما وصلوا الى كريت اتخذوا
أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالى الجزيرة لا يزالون يدينون بقوانين
مينوس الذى يعتبر أول شارع لهم .

§ ٢ - وان كريت بسبب وضعها الطبيعي تشبه أن تكون متدبة للتسلط
على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطئ البحار حيث
تمتد هذه الجزيرة الكبرى . فمن ناحية تكاد تصل بيلوبونيز ، ومن
الأخرى بآسيا نحو طربوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسط مينوس
ملكه على البحر وعلى جميع الجزر المحيطة التى فتحها أو استعمرها ، وكذلك
مد من فتوحاته الى صقلية حيث مات بالقرب من كاميك .

§ ١ - نقلت عن كريت - كان الافدمون على العموم على هذا الرأى . غير ان فولويوس
دون ان يفند ارسطو ، وظاهر انه لم يدرس كتابه . ليس على هذا الرأى . ولا يجد تشابها
بين حكومة كريت وحكومة اسببرنة . ك ٦ .

§ ٢ - طربوب . مدينة فى قارية بآسيب المصرى .

§ ٣ - وهالك بعض المشابهات بين دستور الكريتين وبين دستور
 اللقديميين . هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد ، وأزلتلك بواسطة
 الموالى الذين هم تبع للأرض . والموائد العامة قائمة عند الشعبين ، ويجب
 أن يضاف الى هذا أنه فى سالف الزمان كان أهل اسبرته لايسمون أنفسهم
 فيديس بل أندريس كما فى كريت ، وهذا دليل ميبين على أنهم جاءوا منها .
 أما فى الحكومة فإن القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون
 بسلاطة مماثلة لسلاطة الايفور ، بهذا الفارق الوحيد أن الايفور عددهم خمسة
 والكوسموس عشرة . والجيرونت الذين يكونون مجلس الشيوخ فى كريت
 هم على الاطلاق جيرونت اسبرته . وفى الأصل كان للكريتين ملكوية
 أسقطوها فيما بعد . وقيادة الجيوش هى اليوم موكولة الى الكوسموس .
 وأخيرا كل الاهالى بلا استثناء لهم أصوات فى الجمعية العمومية التى ينحصر
 سلطانها فى التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد
 الى شىء آخر .

§ ٤ - نظام الموائد العامة هو فى كريت أحسن منه فى لقديمونيا فإن كل
 أحد فى اسبرته يجب أن يقدم نصيبه المحدد بالقانون والا حرم حقوقه
 السياسية كما قلت آنفا . أما فى كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيعوية .
 فمن الثمرات التى تجنى ومن القطعان التى تربي ، سواء أكانت للدولة أم
 كانت ناتجة من الأتوات التى يؤديها الموالى ، يجعل نصيبان أحدهما لعبادة
 الآلهة وللموظفين العموميين ، والآخر للموائد العامة التى يقتضى بها
 على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

§ ٥ - ان نظرات الشارع صادقة فى فوائد القناعة ، وفى عزل النساء
 اللائى يخشى من خصب اسالهن ، ولكنه قرر اتيان الذكران بعضهم بعضا

§ ٢ - يسميهم كوسموس (يطلق على رؤساء الحكام فى مدن كريت) - يظن سنت
 كروا أن أرسطو يستند الى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع (حكومات الاتطاع
 القديمة) .

§ ٥ - اتيان الذكران . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة المقوتة قد صارت مشروعنة
 بالقوانين فى اقرينا . وكان الراى العام فى عهد أرسطو جاريا على أن الكريتيين هم اوله

وهذا نظام سبغت فيما بعد عن قيمته حسن هو أم يبيح . وانصر عن انتم
ها هنا بان نظام المواثد العمامة فى كريت هو بالبداهة احسن منه فى
اسبرته .

٦ - نظام الكوسموس هو أيضا أحط قدرا من نظام الايفور اذا كان
هذا ممكنا . فان فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أناس من
مستوى عامى . لكن ليس له فى كريت المزايا التى حصلت عليها منه اسبرته
ففى قدمونيا الميزة التى تؤتى الشعب هذا القضاء الأعلى الذى يعينه الانتخاب
العام تجب اليه الدستور ، أما فى كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس
يتخذون من بعض العائلات المنزلة لا من عموم المواطنين قطعا . وفوق ذلك
يجب أن يكون المرء قد كان فى الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس
الشيخوخة . وهذا النظام الأخير به من العيوب ما بنظام قدمونيا . فان عدم
المسئولية للموظف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغاية .
وها هنا يبرز محظور ترك الأحكام القضائية الى تحكم اشيوخ دون أن يقيدوا
بقيود القوانين المكتوبة . وان سكية الشعب المبعد عن هذا القضاء لا تثبت
صلاح الدستور . فان الكوسموس ليس لهم كما للايفور فرصة أن يكسبهم
المناقضون ، فانه لا أحد فى جزيرتهم يجىء ليشتري ضمائرهم .

من ابتدع منه لبدعة ر . القوانين لافلاطون ك ٨ ص ١١ وكتاب هيرقليدس الصنى ٥٠٨ . ويؤكد
افلاطون فى مؤلفه القوانين ك ١ ص ٢٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جتيميد ليتخفوا منها
عدرا الهيا لاشتياع شهرتهم الشائنة . ويزعم مفسر اخبيلوس ان لاوس ابا اوديب هو اول
اغريقى قذف هذه النملة الشنعاء وان موته ومصائب قومه انما كانت جزاء لجنايته . وأه هيبو
فراطس فانه حرم بناتا على تلاميذه مغازلة الذكران ر . مللر ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها .
وجرجوار فى كتابه «الاستخدام» ص ٩ قد جمع فى هذا الموضوع كل الاحداث التى تلفت النظر
كان هذا النوع فى القدم خصوصا بالرجال الاحرار ممنوعا على العبيد . وقد فخر ايشين فى
خطابه ضد تيمرك بان به هذا الميل .

أضيف لى ذلك انما هذا الموضوع الكريه أن افلاطون فى جمهوريته ك ٥ ص ٢٠٣
قد أباح للمقاتلة . جزاء عظيما لشجاعتهم ، تعشق رفقاتهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم
القانون أن يقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب . ولكنه لا يظهر مع ذلك ، على رأى
سقراط ، أن تذهب هذه المغازلات الى ما وراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حدته . على
أن لافلاطون طائفة من الكلم تحرم قطعا هذه الفاحشة ر . القوانين ك ٨ ص ١١٠ .
واكديتوفون (جمهورية اسبرته ب ٤) .

— فيما بعد ر . ك ٤ ب ١٤ الفقرة الأخيرة .

§ ٧ - من أجل ان يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخیلوا طريقة تناقض جميع مبادئ الحكم وماهى الاقسوة منكراً . يعزل الكوسموس غالباً بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يثورون عليهم . على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاءوا . ولكن فى هذا الصدد ينبغي الرجوع الى القانون عوضاً عن الهوى الشخصى ، ذلك بان القانون ليس الا قاعدة مكفولة التنفيذ . ولكن ماهو أيضاً أشد ضرراً بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متمثلون فيما بينهم باسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التى تهددهم . ويفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة الا ظلها . يسودها البنى وحده . العصاة على الدوام يدعون الأئمة وأصدقاهم الى حمل السلاح ويؤمرون عليهم رئيساً ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات .

§ ٨ - فبماذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء المؤقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الاطلاق ؟ ان دولة مضطربة على هذا النحو هى غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يفزوها . أكرر أن وضع كريت وحده هو الذى نجاها الى الآن . فقد قام بعدها مقام القوانين التى فى غيرها تهدر دم الأجنب . وهذا هو أيضاً الذى أمسك الموالى على القيام بالواجب على حين أن العبيد يثورون فى أكثر الأحيان . الكريتيون لم يبسطوا ألبنة سلطانهم فى الخارج .

وقد أظهرت الحرب الخارجية التى شبت عندهم حديثاً ضعف نظمهم اظهاراً تاماً .

حسبنا ماقد قلنا على حكومة كريت .

§ ٨ - الحرب الخارجية . من دواعى الاسف أننا لا نعرف بالهبط الى أية حرب يشير أرسطو فى هذه الفترة . فلو عرفناها لعلنا للوقت الذى كتب فيه أرسطو كتاب السياسة ؛ ما دامت تلك الحرب حديثة حين كان يكتبه . ان هذا التحليل لجمهورية كريت هو أتم ما قد وصل الينا من تاريخ القدماء .

الباب الثامن

بحث دستور قرطاجنة • صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة • المشابهات بين دستور قرطاجنة ودستور اسبرطة • عيوب الدستور القرطاجنى • المحاكم التى لها من السلطان اكثر مما ينبغى • التقدير الغالى للثروة فيها • واجمع بين الوظائف • ليس الدستور القرطاجنى من القوة بحيث تستطيع الحكومة ان تحمّل النازلة •

§ ١ - كان قرطاجنة أيضا فيما يظهر دستور حسن اوفى من دستور الدول الأخرى فى كثير من النقط ، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا • تلك الحكومات اثلاث كريت واسبرطة وقرطاجنة بينها مناسبات كبرى وهى أرقى بكثير من جميع الحكومات المعروفة • اقرطاجنيون سلبى الخصوص لهم أنظمة فاضلة ، والذي ثبتت حكمة دستورهم هو أنه ، على رغم ماخولت الأمة من نصيب فى الحكم ، لم يرأبته فى قرطاجنة تغير فى الحكم ولم يكن بها لاثورة ولا طاعة • وذلك شئ حقيق بلفت النظر •

§ ٢ - وسأذكر بعض المشابهات بين اسبرطة وقرطاجنة • فالموائد العامة للجمعيات السياسية تشبه الفيديتى اللقدمونية ، فان المائة والأربعة تقوم مقام الايفور • غير أن القضاء القرطاجنى أصل فى أن أعضائه عوضا عن أن يستلوا من الطبقات الحاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال • والملوك ومجلس الشيوخ تقارب كثيرا فى الدستورين ، غير أن قرطاجنة أشد تبصرا ، فلا تطلب ملوكها فى عائلة وحيدة • وانها لاتتخذهم كذلك من جميع العائلات بلا استثناء ، بل هى تكل الأمر الى الانتخاب لا الى السن لتجئ للسلطان

§ ٢ - للجمعيات السياسية • لا يعرف شئ عن هذه الجمعيات السياسية ويرى كلوج بحق أن الموائد العامة كانت غير ممكنة فى مدينة عدتها سبعمائة ألف نفس كقرطاجنة • ويرى تخليف أن هذه الموائد كانت من غير شك ماآدب يقبها عظماء المواطنين لاشياعهم • - المائة ولاربعة • ويوصى كلوج وهيرن بالا يلبس المائة والاربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم ارسطو فيما بعد فى الفقرة الرابعة • ويزعم كوتلنج ص ٤٨٥ أن الطائفتين هما شئ واحد بعينه فى الحكم • وان ارسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسة آلاف وأربعين اذ يتكلم عن جند أنلاطون • وهذا أيضا محتمل •

بالأهلية والاستحقاق . ان الملوك ويدهم من السلطة أو سنها ، يكون الخطر منهم بنا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر . وقد أتوا فيما سبق بلقدمونيا سرا كثيرا .

§ ٣ - ان صوف الانحراف فى المبادئ التى ذكرناها وانتقدناها غالبا هى عامة فى جميع الحكومات التى درسناها الى الآن . وان دستور قرطاجنة لجميع الدساتير التى قاعدتها استقرارية وجمهورية معا يميل تارة نحو الديمقراطية وتارة نحو الأوليغرشية . مثال ذلك الملكية ومجلس الشيوخ عندما يجعلان على رأى يستطيعان أن يظهرهما الشعب على بعض الأفضية ويستران عن علمه البعض الآخر . ولا حق للشعب فى ان يحكم فى القضايا الا فى حال الخلاف . لكن متى رفعت القضية الى الشعب يمكنه لا أن يطلب عرض أسباب القضاة فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا . وكل مواطن يستطيع أن يتكلم فى الموضوع للمناقشة . وهذا امتياز كان يطلب بلا جدوى فى الجمهوريات الأخرى .

§ ٤ - ومن الجهة الأخرى أن يترك للبنتارشى المكلفين بطائفة من الأشياء المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم فى ان يعينوا أولى الولايات جميعا ، وهى ولاية الدثة ، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع الوظائف مادام أولو البنتارشى متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجرد مرشحين له لا يزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان . وتلك أنظمة أوليغرشية . انما هو من وجه آخر نظام أرستقراطى نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة بالقرعة . واذا أنا أجد هذا الميل بعينه فى بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة الذين يحكمون فى كل نوع من الأفضية دون أن يكون لهم ، كما فى لقدمونيا ، اختصاصات خاصة .

§ ٥ - اذا كانت حكومة قرطاجنة تتحلل على الخصوص من الأرستقراطية الى الأوليغرشية . فينبغى أن تكون علة ذلك فى رأى يشبهه أن يكون مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنمون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن

§ ٣ - منوف الانحراف فى المبادئ . . ر . فيما سوف يجيء ك٣٥٣ ف٢ ، ٤

توكل لا الى أناس ممتازين فحسب بل أيضا الى أثرياء ، وان مواطن فقيرا
لا يمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة . فاذا كان حيثشذ
الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أونيفرسي ، والاختيار بحسب الأهلية هو
مبدأ أرسقراطي ، فحكومة قرطاجنة تؤلف صنفا ثانيا مادام أنه يعنى فيها
يهذين الشرطين معا ، خصوصا فى انتخاب الحكام الأعلى . وفى انتخاب
الملوك واقواد .

§ ٦ - وان هذه الاسنحالة للمبدأ الأرسقراطي هى عيب ينبغي ان يسند
الى اشارع نفسه . فان احدى عاياته الأولى يجب أن تكون ، منذ الاصل ،
بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشد امتيازًا ، وأن يعمل على الا يكون
الفقر ضرا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد ، ولكن
اذا وجب الاعتراف بأن اثروة تستحق الاتفات بسبب الفراغ الذى تؤتبه
فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة لمرشاة الوظائف العليا كوظائف الملك واققاد ،
وان قانونا من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية
بتمامها حب الذهب .

§ ٧ - ان رأى أعظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الآخر الذين هم
دائما على استعداد لاتباعهم ، واذا ففى كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه
أشد احتراما مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرسقراطي متين حقا .
من الطبيعى أن أوئك الذين اشترى وظائفهم يعادون أن يعوضوا أنفسهم
منها متى كانوا قد بلعوا اسنطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض انه
اذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب فى الاثراء فان رجلا فاسد
الحلق اشترى غالبا وظيفة لا يرغب فيه . الوظائف العامة يجب أن يولاها
الأكثر كفاية ، غير أن الشارع اذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للمواطنين
الممتازين فانه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

§ ٨ - يمكن أن يوجه البلوم أيضا الى الجمع بين الوظائف الذى يعتبر
فى قرطاجنة شرفا كبيرا ، فان الانسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام الا بشىء
واحد فى آن واحد . وان واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف والأيكلف

فردا واحدا بعينه أن يعمل فى الموسيقى وفى الأحية • حينما لاتكون
الدولة ضيقة أشد مما ينبغي ، يكون من المطبق للمبدأ الجمهورى والديمقراطى
ان يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام • لأنه بهذا
تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه المنفعة المزدوجة : أنه كلما كانت ادارة الاعمال
بعدد أكثر كانت أحسن ادارة وأسرع • يمكن التحقق من صدق هذا فى
أعمال الحرب وفى أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة
أو من سلطة •

§ ٩ - وان قرطاجنة تتقى أخطار حكومتها الأوليغرشية بأن تغنى على
الدوام جزءا من الشعب الذى يبعث به الى المدن المستعمرة • وتلك وسيلة
لتطهير الدولة وتماسكها • ولكنها حينئذ لاتدين بسكيتها الى المصادفة بل
كان من حكمة الشارع أن يحققها لها • من أجل ذلك فى حاة النوازل اذا
قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فان القوانين لاتقدم أية وسيلة لتعيد
الى الدولة السلام الداخلى •

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقا ، دستور اسبرته ، وكريت ،
وقرطاجنة •

§ ٩ - أن يحققها لها • قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجنة وعلى
الخصوص ، ولف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الاوحد فى الزمان القديم الذى بسط وصف حكومة
قرطاجنة • فان المقد الرومانى كان أعمق من أن يكتفى بإبادة قرطاجنة حتى أطلاها من على ظهر
لارض بل أتى أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحتفظ الا باندهارها بالهزيمة • وقد
أطاعه التاريخ الى حد أن البحث اللغوى لم يوفق على صبره وحصافته الى أن يسلبه الا انتفا
غامضة وناقصة • ويكاد لا يبقى للاجيال التالية عن قرطاجنة الا ما أراد الفاتحون لهم أن
يعلموه • وانا لا نعرف انتقاما ذهب الى أبعد من هذه الحدود •

الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمفئتين مختلفين - سولون . الروح الحقيقي لاصلاحاته - زالوكوس ،
خارنداس ، اونوماقريطيفيلولوس ، مقن ثيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور . دياكون في
فناكوس ، اندروداماس - خاتمة البحث في الاعمال السالفة .

§ ١ - من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض من
يمارسوا الأعمال العامة على أى وجه وهم يكونوا الا مجرد مواطنين . وقد
ذكرنا كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم . وآخرون كانوا شارعين اما
لبلادهم واما لشعوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاما . من بين
هؤلاء بعضهم لم يضعوا الا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك .
فلوقرغس وسولون مثلا قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات .

§ ٢ - لقد بحث فيما مر دستور لقدمونيا . أما سولون فانه شارع عظيم
في نظر بعض الأشخاص الذين يسندون اليه أنه قضى على كل سلطان
للأوليغرشية ، وأنهى استعباد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ، بتوازن
صادق للأنظمة التي هي أوليغرشية في مجلس الشيوخ ، أرستقراطية في
انتخاب الحكام ، ديمقراطية في ترتيب المحاكم . غير أنه محقق فيما يظهر
أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدتهما
عليه . وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع
الأهالي .

§ ٣ - وانما هو على هذا الوجه عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس
الشيوخ وسلطة الحكام المنتخبين بأن جعل الهيئة المعينة بالقرعة هي السيدة

§ ١ - خير دستور . في عبارة النص : على ما هو الدستور .

§ ٢ - استعباد الشعب . قد يظهر من الصورة المرسومة على الباب الملكي والتي كانت
بافية في زمن يوزياس (أيقنا ب ٣ ص ١٨) أن الديمقراطية الاتينية كانت ترى نفسها
مدينة لثيسوس بقدر ما هي مدينة لسولون . وقد مات سولون في نحو السنة ٥٥٩ قبل
ميلاد وسنه وقتئذ أربع وثمانون سنة .

انمليا للدونة • فلما وضع هذا القانون أُتجج تمليق الشعب كما يملق الطاغية
أن تدار أعمال الدونة بالديمقراطية كما تراها في أيامنا هذه •

وأما ايفيالت فانه قد بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضا فريفلس
الذى ذهب الى أن قرر راتبا لمقضاة • وحذا حذوهما كل ديماغوجى ذهب
بالديمقراطية الى الحد الذى تراها عليه الآن • ولكن لا يظهر أن هذا كان
هو المقصد الأولى لسولون • وهذه التغييرات المتعاقبة أولى بهسا أن تكون
عرضية بحتة •

§ ٤ - وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحرى فى الحرب
الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال الى
ديماغوجيين مرتشين • غير أن سولون لم يكن آتى الشعب الاقسطلامندوحة
عنه للسلطان ، أعنى اختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حسابا • لأنه بدون
هاتين السلطتين تكون الأمة اما مستعبدة واما عاصية • غير أن كل الادارات
كان سولون قد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء ، أولئك الذين يبلغ
دخلهم خمسمائة مدينه ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الثالثة المؤلفة من
الفرسان • أما الرابعة وهى فرقة المناجورين فلم يكن لها سبب الى أية
وظيفة عامة •

§ ٥ - وزالوكوس قد سن قوانين للوكرين الايزيفيريين ، وخازنداس
القطنى لمدينته الأصلية ولجميع المستعمرات التى أسستها خالسيس فى ايطاليا
وفى صقلية • والى هذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكرت
وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح • ومع أنه لوكرى فانه قد تعلم

§ ٣ - يفيالت • ديب غوجى استصدر مرسوما ضد سنقات المحكمة فى السنة الاولى
من الاولب المسد لثمانين ٦٦١ قبل الميلاد • وقد عمم أعداؤه على قتله • (ر • ديودور
الصفلى ج ٢ ص ٥٩) •

§ ٤ المؤلف من الفرسان • يلاحظ هنا أن ارسطو وضع الفرسان فى الصف
الثالث ويضعهم المؤلفون الآخرون فى الصف الثانى • ر • بوخ • الاقتصساد السياسى
للاتينيين ج ١ ص ٣٠٤ •

§ ٥ - زالوكوس • لا يعرف بالضبط فى أى زمان كان زالوكوس • ويقال أعادة
انه كان فى القرن الثامن قبل الميلاد •

فى كريت اذ ذهب اليها لينعلم فن اغرسة • ويزيدون على ذلك انه كان صديقاً لطاليس الذى كان لوقرغس وزالوكوس تميذنين له ، كما كان خازن دناش تميذا لزالوكوس ، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المنومات يلزم أن يخلط فى الأزمان تخليطاً غريباً •

§ ٦ - كان فيلولاوس الكورتنى مقنن ثيبة ، وكان من عائلة الباشيين ، وحين كان محبوبه ديوكليس الظافر فى الالعب الأولية مضطراً الى افرار من وطنه ليتخلص من شهوته الآئمة لأمه هلسيون احتجب فيلولاوس فى ثيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما • ويرى الناس الى هذه الساعة قبريهما على وضع بحيث ان من أحدهما ترى أرض كورته التى لا يمكن أن ترى من القبر الآخر •

§ ٧ - واذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس هما اللذين أوصيا بما ذكر فى وصيتهما : الأول كرها فقيه كان لا يريد أن يسلم من قبره النظر على سهل كورته • والثانى على ضد ذلك كان يرغب فيه • تلك هى قصة اقامتهما فى ثيبة • من بين القوانين التى سنها فيلولاوس لهذه المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد والتى لاتزال تسمى فيها القوانين الأساسية • وان مايسند اليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائماً عدد الأنصبا ولو بالتوريث غير قابل للتغيير •

§ ٨ - وليس لخازن داس شىء خاص الا قانونه ضد شهادات الزور ، نوع من الجريمة هو أول من اشتغل به ، ولكن قوانينه لما بها من ضبط وحسن بيان ترفعه على المقتنين حتى فى أيامنا • وان مساواة الثروات هى المبدأ الذى اخص فالياس بتسميته • والمبادئ الخاصة بأفلاطون هى شيوعية النساء والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء • ومن أعماله أيضاً القانون الذى سنه ضد السكر ، والقانون الذى يؤتى الرجال القنع رياسة المآدب ،

§ ٦ - فيلولاوس • يضعه مللر فى الاولب الثامن عشر اى سنة ٧٢٠ ق • م • - الباشيين • العائلة الملوكية فى كورنته وهى من نسل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل سنة فى عدة محصور •

والقانون الذى يوجب فى التربية العسكرية تمرين اليدىن على السواء حتى لاتنفل احدهما غير نافعة وتكون اليدان جميعا عاملتين على السواء .

§ ٩ - ودراكون سن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من قبل ، وليس بهذه القوانين شىء خاص ولا خالد الاقسوة المتناهية وتغليظ العقوبات . ويتاكوس سن قوانين لكنه نم ينشىء حكومة ، وله نص خاص به هو ذلك النص الذى يعاقب عقابا مضاعفا على الخطايا التى ترتكب أثناء السكر .

ونظرا الى أن الجرائم أكثر وقوعا فى هذه الحالة منها فى حانة الصحو فانه للصالح العام قد أثر تغليظ العقوبة على الرأفة التى يستحقها رجل أخذ منه النيذ . أندروداماس الريجيومى ، شارع شاليسيس فى تراقيا ، قد خلف قوانين على القتل وعلى البنات المنفردات بالميراث ، ولكنه ربما لايمكن مع ذلك أن يذكر له أى نظام يسند اليه على وجه الخصوص .

تلك هى الاعتبارات التى أوحى الينا بها بحث الدساتير الموجودة والدساتير التى تخيلها بعض الكتاب .

§ ٩ - دراكون . الذى عدل عن بعض قوانين سولون . - بيغا كوس . الميلينيى احد السبعة الحكماء وكان معاصرا لسولون .

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن - نظرية الحكومات والسيادة - في الملوكية

الباب الأول

الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة في وظائف القاضى والحكام : هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية - في ثبات الدولة أو تغيرها في علاقاتها بالمواطنين - وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة - الدولة تتغير بتغير الدستور عينه .

§ ١ - حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هي العلم بماذا يعنى بالدولة . في اللغة العامة ، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الفلاني يصدر من الدولة في رأى البعض وهو في رأى الآخرين ليس الا فعل أقلية أوليغارشية أو طاغية . ومع ذلك فالرجل السياسى والمقنن إنما يقصدان في أعمالهما الى الدولة ليس غير . والحكومة ليست الا نظاماً ما مفروضاً على جميع أعضاء الدولة .

§ ٢ - لكن الدولة بما هي ، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست الا اجتماع عناصر ، فينبغى بالبداهة أن يتساءل بادية الأمر ماهو المواطن مادام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة . وعلى ذلك لتبحث أولاً من الذى يسمى مواطناً وماذا يعنى هذا الاسم ؟ فقلتك مسألة مختلف فيها غالباً وهيئات أن يقع الرأى فيها بالاجماع ، ففلان بما هو مواطن في الديمقراطية ينقطع غالباً عن أن يكونه في دولة أوليغارشية .

§ ٣ - ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم الا بسبب عرضى كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم .

لا يكون المرء مواطناً بمحل الإقامة وحده ، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعييد . كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه . لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية . فمحل الإقامة والمداعة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين . وكل ما في الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع القاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلاً أن يختاروا كفيلاً ، وهذا تضيق في الحق الذي يخولونه .

§ ٤ - والأولاد الذين لم يبلغوا سن القيد المدني ، والشيوخ الذين حذفت أسماءهم منه ، هم في وضع مشابه تقريباً : فإن هؤلاء وهؤلاء هم على التحقيق مواطنون ، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الاطلاق ، وينبغي أن يضاف الى أولئك أنهم مواطنون ناقصون والى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون . وليختر من شاء أى تعبير فلا أهمية للألفاظ ، بل انه ليفهم بلا عناء ما هي فكرتي . وان ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجرداً عن كل النقائص التي نبها عليها آنفاً . وممازات الصعاب بأعيانها وما يزال حل المسألة هو هوفي حق المواطنين الموصومين بالعار والمفنين .

ان اسما مميزة للمواطن احق على انوجه الأتم انما هي التمتع بوظائف القاضي والحكم . ومع ذلك فان وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لايشغلها الفرد بعينه مرتين أبداً ، أو محدودة تبعاً لأى شكل آخر ، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضي وعضو الجمعية العمومية .

§ ٥ - ربما يجحد أن تلك ادارات حقيقية وأنها تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها ، لكنه قد يظهر لنا هزواً ألا يخول سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة . على أنى لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية . بل هذا هو أيضاً مسألة ألفاظ . فان اللفظة ليس بها أبداً حد جامع للتعبير عن معنى القاضي وعضو الجمعية العمومية . وانى أتخذ لتعيين هذا المعنى

§ ٤ - القيد المدني . في دفتر العام المسمى في اتيانا . لكسبارشيك .

لفظ « الإدارة العامة » فاسمى مواطنين كل أوئك الذين يتمتعون به • وإن حد المواطن هذا أولى من سواء بالانطباق على أوئك الذين يوصفون عادة بهذا الوصف •

§ ٦ - ومع ذلك ينزم ألا يعزب عن النظر أن فى كل نظم الأشياء تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولا والآخر ثانيا وهلم جرا وألا يوجد بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة فى الطبيعة الأصنية لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة الا بالنواطة • كذات دستايرتين لنا متخالفة فى أنواعها ، هذه فى الصف الأخير ، وتلك فى الصف الاول ، مادام أنه لايد من وضع دستاير الباطلة والفاودة بعد تلك انى احتفظت بكل صفاتها • وساقول فيما بعد ماذا أعنى بدستور فاسد • ومن ثم يتفسير المواطن بالضرورة من دستور الى آخر • فالمواطن كما قد حدناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية •

§ ٧ - هذا لايعنى أنه لايمكن أن يكونه أيضا فى غيرها ، كنه لا يكونه بالضرورة • من دستاير مالا يعترف بالشعب ، وعضوا عن الجمعية العمومية يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند الى هيئات خاصات كما فى لقدمونيا حيث الايفور يتناسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونوت يفصلون فى قضايا اقتل وحيث القضايا الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص محاكم مختلفة ، وكما فى قرطاجنة حيث بعض ادارات لها ائيزة الخاصة باصدار جميع الأحكام •

§ ٨ - ينبغى أن يكون حدنا للمواطن معدلا على هذا الوجه • فى أى موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحدود فى أن يكون المرء عضوا فى الجمعية العمومية وفى أن يكون قاضيا • بل على تقيض ذلك تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق على بعضها أهلية المداولة فى أعمال الدولة وأهلية القضاء ، وهذه الأهلية عنها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو تقتصر فيها على بعضها • حيثئذ بدهى أن المواطن هو الفرد الذى يمكن أن يكونه فى الجمعية

العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التي هو عضو فيها . وأعنى وضعيا بالدولة لفيقا من أناس من هذا القليل يملك كل مايلزم لسد حاجات المعيشة .

§ ٩ - في اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لا يكفي . قد يذهب بعضهم بالتحرج الى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك . غير أنه من هذا التعريف الذي يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهوري تنشأ صعوبة أخرى ، وهي أن يعلم هل كان الجد الثالث أو اربع مواطنا . من أجل ذلك كان غريغاس الليونتيومي مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطني لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم الا هذا المنسج ، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخراف قدرا . وعندنا المسألة تكون من البساطة بمكان . انهم كانوا مواطنين اذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة في تعريفنا ، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هي شرط لا يمكن عقلا أن يطلب من الساكنين الأول ، المؤسسين للمدينة .

§ ١٠ - وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم يصيروا مواطنين الا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطفلة من أثينا اذ أدخل في القبائل زمرا من الأجانب والعييد المقيمين . في حق هؤلاء المسألة الحققة هي أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل . حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوى الخطأ المين . لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رفقوا الى الوظائف العامة بغير حق وفي أعيننا أنهم قضاة وان كانوا قضاة بغير حق . فال مواطن عندنا هو فرد مخول سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما

§ - غريغاس . من ليونتيوم سفسطاني مشهور معاصر لافريقلس . وهو الذي اتخذ افلاطون اسمه لمحاورته المشهورة .

§ ١٠ - كلستين . هو الذي رتب قبائل اثينا عشر قبائل بدلا من اربع في نحو الاولمب الثامن والمئتين اى سنة ٥٠٨ ق م .

قلنا حتى المواطنين الذين جعلهم كذلك كالمستين كانوا كذلك فى الواقع .
الواقع .

أما مسألة العدل والظلم فإنها تتعلق بالمسألة التى وضعها بادية الأمر .
هل الفعل الفلانى صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا ما يجعل على
النسك فى كثير من الحالات . وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية
الأوليغرشية أو الطغيان يظن كثير من الناس أنه يجب التسكر للمعاهدات
القائمة بحجة انها لم تقدمها الدولة بل عقدها الطاغية . لا حاجة الى ذكر
كثير من الإستشهادات من هذا القبيل التى تستند كلها الى هذا المبدأ أن
الحكومة لم تكن الا نوعا من البغى لاسبب بينه وبين المنفعة العامة .

§ ١١ - اذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها
هى أيضا عهد الدولة كعهود الأوليغرشية والطغيان . والصعوبة الحقة هاهنا
تتحصر فى تعرف متى يمكن أن يقول ان الحكومة تبقى هى بعينها أو أنها
تصير غير ماقد كانت . وانه ليجت سطحى للمسألة أن يقصر الاعتبار فيه
على المحل أو على الأفراد ولأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منزل وأن
يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء فى مكان وأولئك فى مكان آخر . فالمسألة
على هذا توجه تصير من البساطة بمكان . وان المدلولات المختلفة لكلمة
مدينة تكفى بلا عناء لحل المسألة .

§ ١٢ - كمن بماذا تتعرف شخصية المدينة متى كان المحل يبقى على
الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار فى الواقع هى التى ترتب
هذه الوحدة . لأنه ربما يكون من الممكن فى الواقع احاطة بيلوبونيز كلها
بسور . وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل
فى دائرتها أمة من أن تمثل مدينة . وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت
فى يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك . على أننا سنسجد
الفرصة فى موطن آخر لعلاج هذه المسئلة علاجاً نافعا . فان سعة المدينة

§ ١٣ - ثلاثة أيام . الامر هنا بصدق فتح قبروش لبابل لا لايمكندر كما لم يعض

المصريين .

أمر لا ينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسأل نفسه :
أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدة مدائن ؟ .

§ ١٣ - لتسليم بأن الموطن عينه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم
ومن ثم أمكن ، مادام جنس السكان باقيا بعينه ، أن يجزم بأن الدولة هي
هي بعينها ، على رغم التداول المستمر فى النوفيات والموايد كما يسلم
المرء بداية الأتوار واينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجري
بلا انقطاع ، أم ينبغي ان يدعى أن الناس فقط يقون بذواتهم لكن الدولة
تتغير ؟ والواقع أنه مادامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناسى
خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتمدات صورته فينتج ضرورة
أن الدولة لاتبقى هي ماهى ، والشأن فى هذا كالشأن فى الجوقة التى تظهر
على التبادل فى المنهاة وفى المناساة فهى متغيرة فى نظرتنا مع أنها فى الغالب
تألف من المثلثين أنفسهم .

§ ١٤ - هذا التشبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام
آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن فى هذا كالشأن فى اللحن
حيث الأصوات أنفسها تعطى تارة المذهب الدورى وتارة أخرى المذهب
الفريجى . إذا كان هذا حقا فأنما يكون المرجع على الخصوص الى الدستور
للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن تقبل تسميته مخالفة مع بقاء
الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها
الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هى مع ذلك مسألة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد ثورة ،
أن توفى العهود المبرمة أو أن تنقض ؟

الفصل الثانى

فضيلة المواطن لا تلبس تماما بفضيلة الفرد على حدة . المواطن له دائما رابطة بالمولة .
فضيلة . الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية قيدها . هاتان الفضيلتان
لا تلبسان حتى في الجمهورية الفاضلة . انهما لا تجتمعان الا في الحاكم الحقيقى بالامرة .
الخصائص المختلفة التى تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان المواطن الطيب يجب ان يعرف على
السواء ان يطيع وان يامر . الفضيلة الخاصة للامرة انما هي التبصر .

§ ١ - مسألة تتبع تلك المسألة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين
فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما تختلفان احدهما عن الأخرى .
لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بديا أن نحدد فى أنفسنا معنى
فضيلة المواطن .

المواطن كالملاح هو عضو جماعة . ففي السفينة ، مع أن لكل خدمة
مختلفة بأن يكون الواحد جذافا والآخر ربانا ، وهذا مساعدا وذاك مكلفا
عملا آخر ، بين برغم هذه التسميات والوظائف التى ترتب بالمعنى الخاص
فضيلة خاصة لكل منهم انهم جميعا يشتركون مع ذلك فى تحصيل غاية
مشتركة وهي سلامة السفينة التى يقومون بها كل فيما يخصه والتى يسعى
كل واحد منهم اليها على السواء .

§ ٢ - أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف
وظائفهم سلامة الجماعة هي عملهم المشترك . والجماعة هنا هي الدولة .
فضيلة المواطن تتعلق اذا بالدولة دون سواها . لكن نظرا الى أن الدولة
تكتسى صوراً متعددة فيبين أن فضيلة المواطن فى كمالها لا يمكن أن تكون
واحدة . فان الفضيلة التى تجعل المرء خيرا هي على الضد واحدة ومطلقة .
ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة
أخرى غير فضيلة الفرد على حدة .

§ ٣ - يمكن أيضا أن تعالج هذه المسألة من جهة نظر أخرى تتعلق
بفحص الجمهورية الفاضلة . إذا كان من الممتع في الواقع ألا تتألف
أعضاء الدولة الا من أناس أخيار ، وإذا كان كل واحد منهم مع ذلك
يجب أن يقوم فيها بالوظائف التي توكل اليه خير قيام فذلك يقتضى حتما
فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتعا أن يكون السكان أجمعون يعملون
جميعا على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بالألا يمكن أن يوجد تماثل بين
الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة . فى الجمهورية الفاضلة الفضيلة
المدينة يجب أن تم الجميع مادام أنها الركن الضرورى لكمال المدينة ،
لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميع فضيلة الرجل على حدة الا متى
سلم بأن المواطنين أجمعين فى هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن
يكونوا أخيارا .

§ ٤ - أكثر من هذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن
الموجود الحى يتكون أصلا من نفس ومن جسم ، وكما أن النفس تتألف
من العقل ومن الغريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من
السيد ومن العبد ، كذلك كل هذه العناصر توجد فى الدولة تصحها أيضا
عناصر آخر ليست أقل تغايرا . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة
فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة فى الجوقات
حيث عمل أحدهم رئيسي والآخر تبعي •

§ ٥ - فحق اذا أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا
متماثلتين إطلاقا اذن من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن
الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : انما هو الحاكم الحقيق بالامرة التي
يقوم بها والذي هو فاضل وكيس معا . لأن الكياسة ليست أقل لزوما من
الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيل انه ينبغي أن يؤتى الرجال
المرشحون للسلطان تربية خاصة . وفى الواقع نحن نرى أبناء الملوك
يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة . حتى ان أوربيد نفسه حين
يقول :

لاتلك المواهب الفارغة التي هي غير نافعة للدولة

يظهر انه يعتقد أنه يمكن تعليم الامرة .

§ ٦ - اذا كانت فضيلة الحاكم الطيب ممانلة لفضيلة الرجل الخير ،
وإذا كان المرء لا يزال مواطناً حتى مع طاعته لرئيس فان فضيلة المواطن
على العموم لا يمكن أن تكون من ثم ممانلة على الاطلاق لفضيلة الرجل
الخير . بل تكون فقط فضيلة مواطن ما ، مادامت فضيلة المواطنين ليست
البتة ممانلة لفضيلة الحاكم الذي يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة
جازون حينما كان يقول : « فليمت بؤساً اذا كان يقطع عن أن يكون ملكاً
مادام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد » .

§ ٧ - على أن هذا لا يمنع احترام الناس الى أعلى درجات الاحترام
لتلك الملكة التي به يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على - سواء . فهذا الكمال
المزدوج بالامرة والطاعة تعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن . لكن اذا كانت الامرة
يجب أن تكون حظ الرجل الخير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الامرة هما
الملكتان الضروريتان للمواطن ففي الحق لا يمكن أن يقال انهما تكونان
خليقتين بالتساوى في الثناء . ينبغى التسليم بهاتين النقطتين : بدياً أن الانسان
الذي يطيع وذلك الذي يأمر لا ينبغى أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانياً
أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة
والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعوتين

§ ٨ - هناك سلطة السيد وانها كما قد قررنا ليست مضافة الا الى حاجات
العيش اللاتي لا صارف عنها . انها لا تقتضى أن يكون الانسان المتسلط قادراً
على أن يعمل هو بنفسه . بل هي تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك
الذين يطيعونه : والباقي يتعلق بالعبء . وأعنى بالباقي القوة الضرورية بالخدمة

§ ٦ جازون . هو بلا شك جازون الذي استشهد ارسطو بكنسته الحكيمة (الخطابية
٢ ب ٨) وقد كان طاغية فيرس في تساليا وقد قتل في السنة الثالثة من الاولمب ١٠٢
أى قبل الميلاد في الوقت الذي كان يفسر لانغريفا لى اضمتها الحروب الداخلية ذلك
المشروع الذي نجح فولوبيوس المقدوني في تنفيذه (ر . ديودور الصقل ١٥ ص
٣٧٥) .

المنزلية كلها . وأن صنوف العبيد هي أيضا متعددة تعدد الصناعات المختلفة . ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغي أن يعد في العمال اليدوين كل عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعاد العمال عن الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها الا عند افراطات الديمقراطية .

§ ٩ - لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بالمواطن الطيب الى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة، الا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعا شخصيا . في الدولة ليس الأمر بعقد يصدد سيد أو عبد فليس فيها الا سلطة تفذ على أشخاص أحرار متساوين بالمولد . واذا فتلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادیء الأمر كما أن المرء يتعلم امرة كتيبة بأن يكون مجرد فارس : ويتعلم أن يكون قائدا بأن ينفذ أوامر قائده ، وأن يقود سرية من الرجالة أو فرقة من الجند بأن يخدم جنديا في هذه أو في تلك . واذا فعلى هذا المعنى يكون من الحق أن تؤيد أن المدرسة الوحيدة الحقة للامرة هي الطاعة .

§ ١٠ - ليس أقل مدخلا في باب الحق أن أهلية الامرة وأهلية الطاعة مختلفتان جدا وان كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين علم الطاعة والامرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار . انهما يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الحير . واذا كانت حكمة الامرة وعدالتها هما غير حكمة الطاعة وعدالتها مادام المواطن لا يزال حرا حتى متى يطيع فان فضائل المواطن ، حكمته مثلا ، لا يمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها . انهن يجب أن تتغير أنواعهن تبعاً لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر ، وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماما عند المرأة عنهما عند الرجل . فان رجلا ليحسب ان اذا لم يكن لديه من الاقدام الا مثل ما للمرأة ، وان امرأة لتعد ثمرارة اذا لم يكن لديها من التحفظ الا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل

الذى يعرف السوك فى الحياة ، وعلى هذا فهى العائلة وظائف الرجل
وظائف المرأة شد ماتكون على طرفى التقابل باعتبار أن واجب أحدهما
الكسب وواجب الأخرى الحفظ .

§ ١١ - أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالامرة فهى التبصر ، وأما سائر
ماسواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطعون وبين أولئك
الذين يأمرون . التبصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة
بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذى يطيع هو كصانع الزمادات ،
والمواطن الذى يأمر كالقنان الذى يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها اذا هو أن نبين الى أى حد تكون الفضيلة
السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفى أى شىء تتباينان
وفى أى تتاعدان كلتاها عن الأخرى .

الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وخاتمها . العمال لا يمكن ان يكونوا مواطنين في دولة
حسنة الدستور . استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال في الارستقراطيات
والاليفرشيات . الضرورات التي ينبغي ان تخضع لها الملوك احيانا - الحد الاخير للمواطن .

§ ١ - تبقى مسألة في أمر المواطن لانزال للحل . ألا يكون المرء مواطنا
حقيقة الا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة ، أم أنه لا ينبغي أن يوضع
الصناع في صف المواطنين ؟ اذا أعطى هذا الوصف حتى الى الافراد المبعدين
عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والحلق اللذان أضفناهما
اليه مادام يعد الصانع مواطنا . لكن اذا منع الصناع هذا الوصف فماذا يكون
محلهم في المدينة ؟ انهم ليسوا على التحقيق من طبقة الاجانب ولا من
طبقة أولى محل الإقامة . في الحق يمكن أن يقال لاشيء من ذلك محل
للاستغراب لأن العيد أو العتقاء ليسوا كذلك من الطبقات التي ذكرناها
آنفا .

§ ٢ - لكن من الحق أنه لا ينبغي أن يرفع الى صف المواطنين كل الافراد
الذين هم مع ذلك تحتاج اليهم الدولة بالضرورة . فالاطفال ليسوا مواطنين
كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الاطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء
انهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفي بعض الدول فيما
مضى كان العمال كلهم اما عبيدا واما اجانب وفي أكثر الدول لا يزال الحال
كذلك الى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصناع أبدا في عداد

§ ٢ - الدستور الكامل لا يقبل الصناع أبدا . كل هذه النظرية التي يبين عليها
الآن انها باطللة انما هي نتيجة لمبادئ التي قررت فيما مر والتي موضوعها تحويل الفراغ
للمواطنين . (ر . ل ٢ ب ٦ ف ٢) . والآن طبقة العمال التي تقابل الصناع
عند الفيلسوف الاغريقي كلها مبعدة بالعمل عن كل مشاركة في الوظائف العامة وفي الحقوق
السياسية وان يكن لها بالقانون جواز الوصول اليها .

المواطنين . فاذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعنى بها لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا إلا أنهم أحرار ، لكن ينبغي أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عندهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا .

§ ٣ - فمن يعمل فى الأشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويكفى أقل التفات الى هذه الأشياء لتكون المسألة برة خير بين متى وضعت على هذا اوضع . وفى الواقع بما أن الدساتير متخلفة فنوع المواطنين تكون كذلك بالضرورة وهذا حق على الخصوص فى أمر المواطن من حيث هو رعية . وبالنسبة فى الدستور الفلانى العمل والاجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفى دستور آخر لا يمكن أن يكوناه على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التى نسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه الى الفضيلة والاعتبار لان تعلم الفضيلة لا يتفق وعيشة الصانع والعامل .

§ ٤ - وفى الأوليغرشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطنا لان باب الوصول الى مراكز الحكم ليس مفتوحا الا لأولى النصاب العالى ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكبر الصانع يصلون الى الثروة . وفى ثبته كان القانون يعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكثر من عشر سنين . وكل الحكومات على التقريب قد دعت الاجانب الى صف المواطنين وفى بعض الديمقراطيات الحق السياسى يمكن أن يكتسب من جهة الام .

§ ٥ - وعلى هذا النحو شرعت فى أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هى التى حملت على سلوك هذه

§ ٥ - القتل فى الرجال . يجب أن يذكر أن قلة الرجال هى التى قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا الظهور فى اسبوتة على الخصوص ر ٠ ب ٣ ف ٦
١٢ . وان دول العهد القديم لم يكن لديهم الا واحدة من وسائل العيشة وهى الانغماس فى الرق فاستنجوا الموت على الحياة . ولم يكن الا الغارة البرابرة هى التى انقضت ان هذه المنتجة الكبرى فى الغرب .

الطريقة . وكل هذه القوانين ليس لها مصدر الا القحط فى الرجال . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولا المواطنين المولدون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير • وأخيرا لا يقبل الا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين •

٦٣ - بين اذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين ، وهذا الذى يكون مواطنا تماما هو الذى له نصيب فى السلطات العامة . واذ يقول هو ميروس على لسان أخيل :

أو أعامل أنا معاملة الاجنبى

فذلك لأنه فى نظره أن المرء أجنبى فى المدينة حين لا يشارك بنصيب فى الوظائف العامة ، وفى كل مكان حيث يستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط انما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم فى المدينة الا محل إقامة •

وعلى ذلك فللمناقشة السابقة كلها قد أبانت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تماثلان وكيف تختلفان ، وقد وضحنا أن فى الدولة الفلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا الا واحدا وانهما فى الدولة الفلانية الأخرى يختلفان • وأخيرا ان الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط الى الرجل السيسى الذى هو سيد أو انذى يمكن أن يكون سيدا ، اما شخصا واما مع غيره قادر على الاشتغال بالمصالح العامة .

الباب الرابع

تقسيم الحكومات والساتير - المعنى العام للدولة وغرضها : حب الانسان الغريزي للحياة وللجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون دائما تحت المحكومين . هذا المبدأ يصلح التقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهي غيرها والى حكومات للصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة نقيضات الاخرى .

§ ١ - متى تقرر هذه الأصول فأول مسألة تليها هي هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ واذا كانت عدة فما هو طبيعتها وعددها والفروق بينها ؟ الدستور هو هذا الذي يعين في الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التي لها السيادة ، وسيادة الدولة انما هي في كل مكان للحكومة : والحكومة هي الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلا في الديمقراطيات السيادة للامة وفي الأوليغرشيات على ضد ذلك انما هي لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال ان دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة في أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الاخرى .

§ ٢ - يلزم بديا أن نذكر هنا ماهو الغرض الذي نعنيه للدولة ، وماهي ضروب الخلاف التي عرفناها للسلطات سواء ماينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . في بداية هذا الكتاب قلنا اذ نتكلم على الادارة المنزلية وعلى سلطة السيد ان الانسان هو بطبعه كائن اجتماعي ، وأعني بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون المتبادل ، ترغب رغبة لا تقهر في عيشة الجماعة .

§ ٣ - وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة في تحصيل حظه الفردي من السعادة التي ينبغي أن يلقاها . هذا هو على

§ ٢ - في بداية هذا الكتاب . (ر . ك . ب ٢ ف ١٠ وب ٣ ف ١) .

التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدته ، لكنهم يجتمعون أيضا على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها ، وان حب الحياة هذا لهو بلا شك أحد كمالات الانسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئا أكثر من العيشة ، الا أن يكون مبلغ الشرور التي تسببها يجعلها في الحق لاتطاق . فانظر في الواقع الى أى درك من البؤس يعاينه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة ، وان الطبيعة لتشبهه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لايمكن التعبير عنها .

§ ٤ - على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التي نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها في فرص شتى في مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين لتسيّد وتعبّد المستوى الذي يشغلانه كلاهما فان سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضي مصلحة العبد لان العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد .

§ ٥ - سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التي سميها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لها وعلى الأكثر مصلحة مشتركة بينهم وبين من يدير أمورهم . ومع أنها في ذاتها على الخصوص في مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن ، كما في كثير من الفنون الأخرى كالطب والالعاب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوي الى منفعة الذي يحكم . فمعلم الالعاب الرياضية يمكن أن يختلط بأشبان الذين يمرنهم كما أن الربان في السفينة هو دائما أحد ركابها . غرض معلم الالعاب الرياضية كغرض الربان انما هو خير الذين يلبان أمرهم . فإذا كان أحدهما أو الاخر يختلط بمرءوسيه فانهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة الا عرضا أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما .

§ ٤ - مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الاول هو أقل تعمقا موجه الى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الاشد تفوقا . وبين من هذه الفقرة أن كتاب لسياسة هو من النوع الثاني من المؤلفات التي كانت تسمى ايضا مؤلفات فلسفية (ر . ك ٣ ب ٧ ف ١) .

§ ٦ - وفي السلطات العامة حينما تكون المساواة الكمية نموطين هي القاعدة فلكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره . بديا وهذا شئ طبيعي محض أن الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما ويقرون غيرهم حق انفصل بنفسه في مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصوا في مصالحه، لكن فيما بعد قد توحى المزاي التي توتيتها السلطة وادارة اترافق العامة الى جميع الرجال الرغبة في أن يقوا في الوظيفة أبدا ولو أن استمرار الامرة كان مستطعا وحده بلا تخلف أن يشفى مرضا يصيهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الاحتفاظ بهذه الامرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ - فبديهي اذا أن الدساتير كنها التي تقصد الى المنفعة العامة هي صالحة لأنها تتورع في اقامة العدل . وكل الدساتير التي تقصد الى المنفعة الشخصية لحاكمين وهي فاسدة القواعد ليست الا فسادا بدساتير الصالحة فانها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست الا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادئ التي وضعناها آنا نستطيع أن نبحت في عدد الدساتير وطبعها ونشتغل بأدىء الامر بالدساتير الصالحة ، ومتى تمت هذه فسوف تعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة •

§ ٧ - فبديهي اذا • هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه . وان افلاطون قد بينه خير بيان • وترى ارسلطو هاهنا اعينا على تعاليم استاذاه (٠ • ٠ الفوائيل ل ٩ لجمهورية ل ٥) •

الباب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، أرستقراطية ، جمهورية - حكومات فاسدة : طغيان ، أوليغارشية ، ديماغوجية - الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند الا الى فروض لا الى الواقع - الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين - هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون الا الى جزء من الحق - الاصل المصبوط والاساسى للمدينة وللإجتماع السياسى اللذين يرميان على الخصوص الى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا الى المعيشة المشتركة فحسب - الحل العام للنزاع بين الثروة والفقير .

§ ١ - بما أن الحكومة والدستور شيء واحد ، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ، ينبغى على الاطلاق أن يكون ذو الولاية هذا اما فردا واحدا واما اقلية واما المواطنين كافة . متى كان حكم الفرد أو الاقلية أو الاكثرية منصرفا الى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الأقلية أم منفعة السواد فالدستور يتحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم : اما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا واما أنهم ، اذا كانوا هم ، ينبغى أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة .

§ ١ - فردا واحدا . اظن انه من غير الممكن ان يكون للتقسيم العلمى للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه . ولم يعترف منتسكيو الا بالحددين الاولين واحد . او عدة ولم يقبل الحد الثالث . ر . روح القوانين ك ١ ب ٣ . ان تقسيم الحكومات الى ملوكية وأوليغارشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو . بل هو مبسوط في حوار أوتيس والنتائرين الفرس بعد قتل مجوس . ر . هيرودوت . طالية ب ٨٠ وما بعده . وان افلاطون يقبل ايضا هذا التقسيم للحكومات . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٨ من ترجمة كوزان والسياسى ص ٤٢٧ من ترجمته أيضا . ولكن لارسطو الفضل يانه هو اول من بوب هذا التقسيم المشهور فى زمانه وأوضحه خير ايضاح . وعليه كان ترتيب كتاب السياسة . وقد اتخذ اسفينوز ، ومنتسكيو هذا النمط اولهما فى كتابة اللاهوت السياسى والثانى فى كتابة روح القوانين . وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذى سار عليه زمانا طويلا فى الماضى ولن يغيره فى المستقبل . ر . ميكافلى فى مقاله على عاشوروت تبت ليف ك ١ ب ١٢ ور . روسو فى عقد الاجتماع ك ٣ ب ٣ و ١٠ و ١٥ .

- منصرفا الى المنفعة العامة . ر . روسو فى عقد الاجتماع ك ٢ ب ٦ .

§ ٢ - متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية . وبهذا المفيد نفسه تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد الى فرد واحد استقرائية ، وسيت كذلك اما لان السلطة هي في أيدي الأختيار واما لان السلطة لاموضوع لها الا الخير الأكبر لدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها الا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى جمهورية .

§ ٣ - هذه الفروق في التسمية حقة تماما . فان فضيلة عينا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية . لكن الأكثرية لا يمكن أن تخص بفضيلة خاصة الا الفضيلة الحربية التي تظهر على الخصوص في الجماهير : والدليل على ذلك أنه في حكومة الأكثرية الجزء الأقوى في الدولة هو الجزء الحربي ، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ - وصنف انريغ هذه الحكومات هي : الطغيان للملوكية والاوليفرشية للارستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فاطغيان ملوكية لا موضوع لها الا المنفعة الشخصية للملك ، والاوليفرشية لاموضوع لها الا المنفعة الخاصة للأغنياء . والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر في الصالح العام .

- رف عن غرضه . قد استمسكت بالمحافظة على قوة النص الاثري . وقد ترجمت هذه العبارة بكلمة « فاسد » وهي أقل ضبطا وان كانت صحيحة . وفي هذه النظرية التي تقسم الحكومات الى نوعين حكومات للمنفعة العامة وحكومات للمنفعة الخاصة قد تقدم افلاطون ارسطو بان اثبت ان السلطان لا ينبغي أن يعمل الا لشفعة الرعايا . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٤ - صنف الزينغ . رأى ميز بحق في (Imperium ب١٧٧٢) ان هذه التسميات الثلاث لحكومات الزينغ منشؤها البغض والاحتقار ولكنها لا تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناه ارسطو ، إذ يعبر بكلمة « الزينغ » . على ان هبسن يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما الا بالعرف أما منتسكيو فقد هاب أن يفصل في المسألة فصلا بينا فأرهن نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد في أن يجعل حدا لا يقره العنم بين الملوكية والاستبداد . وقتا نبه فولتير في الملاحظة الرابعة من تفسيره الى هذه الحيرة التي التبت منتسكيو وزاد على ذلك بحسن ذوقه المألوف : « الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من النسب ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر » . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير .

ينبغي أن نقف لحظات نُبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث لأن المسألة فيها ما فيها من الصعوبات . فإذا نظر إلى الأمور فلسفياً ولم يرد الاقتصار على ماهو الواقع وجب أياً كان النمط الذى يسار عليه الا يفضل أى تفصيل وألا يهمل بل لا بد من إيضاح التفاصيل لها غاية ايضاح .

§ ٥ - الطغيان ، كما قلت انفا ، هو حكومة فرد يلى على وجه السيادة أمر الجماعة السياسية ، والا ويغرشية هي الولاية السياسيـة للاعنياء ، والديماغوجية على ضد ذلك ولاية الفقراء من دون الاعنياء . هناك اعتراض اول على التعريف نفسه . اذا كانت الاكثرية صاحبة اولاية على الدولة هي مؤلفة من اعنياء وكانت حكومة الاكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه

أما فولو بيوس الذى لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فانه يتخذ للحكومات تقسيماً أقل احكاماً : « ملوكية وارشقراطية وديمقراطية » التى تقصد الى « حكومة فرد وأوليغرشية وأولكوكراطية » (ر ٠ ك ٦) و ر ٠ أيضا افلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ - ١٢٨ .

- الديماغوجية . قد حصلت كلمة « ديمقراطية » بكلمة ديماغوجية فى كل موضع . اتخذ فيه أرسطو « ديمقراطية » على المعنى السوء كما فعل ها هنا . ان كلمة ديمقراطية قد خلصت فى ايدينا هذه عن كل معنى حسن وله تكن سؤدى فكره الميسوف هنا . وقد لاحظ افلاطون بحق ان فى لغة العم نسيى كمنه وديمغرافية كان لها اطلاق ولم يكن محل لتمييزها فى هذا المقام كما هو الشأن فى الحكومات الاخرى ر ٠ . السيامى ص ٤٢٨ و ٢٥٨ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائما بكلمة « الشعب » عن الطبقة . لا شد فقرا والاكثر عددا فى هيئة المواطنين السياسية . فكلما وجدت كلمة « الشعب » فى هذه الترجمة فاما تدل لا على مجموع الامة ولا على كثرتها التى تشمل أيضا العبيد . بل تدل فقط على الطبقة . لدنيا من الهيئة السياسية وهى التى كان لها الغلب فى آتينا ولكن فى اكثر الجمهوريات الاغريقية لم تشغل تلك الطبقة الا مركزا ثانويا . ر ٠ ما سبق ك ٢ ب ١ ف ٣ و ٤ وك ٣ ب ٣ ف ١ و ٢ وفى السيامى ص ٤٢٨ و ٤٥٣ من ترجمة كوزان قد أثبت افلاطون بالضبط هذه التفاسيم التى يفسمها هنا أرسطو . وفى القوانين تكلم افلاطون أيضا على ثلاث حكومات تردية التى يسميها بهذه الاسماء التى وضعها أرسطو هنا . وفى القوانين ك ٨ ص ١٠٠ يصرح بانها اثن من أن تكون حكومات بل هى « اجزائمنظمة » . فى موطن آخر يعترف باربع حكومات « الجمهورية » ك ٨ ص ١٢٦ « بل خمسة » فى ص ١٢٧ « يضعها كذلك على ترتيب مستحقها الارشقراطية والديمقراطية والاوليغرشية والديمقراطية والطغيان . وعلى هذا يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن استاذه هذه النظرية الاساسية . وأما مكيفالى فان كمال الحكومة عنده ينحصر فى اجتماع هذه العناصر الثلاثة واتلافها الملوكى والارشقراطى والديمقراطى . وأن روما على رايه لم تؤت عظمتها الا بانها منذ البداية قد ألفت بين هذه العناصر المختلفة . ر ٠ مقالته على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ .

التقابل إذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الأقلية بالنسبة إلى الأغنياء هم مع ذلك يتفوقهم في القوة أولى بولاية في الدولة ، وإذا كانت حكومة الأقلية ينبغي أن تسمى الأوليغارشية ، فإن التعاريف التي وفيها آتفا تصير غير مضبوطة .

§ ٦ - لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بان يجمع بين معاني الغنى والأقلية ومعاني الفقر والأكثرية وبان يخص بسم الأوليغارشية الحكومة التي فيها الأغنياء بافليتهم يشغلون الوظائف وبسم الديمقراطية الدولة التي فيها الفقراء بأكثريتهم هم ولاية الأمر . لأنه كيف ترتب صورنا الدستور اللتان افتراضهما آتفا : أحدهما حيث الأغنياء يكونون الأكثرية والأخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاية الدولة ؛ إذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية .

§ ٧ - غير أن العقل يهتدي قدر الكفاية إلى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيان عرضيان محض ، هذه في الأوليغارشيات وتلك في الديمقراطيات . ذلك بان الأغنياء يؤفون الأقلية في كل مكان كما أن الفقراء يؤفون الأكثرية في كل مكان . وعلى ذلك فالفروق المينة فيما سبق ليس لها في الحق وجود اثبتة . وإن ما يميز تميزا أصليا الديمقراطية من الأوليغارشية إنما هو الفقر والغنى . وفي كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فذلك هي الأوليغارشية وفي كل مكان حيث تكون للفقراء فذلك هي الديمقراطية . لكنني أكرر أنه ليس أقل مدخلا في باب الحق أن الأغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية . فإن الثراء ليس إلا لبعض الأفراد ولكن الحرية هي للجميع . وتلك هي بالجملة أسباب الشقاق السياسي بين الأغنياء وبين الفقراء .

§ ٨ - لننظر بادئ الأمر ماهي من الجهتين الحدود التي تعين للأوليغارشية وللديمقراطية وهذا الذي يسمى الحق في أحدهما وفي الأخرى . إن الفريقين يقتضيان على السواء حقا ما هو واقعي لزاما . لكن في الواقع عدالتهما لا تمشي إلا إلى نقطة ما . فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء

هو ذلك الحق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق وعم والأشك
 فى أنها كذلك لأفى حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والامر
 كذلك فى عدم المساواة : انه على التحقيق حق لا بقياس الى الجميع ولدن
 فى حق افراد غير متساوين فيما بينهم . فاذا صرف النظر عن الافراد فيه
 شك المرء ان يحكم حكما ضالا . ذلك بأن القضاة هم قضاة وخصوم معا .
 وعادة يكون المرء قاضى سوء فى قضيته الخاصة .

§ ٩ - بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضا على
 الاشياء كما هو على الاشخاص كما فت ذلك فى علم الاخلاق فانه يمكن
 الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها لشيء ، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها
 فى حق الاشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة . وأكرر أن مرجع ذلك
 الى أن المرء يسئ الحكم متى كان نه فائدة منه . لان هؤلاء وأولئك يعبرون
 عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق ، فمن
 ناحية هؤلاء بما هم أعلنون فى نقطة أى فى الثروة مثلا يحسبون أنفسهم
 أعلنين فى كل شيء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون فى نقطة
 أى فى الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الاطلاق . وينسى الفريقان
 أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسى .

§ ١٠ - اذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف فى الواقع الا لغرض
 الثروات . فان نصب الشركاء فيها يكون فى الدولة على النسبة المستقيمة
 للملكياتهم ، وان أنصار الأوليغرشية يكونون حينئذ على حق ميين . لأنه لن
 يكون عادلا أن الشريك الذى لم يؤد فى الشركة الا سهما من مائة يكون
 نصيبه مثل نصيب الذى يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول
 مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

§ ١١ - غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها

§ ٩ - فى علم الاخلاق . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس كدهب ٦ .

§ ١١ - ليكوفرون . ورد هذا الاسم فى كتاب الحسابية ك ٣ ب ٣ و ١١ ولا ينبغي
 ان يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم الذى هو متأخر عن الاول
 بنحو نصف قرن .

فحسب بل سعادتهم وفصيلتهم . والا لا يمكن ان نشك بين ارضاء او بين كائنات آخر غير الناس ممن لا يبنعون مع ذلك تأييفا ابنة بما انهم غير اهل للسعادة وبالاختيار الحر . الجماعة السياسية ليس ابنة موضوعها او حيد معاهدة هجومية ودفاعية بين الافراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا اخدم التي يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر اميرونيون والمرصاجيون وكل اشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواظين في دوة واحدة بعينها بسبب اتفاقاتهم على اصادات وعلى الامن الفردي وعلى احوال الحرب المشتركة ، على أن نكل منهم حكاما مستقلين دون أن يكون لهم وال عام لجميع هذه العلاقات لايعنيهم من أمر أخلاق محتاجهم شيئا ايا كان مبلغ من تسلمهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لايرعون الا أن يقي بعضهم بعضا أى خسارة لفريق أو لآخر . لكن لما كان على اخصوص أمر افضيلة والفساد السياسيين هو الذي يهم أولئك الذين يضرون في القوانين النصالحة كان من البين أن افضيلة يجب أن تكون في المبدأ الاول من عناية الدولة التي تستأهل بحق هذا الاسم والتي ليست دولة بالاسم فحسب ، والا لكان الاجتماع السياسي كمحالفة عسكرية لشعوب متباعدة لا تكاد تميز فيها وحدة المكان ، والقانون من ثم يكون اتفاقا مجردا وكما قال ليكوفرون السفسطائي : «انه ليس الا كفالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أى سلطان على أخلاق المواطنين وعدالتهم الشخصية» .

§ ١٢ - ودليل ذلك هين . أن يجمع في الذهن بين هذه الاوطان المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورته فلا ينتج على التحقيق البتة من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى بفرض أن أولئك الذين تحويهم قد عقدوا بينهم عقود الأئكحة تلك الروابط التي تعتبر روابط أساسية للجماعة المدنية . أو فليقرض أيضا أناس منغل بعضهم عن بعض ومع ذلك هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم ، ويقترض أن لهم قوانين عامة على العدل المتبادل الذي تجب مراعاته في علاقات التجارة بما أن بعضهم نجارون

§ ١٢ - ميجاروكورته . تقع ميجار على ماتين وعشر غنوات او ثمانية فراسم

من كورته :

والآخرين زارعون وسكافون الخ وعددهم عشرة آلاف مثلا . فإذا كانت علاقاتهم لاتذهب الى أبعد من المفاوضات اليومية والمخالفة في حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضا أن يكون مدينة البتة .

§ ١٣ - ولماذا ؟ هاهنا مع ذلك لا يقال ان روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاق . ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة الا في بيته الخاص حيث الاجتماع ليس الا حلقا على العسف فلا مدينة البتة لانه اذا ألقى النظر اليها عن كتب فعلاقات الاجتماع ليست الا علاقات أفراد منعزلين . حينئذ يكون من البين أن المدينة لاتحصر في الاشتراك في محل الإقامة ولا في كفالة الحقوق الفردية ولا في علاقات التجارة واماواسة . ان هذه الشروط الاولية لامندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لاتزال غير موجودة . المدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها .

§ ١٤ - على أنه لا يمكن بنوع مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك في محل الإقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو الذى ولد في الدول روابط العائلة وبطون القبائل والقرايين العامة والاعباد التي تجمع بين المواطنين . ان ينبوع هذه النظم انما هو الرعاية وهو احساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة في ظل الاشتراك انعام . فغاية الدولة انما هي سعادة المواطنين وكل هذه النظم لاترمى الا الى تحقيقها . فالدولة ليست الا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغي أن تجد كل ضروب النمو وكل تيسير للعيشة ، أكرر انى أعنى عيشة فاضلة ورغدة . على هذا فالاجتماع السياسى اذا موضوعه حقا هو فضيلة الافراد وسعادتهم لامجرد العيشة المشتركة فقط

§ ١٥ - أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للمجتمع أكثر ما يكون ، أولئك لهم في الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساؤونهم

أوزيدون عليهم في الحرية أو في المولد هم مع ذلك أقل منهم في الفضيلة السياسية أعنى نصيباً أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الاغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة في أمر السلطة لم يلفوا هؤلاء وهؤلاء الأجزاء من الحق . ومن العدل .

الباب السادس

في السيادة • حكومة الدولة يمكن ان تكون ظالمة غاية الظلم • المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللأقلية • ادلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية • وتمديد الاشياء التي يمكن ان تنطبق عليها : دفوع لهذه الادلة ورد على هذه الدفوع • السيادة يجب ان تختص بها على قدر الامكان القوانين المينة على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالمستور.

§ ١ - تلك نظرية صعبة أن يعلم الى من تسند السيادة في الدولة ذلك انما يكون اما الى السواد واما الى الاغنياء واما الى الاخيار واما الى فرد واحد أسمى بمؤهلاته ، واما الى طاغية . وان الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب . اذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية الى أن يتقاسوا أموال الاغنياء فلن يكون ذلك ظلما مادام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فماذا يكون اذا الظلم الصارخ ؟ لكن اذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقاست من جديد أموال الأقلية فبديهي أن تتدهور الدولة . ومع ذلك لاتسقط الفضيلة ابنة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لايمكن اذا أن يكون على التحقيق الا ظلما صارخا .

§ ٢ - على المبدأ عينه كل ما يكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلا هو يستخدم القوة لانه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الاغنياء . هل السلطان يختص به الأقلية بحكم القانون أي الاغنياء ؟ لكنهم اذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أي اذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ واذا يكون أمر الاخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر الاجرائم ومظالم .

§ ٣ - هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنين الممتازون ؟ وحينئذ فذلك اسقاط لجميع الطبقات الاخرى المعسدة عن

الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريف حقّة ، واستدامة السلطان في أيدي بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أيكون خيرا من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أى رجل أعلى ؟ لكن في هذا غلو في مبدأ الأوليغرشية ، وابعاد لأكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم . يمكن أن يضاف الى هذا انه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التي تضطرب في كل نفس انسانية . أيقال ان القانون هو اذا السيد ؟ أم يقال ان اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغرشية أو انديمقراطية ؟ كلا ان المحذورات أعياها التي أبناها آفا مازالت باقية .

§ ٤ - غير أننا في موضع آخر سنعود الى هذه الموضوعات المختلفة .

اسناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسند الى الرجال الممتازين الذين هم على اندوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسألة عادلا وحقا ، ولو أنه لايدل كذلك هذه الصعوبات . يجوز في الحق أن يقبل أن الأكثرية التي كل عضو منها على حدة ليس رجالا نابها هي مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، ان لم يكن فرديا ، فعلى الأقل في المجموع ، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . في هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال انهم يكونون رجلا واحدا له أيد وأرجل وحواس لاعدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما ممتعة على تواليف الموسيقى والشعر . هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجموع التأليف .

§ ٥ - الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عن السواد كما يقال ان الجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفني يختلف عن الحقيقة بأنه

§ ٤ - في موضع آخر سنعود . ر . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤٠ - كل عضو فيها على حدة . عرض هنا أرسطو لحقوق الاكثرية على مقتضى العقل كما ينبغي أن يصنع ديمقراطي في إيماننا هذه . أما منشسكيو فانه يرى الامة بأسرها لا تستطع ان تتخذ قرارات حسنة . ولو كانت موصوفة بحسن التمييز . وهذا هو الذي جعله يؤثر الحكومة النيابية . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

يجمع في جسم واحد قسمات جميلة مبعثرة هنا وهناك : وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطيع ايجاد ما هو أحسن أيضا من اللوح الفنى وأن فلانا يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم ، لأجزم أن يكون ذلك ، فى كل لفيف من الناس ، أى فى كل اجتماع كبير ، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين ، وفى الحق يمكن أن يقال بالاولى دون خوف الخطأ انه فى أكثر من حالة يكون فرق من هذا القليل ممتعا . لانه حينئذ يمكن أن تسحب المقارنة حتى على الحيوانات . وانى لأتساءل فى أى شىء يختلف بعض الناس عن الحيوانات ؟ لكن هذه الدعوى اذا قصرت على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماما .

§ ٦ - هذه الاعتبارات تجيب عن مسألتنا الاولى عن السيد وعن هذه المسألة التى هى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين ؟ أعنى أى بكتلة المواطنين أولى الثروة والاهلية العاديتين . من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لانهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون فى بعض الاحوال ويخطئون فى بعض آخر . واقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فان دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتما فى داخلها أعداء بهذا القدر . غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى فى الأمور العامة وحق الحكم فى القضايا .

§ ٧ - من أجل ذلك خولهم سولون وبعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعهم الوظائف الفردية . انهم حينما يجتمعون فكتلتهم تحس الأشياء دائما بذكاء كاف ، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الاغذية غير المختارة متى أضيفت الى الاغذية المختارة أعطت

§ ٧ - المرافقة : يرى فى الاقتصاد السياسى للاتينيين ليونج لى ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الاتينيين بدراية الحسابات وفحص المصروفات العامة . ر ٠ من سفر السياسة هذا لى ٧ ب ٥ .

بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدي . غير أن الافراد على حدتهم ليسوا
أقل قصورا عن اهلية الحكم .

٨٤ - يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسي بدفع أول ويتساءل : متى كان
الامر بصدد الحكم على قيمة علاج طبي ألا ينبغي استدعاء ذلك الذي يكون
عند الحاجة قادرا على شفاء امريض من الالم الذي يعانیه حالا . أعنى الطبيب
وأضيف الى هذا أن ذلك التديل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخر
وعلى جميع الاحوال التي تشغل التجربة فيها المقام الاول . فاذا كان الطبيب
اذا قضاته الطبيون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك في كل شيء آخر، يعنى
بالطبيب هذا الذى ينفذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعلم
العلم . كل الفنون يمكن أن يقال ان لها كما نلطب أقساما مشابهة . وان حق
الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند الى المعرفة العملية .

٩٤ - انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يطعن فيه
بهذه الطريقة فان هؤلاء الذين يعلمون علم شيء هم وحدهم على بينة من أن
يحسنوا الانتخاب . فان المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين
لأنه اذا كان فى بعض الأشياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من
غير أن يتعلم فانه حتما لايعمل أحسن من الرجال المختصين . وعلى هذا
فللسبب عنه لاينبغي أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكام ولا حق
محاسبتهم على عملهم .

١٠٤ - لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التى ينتها فيما
سبق الا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . ان الجمهور فرادى
لايحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، أوافق على هذا ، لكنهم وبجمعهم
اما أن يفوقهم أو أن يساووههم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القساضى
الأفضل ولا الأوحد فى كل الأحوال التى فيها يمكن امرء أن يتذوق

§ ١٠ - أن يفوقهم : يرى مكياڤيالى رأى أرسطو تماما من حيث الاهلية السياسية
للاكثرية فى انتخاب الحكام . ر . مقالته على تيت ليف ك ٣ ب ٣٤ وبشاطرهما
متساووهما هذا الرأى . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢٠٢ . بيتا مثلا - يرى فى جمهورية
افلاطون ك ١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام لطابقة .

تأج الفنان دون العلم بفته . وان بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناه ، ولكن يقدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة . كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من النجار . وان الطاعم لا الظاهى هو الذى يقدر قيمة الوسيمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الاول .

§ ١١ - وهالك دفعا ثانيا يرتبط به . يقال ان السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذى الاهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين . لاشئ أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتية كثير من الدول ، كما قد قنت ، الطبقات الدنيا فتتفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . ان هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن ، وفى الوقت عينه يقتضى لوظائف الحازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

§ ١٢ - ليس رد هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من اسباق ، وربما كانت الامور لاتزال على ماهى عليه . فليس التمرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعية العمومية هو الذى له الحكم ليرم . انما هى المحكمة ، انما هو مجلس الشيوخ ، انما هو الشعب اذ التمرد ليس الا جزءا ضئيلا فى اختصاصه التلاى بوصف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية ، فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون جمهور نصاب أوسع من السلطن لانه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . وان النصاب الذى تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذى يملكه الأفراد الاقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة .

§ ١٣ - على أنى ان أذهب الى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع ، أما فى المسألة الاولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البينة التى تنتج من

§ ١٣ - المؤسسة على العنق . او بعبارة اخرى سلطان العقل . يقول افلاطون الذى اخذ منه ارسطو بعض هذه النظريات خلافاً ذلك ويؤثر سلطان الرأى المستنير على سلطان القانون . ر . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

مناقشتنا هي أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل ، وأن
ولى الأمر واحد أكان أو متعددا لا ينبغي أن يكون سيذا الا حيث لا يوجد
نص فى القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات فى الموائج العامة . لم نقل
بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فبقى مسألتنا الأولى
كلها معلقة . وحسى أن أقول ان القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون
طيبة أو خبيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ماتكون تلك الحكومات . وبديهي
أن القوانين يجب أن يكون مرجعها الى الحكومة . ومتى سلم بهذا لا يكون
أقل بدهاة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة فى الحكومات الصالحة وسيئة
فى الحكومات الفاسدة .

الباب السابع

لاجل ان يعرف الى من تسند السيادة لا يمكن الاعتماد الا على المزايا السياسية
حقا لا على مزايا ايا كانت كالتجارة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم
والفضيلة . عدم كفاية المزايم المانعة . المساواة هي على العموم الفرض الذى يجب على
الشاعر ان يتتوبه للتوفيق بين تلك المزايم .

§ ١ - العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما . واول الخيرات
يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم انما هو السياسة .
فأختر في السياسة انما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على
وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وها هنا رأى العايم موافق الى
حد ما للمبادئ الفلسفية التى بها وضعنا علم الاخلاق . ثم ان الاتفاق واقع
على طبيعة العدل وعلى الافراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن
تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أى نطبق المساواة وعلى أى نطبق
عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هي التى تكون افلسفة السياسة .

§ ٢ - ربما يقال انه لاينبغي أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوق
الرجال فى كل نوع من أنواع الاهلية حتى لو لم يكن بينهم أى فرق فيما
وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقوق والاعتبار يجب
أن تختلف متى اختلفت الافراد . لكن اذا كان هذا المبدأ حقا فحتى حسن
الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى ايا كانت يمكن اذا أن تعطى حق
الافضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحا ؟ فأى قياس اتخذ
من العلوم الاخرى ومن الفنون الاخرى يثبت ذلك قدر الكفاية . فإذا وزعت
زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث انهم مشغولون بفن واحد فلان
يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولدا مادام أن شرفهم لايجعلهم أحذق زمرا
بالزمارة . لكنه ينبغي أن تعطى الآلة الأكمل للفنان الذى يعرف أن
يستخدمها على أكمل وجه .

٣ - إذا كان هذا التديل لا يزال غير بين فليذهب به الى أبعد من ذلك أن يكون رجل ممتاز جدا في فن ازمر اقل امتيازاً من ذلك بانسولد او باحسن - ومع أن هذين الامتيازين مأخوذين على حدتهما أفضل بكثير ، ان شئت ، من حدف فن ، وان منافسيه من جهة هاتين امرتين . انبل والجمال يفضونه أكثر من فضنه عليهم باعتبارهما فناً - فاني أقدر انه مازال أحق بأن يعطى الآلة الممتازة ، والا نرم ان يكون اعزف بانوسيقى يستفيد كثيرا من عبو النسب والحظوة ، غير ان هذه المزايلا لايسكن أن تفيده أية فائدة .

٤ - بمثابة هذا التديل العاذب يجوز أن تدخل مزية كيفما اتفق في أن توازن باخرى : فمن أجل أن قامه الرجل الغلابى تزيد بسطة على دامة فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هي أن اقامة يمكن أن توازن بالثروة وبالخرية . فاذا وضعت القامة على اعموم فوق المفضلة بكثير من أجل أن اواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيله ، جاز من ثم أن توضع الاشياء المتغايرة في مستوى واحد بعينه ، لانه اذا كانت اقامة على درجة مايمكن أن تفوق المزية الاخرى على درجة ما فمن الواضح انه قد يكفى تسبيب الدرجات للوصول الى المساواة المطلقة .

٥ - لكن مادام هاهنا استحالة أصيلة فيكون من البين أنه لايمكن الزعم ، في أمر الحقوق السياسية ، بأن توزع السلطة تبعاً لكل نوع من أنواع عدم المساواة . فلان يكون البعض أخف في انجری والآخرون أثقل فذلك ليس سببا في السياسة لان يكون لاولين أكثر من الآخرين . فانما هو في الالعب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وهاهنا لاينبغي بالضرورة أن يوضع في الموازنة الا الاشياء التي تدخل بنصيب في تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد وللحرية والثروة لان الافراد الاحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب

٥ - النصاب القانونى . ر . ر . بوخ لـ ٢ ب ٢ من الاقتصاد السياسى للاتينيين .
فقد كان النصاب هو صاق الدخل الذى على حسبه يقع ترتيب المواطنين ، غير ان اليونانيين لم يعرفوا أبدا نظام الضرائب المنتظمة الثابتة .

الغالبون هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة فظ اذا كان الكل فقراء ولا اذا كان الكل ارفاء .

٦٤ - نحن لا بد من ان يضاف الى هذه العناصر الاولى عنصران آخران عدل والرفاهية الحربيه البلدان لا يمكن ان تستغنى عنهما الدولة . لانه اذا كانت تلك العناصر ضرورية في تانيق الدولة فلا خزان ضروريان لرغدها كل هذه العناصر او على الاقل اكثرها يمكن ان تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الاخص كما قلته انما واكرره انما هو الى العلم والى الفضيلة تسند سعادتها .

٧٥ - أكثر من ذلك بما ان المساواة والامساواة الثامتين هما ظالمتان بين افراد ليسوا متساوين عموما او لامساويين فيما بينهم الا في نقطة واحدة فجميع الحكومات التي فيها المساواة والامساواة يارتان على قواعد من هذا القليل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا ايضا فيما مر ان جميع المواطنين محقون في ان يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطون في ان يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الاثنياء بأنهم ينكون نصيبا عظيم من الارض اشتراكا لمدينة وان لهم عدة حسابا أكبر في المعاضات التجارية ، والاشراف وارجال الاحرار ، وهما طبقتان متجورتان ، بان الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة ، وان انبل متدر تقديرا في جميع الشعوب ، وفوق ذلك بان الدراري الفاضلة يجب في ظاهر الامر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لان الشرف ليس الا أهلية للسلالة .

٨٥ - وفي الحق أن الفضيلة على رأينا لها أن ترفع الصوت بحق أيضا فالفضيلة الاجتماعية هي العدل وكل الأخرى لاتجىء بالضرورة الانتاج لها . وأخيرا فللاكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الأقلية ، لان الأكثرية ، مأخوذة في مجموعها هي أقوى وأغنى وأحسن من العتد القليل .

٧٥ - الاشراف والرجال الاحرار . يرى ما هنا الفرق بينا بين هاتين الكلمتين (ك ١ ف ٢ ف ١٧)

٩٤ - فلنترض في دونه واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون ، أشرف واعتيق من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها ان تؤمى حقوق سياسية ، أيمن انقول بلا تردد الى من نسد السيادة ؟ أم نسد لايزال ممكنا ؟ في كل واحد من النسائير التي عددناها فيما مر مسأة معرفة من له الولاية لايمكن أن تكون مسأة مدام الفرق بين أولى اولاد ، يرتكز بالضبط على مسأة السيد . فهاما السيدة بالأغنياء وهناك لدواحين استازين وهلم جرا . فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الاوضاع المختلفة تلقى معا في المدينة .

١٠٤ - بفرض ان فيه الاخير ضعيفة لغاية فسدا يمكن ان يقن في حقها ؟ أينظر الى انه مهما كانت ضعيفة تستطيع ان تلغى حكم الدولة او أن تكون هي وحدها مدينة تامة ؟ لكن حينئذ يجيء اعتراض هو حق على انسواء ضد كل المطالبين باسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أداة أولئك الذين يطالبون باسلطة باعتبارها حقا شروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق مولدهم . فاتباع المبدأ الذي يدعونه لانفسهم يجب ان تسند السيادة المطالب بها الى الفرد الذي يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين . كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لايتحدون الا بحريتهم .

١١٤ - كذلك هذا الاعتراض عيه قائم ضد الارستقراطية التي تؤسس على الفضيلة . لانه اذا كان المواطن الملائم أكبر فضلا من جميع أعضاء الحكومة الذين هم انفسهم أناس محترمون جدا فنبدا عيه يؤتمه السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضا ضد سيادة الكثرة المؤسسة على نفوق اقوة بالنسبة للاقلية لانه اذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عددا مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة .

١٢٤ - كل هذا يشبه جليا ، فيما يظهر ، انه ليس عدل تام في أية واحدة من الميزات التي باسمها يطالب كل نفسه بالسلطان وبالاستعباد الآخرين . فان الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون

٩٤ - فيما مر . راجع فيما سبق السبب نظري للتلاك الحكومات به ف٣٠٢

بألسلطة اعتمادا على أهليتهم أو على تروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . لأشى .
يمنع فى الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الاقلية لافرادى بل بجمعها .
وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم ويكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل
هل فى الحالة التى فرضناها يجب على الشارع الذى يريد أن يشرع قوانين
عادلة أن ينظر الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين الممتازين . العدل
هنا انما هو المساواة ، ومساواة العدل هذه ترد الى المنفعة العامة للدولة بقدر
ما ترد الى المنفعة الفردية للمواطنين . والمواطن على العموم هو الفرد الذى
له نصيب فى السلطة وفى الطاعة العامتين ، بما أن مركز المواطن متغير
تبعاً للدستور . وفى الجمهورية الفاضلة انما الفرد هو الذى يستطيع ويريد
طلوعاً أن يطيع وأن يأمر دوايك تبعاً لقواعد الفضيلة .

الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل انفرج و انفرجه . انفرج
في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة . الدولة يجب ان تغض عن الرجل
الأعلى . تنظيم العبقرية .

١٤ - اذا كان في الدولة فرد او عدة افراد وهم مع ذلك أقل عددا
من ان يؤنقوا وخدمهم فيما بينهم مدينة لهم . هم من رفعة أهليته
ملايجوز ان توازن به أهلية سائر المواطنين جميعا ، و ان النفوذ السياسي
لذلك الشخص الفريد أو لأولئك الأشخاص أكبر من ان يقاس اليه
فأولئك الرجال لا يمكن ان ينظروا في جملة المدينة . انه يكون من
الاهانة ان يردوا الى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهميتهم السياسية
تضعهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز ان يقال عليهم
انهم آلهة بين الناس .

٢٤ - وهاك دليلا جديدا على أن القانون لا ينبغي ضرورة أن يطبق
الا على أفراد متساوين بانود وبانملكات . غير أن القانون لم يشرع قط
لهؤلاء الناس الأفضاذ . انهم هم أنفسهم القانون . ومن استخرية أن

١ - في الدولة فرد . فهم بعض المؤلفين من هذه المفرد ان ارسطو قد كان نصيرا
للنظفيان . وهذا صلا ان يدوم هذا المؤلف برمته متى أحسنت فرائده . ان ارسطو
ما هنا يحتفظ باستثناء للعبقري . وفي هذا توافق البشرية جميعا رأى الفيلسوف الذي
شد ما يعرفها حق المعرفة . فان البشرية قد خضعت لطواعية اقيصر وكرومبول و نابليون .
فهى تجيز الاعتصاب للعبقري وقد أفادت من هذه الاجازة . ولم يقل ارسطو شيئا غير
ذلك . ر . فيما يلي في هذا الباب ف ٨ وفي ب ١١ ف ١٢ وفى ك ٤ ب ٨ ف ١ .
وانى أرد القارىء الى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التى هى طائلة فيما أرى .
عل ان أفلاطون قد قرر من قبل تلميذه ما يشبه هذه النظريات . ر . السياسي ص
٤٥٥ من ترجمة كوزان .

٢ - أنتيستين . هو أتيني تلميذ سقراط . ك طالب الارانب بالمساواة بين
الحيوانات قالت لها الاسود : ينبغي ان تؤيد امثال هذه المزاعم بمخالب كخالبنا وانياب
كنايابنا . ر . ايزوب الكورايى ص ٢٢٥

يحاول إخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يجيبوا على ذلك بما أجاب به الأسود على القرار الذى قرره جمعية الأرباب فى أمر المساواة العامة للحيوانات على ما حكاه آتيسين . وهذا هو أصل التعريب فى الدول الديمقراطية التى هى أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة . فتمتى فضل مواطن فى مرأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكرة الأتصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفى لمدة تختلف فى طولها قلة أو كثرة .

٣٥ - وفى الاساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أى سبب آخر يحملهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لا تريد أن تحمله لأنه أثقل كثيرا من سائر رفاقه . من أجل ذلك يخطئ من يلوم على وجه الإطلاق الظعان ويزرى على النصيحة التى أسداها بيرندر الى طرازيبول : فانه اقتصر فى اجابة الذى كان قد جاء ليسأله النصيح على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التى تفوق الأخر طولاً . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

٤٥ - هذا الاجراء ليس نافعا للطغاة فحسب ، فانهم ليسوا هم وحدهم الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدمه بنجاح فى الأوليفرشييات وفى الديمقراطيات . ان التعريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج أنفسها فانه يقف بالابعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسى على دول وعلى شعوب بأسرها اذا كان هذا

٣٥ - أرغو . فى محذاه ايمى فى سنابل كتبت هذه السفينة العجيبة وصرحت بانها لا تستطيع ان تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . ا . ابلودور ك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول من أفليبيوس البيت ١٢٠١ من الاعشية الاوى - بيرندر . تذكر ارسطو بهذا الحادث فى ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيرودوت خلافا لذلك ان طرازيبول هو الذى أسدى هذه النصيحة الرمزية الى بيرندر . ر . ترسيخور ب ٩٢ . فى أمر بيرندر راجع ك ٨ ب ٩ ف ٢ و ٢٢ . وقد كان طرازيبول طاغية لمطية نحو السنة ٦٠٠ ق . م .

٤٥ - سلوك الاتيين . يرى فى تاريخ طوسيديد عشر من مائة على قسوة الاتيين فى سلوكهم مع حلفائهم . ينبغى أن يراجع على الخصوص ما يخص امينيين فى ذلك الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .

مقدوراً عليه . يرى . ذلك في سلوك الايبين جو سسين و سيورين
واسيين . فمد ان تايد سصهم لم ينسوا ان سعتوا رعاياهم على رشم
المعاهدت . ومنت القرس قد عايب المر من مرء اميديين وابابين
وسعوبا انتر لايزاون يخرزون بذكريات سصهم اعيق .

٥٤ - هذه اسسه تهم جميع الحلومات بتر سسه حتى مصاحبات
منها . الحلومات المسد تستخدم هذه وسوسى منعه مخصيه ، ولكن
هذه الوسائل تستخدم على أسواء فى الحلومه مؤسسه على منعه اهمه
يمكن ان يوضح هذا الاستدلال بمقارنه مسعارة من العوم الأخرى
ومن القنون الأخرى . ارسام لايدع ابنه فى وحه رجلا ازيد على
النسب، المعينه الأجزاء الأخرى للمصورة ووكات هذه أرجل اجمل من
سائر الأعضاء . واسفان لا يقبل كذلك دفة أو يه قصعه اخرى من قطع
اسنينة اذا كانت غير متناسبة مع غيرها ، ورئيس جوقه موسيقى لا يقبل
فى مجمع النغم صوتا أقوى ولا اجمل من الأصوات التى تؤنغ موسيقى
الجوقة .

٦٤ - واذا فلا شىء يمنع الملوك من أن يلقوا أنفسهم على وفاق مع
الممالك التى يلون أمورها اذا كانوا فى الواقع لا ينجأون الى هذا التعريب
الا اذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو فى منفعة الدولة .

على هذا فمبدىء التعريب الذى يصيب أولى الأقدار العليا المعترف
بها ليست مجردة عن كل عدائه سياسية . لاشك فى أن الأمر المفضل هو
أن المدينة ، بفضل وضع الشارع فى بدى الأمر ، يجوز أن تسغنى عن هذا
اندواء . لكن اذا كان الشارع قد تلتقى عن عبرة دفة الدولة فيمكنه عند
الحاجة أن يلجأ الى هذه الوسيلة من وسائل الإصلاح . على أن هذه الوسيلة
تم تستعمل الى الآن على هذا النحو من الاستعمال : فإنه تم يعين أقل

عك القرس . ر . هيردوت فيما يتعلنى بتورء نسيم وبيدير على دارا وما
انزله بهم من العقوبات .

عناية في وسيلة التغريب بالمنفعة الحقة للجمهورية بل العامل فيها هو روح الحزبية .

وفي الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب للمنفعة الخاصة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق .

§ ٧ - في المدينة الفاضلة تكون المساواة في غاية الصعوبة . فان التفوق في أي أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعاً للحيرة ، لكن ما العمل في أمر التفوق في الأهلية ؟ . حق أنه لا يقال انه ينبغي أن ينفي أو يطرد المواطن انذى يمتاز بالكفاية . كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن الى الطاعة لأن المطالبة بالاشترار في السلطة تقتضى أن يكون « للمشتري » نفسه سيد . فالأمر الوحيد الذى يجب طبعا على جميع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكا عليهم طوال حياته .

الباب التاسع

نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل للحكومة او اختاره . خمسة انواع مختلفة لملوكية التي يجب ان تكون شرعية دائما . النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة مسيحية الحياة . الثاني ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطانه غير المحددة . الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التي يرضاهما الشعب الى اجل طويل او قصير . والرابع هو ملوكية ازمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع . والخمس هو النوع الذي فيه يكون للملك ولاية السلطان جميعا ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .

§ ١ - تفضي بنا الايضاحات السابقة الى دراسة الملوكية التي رتبناها ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبغي أو لا ينبغي في المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون في منفعة الدولة أن يليها ملك ؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التي اذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هي المسائل التي علينا بحثها . لكن لنبحث بادىء الأمر هل الملوكية بسيطة ، أو هل هي لا تنقسم الى أنواع مختلفة ؟

§ ٢ - من الميسور أن يعترف بتعددتها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة في جميع الدول . فالملوكية هي حكومة اسبترته هي أدخلها في باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة . فالملك يتصرف تصرفا تاما في شئتين اثنتين فقط : في الشؤون العسكرية التي يديرها حينما يكون خارجا عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالملوكية على هذا المعنى ليست في الحق الا قيادة ثابتة أسندت اليها السلطات العليا . فليس لها الية حق الحياة والموت الا في حالة واحدة كان يحتفظ بها القديما في التجريدات العسكرية ، واذ يستحر القتال . نأخذ ذلك عن هوميروس ،

§ ٢ - أدخلها في باب الشرعية . او بعبارة اخرى الملوكية الدستورية . ر .

ماسيل ب ١١ ف ١ .

فان أغا ممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزرابة ، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تمشي الى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :

من أجده حينئذ على مقربة من سفننا ألقى به جزاء جنبه الى الكلاب وعناق الطير لأن لي الحق في القتل .

٣٩ - هذا النوع الأول من الملوكية ليس اذا الا قيادة مدى الحياة ، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعا آخر من الملوكية وهو الذي يوجد مقررا عند بعض الشعوب المتوحشة . لهذه الملوكية على العنوم السلطات عينها التي لطغيان تقريبا ولو أنها شرعية ووراثية . ان شعوبا يدفعها روح طبيعي من العبودية وهي استعداد أبرز بروزا عند المتوحشين منه عند الاغريق وفي الآسيويين منه عند الأوربيين ، ان هذه الشعوب تطبق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تدمر . من أجل ذلك كانت الملوكيات التي تهبط تلك الشعوب حكومات طفافة ، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن الوراثة .

٤٨ - ومن أجل ذلك أيضا كان الحرس الذي يحف بهؤلاء الملوك ملوكيا حقا ، لا حرسا كحرس الطغاة . انما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن منة . أما الطغاة فانه لا يأمن على ملامته الا الأجانب . ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وإرادية ، وأما هنا فهي طاعة قهرية . أولئك حرسهم من المواطنين والآخرين حرسهم ضد للمواطنين .

٥٨ - بعد هذين النوعين من الملوكت يجيء نوع ثالث توجد أمثلته عند الاغريق القدماء ويسمى « أسينسي » . وتلك أولى بها أن تكون طغيانا

- من أجده حينئذ . هذه الآيات من الاليسازة ب ٢ وب ١٥ - لان لي الحق في القتل . اول هذه الآيات لا يحد الآن في نصها هومروس . ومعظم الناس قد تطرق اليها التحريف عبرات بعد عهد أرسطو - ر ٠ ك ٥ ب ٢ . من هذا الكتاب .

§ ٥ - أسينسي . يشبهه دينيس الهالكرتاسي ملوكيه بالدكتاتورين الرومانيين . آخر ك ٦ من كتاب لاتار الرومانية .

بالانتخاب تميز عن منوكة التوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فإن المنوك فيها كانوا يملكون سلطتهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمان ما أو لحادث معين . وعلى هذا النحو اتخذت ميتين فيناكوس لأجل أن تدفع المظنين الذين كان يرأسهم أتيمينيد وألبي الشاعر .

§ ٦ - يخبرنا أسي في بعض نقداة أن فيناكوس قد رفع به الى مركز الطاغية ، ويعيب على مواطنيه « أنهم اتخذوا فيناكوس ، عدو بلده ، طاغية لهذه المدينة التي لا تشعر بوطأة مصائبها ولا بتقل عارها والتي لم توف قاتله حقه من الثناء » . هذه الأسمنى القديمة أو الحالة تدلى الى الطغيان بالسلطات الطغائية التي تقبلوها كما تدلى الى الملكة بالانتخاب البحر الذي خلقها .

§ ٧ - النوع الرابع من الملكة هو منوكة أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين النورانية بالقانون . ان مؤسسى هذه الملكيات ذوات الأيادي على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تصرهه بانغنون أمبقاداتهم الى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا في الحرب وكانوا يقومون بتقريب القرابين اذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا في جمع القضايا ، اما بدون يمن واما بأن يقسموا اليمن . وكانت صفة اليمن تنحصر في أن يرفع الصولجان في الهواء .

§ ٨ - في الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية في الداخل وفي الخارج بلا استثناء ، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملكة في كل مكان تقريبا الى رئاسة القرابين اما بتخلى الملوك من

٦٠٠ - فيناكوس . هو طاغية ميتين وهو احد الحكمة السبعة في القرمان نحو ٦٠٠ ق . م .

§ ٧ - القيادة العليا في الحرب . تلك هي منوكة عهد هومروس . - برفنج
الصولجان في الهواء . ترى اخلافة من هذا القبيل في القرمان هومروس . في السيليدن ١٠٧

تلقاء أنفسهم واما باقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملوكية لا تزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحتفظ الا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

§ ٩ - واذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزممان البطولة المختارة اختيارا حرا لكنه محدود بوظائف القائد والقاضي والكاهن. والثاني ملوكية المتوحشين وهي استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التي تسمى أسمنسى وهي طغيان بالانتخاب . والرابع ملوكية اسبرته التي ليست في الحقيقة الا قيادة وراثية أبدا في سلالة . هذه الملوكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذي ذكرناه .

§ ١٠ - وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس في كل شيء كما تصرف في وطن آخر الأمة بأسرها ، أي الدولة ، في الشيء العام . هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التي تتكلم عليها هنا هي ادارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .

الباب العاشر

تبع نظرية الملوكية . الخمسة الانواع يمكن ردها الى اثنين اصليين - في الملوكية المطلقة . هل الخير ان تجعل الولاية لفرد واحد او الى قوانين يسنها مواطنون مستثرون اشراف ؟ البراهين للملوكية وعليها . الاستقراطية الفضل منها بكثير : الاسباب التي ادت الى انشاء الملوكية ثم التي ادت الى خرابها - ورائة الملوكية ليست مقبولة - القوة التي هي تحت تصرف الملوكية .

§ ١ - ليس لنا في حقيقة الأمر أن نعتبر الاشكاليين من الملوكية : الخامس الذي تكلمنا عليه آنفا وملوكية قديمونيا . أما الآخر ذبها دائرة بين هذين الطرفين وانها اما محدودة السلطات أكثر من الملوكية المطلقة واما أوسع سلطانا من ملوكية اسبرته .

§ ٢ - فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان وارثا أم منتخبا ؟ والثانية أنفع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق ؟

§ ٣ - مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور مادام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرته . أما النوع الآخر من الملوكية فإنه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص ، وسأستقرى كل المسائل التي يمكن أن تفرع منه .

§ ٤ - والنقطة الأولى من هذا البحث هي أن يعرف هل الأفضل جعل الولاية فرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة ؟ أنصار الملوكية الذين يجدونها

§ ٣ - لست افق البتة عند مملكة اسبرته . اذا لا يرى ارسطو ملوكية حقيقية الا الملوكية المطلقة . وهذا هو ايضا رأى همل . ر . - المجلد - ب ٧ ف ١٣ - ور . ماسيلي ب ١١ ف ٩ *

§ ٤ - قانون مصر هذا . يتحدث هيرودوت في اوتترفه ب ٨٤ وديودور الصقلي (ك ١) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالعب .

مصدر خير سيدعون بلاى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة الابطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة ، وأن من الحرف أن يراد إخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذى لا يسمح للأطباء أن يبدؤوا علاجهم إلا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسؤولية إذا هم طيبوا قبل ذلك الميعاد . وإذا يكون من البديهي أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا هذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة . لكن بديا هذه الصورة للنصوص العامة هي ضرورة لجميع أولئك الذين يحكمون ، وإن استخدامها أحكم حقا فى طبع خلو من الشهوات كلها منه فى طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس انسانية هي على ضد ذلك شهوة بالضرورة .

٥٨ - لكن قد يقال ان الملك سيكون أقدر من القانون فى الأحوال الخاصة . وحينئذ يكون باندها مقبولا أنه فى الوقت الذى يكون فيه مقنا توجد أيضا قوانين تقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث تتكلم . فى كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم التة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أفسلم الأمر الى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم الى سلطة الأكثرية ؟ فى الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتداول وتتخبط فى الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى اذا عودل بالمرء الذى كندت عليه أنما ، غير أن اندوة تتألف من تة الأكثرية والمائدة التي فيها يقدم كل واحد حصة هي دائما أتم مما تكونه المائدة المفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذى يجعل الجماعة ، فى أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

٦٨ - أضف الى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هي دائما أول قابلية للفساد كما هو الشأن فى مثل كمية من الماء فالأكثرية أعسر فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للفضب أو لأية شهوة أخرى فهو قمن بالضرورة أن يخطيء فى الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان فى الحالة عنها أن تكون الأكثرية يجمعها فى حلة غضب أو أن تتخدع . ومع ذلك

فلتتخذ لفيها من الناس الاحرار لا ينحرفون عن القسانون الا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الامر لا يكون هينا في عدد كثير من الناس فاني أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . واذا فاني أتساءل أيكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هي التزينة ؟ أو بالأولى أيسر الرجحان في جانب الكثرة بالبداهة ؟ لكن قد يقل ان الاكثرية يمكن أن تور في حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينسى أننا قدرنا لجميع أعضاء الكثرة من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد .

§ ٧ - واذا سميت أرستقراطية إذا حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة فرد فالأرستقراطية على التحقيق تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أكانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . واذا كان أجدادنا قد خضعوا لملوك فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعليين وعلى الخصوص في دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكا الا لمحض الاعتراف بالجميل اعترافا يشهد لآبائنا . حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين في الأهلية الممتازة لم تكن لتطابق الملوكية بعد زما طويلا ، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن يكون السلطان فيها مشتركا وأنشئت الجمهورية .

§ ٨ - وقد أفضى الفساد الى تذييرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الخاص الذي يسبغ على المال ، أوليغرشيات انقلبت باديء الأمر طغيانات كما انقلبت الطغيانات سراعا ديماغوجيات . وان حرص الحاكمين المخزى المؤدى بلا انقطاع الى نقص عددهم قد قسوى الجماعات اللاتى استطاعت بعد قليل أن تقلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها على الولاية لنفسها . ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخر للحكومة سوى الديمقراطية .

§ ٩ - غير أننا نسأل أولئك الذين يشيدون بفضل الملوكية أى حظ يريدون أن يجعلوه لأولاد الملوك؟ أليكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضا بالمصادفة؟ وفي الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس فى كثير منهم فإن هذه الوراثة ستكون جد مشؤمة . لكن قد يقال ان الملك يكون صاحب القول فى ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما ثقة هنا فهى عسيرة جدا ، والنوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه النزاهة تقتضى بطونة فوق طوق القلب الانسانى .

§ ١٠ - تسأل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغى له تصريف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مستعدة قادرة على اكراه العاصين على الطاعة؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه؟ فحتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقا للقوانين وآلا يستبدل بها تحكمه الشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى الى هذا الحد ، المسألة سرعان ما يسكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبغى أن تقدر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا التسيب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حتما يضمنون الدولة فى يدي رئيس كانوا يسمونه أسمنت أو فى يدي طاعة . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب ديبس حراسا نصح سرقوسى فى جمعية الأمة بأن يؤتى اباهم .

§ ٩ - لأولاد الملوك - حول كبير من المؤلفين ان ينبغي ان ارسطو كان نصير الحكومة الجرد وهذا المعنى ينافى تمام جميع نظرياته . غير أن هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الاقل ان يضيفوا ان ذلك انه لم يكن نصيرا للوراثة فى حكومة الفرد . فالواقع انه يتعذر ان يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة آيين من هذا النص . ر . ك ٨ ب ٨ ف ٢٣ . وقد استشهد الامبراطور جوليان فى خطابه لثيمستوس بهذا المعنى الذى يقول انه استخرجه من « المؤلفات السياسية لارسطو » وهذا الشاهد الذى ذكره يشمل كل « الفقرة التاسعة » . شاهدا آخر فى ب ١١ ف ٢ . ذكره حوليان

الباب العاشر عشر

تبع نظرية الملوكية المطلقة - سيادة القانون « مع ان القانون ينص دائما بوجه عام
فانه خير من السلطة التحكيمية للفرد . الاتباع الذين يجب ان يختص بهم الملك ليستطيع
ان يصرف السلطان : البض العام للملوكية المطلقة - الاستثناء الذي يقرر في حق
القيصري . ختام نظرية الملوكية .

§ ١ - الموضوع يحدود الآن الى الملوكية التي فيها انك جعل على حسب
مشيئته ، وسندرسه هنا . أكرر أنه لا واحدة من المنوكيات المقول عنها انها
شرعية تكون نوعا خاصا من الحكومة مادام يمكن في كل مكان انشاء قيادة
ثابتة في الديمقراطية كما في الارستقراطية على سواء . في غالب الأمر
الإدارة الحزبية مسانمة الى فرد واحد . وفي افيديمين وفي أوبنت ولايسة
من هذا القبيل حيث سنطقات الرئيس الأعلى هي مع ذلك أقل بسطة .

§ ٢ - أما ما تسمى المنوكية المطلقة أي التي يحكمها رجل واحد على
حسب مشيئته على وجه السيادة فان كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الأشياء
نفسها ترفض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين مادامت الدولة
يست الأجمعية من أفراد متساويين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن
تكون الاختصاصات والحقوق متمثلة بالضرورة . وإذا كثر مضرا ماديا أن
تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية لأناس مختلفي البنية والقامة فأشبه نيس

§ ١ - نوعا خاصا من الحكومة . يستثنى ديج وفلمر وآخرون من الملوكين الانجليز
الى هذه الفقرة ليرفضوا كل ملوكية معتدلة وليؤدوا للملوكية المطابقة . وقد استشهد
الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة . - افيديمين ر . ب ٢ ب ٤ ف ١٣ وفيما سسوف
يجي ب ٨ ب ١ ف ٦ - أو بنت . مدينة من الفريديا .

§ ٢ - الملوكية المطلقة . يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة ويعبره وفي هذا قد
فنى الامبراطور في الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كان أسدا مطلقا للامبراطورية
الرومانية (ر . جوليان ج ١ ص ٣٦٠) ر . ب ١٠ ف ٩ وما سسيف في حقه .
الباب ف ٤ .

بأقل من ذلك تأثيرا فى الحقوق السياسية . وبالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفها .

§ ٣ - اذا يكون من العدل أن تتساوى أنصبياء كل واحد من الامرة والطاعة ، على التداول ، لان هذا هو لذى يؤتية القانون والقانون انما هو الدستور . وحيتئذ يلزم تفصيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى هذه القاعدة عنها اذا كان يجب جعل الولاية لعدة من المواطنين ينبغي ألا يتخذوا الا حراسا للقانون وخداما ، لانه اذا كان وجود الولايات شيئا لا مناص منه فيكون من الظلم اللين أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك الذين يتساوونه .

§ ٤ - وعلى رغم ما قيل فى ذلك فانه حيث يكون القانون عاجزا فان فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : ان قانونا عرف أن يبصر الحكام يمكن أن يفوض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم فى كل الحالات التى يسكت عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا انه يخولهم حق اصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا اذا حينما تطلب السيادة للقانون فانما يطلب أن يسود العقل مع القوانين ، ولان تطلب سيادة ملك فانما تطلب سيادة الانسان والهيمة لان جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان . أما القانون فانما هو العقل مجرد عن عمارة الشهوات .

§ ٥ - وان المثل الذى استعير آنفا من العلوم ليس منتجا فيما يظهر . فان من الخطر فى الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير فى أن يثق المرء بالأطباء المجربين . وان طبيبا لن تفضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة ، وغاية ما فى الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفى السياسة الامر على العكس فان الرشوة والمحسوبية تؤتى فى العادى الغالب أثرها المشنوم . انما يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الأعداء ليضر بحياة المريض .

§ ٤ - سيادة القانون : يستشهد جوليان أيضا بهذه الفقرة (ج ١ ص ٢٦٠)

§ ٦ - أكثر من ذلك ، يدعو الطيب المريض لتطبيبه أطباء آخرين ، والنلاعب الرياضي يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه سيء الحكم اذا كان يحكم في قضيته الخاصة لان كليهما يس في أميره الخاص منزها . واذا فبالبدئية حينما لايراد الا العدل ينبغي اتخاذ حد وسط ، وهذا الحد الوسط انما هو القانون . ومع ذلك فان من القوانين ماهي مؤسسة على الاخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة . فاذا استطيع أن يوجد في ارادة ملك ضمانته أكثر مما يؤتي القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد في تلك القوانين التي تؤتيها العادات والاخلاق القوة كلها .

§ ٧ - لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شيء بعينه . بل ينبغي أن يكل سلطانه الى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بداءة الاصل خير من أن يترك الى ارادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فان الاعتراض الذي أوردناه فيما سبق بظل دائما قائما : واذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه ، فان رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يجرؤ الرفيقان حينما يسيران معا

وهي أيضا صلاة أغا ممنون اذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكماء مثل نستور

لكن سيقال ان بعض الدول فيها الى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضي في الحالات التي لم ينص عليها في القانون . وهذا

§ ٧ - الاعتراض الذي أوردناه . ر . فيما سبق المناقشة في حقوق الاكثرية

ب ٦ ف ٤

- يجرؤ الرفيقان . (الايذة التشيد ١٠ - ٢٢٤) .

- له عشرة مستشارين . (الايذة التشيد الذي - ٤٢٢) .

- حين يكون به نص . النتيجة التي استخرجها فلاطون من هذه النظريات اعينها هي على خلاف ذلك اذ يرى أن القانون أحط مرله من السراج المستنير (ر . السياسي

ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان) ور . ما سبق - ٦ ف ١٢

دليل على أنه لا يعتقد أن القانون هو السيد والقضى الاكمل مع أنه معترف
بسلطانه التام حين يكون به نص .

§ ٨ - تكن ذلك انما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن
يحوى الا بعض أشياء ويترك بعض بضرورة يرتاب في فضله ويتساءل اليس
الافضل ، اذ استوى الاهلية ، أن يستبدل بسلطانه سلطان فرد ، لان
التنصيب في التشريع على موضوعات تقتضى تدبرا خاصا هو شيء محال
قطعا . من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغي في هذه الموضوعات أن يتجه الى
الرجل ، انما ينازع فقط في أنه ينبغي تفضيل فرد واحد على أكثره . لان
كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذى علمه أن يحكم
بغاية العدل .

§ ٩ - ولكنه قد يظهر سخيف عزيز ان رجلا واحدا ليس له تكوين
حكمه الا عيان وأذان وليس له يفعل الا رجلاان ويدان يستطيع أن يحسن
الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عددا بكثير . فى الحال الراهنة
الملوك أنفسهم مضطرون الى أن يضاعفوا أعينهم وأذانهم وأيديهم وأرجلهم
بان يقتسموا السلطان مع أحبب اسنطن ومع أصدقائهم الشخصيين . اذا
كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء نملك فانهم ين يعملوا على حاسب
مقاصده . أما اذا كانوا أصدقاء فانهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . واذا
فانصداقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة ، واذا كان الملك يقبل أن أصدقاءه
ينبغي أن يشركوه فى سلطانه فهو يقبل فى الوقت عينه أن السلطان يجب أن
يكون متداوية أقداره بين متساوين .

تلك على التقريب هى الاعتراضات الموجهة ضد الملوكية .

§ ١٠ - بعضها صحيح تماما والنقض الآخر ربما كان أقل صحة . ان
سلطان السيد هو موجود فى الطبع كملوكية أو أى سلطان سياسى عادل
ونافع . الا الطغيان فانه ليس فى الطبع . وكل الاشكال الفاسدة للحكومة هى
على السواء ضد للقوانين الطبيعية . وان ماقلناه يجب أن يثبت أنه بين الأفراد
المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافع ولا عادلا ،
سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحى عند عدم كل قانون بل حتى

مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان
أرقى تماما بمؤهلاته . ولا استسى إلا حاة واحدة والتي قائلها ولو انى قد
أشرت إليها .

١١٤ - فلنعين بادى الأمر ماذا تعنى بالقياس انى شعب هذه التسميات:
منوكية وأرستقراطية وجمهورية . ان شعبا مدوكيا هو هذا الذى يستطيع
باطبع أن يحتمل لسنط عاتبة موصوفة بجسيع الخصائل العليا التى يقتضيها
التسنط السياسى . وان شعبا أرستقراطيا هو هذا الذى ، مع أنه له الصفات
الضرورية لدستوراسيى الذى يناسب رجلا أحرارا ، يمكن باطبع ان
يحتمل سنطان رؤساء تدعو أهليتهم الى احكم . وان شعبا جمهوريا هو هذا
الذى فيه باطبع كل اهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمرؤا على
السواء فى ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السطن .

١٢٤ - حينئذ حينما تكون سلالة بتسامها بل فرد واحد من جيل تتجلى

١٢٥ - وانى اكرر . رب ٨ . ف ٧ . وسمى ان يرجع منتسكيو لروح
القوانين ك ١١ ب ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ فيما يختص بهذه المناقشة : فانه يزعم ان القدماء
لم يكن لهم اية فكرة عن حكومة الفرد . فى حين ان مناقشة ارستو تثبت نقيض ذلك
فيما يظهر . الا اذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التى يعرضها فى
الابواب السابقة . وانه يزيد على هذا ان ارستو كان فيما يظهر متحيرا فى معانته حكومة
الفرد . وفى رأى أن تحديد الاربعة الانواع الاولى لحكومة الفرد لا ينحى عنه على لدنوف
الاغريقى أدنى اثر للحيرة والتردد . وان ما يقوله منتسكيو بعد ذلك عهد لنظر بانه
ربما لم يكن قرا ارستو قراءة كافية . فانه يعيب عليه انه مير فى حكومة الفرد سيق
خسة انواع باشياء عرضية لا بواسطة شسكل الدستور . وحسبك ان تقرا النص
اليونانى لتعلم أن هذا التعييب ليس من الحق فى شىء . وان ارستو لما عنى بتحديد
اختصاصات السلطة فى الانواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على
القانون أو غير مؤسسة قد ركز تربيته على فصول جبرهية لا على فروق عرضية . واخيرا
يجب منتسكيو على ارستو انه وضع فى صف حكومات الفرد امبراطورية الفرس وملكة
لندوريا من حيث ان احدهما دولة مستبدة والاخرى جمهورية . ويظهر ان انه قد
انخدع ايضا هاهنا . ففى اللسان السائر يمكن جعل امبرقة جمهورية ولكن فى لغة
العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا فى الدولة وراثية . أما حكومة الفرد
فى ايران فان ارستو لم يتكلم عليها ابنته هـ هنا . فقد أخطأ منتسكيو فى انه اراد
ارستو على أن يفعل مثله فيميز تميزا نوعا من ستن لا يختلفان الا بالكثر وبالاقل .
(١٠ ما سبق ب ٥ ف ٦) .

كذلك يجب أن يقرأ أيضا رسالة لايرى المعربة . الاستعداد الاختيارى التى
طبع على اثر تواليف موتينيى .

فيه فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم
فيكون اذا من العدل أن هذا النصر ينبغي أن يرقى إلى الملوكية ، إلى السلطان
الأعلى . واني أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسي دساتير أرستقراطية
وأوليغارشية وحسب بل ديمقراطية ، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف
بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضا بالسبب الذي
ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا اهدار حقه
بالتغريب ولا اخضاعه لمستوى العامة ، فإن الجزء لا ينبغي أن يطفى على الكل ،
والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الأعلى من كل ماعداها . ثم يبقى
حينئذ بعد الا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا
الموقت .

هنا تنتهى من دراسة الملوكية بعد أن عرضنا لانواعها المختلفة ومزاياها
وأخطارها على حسب الشعوب التى تطبق عليها ودرسنا الصور التى تلائمها .

الباب الثاني عشر

في الحكومة الفاضلة او في الارستقراطية

§ ١ - من بين الدساتير الثلاثة التي اعترفنا بها حسنة خيرا يجب ان يكون بالضرورة هو الدستور الذي فيه خير الرؤساء . ذلك هي الدولة التي فيها يلقي لحسن الحفظ نفوق لفضيله كبير سوء كان ذلك مجرد واحد دون الجميع أم لعصره بتمامه أم لسواد ، والتي فيها يعرف البعض ان يطعموا كما يعرف الآخرون أن يأمرؤا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضح قريبا سبق أن الفضيلة الخاصة في الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحا أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التي تجعل الرجل خيرا يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا ينتج أن التربية والاخلاق التي تجعل الرجل فضلا تكاد تكون هي أعيانها التي تجعل المواطن في جمهورية أو الرئيس في ملوكية .

§ ٢ - أما وقد تقرر هذا فانا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل انشائها . حينما تراد دراستها بالعناية التي تستحقها ينبغي

§ ١ - فيما سبق ٠ ر - ب ٢ و ٣ وما بعد ٠

§ ٢ - ينبغي ان يدعى أن هذه الجملة لم تنب . وسيخدم القارى ، تامة في أول كتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاء الوضع المقبول حتى اليوم . وقد صححت في هذه الطبعة .

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائي للحياة الفضلى . تقسيم الحريات التي يمكن الانسان ان يستمتع بها . حريات خارجية . حريات النفس : سموها : السعادة هي دائما على نسبة الفضيحة . الوافع والمقل يشبان ذلك .

§ ١ - حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بما تستحق من العناية ، ينبغي ابتداء تحقيق ماهو نوع المعيشة التي تستحق ايارانا . فاذا جهل ذلك جهل أيضا ماهو نوع الحكومة الفضلى . لانه من الطبيعي ان حكومة فضيلة تكفل لمواطنيها الذين ترعاها ، في المنجى العادى الأشياء ، الاستمتاع بأكمل ما يكون من السعادة التي تناسب مركزهم . وعلى ذلك تنفق باديء بدء على ماهو نوع المعيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم تنظر بعد ذلك هل هي بعينها لسواد وسفرد أو هي مختلفة فيهما .

§ ١ - مسألة الجمهورية الفاضلة . وجهة نظر أرسطو هي وجهة نظر أفلاطون استنادا في الجمهورية وفي أفوليا . وان فولوبوس الذي كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أرائين من كروا كازسطو (ر . ما سبق لـ ٢ ب ٣ ف ١٠) ان الدستور الفاضل هو الذي ضمن الاشكال الثلاثة الاصلية للحكومة الذي يجمع على قدر مضبوط بين الموثوقة والارستقراطية والديمقراطية . ر . فولوبوس . التتاريخ اعلم لـ ٦ ب ٨ . واما شيترون شديد الاعجاب بفولوبوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه . ر . الجمهورية لـ ١ ب ٢٩ و ٤٥ و ٢ ب ٢٩ و ٣٤ و بعدهم جاء مكياقل في فحص هذه النظرية في مقاله عن عشورات تيم ليف لـ ١ ب ٢ . واخيرا فان هذا الجمع العلمي بين الاشكال السياسية المختلفة لا يزال هو العنصر الذي ترمى اليه الحكومة النيابية التي اصطنعها الانجليز واسبغ بدورها منتسكيو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة (ر . ما سبق لـ ٣ ب ٣) .

§ ٢ - وما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكمية في مؤلفنا التقافية ، .
هي أحيشة أفضل ، نطبق مبدأها هاهنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقة تماما ، هي أن المراد التي
يمكن أن يتمتع بها الإنسان مقسمة الى ثلاثة أصناف : خيرات خارجة عنه
وخيرات الجسم وخيرات النفس ، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه
الخيرات كلها . لا أحد يميل الى الاعتقاد بسعادة الانسان الذي ليس به من
شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذي يضطرب طير ذبابة ، والذي
يستسلم شهوات لظما واجوع اجافية ، والذي هو مستعد خيانة أعز
أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذي قد انحط ادراكه يكون أبته يصدق
كل شيء كالصبي أو المجنون .

§ ٣ - قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء
لكن في العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على
مقياسها . يظن المرء دائما أن بحسبه ما به من فضلة وان لم يكن به منها الا
قليل . أما الثروة ، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيرات
حدودا مهما كانت كمية ماله منها .

لهؤلاء الذين لا يشعرون بقول انهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء
وبالحوادث عنها ، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل
وتحفظها علينا بل هي على ضد ذلك انما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن
السعادة سواء أكانت في ضروب الاستمتاع أم في الفضيلة أم في هذه وتلك
معا انما تعمير على الخصوص القلوب الأطهر ماتكون والعقول الأرقى ماتكون ،
وأنها جعلت للناس المعتدلين في حسب هذه الخيرات ، التي قليلا ماتتوقف
علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم لهذه الخيرات الخارجية على قدر
يزيد على حاجاتهم ، يقون مع ذلك جد فقراء الى الثروات الحقيقية .

§ ٢ - في مؤلفاتنا التقافية . ر . عم الاخلاق ان نيقوماخوس ل ١ ب ٨

- ليس به من شجاعة ولا اعتدال تلك هي الصفات الاربع التي كثيرا ماحلثنا
افلاطون . ر . الجمهورية ل ٤ ترجمة كوزان .

§ ٤ - بصرف النظر عن واقع الاحداث يكفى العقل وحده ليوضح هذا فصل ايضاح . ان الخيرات الخارجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الأشياء التي يقال عليها انها نافعة هي باضبط تلك التي لا مناص من أن وفرتها مجلبة لخيرتنا ، أو أنها لاتفعلنا فى شيء على التحقيق . وأما فى حق خيرات النفس فالأمر على العكس إنما يكون نفعها ايانا بسبب وفرتها إذا كان مع ذلك يتيق أن نذكر المنفعة فى أشياء هي قبل كل شيء جميلة فى ذاتها . وعلى العموم يدهى أن الكمال الأعلى للأشياء التي توازن ، لمعرفة تفوق أحدها على الآخر ، هو دائما مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الأشياء التي ندرس خواصها . وحينئذ إذا كانت النفس ، إذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالإضافة إليها ، هي أنفس من الثروة ومن الجسم ، فكماها وكماهما يكون على هذا القياس . وبحسب قوانين الطبع ، كل الخيرات الخارجية ليست مرغوبا فيها إلا لمنفعة النفس . وإن الناس العقلاء لا ينبغي أن يمتنوها إلا من أجلها ، فى حين أن النفس لا ينبغي أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ - وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تماما ، أن السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينها متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذى لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي ذاته وفى جوهر طبعه الخاص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة فى أن الظروف الطارئة والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعية خارج النفس فى حين أن الانسان ليس عادلا ولا حكيمًا مصادفة أو بسبب المصادفة . ونتيجة لهذا المبدأ مستندة الى الأدلة عنها أن

§ ٤ - بصرف النظر عن وقع الاحداث . النظريات المتشابهة لهذه على سعادة الفضيلة فى قوانين افلاطون لـ ٢ من ٩٢ وكـ ٥ من ٢٧٠ وما بعدها فى الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ - السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . يعرف المرء هاهنا مبادئ سقراط وافلاطون . - الله نفسه . ر . ايضاح ههنا النظرية الخطيرة فى ما بعد الطبيعة لـ ٧ ب ٧

الدولة اعضلى هي الدولة السعيدة والناجحة معا . ان السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع ارضيلة ، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح الا بشرط الفضيلة والحكمة . وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الاشكال أعينها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلا وحكيما ومعتمدا .

§ ٦ - على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الاولية عند هذا الحد ، لانه ليس من الممكن اغنائها جملة ولا التبسط في موضوعها الى حد دراستها المدرس اللائق ، مادام أنها تتعلق بمؤلف آخر . وحسبنا أن نقرر ان القرض الاصلى للحياة ، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به . أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه الى هذا المبدأ فانا لا نجيب عنها في المناقشة الحالية اعتمادا على أننا سنتفحصها فيما بعد اذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع اليها .

§ ٦ - بمؤلف آخر . يعنى الاخلاق . ر . عم الاخلاق ان يقوم اخوس ك ا ب ٧ فيما بعد . لا يجد المرء في سياسة ارسطو هذه الدمنة التي نكده عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير اليها الا على جهة الشرط .

الباب الثاني

هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد؟ في مزاي التسلط ومحلوراته
امثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأميم هذا المذهب السياسي . الفصح
لا ينبغي ان يكون غرض المدينة .

§ ١ - بقي علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو
متغايرة في حق الفرد وفي حق الدولة . لكن من اليبين أن كل امرئ يوافق
على أن هذه العناصر متماثلة : فإذا وضعت هناة المرء في الشروة فلا محيص
من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فإذا قدر في حق
الفرد أن السلطة الطغيانية هي الغرض الاسمي فكذلك تكون الدولة سعيدة
بمقدار سعة سلطانها : وإذا قدر في حق الفرد أن الهناة هي في الفضيلة
فالدولة الأشد حكمة تكون كذلك أسعد .

§ ٢ - هاهنا نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية ، هل مشاركة
الفرد في شؤون الدولة أفضل أو هل الأفضل هو أن يعيش في كل مكان
كأجنبي حر من كل تكليف عام؟ وثانيا أي دستور ، أي مذهب سياسي يجب
أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذي يقبل في ادارة الشؤون
جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذي مع بعض استثناءات يؤثر
الأكثرية بتلك الادارة؟ هذه المسألة الاخيرة تهم العلم والنظرية السياسية
الذين لا تهمهما الموافقات الفردية . ولما أن الاعتبارات التي من هذا القبيل
هي التي تشغلنا هاهنا فانا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التي تكون
الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا .

§ ٣ - بديا الدولة الفضلى هي بالبدئية تلك التي فيها كل مواطن أيضا
كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعاطي الفضيلة ، ويكفل لنفسه
أكثر ما يكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة

يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محررة من كل التزام خارجي ومستغرقة بجمالها في التمتع وهي وحدها على رأى بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف ، وإن أشد نصير الفضيلة اخلاصا في ايما هذه وفيما مضى من الزمان ، قد اعتنقوا جميعا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة .

§ ٤ - ليس غير مهم أن يعرف في أى الجانبين يكون الحق ، لأن كل امرئ اذا كان عاقلا ، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق ، كلاهما يتجه بالضرورة الى الغرض الذى يظهره أنه الاحسن . ان اتسبط على ما يحيط بنا هو في نظر بعض الناس ظلم صارخ اذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد ، وعندما تكون السلطة قانونية فاذا التضع عن أن يكون ظالما فذلك لكى يصير عقبة في السعادة الشخصية لهذا الذى يقوم به . وفى رأى مقابل تمام المقابلة وله أيضا نصاره يدعى أن الحياة العملية والسياسية هي وحدها المناسبة للانسان ، وأن الفضيلة في كل صورها ، لا تتعلق بالأفراد أكثر من تعلقها بأولئك الذى يصفون الشؤون العامة للجمعية .

§ ٥ - أنصار هذا الرأى الذين هم خصوم الرأى الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة مسكنة للدولة الا بالتسلط والاستبداد . وفى الواقع في بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتسامها الى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك في وسط هذا الارتباك العام الذى يلابس في كل مكان تقريبا المواد التشريعية ، اذا كان القوانين غرض أوحد فانه دائما التسلط . وعلى هذا ففي القدمونيا وفي كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لا توجه الا الى الحرب . وكل الشعوب التى هي في مكنة من أن ترضى طمعها تضع القسمة الحربية في أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيثيين والتراقس والسلتين .

§ ٥ - وفى القدمونيا . هيرودوت ٢٠٦ ب ٢٣ - السلتيين . بوليبيوس يوافق ان العادة عند السارتات ان الفتيات لم يكن يتزوجن قبل ان يكون قد حزنن حزن اثنين فانه يمكن واحدة منهم ثلاثة من الامتلاء . كتاب الامور والاهوية والاصناف شعبة التى لسرت ٢٠٦ ب ٢٧ - السلتيين . سبق ان وضعهم ارسطو في صف الامم الاثني عشر المعتبرة . انما سئل ٢٠٦ ب ٢٧ .

٦٤ - وفي الغالب من الأمر القوانين أنفسهم تشجع هذه المفضية . ففي قرطاجنة مثلا يباهى المرء بان يضع في اصابعه من الخنقات عدد ما شهد من اوقائع . فيما مضى كان القانون في مقدونيا يعاقب الجندي الذي لم يكن قتل عدوا بان يضع في عنقه رسنا . وعند السيتيين تدور الكائن في بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسه ذلك الذي لم يقتل شخصا في الحرب ، وأخيرا الايبيريون وهم عنصر حربي يغرسون على قبر المحارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الاعداء . ويمكن أيضا أن تذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والاخلاق .

٧٥ - حسب المرء بعض حفقات من التدبير حجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضمر فحج شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال التير . كيف ينبغي للرجل السياسي والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ انما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عنه يمكن ألا يكون عادلا .

٨٤ - ليس في تطبيق العنوم الاخرى سوى اسياسة شيء من هذا القبيل . فالطيب والملاح لا يفكران في اقع أو اكراء ، لا من الاول على المرضى الذين يطبهم ولا من الثاني على السياح الذين يقودهم . لكن قد يقال انه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد ، وما يجده المرء في حق نفسه غير عادل ولا طيب لا يخجل أن ينفى تطبيقه على سواء . يطالب المرء علنا لنفسه بالعدل وينسأ تماما في حق الاغيار .

٩ - كل استبداد فهو غير مشروع الا حين يكون السيد والمسود هما ماهما بسقضى القانون الطبيعي ، واذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغي المرء أن ينفى السيادة الا على خلق قدر عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من

٦- الايبيريون هم لاسبانيون الذين لهم شهرة فائقة في الشجاعة حتى عن الرومان

غير تمييز . كما انه حين يذهب المرء ماديه أو يفرط شربه لا يعتمد لصيد
اناس بل صيد حيوانات يسكن سيدها بهاد بعينه ، اى حيوانات وحشية
صاخة بلاكل . ومن متحقق ان دوة ، مى وجدت رسائل عزائها عن دل
دوة اخرى ، تستطيع ان تكون سعيدة بذنها بشرط اوحيد ان تحسن
ادارتها وان تكون به قوانين صاخة . فى هذه الدرمة ان يكون المساور فى
الحق ووجها الى الحرب ولا الى المتح ، فليس بمصد لا يستطيع احد حتى
افراضها .

١٥٤ - وحينئذ فين ان هذه المنشآت التجريبية . انها كانت جميلة ،
ينبغى ألا تكون أبدا هى الغرض الاسمى للدوة بل وسائل بلوغه ليس غير .
والمقصد الحق لا يفكر الا فى ان يؤتى المدينة كلها والافراد المختلفين الذين
يكونونها وجميع الاعضاء الآخرين للجمعية من المظبية أو من السعادة
قسطنهم الممكن اذ يعدل على حسب الاحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، واذا
كان للدوة جيران عنى التشريع بتقدير العلاقات التى تناسب أن تكون بينها
وبينهم والواجبات التى ينبغى القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما
بعد بالعناية اللائقة حينما نعين ماهو الغرض الذى ينبغى أن تتجه اليه الحكومة
الفاضلة .

الباب الثالث

بعث الرايين المتقابلين اللذين يوصى احدهما بالحياة السياسية والاخر يهدرها .
الفاعلية هي الغاية الحقة للحياة سواء بالقياس الى الافراد او بالتقياس الى الدولة . الفاعلية
الحقة هي فاعلية التفكير الذى يمهّد للأفعال الخارجية .

١٨ - فلما ان الاجماع واقع على أن الغرض الذى ينبغي تحقيقه على
الوجه الاصلى فى الحياة انما هو المفضية ، ولكنه ليس واقعا على ما يجب أن
تستخدم له الحياة . فنسبحت الرايين المتناقضين . ها هنا يؤتم اقيام بكل
الوظائف السياسية ويؤيد أن حيز الرجل الحر حقا وانى هي من التفضيل
بمكان على تتخذت تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الامر على ضد ذلك
توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لأن هذا الذى لا يعمل لا يمكن
أن يأتى بعمل فاضل وأن السعادة والاعمال الفاضلة شيان يتماثلان . هذان
الرأيان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن بفضل أن يحيا المرء حياة
انسان حر على حياة سيد عبيد فهذا حق . فإن استخدام عبد من حيث هو
عبد ليس من اشرف بمكان ، وان أوامر السيد فى تفاصيل عيشة كل يوم
ليست من الجميل فى شىء .

٢٨ - لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هي ضرورة سلطة سيد . ان
السلطة على الرجال الاحرار والسلطة على العبيد لا تختلفان اختلافا أقل من
اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد ، وهذا ما قد وضحناد فى بدء هذا
المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن
السعادة لا تكون الا فى الفاعلية . وان الناس العدول والعقلاء لهم من
أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هي شريفة .

٣٨ - بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال : « ان سلطة
مطلقة هي أكبر الخيرات مادام أنها تسمح بتكثير الافعال الجميلة بقدر
مايراد . وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغي أن يدعها

الى أيدي آخرين ، بل ينبغي عند حاجه التزامها منهم . ثم رابضه الابن والاب
والاصدقاء بعضهم ببعض فذلك ينبغي أن تقضى ويضحى به : ينبغي بكل
نمن حيازة الخير الاسمي وهذه الخير الاسمي انما هو النجاح .

§ ٤ - قد يكون هذا الاعتراض حقا ، على الاكثر . انما كان الاعتصاب
واعنف يمكن أن يؤتيا الخير الاسمي . لكن لما أنه ليس مسكينة ان يؤتيا
أيدي آخرين فالفرض باطل من أساسه . للقيام بعظم الامور ينبغي للمراء
أن يتغلب على أمثاله بمقدار ما يتغلب الرجل على المرأة وانوارد على الاولاد
واسيد على العبد ، وهذا الذي يكون قد انتهك حرمة قوانين تفضيلة لا
يستطيع أبدا أن يأتي من الخير بمقدار ما قد أتى من الشر بدىء الامر . بين
مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا عدل الا في التكافؤ ، انما هو الذي
يشيء المشابهة والمساواة . وان الامساواة بين المتساوين والتفريق بين
الأمثال هما من الاحداث التي هي ضد الطبع ، ولا شيء مما هو ضد الطبع
يمكن أن يكون خيرا . لكن اذا اتفق ان اساء راقيا بهينه ، وبالخصائص
القوية التي تحمسه على الخير بلا انقطاع فانما هذا هو الذي يليق اتخاذه
مرشدا ويكون من العدل أن يطاع . ومع ذلك فالتفضيلة وحدها لا تكفي بل
تلزم أيضا المقدرة على أعمالها .

§ ٥ - فاذا كان هذا المبدأ حقا واذا كانت السعادة تنحصر في احسان
العمل فلنكن الفاعلية ندوة بعجلتها كما هي تلافراد في خصوصهم اشغل
الرئيسي للحياة . لا يعنى بذلك القول بأن الحياة الفاعلة ، كما يقن على العموم
يجب ضرورة أن تقع على الناس الاغيار . وان الأفكار المشيطة هي التي
لا تقصد الا الى نتائج ايجابية للعمل نفسه . بل الأفكار الفاعلة هي بالأولى
التدبيرات والتأملات الشخصية المصرفة والتي لا موضوع لها الا درس
أنفسها ، وغرضها احسان العمل ، بل ان هذه الارادة تكاد تكون فعلا . ان

§ ٥ - معنى الفاعلية . قد استشهد الامبراطور يلدريوس أيضا بهذه الفقرة الحكيمة
لارسطو ويصرح هو أيضا مثله بميله الى الحياة العقلية . ر٢٥٠ ب ١٠ و٣٥ وما بعدها ومن
علم الاخلاق الى نيقوماخوس ل٢٠ ب ٧ .

معنى الفاعلية ينطبق تماما على الفكرة المنظمة التي ترتب الافعال الخارجية
وتصرفها .

٦٨ - العزلة ، حتى لو كانت اختيارية ، مع جميع شروط المعيشة التي
تجربها وراءها لا تفرض اذا بالضرورة على الدولة أن تكون لافاعلة . فكل
جزء من الاجزاء التي تكون المدينة يجب أن يكون عملا لمجرد العلاقات
التي هي بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد
وحده أيا كان . لانه الا يكن ذلك فالله والعالم بأسره لا يوجدان مادام أن
فعلهما لا شيء فيه من الخارجى بل هو باق مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الاسمى للحياة هو بالضرورة الانسان على انفراد
كما هو للناس مجتمعين والدولة على العموم .

الباب الرابع

المقدار الحق للدولة الفاضلة - الحدود التي لا ينبغي تجاوزها فيه وكثرة - يلزم دون تعيين عدد محدد للمواطنين . ان يكون هذا العدد بحيث يكفي لحاجة العيشة العامة والا يكون من الكثرة بحيث لا يعجز المواطنون ان يتخلصوا من اذنيه - خطر كثرة السكان

١٩ - بعد التمهيدات التي ذكرناها انما ، والاعتبارات التي بسطناها في أشكال الحكومات نبلغ ما بقي علينا أن نقوله بان تعين ما هي المبادئ الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يتمنى . وما أن هذه الدولة الفاضلة لا يمكن أن توجد بدون الأركان الضرورية تكاملها نفسه فلا بأس بأن نتخذها كلها ، على وجه افترض ، كما يشتهي أن تكون بشرط ألا يذهب انبئة الى المجال ، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن .

٢٠ - اذا كان العامل على العموم ، الحائك وباني السفن أو أى صانع آخر ، ينبغي أن يملك ، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الأولية التي تهتم صلاحيتها التمهيدية كثيرا في أثناء التنفيذ ، فينبغي كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها . اعاصر الأولى التي يقضيها علم السياسة انما هي الناس بالعدد والكيوف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها .

٣١ - يظن انعاما أن دولة تكون سعيدة ينبغي أن تكون فيحثة

١ - والاعتبارات التي بسطناها من قبله وبعدها من حكومة على غاية ما يمكن لم يقصد ارساطو هذا الى وضع النموذج لحسن لجمهورية فاضلة كما حول افلاطون . فإنه قد أخذ نفسه بان يظن انبئة جدا من الخلفية لوجوهه وانسوار منها ما استعز ولا يعرض في سائر مؤلفه الاخيره من بين الاوضاع السعيدة التي يجب تعين باعتبارها اجدانا واقعية .

٢ - وسيرة الارجاء . تكلم منتسكبير ايضا عن عدد دولة الحسن بظهور شكلها روح القوانين لثباتها وما بعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (تعهد لاجتماع لثباتها) ايوبقراط . هذه لشهادة القديمة هي وشهدده افلاطون من يدركه كمن تركه لنا الافديمون على ايوبقراط .

الأرجاء : وإذا كان هذا المبدأ صحيحا فان الدين ينادون به يجهلون حقا في أى تنحصر سعة الدولة أو ضيقها، لأنهم يحكمون في ذلك عدد سكانها ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة . لكل دولة مهمة تقوم بها ، وان أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها . حينئذ يمكننى أن أقول ان ايوقراط ، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طيب أكبر من رجل آخر أطول منه قامه .

٤٩ - حتى مع التسليم بأنه يجب الاتفات الى العدد لاينبغى أيضا الملبس في العناصر التي تؤلفه . لو أن كل دولة تشمل باضطرره قريبا لقيفا من الحديد ومن النازلين ومن الأجانب لاينبغى في اوقع ان يحسب الا أعضاء المدينة أنفسهم ، أولئك الذين هم مؤرخوها لاصيون . انسا كثيرة عدد هؤلاء هي أدلة صادقة على عظم الدولة . ان المدينة التي تخرج عددا كثيرا من اصناع وفيدا من المحاربين لا تكون أبدا دولة عظيمة ، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان .

٥٨ - والأحداث شاهدة لأبى أن من اعسير ، بل ربما كان من المحال ، أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عددا مما ينبغى ، ونيسر واحدة من تلك التي يشاد بذكر قوانينها تشمل ، كما هو مشاهد ، على أكثر مما ينبغى من السكان . والدليل العقلى يجرى هنا لتعزيز المشاهدة . ان القانون هو تقرير نظام ما . والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن .

٥٩ - أكبر عددا مما ينبغى . ذلك رأى عام عند القدامى ، ان دولة مكنظة بالسكان لا يمكن احسان ادارتها . والنتيجة منطقية للغاية ، حتى صدر المرء عن الهادى السياسية الجارية في كل المدن الاغريقية على التقريب ، حيث يقوم المواطنين بمباشرة الاعمال العامة وليس الاذهب الحكومة الثبائية هو الذى يحل نظرية دولة عظيمة أحسن ادارتها . واليونان لم يعرفوا هذا المذهب قطعا . ر . الك٧ب٢ ف٢٠ . يزداد على هذا ان بعثرة اغريقيا مدنا مستقلة ذات سيادة بعثرة كانت مع ذلك مثابة للنشاط الثكرى هي التي كانت تقوم كل نمسو سياسى . ولقد كانت روما المدينة لوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخر حسد في السيامة للافكار اليونانية ، غير ان روما قد شفت من هذا الداء . بل ارتفعت به الى أعلى درجة يمكن ان تنال فأنها قد استوعبت الدنيا استيعابا .

غير ان النظام يس ممتد في جمع البر ما يبرم . الخدرة ذهيه اتى شتمل
اعام بارد هي وحدها . فمادرة على اقرار النظام فيه .

٦٤ - اجمين يتنج عادة من توافق عدد و سعة . والحما بدره
يلون بصرورة بال يجمع في رفعة نفيه عدد مسبب لها من اموصين .
من مسحه ادونه خاصه حدود بعينه لحد في احسر ، لانحيوانات
و نباتات والالات . كل شيء لاجل ان يكون له احوال في هي له يبعي
ان يكون البر مما يبعي ودا اصغر مما يبعي . لانه حيندا اما ان يكون
فقد تماما طبعه اخاص واما ان يكون قد فسد . وان سفيه لدر فتر بن يكون
سفيه لا هي ولا سفيه لدر عويين . فانها بامدادات ما يكون غير دفعه فظما
اما بسبب ضيقها واما بسبب سعتها .

٦٥ - والامر لذلك في شان امدية فان كانت صغر مه يبعي لا يبعيها
ان تقوم بحتاجها ، وهذا هو مع ذلك ركن اساسي لها وان كانت البر مما
يبعي فهي تقوم بها لا من حيث هي مديه بل من حيث هي امه ، ويداد لا
يكون لها بعد حلومة مملنة . بين هذه الكثرة امطره اي فاند يستطيع ان
يسمع صوته . واي استتور يصلح فيها لان يكون مناديا عاما لا المدينة اذا
تكون ضرورة في الوقت عينه الذي فيه يمكن ثلثنة المجتمع سياسيا ان تقوم
بمراقب عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال في مكنة من اعيشة على درج
اعظم ، ولكني اكرر ان هذا النمو له حدود . والحوادث انفسها تعلمنا بلا

٦٦ - لامن حيث هي مدينة بل من حيث هي امه . طريقه التباين بين الكمبره
تبين قدر الكفاية المعنى الذي تدلان عليه في لغة ارسطو . فلامة اجتماع عظيم من الناس .
ثعب ليس له نظام سياسي ولا ترتيب ، ولمدينة على ضدذلك هي اجتماع اي الدولة الخاضعة
لقوانين منظمة . وهذا الفرق يضاعى صورة بين من ذلك في ٢٤ با ف٥- اي استنتور مؤذن
هذا المعنى الذي يبين لنا اليوم من التمدود بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للافلمين .
كان من اللازم بحكم الضرورة ان جميع المواطنين في الدولة ، بجمع لرجال والاحرار والمتنعين
بالحقوق السياسية ويستطيعون ان يجتمعوا في الميدان العام ويستمعوا للخطباء ويقرروا الاوامر
العالية . واليوم ثلاثة ملايين من الناس على مسطح مفداره خمسة وعشرون الف فرسخ مربع
يستطيعون ان يباشروا امور سياستهم على اتم ما يكون من النظام . فلا حاجة بهم الى مناد
و صارخ او بعبارة ادق يقوم لهم التلغراف مقام المنادى فان مهمته في بعض الاحيين يسبح
على مسافة مائتين او ثلاثمائة فرسخ .

عناء ما يجب أن تكون عليه . في المدينة الأحداث السياسية على نوعين سلطه
وطاعة . فالحاكم يأمر ويقضى • لأجل احكم في قضايا المنازعات ، وتوزيع
الوظائف على حسب الأهلية ينبغي أن يعرف المواطنون بعضهم بعضا ويقدر
بعضهم قدر بعض • وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام
القضائية سيئة بالضرورة . وفي وجهتي النظر هاتين كل حكم يتخذ عفوا
وبلا تدبر سيء العاقبة ولا يمكن بالبدئية ألا يكون كذلك في جبل لا يحصى
عددا •

§ ٨ - من وجهة أخرى يكون سهلا جدا على المستوطنين وعلى الأجانب
أن يقتصبوا الحق المدني ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يحفظ في الجمعية
الكثيرة العدد . حيثئذ يمكن القول بأن التناسب الحق بنهضة سياسية انما
هو بالبدئية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات
معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة
سهلة . تلك هي مبادئنا في عظم الدولة .

الباب الخامس

دوطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب ان يستوفوها . ينبغي ان يكون لادولة قاعدة بحرية . الوسائل اللازمة للاستفادة من مجاورة البحر . اخطايات دضر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتمالات التي يجب على السامع ان يتغلها لتسكون العلاقات البحرية خالوا من الاضرار بنظام المدينة .

١٤ - امدى . على حدودها القانم ادرمة يسكن في حد ما ن تطبق على اموض . وتجيره بلا معارض هو دس الذي تحق صفاته ابر ما يكون لاستقلال الدولة . اما هو على التحقيق الموطن الذي ينتج جميع انواع الحاصلات . توافر كل شيء وعدم الحاجة الى آى كان ، هذا هو الاستقلال الحق . ان سعة الارض وخصبها ينبغي ان يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها ان يعيشوا في دعة ارجال الأحرار القنع . وسنقحص فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حيس . عالج على العموم المنكية وائسر واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عنها لان اسس واقعون في الغلب من أمرهم في الأقراط . هذا الشح الأسح وهناك الترف الأترف .

٢٥ - شكل امواض نيس موضع حيرة ما ، فان المنجربين في الحرب ، الذين ينبغي أخذ رأيهم أيضا ، يقضون ان يكون صعب المدخل على امدو وسهل المخرج على المواطنين . نضف الى هذا ان الموطن كعدد سكانه يجب ان يكون سهل المراقبة ، وان أرض سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة في اندفاع عنها . أما موقع المدينة ، اذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فيسعى ان يكون على السواء صالحا من جهة البر ومن جهة البحر . واشروط الوحيد الحتم اما هو ان جميع المنتظ يمكن ان يعاون بعضها بعضا ، وأن يكون تقبل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت أمرا مسورا .

٣٥ - انها لمسألة كبرى أن يعرف هر مجاورة البحر مفيدة لحسن نظام الدولة أو مضرة به . ان الاختلاط بالأحب الذين ربوا في ظل

قوانين مختلفة مضر بحسن النظام ، وأن اسكان الذين يؤلفهم نفيف اشجار
اغادين الراتحين فى ابجر هم على التحقيق كثير ولذهم مستمعون على كل
تنظيم سياسى .

§ ٤ - وعدا هذه المحذورات فلا شك فى أنه من جهة أمن الدولة
ويسرها اضرورين الأفضل ان يكون ندوة وموطنها موقع بحرى . انها
ثبت لهجوم عدائى متى أمكنها أن تنقى امدادا من حلفاتها بواسطة البر
والبجر معا . واذا لم يمكن الايقاع بالهاجمين من الجهتين فى أن واحد
فمحقق أن يوقع بهم أشد من احدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما
جميعا .

§ ٥ - والبجر يسمح ايضا بسد حاجات امدية أى اسيراد مالا تتجه
ابند واصدار احصالات حى تزيد فيها . غير أن المدينة فى تجارتها ينبغى
الافتقار الا فى نفسها ولا تفكر أبدا فى الشعوب الأخر . فان اسوق
التجزرية للأمم عامه لا تقوم الا على الشراء ، والدولة التى تجد فى غير ذلك
عنصر ثروتها لا ينبغى أبدا ان تعاطى مثل هذا السحت . غير ان فى بعض
الدول الخنيج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس الى المدينة
التي دون ان تكون بعيدة جدا هى مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه
بفلاعها وحصونها . وبفضل هذا اوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات
كلها اذا كانت نافعة لها ، فاذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشريعى
يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح
لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

§ ٦ - أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ فى أن الدولة يجب الى
حدا أن تكون قوية فى البحر . ليس ذلك بالنظر الى حاجاتها الداخلية
فحسب بل فيما يتعلق بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعدهم أو أن تخيفهم
فى البر والبحر على حسب الأحوال . ينبغى أن يكون نمو القوى البحرية
للدولة مناسبا لنوع عيشة المدينة لأنها ان كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة
أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها .

٧٤ - ليس لدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون في البحر ، فلا ينبغي أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينة . انى لأقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرؤن فيها ويديرونها ، فهؤلاء هم مواطنون أحرار ، وانهم بعض جنود البر . وحينما يكثر عدد القاطنين فى الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد الحثارة . والأداة على ذلك ما تجده فى بعض الدول : مثلا حكومة هرقة فمع أن المدينة بسوازلتها بكثير غيرها صغيرة جدا فإنها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما نعلق بموضع الدولة ونغورها ومدنها وعلاقتها بالبحر وقواها البحرية .

الباب السادس

في الكيروف الطبيعية التي يجب أن تكون للمواطن في الجمهورية الفسفاضة .
الانحياز الملائمة للحرب تبعاً للمناخ الذي يطوّره - فغير نفوس الديمقراطية - البحر
التي لا شك فيه العنصر الأفرقي - ينبغي أن يكون الشعب الفسفا والشماعة معاً .
المرآة التي يشعّله الألب في الحياة الإنسانية .

§ ١ - قد عينا فيما سبق الحدود العددية المهينة السياسية ، أنظر ها
ها ما هي تلك الكيروف طبيعة التسوية في الأعضاء الذين يؤمنون بها .
يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هذا بأن يلقي النظر الى أشهر مدائن
الأغريق ، والى الأمم المختلفة التي تقاسم الأرض . الشعوب التي تقطن
الأقطار الباردة حتى في أوروبا هي على العموم ملوّه الشجاعة كنهم على
التحقيق منحتون في الذكاء ، وفي تسعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون
بحريتهم كنهم من الجهة السياسية غير قابضين نظام وهم يستطيعوا أن يفتحوا
الأقطار المجاورة . وفي آسيا الأمر على ضد ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية
للفنون ، لكن يعوزهم القلب وبقوة تحت نير الاستعباد مؤبد . أما العنصر
الأغريقي الذي هو بحكم الوضع الجغرافي وسط فإنه يجمع بين كيروف
الغريقين . فيه الذكاء والشجاعة معاً . انه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي

§ ١ - الأمم المختلفة التي تقاسم الأرض . ان ايضاً كما مر معلوم من اوان من
لاحظوا تأثير المناخات هنا في الخلق واطمحه الامم . كتاب الامراء والاهوية والاشفاق عن ترجمة
ليثري ج ٢ ص ٥٢ . وقد ذهب ايورقو الى ان هذا من ذلك فقد اوضح كيف ان المقروئين انرا
في الاخلاق الشعوب وعزها التكاثر العام للاسويين الى المذكيات والحكومات المستتبدة التي
كانت ترهقهم . ولافلاطون بعض النظريات في هذا الموضوع الخطير . آخر ك د من القوانين
وقد كان يبرهن بمتسكرو في مؤلفه (١٥٩٥ و١٦٧٧) الذي خصصه مكاناً رحباً للنظرية
المناخات الا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين تناولوا هذا الموضوع من قبله .

وفي عصرنا هذا قد خلقت نظرية السلاطين نظرية المناخات فعدلتها ولم تقضي بسبها .

الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جدا ، وهو جذير ، إذا اجتمع في دولة واحدة ، بان يفتح العالم .

§ ٢ - بين شعوب المخالفة في لب اغريقيا فروى أشبه بهمفروق اتي به عنها ، انها . فها هنا كيف طبيعي هو الذي يعجب زهانك كيف تتعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يحصى خطأ ، أن شعبا ينبغي أن يجتمع بين الذكاء والشجاعة حتى يسمع المغان أن يتوده بسهولة إلى الغضبية . بعض الكتاب السياسيين يقضون من امة انه عطف على من عرفونهم وقسوة على من لا يعرفونهم ، وان تمب هو الذي يسبح في أنفسا العطف والقلب هو يضبط تلك الحاسة نفس التي جعلنا تحب .

§ ٣ - ويمكن تديلا على ذلك أن يقال ان الغيب متى فن انه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على المجهولين . يخطب أرشيلوك قبه حيسا أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :
« ياقلبي أليس صديقا هو الذي أهانك » .

وعند الناس جميعا الرغبة في الحرية والرغبة في التسلط تصدران عن هذا المبدأ ، اقلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع . غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آنفا يخطئون اذ يقتضون أن يكون المرء قاسيا على الأجانب لاينبغي أن يكون المرء على أي كان . والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس الا في حق الاجرام . بل أكرر أنها يزيد غضبها على أصدقاء حيسا تقى اهانة من قبلهم .

§ ٤ - هذا الغضب معقول جدا لأن هنا زيادة على الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمرء فانه يظن أنه قد فقد أيضا رعاية كان له الحق في الاعتماد عليها .

§ ٢ - بعض الكتاب السياسيين - هو افلاطون الذي خصه ارسطو عند الجمهورية

٢ ك

§ ٣ - أرشيلوك من «باريس» شعور ارسطو كان عيسى في الحرب الداهية بين

١ - بلاد .

§ ٤ - افكار الشاعر - هذان البيتان هما من مقطوعات أوريبيد التي كتبت بين الحرب

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

بين الأخوة الجلاد أشد ما يكون قوة

وفي موطن آخر :

من أفرط في حبه أفرط في بغضه

ونحن اذ نبين في حق المواطنين ماذا ينبغي أن يكون عددهم وكيف يفهم الطبيعية ، واذ نعين سعة الموطن وشروطه فإنما نجرى في ذلك على التقريب الا أنه لا ينبغي أن يطلب ، في مجرد الاعتبارات النظرية ، من الضبط ما يكون في المشاهدات التي تقدمها لنا الحواس .

الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة . أنها ستة انواع . المواد الفلانية . الفنون .
الاسلحة . المالية . الكهنوت . واخيرا ادارة المصالح العامة واصدار الاحكام . بغير هذه العناصر
لا يمكن ان توجد المدينة ولا ان تكون مستقلة .

١٥ - كما ان في المركبات الأخرى التي تخلقها الطبيعة ليس البتة
تمائل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده ، كذلك
يمكن بالبداهة الا يعد بين أعضاء المدينة كل عنصر التي هي مع ذلك
بحاجة ملحة إليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف
الا من عناصر من نوع واحد بعينه . ينبغي ضرورة ان يكون للمجتمعين
نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير
متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أى شيء آخر مشابه .

٢٥ - شيان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة
وذلك غاية دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما
فيقبله الآخر . تلك هي هي في عمل ، أيا كان علاقة الأداء بالعامل . فانييت
ليس له حقا شيء يمكن أن يكون مشتركا بينه وبين البناء ؛ ومع ذلك فن
البناء ليس له موضوع آخر الا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة
للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءا أصليا للمدينة ولو أن الملكية
تحتوى موجودات حية على أنها عناصر لها . المدينة ليست الا اجتماع أناس
متساويين يبحثون بالأشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة .

٢٥ - اناس متساويين . لقد اشاد ارسطو في مؤلفه كله ببدا المساواة هذا لجميع اعضاء
الدولة . فصور ان يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة . انه يتم بتأييد الطرفين . ر . كتاب
ف . و ٣ ب ٨ ف او المقامة التي بسطنا فيها هذه المسألة بسطاً . عيشة سعيدة هنيئة . ر ٢٥
٣ ب ٩ ف ٦ ب ١٤ ف وفي التمييز بين الحكومات ب ٤ ف ٧ .

٣ - لكن بما أن السعادة هي الخير الاعلى ، وبما أنها تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للاشياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جدا وبعضهم مجردون منها تماما ، يكون من ابدئى هنا لزوم البحث فى ينوع الفروق والانتقاسات بين الحكومات . فكل شعب اذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التى ليست أقل اختلافا . فلننظر اذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة فى أولئك الذين تعترف لهم بهذه الشيم .

٤ - بعد الاشياء اعينها حتى نسير المسألة : فبدا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الاشياء التى لاغنى عنها للحياة التى بها حجه الى كثير من الادوات . ثم الاسلحة التى لاغنى للاجتماع عنها لأجل تأيد اسلطة العامة فى داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه ، ورابعا سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا وكان بوسعى أن أضع هذا فى رأس القائمة ، العبادة الالهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم ، تقرير المرافق العامة والقضاء فى الخصومات الفردية .

٥ - تلك هى الاشياء التى لايسع المدينة مطلقا ، أيا كانت ، أن تستغنى عنها . ان الاجتماع الذى يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق ، انما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فإذا لم يتوافر ركن من الأركان التى عدناها آنفا ، فمن ثم يكون محالا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضى حتما كل هذه الوظائف المختلفة ، فيلزم لها اذا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين ، ويلزم لها صناع وجنود ، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصلحتها .

الباب الثامن

رد العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة الى اثنين فقط : ان المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يعملون الاسلحة والدين لهم حق التصويت في الجمعية دون جمع الصناع ؛ وينبغي الا تكون الاموال الثابتة للمواطنين ؛ ومن بين المواطنين ينبغي ان يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة .

§ ١ - بعد أن قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضا ان نبحث هل جميع الوظائف ينبغي ان تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : اما أن جميع المواطنين يكونون في ان واحد وبلا تمييز زراعا وصناعا وقضاة وأعضاء في الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها . أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لايناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق انه يمكن افراض توائيف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف بامتياز . وهذا هو الذي يرتب عدم تشابه الحكومات . ففي الديمقراطيات كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك في الأولغرشيات .

§ ٢ - ان الحكومة الفاضلة التي نبحث عنها هي على التحقيق تلك التي تحقق نكتة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا ان اسعادة لانفك عن افضيلة . واذن ففي هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا وانعيا على اطلاق الكلمة بتمامه لا اضافيا الى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لايزاولون الزراعة ، فانه ينبغي أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشيء العام .

٣ - يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التي تتداول في شؤون الدولة وتحكم في القضايا ، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفبوزع نوعا الوظائف التي يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان في أيد بعينها ؟ الجواب على هذه المسألة واضح أيضا . يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة الى حد ما ومجتمعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأسنان مختلفة وأنه لا بد لها هنا من التبصر وهناك من القوة . مجتمعة لأنه من المحال أن أناسا بيدهم القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون الى خضوع أبدي . فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع اليهم الأمر في تأييد الحكومة أو في إسقاطها .

§ ٤ - اذن فليس الا أن توكل هذه الوظائف الى أيد بعينها لكن في أحيان الحياة المختلفات وكما يعينه الطبع عنه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعاً لهذا المبدأ الذي هو نافع كما هو عادل ، والذي يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

§ ٥ - كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون منكية الأموال الثابتة ، لأن اليسر يجب أن يتوافر لنموطين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة ، وتلك نتيجة بينة لمبادئنا . السعادة لا تحل الا في الفضيلة على وجه الاختصاص . ولكي يقال على مدينة انها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى ، بل جميع المواطنين بلا استثناء . على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع بالضرورة اما عبيدا واما متوحشين واما موالى .

§ ٦ - وأخيرا فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التي لها في الدولة مكان بين . لا يمكن زارعا أو عاملا أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهة . فالهيئة السياسية اذن موزعة على جزئين : الأول الجند والثاني الجمعية العمومية ، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة

تلمواطين الذين أضناهم الكبر وجب نهدين الأمرين معا أن يوكل الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هي اذن العناصر التي لا بد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة . انها من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وهدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا . وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف .

الباب التاسع

قدم بعض الانظمة السياسية : وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والموائد العامة .
امثلة من مصر ومن ايطاليا : تقسيم الملكيات فى الجمهورية الفاضلة . فى اختيار العبيد .

§ ١ - على أنه فى الفلسفة السياسية ليس البتة استكشافا معاصرا ولا حديث العهد هذا التقسيم الضرورى للأفراد الى طبقات متميزة ، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجودا الى اليوم فى مصر وفى كريت ، ويقال انه رتب بقوانين سيزستريس فى الأولى وبقوانين مينوس فى الثانية .

§ ٢ - كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد فى كريت الى حكم مينوس وفى ايطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء ايطاليا أنه فى عهد المدعو ايطالوس الذى صار ملكا لأوترى غير الأوتريون اسمهم الى ايطالين وأن اسم ايطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوروبا محصور بين خليجى سلاسى ولا ميتينى اللذين يعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم .

§ ١ - سيزستريس . ينتج من الابحاث الجديدة أن سيزستريس لابد أن يكون قبل المسيح بنحو الف وثمانمائة سنة على الأقل . وارسطو يتكلم هنا اذن على نظام كان قبل زمانه بنحو الف وخمسمائة سنة .
- قوانين مينوس . يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة اواربعائة .
- فيما يلى فءوه .

§ ٢ - علماء ايطاليا . يظن نيبهر ان ارسطو قد استخرج هذه المعلومات على ايطاليا من مؤلفات انطيوخوس : لسرفوسى وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريبا . وهو الذى تكلم عليه دنيس الهاليكرناس . - نصف يوم . مائة وستون غلوة على تقدير استرابون . و٦٥ ١٦ ص ٢٤٥ اى أكثر من ستة فراسخ شيئا قليلا . وخليج سلاسى لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ فى النقطة الجنوبية من ايطاليا . وخليج لاميتى الذى يسميه انطيوخوس واسترابون نافيتينييك هو خليج سامت ايقىمى على بحر نابلى فى الجزء الغربى من البرزخ .
§ ٣ - الاونترين . لذى كانوا رحلا فيما سبق الاونتريون كانوا يسكنون فى البروتيوم وفى الجزء الجنوبى الشرقى من لقونيا .

§ ٣ - ويزيدون عليه أن ايظاوس قد صير الأوتريين الذين كانوا وحلا فيما سبق زرع وآدم فيما آتاهم من النظم نظام الموائد العامة . ولا تزال الى اليوم مقاضات احتفظت بهذه العادة وبعض قوانين ايظاوس . وهذه العادة كانت عند الأويك ، سكان شواطئ تيرينيه والذين لا يزالون يتقنون لقبهم القديم الأوسونيين . وهي توجد أيضا عند اشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطئ الايجي وخنيج يونيه . على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضا من أصل أوتري .

§ ٤ - فتكون اموائد العامة حينئذ ودت في ايظايا وتقسيم المواطنين الى طبقات جاء من مصر ، وعهد سيزستريس سبق بكبير عهد مينوس ، على انه ينبغي الاعتقاد بانه في مجرى القرون لأبد أن يكون الناس قد تخيلوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدة مرات ، بل ملائمة من المرات . فديا الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى ، ولما تحقق ذلك نمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر . واذا فنك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمة السياسية .

§ ٥ - كل شيء في هذا الصدد قديم جدا ، ومصر شاهد على اثباته . فلا أحد يجادل في قدمها السحيق وفي كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سياسى . وعلينا أن نتأثر سابقينا في كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر في الابداع الا حيث يتركون لنا نقصا نستدركه .

§ ٦ - قلنا ان الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون

- تيرينيا . كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربى من ايظايا .
- الشونيون . كانوا في اغريقيا الكبرى وفي الحدود الجنوبية لايظايا اما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكي في ايفير .
§ - ٥ قديم جدا . يزعم علم الفلك الحديث انه حقق بناء على ما فى الآثار الرسمية ان رساد المصريين الوضعية تصعد الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد . معاصر جلسة المجمع العلمى لفرنسا في ٣٠ يونية سنة ١٨٣٤ - نظام سياسى . كانت اغريقيا تستقبل نزلاء من المصريين وترحب بانظمتهم فان اناخوس وفورنى وسكرويس وقدموس ودانوس جاوا من مصر .
§ ٦ - فيما بعد . حق ان ارسطو سيتكلم فيما بعد على الموائد العامة ب ١٠٠٨ وب ١١١٠ فغير انه لا يقدم دلتة لافرار هذا النظام كما يذكر هنا .

الأسلحة ويمكنون الحقوق انسياسية ، وأضفا اليه عند تعيين خواص
الموطن وسعته أن الزراع ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فتكلم
هاهنا على تقسيم المنكيات وعدد الزراع ونوعهم . وقد سبق لنا أن رفضنا
الاشترك في الأراضى الذى قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن
التعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركاً لأجل أن
يكفل للنكل عيشتهم على الأقل . وان انشاء الموائد العامة ليعتبر مفيدا تماما
نكل دولة حسنة النظام . وستقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ
أيضا لكنه يلزم أن تسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء .
ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون
أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يعولون .

§ ٧ - ان نفقات العبادة الالهية هي أيضا عبء مشترك على المدينة .
على هذا حينئذ يجب أن يقسم الوطن الى قسمين أحدهما للعموم والآخر
للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضا الى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد
نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة . أما الثانى فيقسم بحيث أن كل
مواطن يملك على الحدود وبجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن
الموضعين .

§ ٨ - هذا التوزيع وهو عادل فى ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة
اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هذا التوزيع
مقررا فالبعض يستهين بالمناوشات التى تهدد الحدود والآخرين يخشونها
خشية مخجلة . من أجل ذلك فى بعض الدول يستثنى القانون سكان
الحدود فيجعلهم بمنزل عن كل مداولة فى أمر هجوم الأعداء الذى
يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضاة صالحين .
تلك هي الأسباب التى توجب توزيع أرض الوطن على نحو ما قدمنا .

§ ٩ - أما فى شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها ، فإذا كان للخيار
مكنة ، فينبغى أن يكونوا على الخصوص عبيدا وأن يعنى بالألا يكونوا

جميعا من أمة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد بخواطرهم أن يتوروا . ثم ينبغي أن يضاف الى أولئك العبيد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تبعا للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسهم . ففي الأراضي الخاصة يملكهم مالکها وفي الأراضي العامة هم ملك الدولة . وستقول فيما بعد كيف ينبغي أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم .

§ ٩- فيما بعد ٠٠ ر٠ الاقتصادي لآب ٠٥ ويظن شيندر ان هذه الاشارة كانت تمنع
جزء من مؤلف ارسطو لم يصل اليها . وانه في ذلك مظلوع ، لأنه هائلا على الاقل لا محل
للخفاء . وقد اعترف بذلك اورسم .

وان هذه الفكرة التي يقرها ارسطو هائلا والتي هي غاية في الانسانية والتي هي يكررها
في «اقتصادي» تثبت قدر الكفاية ان ارسطو لم يكن قط نصيرا اعنى للرق . زد على هذا ان
وصيته التي حفظها لنادبوجين اللايرني تشهد بان الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات
العامة فانه يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصي بهم خير منفذ وصيته ر٠ دوجين اللايرني
ص ١٦٩ ور أيضا في السياسة لآب ٣٢٣ المقدمة .

الباب العاشر

موقع المدينة : الشروط التي ينبغي ان تطلب . ملائمة الموقع للصحة . المياه . معازل المدينة . ينبغي أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة في هذا الموضوع : ارتقاء فن الحصار يقتضى أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تسلوى مهارة الهجوم .

§ ١ - نحن لن نكرر لماذا ينبغي أن تكون المدينة برية وبحرية معا ، وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقاط أرض الوطن . فقد ذكرنا ذلك فيما مر . فأما ما يتعلق بالموضع في ذاته فينبغي توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم انما هو الأمر الصحي ، وان استقبال الشرق والتعرض للرياح التي تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، ويليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالا طول الشتاء .

§ ٢ - ومن جهات نظر أخرى ينبغي أن يكون على السواء مختارا بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصد الغارات التي يمكن أن تكون المدينة محلا لمعاناتها . يلزم في حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغي أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من ينابيع الطبيعة ، فان لم يكن ذلك فينبغي أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يموزها الماء البتة في حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب .

§ ٣ - ولما أن الشرط الأول انما هو صحة السكان وهو يتحقق أولا بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذي ذكرناه وثانيا باستعمال الماء الصالح للشرب ، فهذه النقطة الاخيرة تقتضى أيضا أشد الالتفات . ان كل

ما يصلح في الغالب وفي العادة حاجات الجسم له باضرورة تأثير في الصحة كبير ، كالأثر الطبيعي للرياح وللأمواء . من أجل ذلك حيثما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفى للاستعمالات العادية .

§ ٤ - اما مواطن اندفاع فان طبيعة الموقع وودنته تختلفان باختلاف الدساتير . ان مدينة عالية تناسب الاوليغرشية وامنوية . اما الديمقراطية فتؤثر السهل . والارستقراطية ترفض كل هذه الاوضاع ، ويناسبها على الخصوص الهضاب المحصنة . اما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فانظاها ان أشدها قبولا وأنسبها على العموم ان تكون مخططة على الطريقة الحديثة وفقا لمذهب ابوداموس . كان للطراز القديم ، على ضد ذلك ، مزية أنه آمن في حالة الحرب ، وكان الأجانب متى حصروا في المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها ، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك عناء .

§ ٥ - ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن يحاكي ما يسميه زراعنا الاشكال الشطرنجية في غرس الكروم . فنخطط المدينة اذا في بعض الاجزاء فقط ، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها ، ففي ذلك جمع بين الرشاقة والأمن . وأخيرا فيما يتعلق بالمعاقل فان أولئك الذين لا يبنون أقامتها ليحفظلوا بأقدام السكان قد خدعهم وهم قديم ، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه النخوة الغربية .

§ ٦ ربما لا يكون من الأقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم

§ ٤ - مذهب ابوداموس . طريقة ابوداموس كانت انه يقسم المدينة الى شوارع منظمة (ر.ك٢٥هـ١) - للطراز القديم على ضد ذلك . كان الطراز القديم للعمارة ينحصر في جمع للور بعضها على مقربة من البعض الآخر دون اى نظام . وكانوا يظنون ان هذا الوضع كان يسمح بدفع العدو على امون ما يكون وعلى اقوى ما يكون .

§ ٥ - الحوادث . لاشك في ان ارستو يلجأ الى حصار لقدمونيا من قبل ايفامينواس في السنة الرابعة الاوليمية الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد . وما سبق ك٢٥٦٧٠٠

§ ٦ - المخوفة . لما رأى ارخيداموس بن جزيلاس النجنيق وقد جيء به من صقلية صاح قائلا : ولقد ذهبت هنم بشجاعة الشجعان . ر . فلوطرخس . وان اختراع آلات الحرب لم تكن جد قديم مادام انه من عهدا فيرقلس الذي هو اول من استختمها في حصارساموس .

فى العدد أو أكثر قليلا من وراء الأسوار . لكن قد شوهد ولا يزال يشاهد أن المغيرين يأتون فى عدد زاحر دون أن تكون النجدة التى فوق طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم . فلأجل اتقاء الغير والمصائب ولأجل التفادى من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأدخل فى فن الحرب هى الحصون الأمتنع ، وعلى الخصوص اليوم اذ ارتقى أيما ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة .

§ ٧ - ان الامتناع عن اقامة المعاقل على المدائن ياباه العقل كما يابى اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرايبء بالأرض . أو تحريم احاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن يسرب لسكانها شئء من الجبن . بل ينبغى الاقناع بأن اقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند المشيئة ، أما فى المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط .

§ ٨ - فاذا صحت تقديرانا وجبت احاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغى ، فوق أن تجعل منها زينة ، أن تكون جديرة بصد كل وسائل الهجوم وعلى الخصوص وسائل الفن الحربى الحديث . ان الهجوم لا يفضل أية وسيلة للنجاح فيجب على الدفاع ، من جانبه ، أن يبحث ويدبر ويخترع وسائل جديدة . وان أول ميزة لأمة يقظة انما هى أن يتردد الأعداء فى مهاجمتها لكن بما أنه ينبغى من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار أيضا يجب من مسافة الى أخرى وفى المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس ، فمن اليبين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة الحال لاجتماعات المواطنين فى الموائد العامة .

تلك هى المبادئ التى يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون .

فى السنة الرابعة من الاوليية الرابعة والثمانين ٤٤١ قبل الميلاد . وكان الذى أنشأها رجل اقدمونى (روديودور لصفى ل٧) . ولكن هذا الاختراع لم يلبث ان ادخل عليه دينيس القديم تحسينات كبيرة (روديودور ل١٤) . وان اختراع الاسلحة النارية قد ادهش كذلك فرسان القرون الوسطى وقت فشجاعتهم فلما رأوا المدافع والبنائى القديمة كررو صيحة ارخيداموس ولقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان .

الباب الحادى عشر

المعابد فى الجمهورية الفاضلة • الموائد العامة للحكام : الميادين العامة والرياضيات .
البدنية : شرطة المدينة : حرس الحقول ينبغى ان ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

§ ١ - الأبنية المخصصة لمحفلات المدينة يجب أن تكون من الفخامة على ماينبغى أن تكون ، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكبار الحكام ولأداء جميع الشعائر التى لايقضى بسريتها القانون أو هاتف فينا . هذا المحل الذى يرى من جميع مايحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو عليها ينبغى أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمونه .

§ ٢ - وتحت الربوة التى عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد الميدان العام الذى اتخذ على غرار مايسمى فى تساليا « ميدان الحرية » . هذا الميدان لايجوز البتة أن يدنس بالبضائع ، ويحظر دخوله على الصناع وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هذه الطبقة الا أن يدعوهم الحاكم اليه دعوة صريحة . كذلك ينبغى أن يكون منظر هذا المكان مقبولا مادام أنه الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب، حتى فى هذا الصدد ، فصل الأعمار المختلفة ، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب الشباب ، كما أن الكهول يوافقونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فان المرء متى أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر مايقضى به الحياء الحق ، وماتدعو اليه الحشية اللائقة بالرجل الحر . بعيدا عن هذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبغى أن يكون الوصول اليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد .

§ ٣ - مادامت كتلة المواطنين منقسمة الى كهنة وحكام فمن المناسب أن يكون موضع الموائد العامة للكهنة الى جانب المعابد المقدسة . أما الحكام .

المكلفون النظر فى العقود والحكم فى القضايا الجنائية والمدنية وفى كل الأمور من هذا القبيل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وماسمى شرطة المدينة فان محل موآندهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حى مطروق ماجاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسباً لذلك . أما الميدان الآخر الذى ذكرناه آنفاً فإنه يجب أن يكون دائماً محل السكنينة المطلقة ، خلافاً لهذا الذى هو مخصص للأخذ والعطاء للذين لا غنية عنهما .

§ ٤ - كل ما أسلفنا آنفاً من التقاسيم المدنية يجب أن يكرر فى المناطق الزراعية . هناك الحكام الذين يدعون اما حراس الغابات واما مفتشى الريف لهم أيضاً كتاب من الحرس للمراقبة ولهم موآند عامة . كذلك يكون فى الريف أيضاً معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال .

قد يكون من غير النافع أن نلح فى ذكر تفاصيل أدق فى هذا الموضوع فذلك أمور تصورها أيسر من تنفيذها . وقد يكفى فى القول بهامجرد ارادتها أما تنفيذها فلا بد فيه من موآنة التوفيق . من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا فى هذا الموضوع .

الباب الثاني عشر

الكيف التي يجب ان تتوافر للمواطنين في الجمهورية الفاضلة : الاركان العامة للسعادة
تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الاركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة
المدينة : يشفي القراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

١٤ - سبحث الان ماذا يكون دستور عينه وماهى الكيف التي يجب
ان تتوافر للأعضاء الذين يؤمنون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظامها تحقيقا
كاملا . السعادة على العموم لاكتسب الا بشرطين أحدهما أن تكون انفاية انى
يعتزمها المرء محمودا . الثانى أن يستطاع أداء الأعمال التي توصل اليها .
فمن السكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون
الغرض محمودا ولكن انوسائل انى من شأنها أن تؤدى اليه غير مستطاعة .
وتارة يملك المرء انوسائل الضرورية كلها بنوصول اليه ويكون الغرض سيئا .
وأخيرا يجوز أن ينخدع المرء فى الغرض وفى انوسائل معا . والشاهد على
ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغى الدواء الذى يبرىء الداء ، وتارة
لا يملك انوسائل الضرورية للشفاء الذى يعتزمه . فى جميع الفنون وفى
جميع العلوم يلزم اذا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية اليه طيبة وفعالة
على السواء .

١٥ - بين أن الناس جميعا يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير
بعضهم بلوغهما ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر ظروف أو من
أثر الطبع . الفضيلة لاكتسب الا بشروط معينة من ايسير أن تجتمع
للأفراد المجذودين وهى أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم فى الجذ
نصيبا . وقد يضل المرء السبيل منذ الخطأ الأول حتى متى جمع بين
الملكات المطلوبة كلها . ولما كان موضوع بحوثنا الدستور الأفضل هو
مصدر الادارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الادارة الفاضلة هى تلك

التي تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعرف في أي تنحصر السعادة .

§ ٣ - قلنا في « علم الأخلاق » ، إذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف يسس خلوا من كل فائدة : ان اسعادة هي تنمية الفضيلة ومزاوتها مزاوله تامه ، لا الفضيلة الاضافية بل المطلقة : وأعنى بالاضافيه الفضيله المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التي تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففي أمر العدل الانساني جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة ، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعنى أنه ليس خيرا الا بأنه ضرورى . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للمعاقبة . على ضد ذلك الأفعال التي لا غاية لها الا المجد والا الكمال الأدبي فهي جميلة على المعنى المطلق ، في هذين التظمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة الى التخلص من شر ، والثانى على الضد من ذلك يمهد للخير وتحقيقه مباشرة .

§ ٤ - الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل نبل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة في الأضداد . وقد عرفنا في « علم الأخلاق » أيضا الانسان الفاضل بأنه الانسان الذى بفضيلته لا يحسب من الحيرات الا الحيرات المطلقة ، وليس من حاجة بنا الى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الحيرات استخداما جميلا على الاطلاق وشريفا على الاطلاق . ومن هذا عينه جاء هذا الرأى العامى أن السعادة تتعلق بالحيرات الخارجيه ، فقد ينسب عزف السنطير باحسان الى الآلة عينها أكثر مما ينسب الى الفنان .

§ ٥ - من هذا الذى قلنا أننا ينتج بينا أن الشارع يجب أن يجد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيء هو نفسه بعض تلك العناصر .

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التي تصرف فيها المصادفة وحدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هي المتصرف الوحيد في الأشياء ، غير أنها ليست هي التي تحقق فضيلة الدولة ، بل ارادة الانسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة الا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاة الحكومة فضلاء ، ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا في حكومة الدولة . فلنبحث اذا كيف نطبع الناس على الفضيلة . في الحق ان كان هذا ممكنا فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة في آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحدا واحدا ، غير أن الفضيلة العمومية ليست الا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

٦٤ - ومهما يكن من شيء فان ثلاثة أمور يمكن أن تصير الانسان خيرا وفاضلا : الطبع والعادة والعقل . فبديا يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الانساني لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيوبا معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فان هبات الطبع ليست كافية فان الكيوف الطبيعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها .

٧٤ - الحيوانات كلها تقريبا ليست خاضعة الا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الانسان فهو وحده الذي يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغي أن تمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها وفي الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير في نبد قوانينها . ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقي يكون من عمل التربية التي تعمل بالعادات ويدررس المعلمين .

الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة .
مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت
الراحة . تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي يعتزمه الإنسان في
الحياة والشوارع في تربية المواطنين .

§ ٦ - لما كان الاجتماع السياسي دائما مكونا من رؤساء ومرموسين
أسائل : هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة
بين أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه الى هذين القسمين العظيمين
للمواطنين اذا كان بعض الناس يسود الأناشي الأخر على قدر ما يختلف
الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقاد العامي ، من حيث
الجسم انذى يكفى فى الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على
وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضا غير محل للنزاع وجلية عند جميع
الرعايا ، فليس من شك فى أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض
واستدامة السلطان عند الآخرين .

§ ٢ - غير أن تحقق هذا التحالف من أعسر ما يكون ، وليس الشأن
هنا كما هو فى حق هؤلاء الملوك فى الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ،
بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة . بين اذا
لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمرا
مشاركا بين جميع المواطنين . ان المساواة هي تماثل الاختصاصات بين أناس
متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقضيه قوانين العدالة :

§ ١ - استدامة الطاعة . صرح أرسطو ما هنا بغاية الايضاح أنه معارض
لاستدامة السلطان ، اى أنه معارض للظفيان . ر . ك ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة
و ك ١ ب ٢ ف ١٥

§ ٢ - سيلاكس . من كرياندر . جغرافى وبحار ، كان يعيش فى أول القرن
الحامس قبل الميلاد .

فان الحوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصارا على الدوام في الرعايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبدا أن يكفى عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

§ ٣ - ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين الرؤساء والمرؤسين . فماذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان ؟ هاتان هما المسألتان اللتان يجب على الشارع حلها . لقد ذكرناه فيما سبق . انما الطبع ذاته هو الذى يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقتى الشبان والشيوخ ، أولئك للطاعة وهؤلاء الاكفاء للحكم . ان سلطانا يمنحه . . . لا يثير اغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أى شخص خصوصا متى اطمأن كل امرىء الى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عنه .

§ ٤ - على هذا فاسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستمرين وعلى وجه التناوب ، وعلى هذا فالتربية يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معا ، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هي المدرسة الحقنة للحكم . فالسلطان ، كما قلنا فيما مر ، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو فى منفعة الذى ينفذ فيه . ففي الحالة الأولى انما هو سلطان السيد على عبيده ، وفى الثانية انما هو السلطان على الناس الأحرار .

§ ٥ - وفوق ذلك فان الأوامر تختلف بالسبب الذى أوجبها بقدر ما تختلف بالنتائج أعيانها التى تنتجها . فان كثيرا من الخدمات التى تعتبر منزلية فقط انما تكون تشريفا للشبان الأحرار الذين يقومون بها . ان ميزة عمل أو عيبه ليسا هما فى العمل ذاته أقل مما هما فى الأسباب التى أوجت به والغرض الذى قصد اليه منه .

لقد قررنا أن فضيلة المواطن ، حين يحكم ، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل ، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه بادية بدء أن يطيع قبل أن يحكم . فنستنتج من هذا ها هنا أن على الشارع أن يطبع المواطنين على انفضيلة بأن يعلم حق العلم الغاية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التى تؤدى اليها .

٦٤ - النفس تتألف من جزأين : أحدهما الذى له هو بذاته العقل ، والثانى الذى هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه . وبأحدهما وبالأخر تتعلق الفضائل التى تجعل الانسان خيرا . متى سلم بهذا التقسيم كما نقرره يمكن أن يقال بلا عناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التى يجب السعى إليها . لأنه دائما يعمل الشيء الأقل خيرا للوصول الى شيء أحسن ، وهذا ليس أقل وضوحا فى نتاج الفن منه فى نتاج الطبيعة . وها هنا الأمر الأحسن انما هو جزء النفس العاقل .

٧٤ - جريا فى هذا البحث على مذهبا العادى فى التحليل ينقسم العقل الى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجرد . وبالتىجة الضرورية تنطبق التجزئة التى تجربها فى هذا الجزء من النفس على الأفعال التى تأتىها على سواء . واذا أمكن الخيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذى هو أعلى بالطبع سواء فى جميع الأحوال أو فى حالة واحدة حيث يقترن جزءا النفس . ذلك لأنه فى جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدى الى الغرض الأسمى .

٨٤ - وأيا كانت الحياة فانها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب وسلام . فمن الأعمال الانسانية ما يرجع الى الضرورى ، الى النافع ، وأخر الى الجميع ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك فى جزأى النفس وفى أفعالهما : فان الحرب لاتقع الا لقصد السلام ، والعمل لا يتم الا لقصد الراحة . فالمرء لا يبحث عن الضرورى والنافع الا لقصد الجميل . فى كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأى النفس وعلى أفعالهما ، بل بالأخص على الغاية السامية التى يستطيعان ادراكها . وأشبه هذه التمايز تنطبق على الحرف المختلفة والمشاعل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل وللحرب على سواء ، غير أن الفراغ والسلام آثر : ينبغى أن يعرف المرء القيام بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر .

تلك هي توجيهات من الحسن أن يمطاها المواطنون منذ طفولتهم
وفي كل الوقت الذي فيه يقون خاضعين لأساتذة .

§ ١٠ - ان الحكومات التي هي فيما يظهر خير حكومات الاغريق ،
وكذلك الشراع الذين اسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر الى جعل أنظمتها
موجهة الى عرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة الى مجموعة
الفضائل بل مالوا ، دون التفات الى النبيل ، الى الفضائل التي يظهر أنها
بالواجب نافعة وأجدر لاشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الأقرب
عهدا يؤيد هذه الآراء عينها فأعجبوا جهرا بدستور لقدمونيا ، وأشادوا
بذكر واضعه الذي وجهه كله نحو الفتح والحرب .

§ ١١ - والعقل كليل أن يؤتم في يسر هذه المبادئ ، كما أن
الاحداث أعيانها التي وقعت أمام أعيننا تكفلت بإثبات بطلانها . لقد شارك
ثيرون وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا في الاحساس الذي
يدفع الناس على العموم الى الفتح من أجل مغام النصر ، ويشبه أنهم
يرفعون الى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لان جمهوريته ، بفضل
عدم المبالاة بالأخطار كلها ، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل .

§ ١٢ - لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرته فالناس مجتمعون على أن
لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذاً مع ذلك مع
الاحتفاظ بقوانين لوقرغس ، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها
قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد ينخدع أيضاً في طبيعة السلطان
الذي يجب على الرجل السياسي أن يجهد في الاشادة به . ان حكم المرء
أناساً أحرارا خير وأشد انطباقاً على الفضيلة من حكم قوم عبيد .

§ ١٣ - زد على هذا أنه لاينبغي حسيان دولة سعيدة ولا شارع كيبا
جدا متى كانا لم يفكرا الا في أعمال الفتح الخطرة . على مبادئ مثل هذه
موجبة للأسف لمن يفكر كل مواطن بالبداهة الا في غضب السلطان المطلق
هي وطنه متى استطاع أن يصير سيده له ، وهذا هو الذي جعل لقدمونيا

مع ذلك تسند الى الملك بوزانيس جناية لم يشفع فيها مجده كله . ان مبادئ كهذه وقوانين كالتى تمليها ليست جذيرة برجل دولة فانها باطله يقدر ماهى مشثومة . لاينبغى للشارع أن يدخل فى قلوب الناس الا احساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء .

§ ١٤ - ان تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أمم لاستحقق أبدا هذا التير المهين . بل يجب أن يكون ذلك بادية بدءه لأجل اتقاء الاستعباد ، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان الا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيدالا أناسا خلقوا للطاعة عبيدا .

§ ١٥ - يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمتها ليس لها غرض سوى السلام والراحة وهاهنا تأتي الأحداث لتضيف شهادتها الى مايشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن انصر قد كان عليهم شوما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا فى السلم شأن الحديد فقد صلابه سقايتة ، والائم فى ذلك على الشارع الذى لم يعلم مدينته سبل السلام .

§ ١٦ - بما أن غرض الحياة الانسانية هو عينه فى الجماهير كما هو لدى الأفراد ، وبما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعترمان بانضرورة غرضا واحدا فينتج من ذلك بالبديهية أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام ، كما قلت هو الغاية من الحرب ، والراحة غاية العمل .

§ ١٧ - ان الفضائل التى تكفل الراحة والسعادة هى تلك التى تستخدم فى الراحة كما فى العمل على حد سواء . الراحة لاكتسب الا باجتماع كثير من الشروط التى لاغنى عنها الحاجات الاولى . ولكى تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة ، فقد حق المثل « لاراحة للعبيد » . اذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة لأول

هاجم

١٨٤ - لا بد حينئذ من شجاعة وصبر في العمل ، ولا بد من الفلسفة في وقت الراحة ، ومن التبصر ومن الحكمة في الواحد وفي الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص في أثناء السلام والراحة . ان التحرب تؤتي حتما عدلا وحكمة رجالا يسكرهم ويفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام .

١٩٤ - ان المرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار . الشأن في ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء في الجزائر المجدودة : كلما كانت غبطتهم تامة في جميع الخيرات التي أعقدت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدوة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء . اذا كان مخجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يلقي من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك في أثناء الراحة والأينمي شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد في أثناء السلام والراحة .

٢٠٤ - لا ينبغي أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقدمونيا ، وهذا لا يعني أنها لم تفهم الخبر الأعلى على ما يفهمه كل أحد ، بل ظنت أنه استطاع كسبه بفضيلة خاصة هي الفضيلة الحربية . ونظرا الى أن من الخيرات ما هو أسمى من تلك التي تؤتيها الحرب فمن ايين أيضا أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى ، دون أن يكون له موضوع سواه ، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية .

٢١٤ - فلننظر بأي الطرائق يمكن اكتساب هذه الخيرات التي لا تقدر . لقد قلنا فيما سبق ان المؤثرات التي تعمل في النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التي ينبغي أن يتلقاها المواطنون بادية بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحت هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات ، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمل

ما يكون من التوافق مادام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه الى الغرض
الأسمي وأن العادات ليست أقل عرضة لفضلال .

§ ٢٢ - هاهنا كما في سائر ابقية انما هو النشء انذى ينبغى أن
يتبدأ به كل شىء غير أن غاية النشء تصعد الى ينبوع موضوعه مخالف
تماما . ففى الانسان الغاية الحققة بنطبع هى العقل والفهم وهما الأمران
الذدان يجب أن يوجه اليهما الانتفات فى اعديات التى تبدل لتنشئة المواطنين
وتربية عاداتهم على السواء .

§ ٢٣ - كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متميزان ، كذلك للنفس
جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لعاقل والآخر موصوف بالعقل وهما
يظهران على هيئتين مختلفتين ، فثلا ول الغريزة وللآخر الذكاء . واذا
كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على
الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والارادة والرغبة تظهر
عند الأطفال عقب الولادة ، واما الفكر والفهم فلا يظهران ، فى النظام
الطبيعى للأشياء ، الا بعد ذلك بكثير . واذا ينبغى الاشتغال بالجسم قبل
الفكرة فى النفس ، وبعد الجسم ينبغى التفكير فى أمر الغريزة ، ولو أنه فى
نهاية الأمر لايعنى بالغريزة الا لأجل الفهم ولا يعنى بأمر الجسم الا لأجل
النفس .

الباب الرابع عشر

في تربية الاطفال في المدينة الفاضلة . العناية التي يجب ان يتوخاها الشارع في امر النسل . سن الزوجين : الشروط التي لا غنى عنها لیسكون الزواج على خير ما ينبغي ان يكون . اخطار الزوجيات المبكرة اكثر مما ينبغي . رعاية النساء الحوامل . ترك الاطفال المشوهين والازيد عن الحاجة : الاجهاض ، عقاب الحیانة .

§ ١ - اذا كان واجبا على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساما قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيان هما محل للتقدير ، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمال دائما على تناسب لائق ، وألا تكون كيف الزوجين متنافرة ، فقد يكون الزوج لا يزال قادرا على النسل حين تصير الزوجة عقيما أو بالعكس . لأن تلك انما هي بذور شقاق وتباغض .

§ ٢ - وثانيا فان هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين والأولاد الذين يخلفونهما . لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط في العمر ، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوموا لعائلتهما بما تحتاج اليه كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لان في ذلك أضرارا لاتقل عن سابقتها . فان الاولاد حينئذ لايشعرون لأهلهم باحترام أشد مما يكون بين الأتراب تقريبا ، وقد تسبب هذه المساواة في ادارة العائلة منازعات غير لائقة .

لنرجع الى نقطة الابتداء ، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على مايرى تقريبا أجسام الأطفال منذ ولادتهم .

§ ٣ - يكاد يكون كل هذا مرتكزا على نقطة واحدة يجب الالتفات إليها فضل التفات. بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل الى سن السبعين على الأكثر في الرجال والى سن الخمسين في النساء فينبغي التسبب الى هذين الأجلين الأقصى في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية .

§ ٤ - ان الزواج الباكر قبل الأوان غير صالح للأولاد الذين يتنجون منه . في كل أنواع الحيوانات النقاح الباكر بين البهائم أحداث السن يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الاناث كما يغلب فيه صغر الأجسام . والنوع الانساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عينه . ويمكن التثبت منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الشبان عادة في سن باكرة من ضعف النسل وضآلته . وفي هذا خطر آخر : أن النسوة الحدثات تزيد آلامهن في الوضع بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزينيين الذين استفقوه في كثرة عدد الموتى من نسائهم الشابات بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي « دون أن يفكسروا في جنى الثمرات » .

§ ٥ - أما الزواج في سن نامية فمفيد أيضا في ضمان اعتدال الحواس . وان النساء اللاتي يبكرن في الاحساس بالحب هن فيما يظهر على العموم أولات مزاج حاد مقرط . أما الرجال فان القربان الجنسي أثناء النمو يضرم ينمو الجسم الذي لا يزال يشتد الى الوقت الذي حدده الطبع والذي لا يكون وراءه نمو بعد .

§ ٦ - حينئذ يمكن أن تعين سن الزواج بشماني عشرة سنة للنساء وبسبع وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى

§ ٦ - ثمانى عشرة سنة للنساء . حدد أفلاطون (الجمهورية ك : ٥ ص ٢٧٦ من ترجمة كوزان) للنساء من ٢٠ الى ٤٠ وللرجال من ٣٥ الى ٥٥ . كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالغا لزواج النساء . وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا في مناخ كمناخنا (فرنسا) اعنى أشد برودة يتزوج النساء من سن ١٨ الى ٢٠ .

تزرع الطبيعة منهما القدرة على النسل . وحينئذ يمكن أن يكون زواجهما خصبا وفي زمان قوتها الكاملة اذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج وولادة الذرية مباشرة والى تهدم العمر أى الى نحو السبعين للأزواج .

٧ § - تلك هى مبادئنا فى أوان الزواج ومدته ، أما أوان التقربان فاننا نشارك رأى الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات له اعتمادا على تجربتهم الخاصة الموفقة . ينبغى الرجوع أيضا الى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة فى أمر النسل ، اذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرون أن يخبروا أى الرياح يحسن انتظامها . وعلى العموم فإن ربيع الشمال فيما يظهر خير من ربيع الجنوب .

٨ § - لن ننف عند شروط المزاج التى هى اوفق فى الأبوين لسلامة أولادهما وقوتهم : فان هذه التفاصيل ، متى سبر غور الأشياء ، ربما لاتجد مكانا موافقا الا فى كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع الماما فى بعض كلمات . لاحاجة بالمزاج الى أن يكون مزاج مصارع لاقبما يتعلق بالأعمال السياسية ولا فى أمر الصحة ولا فى أمر النسل . كذلك لاينبغى أن يكون مرضيا وعاجزا جدا عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية فى العنف . كذلك لاينبغى أن يكون مقصورا على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لى قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء .

٩ § - ينبغى أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين ويجانبن الكسل ويخففن من الغذاء . والوسيلة لذلك هيئة فما على الشارع

٧ § - الشتاء هو خير الاوقات . ان شهر جميلون أو شهر الاعراس عند الاتيينين يقابل بالتقريب شهر نوفمبر عندنا . ر . جمهورية افلاطون ك ٥ ص ٢٧٢ .

٨ § - بالنهاب الى المعبد كل يوم . لافلاطون فكرة مشابهة لهذه تماما . (ر . القواعد ك " من ترجمة كوزان) .

الا أن يأمرهن بأنذهاب الى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على
الوضع . فاذا كان بجسمهن حاجة الى النشاط فان عقلهن ينبغي أن يحتفظ
بالسكينة التامة . فان الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتى تحملها كما
تتأثر الثمرات بالتربة التى تغذيها .

§ ١٠ - تمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم
يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهى الحلقة .
أما ما يتعلق بعدد الأطفال فاذا كانت العادات تأبى الترك الكلى ، وكانت
الزوجيات خصبة الى ما وراء الحد المقروض صراحة على السكان فينبغى
الايعاز بالاجهاض قبل أن يتلقى الجنين الاحساس والحياة . فان تأميم هذا
العمل أو عدم تأميمه لايتعلق كلاهما على الاطلاق الا بهذا الشرط . شرط
الحساسية والحياة .

§ ١١ - غير أنه لايكفى تعيين السن التى تبدى فيها الزوجية بل
ينبغى أيضا تعيين الوقت الذى يجب فيه أن ينقطع الانسال . ان الرجال
المقدمين جدا فى السن كالأحداث لايلدون الا مخلوقات ناقصة جسما

§ ١٠ - يجب تركهم . يلزم التمييز بين « الترك للاتقاط » و « الترك للهلاك »
فى حق الاطفال . فالترك للاتقاط هو أن يلقى الطفل حيث يمكن أن يلتقط والترك
للهلاك هو التخلي عن الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للاطفال المشوهين قد
كان مبدأ معمولاً به فى افرىقا الا فى نيبه حيث يوجد قانون يحظر تعريض الاطفال
للهلاك . اما فى اسبترية فقد كان منقذا بغاية الشدة . فكل طفل مولود كان خاضعا
لامتحان أعضاء لقبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت . ر . كراجيوس ك ١
ب ٥ . وان افلاطون (فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٣ من ترجمة كوزان) لم يكن أفضل
قسوة من أرسطو فانه يأمر (ص ٢٧٨) بترك الاطفال أبناء سفاح المحارم يموتون
جوعا . وتلك هى المبادئ التى يعتنقها أرسطو . على هذا فاقلاطون وتلميذه يأمران
بالتخلي عن الاطفال المشوهين هذا يأمر بالاجهاض فى حق الاطفال فى كثر عدهم ،
وذاك بالاجهاض والموت للاطفال الذين يأتون من سفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد
الإنسانية ، فيما يظهر ، اذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذى يفتل من عملية الاجهاض
جناية . ر . آخر الفقرة . ور . أيضا منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . - الايعاز بالاجهاض
يؤخذ من هذه الفقرة أن القماء فيما يظهر كان عندهم وسيلة للاجهاض محققة النتيجة
دائما . أما فى أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الاجهاض دون خطر على حياة الام .

§ ١١ - المتقدمين جدا فى السن . ر . هذه الفكرة فى هذا الباب ف ٤ .

وعقلا . وان أولاد الشيوخ هم من الضعف على ما لا يقع فيه العلاج .
فليقطع الانسال في الوقت الذى يصل العقل فيه الى غاية نموه . وهذا الوقت ،
اذا رجعت الى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة باسابوعات ، يقع
على العموم فى سن الخمسين . حينئذ ليكف المرء عن انسال الأولاد بعد
هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس ، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب الا لأسباب
صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة فى الاقتضاء .

§ ١٢ - أما الحياة الزوجية فهى من أى جانب تقع ، والى أية درجة
تصل ، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاسم
فاذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للانسال فليعاقب عليها عقابا
فاضحا بغاية الشدة التى تستحقها .

§ ١٢ - من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بان الزنا محرم على الزوج كما هو
محرم على الزوجة . غير أنه ، اذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذى عليه أكثر المفسرين ،
من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر ويدل على جنحة من نوع آخر .
ورد فى ك ٢ ب ٧ ف ٥ .

الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الأولى . العناية الصحية . الرياضات البدنية . ينبغي اجتناب مخالفة العبيد ، ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم أمام الاطفال ، اهمية المؤثرات الأولى . ينبغي جعل الاطفال من الخامسة الى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة الى البلوغ ومن البلوغ الى الحادية والعشرين .

§ ١ - ينبغي الاقتناع بأن طبيعة التغذية التي يعطى الأطفال اياها عقب الولادة لها أكبر الأثر في قواهم الجثمانية . ثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جمع الأمم التي تهتم بفضل اهتمام بالأمزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغي الامتناع عن تقديم النيذ للأطفال بسبب الأمراض التي يولدها .

§ ٢ - ومن المهم أن يعرف الى أي حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكي يتقى تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم الى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نموا منتظما . ومن النافع أيضا تعويدهم منذ طفولتهم انغضة احتمال البرد فان ذلك نافع في تدبير الصحة كما هو نافع في أعمال الحرب . من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم في الماء البارد تارة ولا يلبسوهم الا أخف الثياب تارة أخرى . وهذا هو مايفعله السلتيون .

§ ٣ - لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك في أعض ما يكون من أسنان الطفولة بأن يعنى بث تلك العادات من

§ ٢ - آلات مختلفة . هذا بلا شك أول أثر للاورتوبدي يذكره تاريخ علم الطب . احتمال البرد . تلك هي المبادئ عينها التي اتخذها روسو في شأن التربية الأولى للاطفال . غير أن روسو يجعل هذه التربية السلبية الى سن الثانية عشرة . ويريد ارسطو أن يقف بها عند سن الخامسة فاطن أن الحق معه .

طريق التدرّيج ، وان حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة
يحملون البرد . تلك هي على التقريب الغايات التي ينبغي اتخاذها للسن
الأولى .

§ ٤ - أما في السن التالية التي ستد الى السنة الخامسة فلا يطلب الى
الأطفال مراعاة عقلية ولا متعب عنيفة من شأنها أن تعوق نموهم . بل
ينبغي أن يطلب اليهم نشاط ضروري لاجتناب اكسل الجماني . وقد
يمكن اذا تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى ، ولا سيما باللعب .
ولا ينبغي أن يكون ما يراولون من الألعاب غير لائق بالأحرار ولا أشق
ولا أسهل مما ينبغي .

٥٥ - وينبغي على الاخص أن يراقب الحكم انكفون بتربية والذين
يسمون مفتتى الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات التي تفرع تلك
الآذان الناشئة . كل ذلك من أجل اعدادهم للأعمال التي تنتظرهم فيما
يعد . وينبغي أن تكون أعابهم على العموم مبادئ للمعربات التي سوف
يأخذون أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن .

§ ٦ - ومن الخطأ الكبير أن تصدى القوانين لكبت صراخ الأطفال
وعويلهم . بل على ضد ذلك انما هو وسيلة للنمو وضرب من المراتة
لجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ،
كذلك يستفيد الاطفال من الامعان في الصراخ . ومن الغديات أن يراقب
مفتشو الاطفال أيضاً أن يكون اختلاط الاطفال بالعبيد أقل مايمكن ، لان
الاطفال يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم الى السابعة من عمرهم .

§ ٧ - لكن على رغم هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم
وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى بالرجل الحر . ويجب على الشارع
أن يقسو في أن ينفي من مدينته فحش القول كما ينفي منها كل رذيلة

§ ٦ - القوانين . يقصد ارسلو بهذا الى افلاطون . ر . القوانين ك ٧ ص ٧ وما
بعدها من ترجمة كوزان .

أخرى . فان الانسان متى سمح لنفسه بقول الفواحش أو شك أن يسمح لها أن تأنيها ، فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا القبيل فإذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة أن يقول قولاً أو يأتي عملاً محرماً فليعاقب بما يخزيه وليضرب . فان كان بالغاً سن الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خميس بالعقوبات المناسبة لسنه لأن خطيئته انما هي خطيئة عبد .

٨ § - بما أننا نهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن التمثيل والصور المنافية للأداب . ولين الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أى تمثال أو رسم يثير معانى من هذا القبيل ، الا أن يكون ذلك فى معابد أولئك الآلهة التى يجيز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القانون يأمر الا يدعو امرؤ فى سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجه أو لأولاده .

٩ § - يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة الى السن التى فيها يستطيعون أن يتبوهوا مقاعدهم فى الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفاً ، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الامام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند الاحلاح فى أمره هل ينبغى أن نجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فاننا نقتصر على العموميات التى لاغنى عنها .

١٠ § - ربما كان الممثل المأسوى تيودور لم يخطئ . اذ كان لا يَحتمل البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابه بحجة أن شهود

٩ § أن يتبوهوا مقاعدهم فى الموائد العامة . معلوم أن الاقلمين كانوا يضطجعون ولا يجلسون للاكل كما تفعل نحن . فكان الاطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حينما يؤتى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين .
- فيما بعد . لا شك فى أنه يشير الى مؤلف آخر مما قد فقد ، فان ارسطو لم يعد الى هذا الموضوع فى هذا الكتاب .

١٠ § - تيودور . كان ممثلاً مشهوراً معاصراً لارسطو وفولوس .

المسرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذى كانوا يسمعونه أولا . فان هذا حق كذلك فى علاقتنا بأمثالنا وبالأسبء الى تحييط بنا على السواء . فان الجدة دائما هى التى تستهويننا أشد من غيرها . وحينئذ فليجنب الأطفل كل ما يحمل طابعا سيئا ، وعلى الخصوص أن يعد عنهم كل ما يشعر بالترذيلة أو بانسئين .

§ ١١ - ينبغي أن يشهد الأطفل من الخامسة الى السابعة مدة سنتين المدرس التى ستلقى عليهم من بعد . على أن التربية تشمل بالضرورة عهدتين متميزتين منذ السابعة فى السبوع ومنذ السبوع الى الحادية والعشرين . وقد يتخذ غالبا من الأربعة أن حسب الحياة الأبعود سبوعية . وأولى من ذلك أن يتبع فى هذا التقسيم سيرالفيعة نفسه ، لأن فنون والتربية لأغاية لها الأاكمال ضروب تقصها .

تقرر باذى بدء هل يكون من الموائق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة . ثم تقرر أليكون الأحسن أن تلى الحكومة أمر التربية أم أن تتركها للعائلات كما فى أكثر الحكومات الحاضرة . وستنكلم على أى الموضوعات تقع التربية .

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة . الأهمية الكبرى لهيكله المسألة . التربية يجب أن تكون عادة . تخالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية . ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها .

§ ١ - لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسة التي يعنى بها الشارع . فحيثما كانت التربية مهملا أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشؤومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائما مناسبة مبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفينة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوينغريسية فإنها تحفظ الأوينغريسية ، وكلما كانت الأخلاق أظهر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ - كل العلوم وكل الفنون تقتضى ، لينجح المرء فيها مبادئ أولية وعادات سابقة ، والأمر كذلك بإبداها في مزاولة الفضيحة . وبدا أن الدولة بتمامها ليس لها الا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هذا يتبع أن تكون موضوع الرعاية العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد

§ ٣ - سيد نفسه . هذا هو المبدأ الاساسي للحكومات القديمة . فان المواطن ليس لنفسه . بل هو للدولة التي تستطيع أن تتصرف في أمره بما تشاء . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .

اليوم يعلم أولاده في بيته بانبرامج والموضوعات التي تعجبه . على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشترك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فأنهم جميعا يدينون للدولة ، مداموا هم كل عناصرها ومادامت العناية التي توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع .

في هذا الصدد لا يستطيع أن يوفى التقدميون حقهم من النساء ، فإن تربية أولادهم عادة وهم يعلقون بها الأهمية القصوى . أما نحن فنرى من البين أن الفنون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة ولكن الشيء الأساسي أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذي ينبغي اتباعه . وعلى العموم فلا آراء اليوم مخالفة في الموضوعات التي ينبغي أن تناولها التربية ، وما زال بعيدا جدا أن يقع الاجماع على هذا الذي يجب على البنين أن يعموه لينبعوا بتفصيله والحياة الحسنى . بل حتى ليجعل الناس هل يترجم فواغ الجهد في تثقيف العقل أو في تهذيب القاب .

٤ - ان المذهب الحالي للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هذه المسألة . ولا يعرف قطعا أنه ينبغي ألا تصرف التربية الا الى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يحسن من التربية مدرسة لتنمية ، أم يجب أن تنازل أيضا موضوعات لمحض التربية . تثبت هذه المذاهب المختلفة أعمارا ولا يمكن من شيء مقبول عند الجميع في أمر الوسائل التي تجعل الشبية فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس الفضيلة عينة فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل .

الباب الثاني

موضوعات التربية • الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : المحمود
التي تحدد بها دراسة الاناس الاحرار • الموضوع الذي عين للموسيقى في التربية ، انها
متعة كريهة وقت الفراغ ، •

§ ١ - نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هي أن التربية يجب أن تشمل
من بين الأشياء النافعة تلك التي هي ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها
لا تشملها جميعا بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة
ووضعية فينبغي ألا تتعلم الشبيبة من الأشياء النافعة الا تلك التي لا ترمى
البنية الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا . تسمى أشغال صناع كل
الاشغال الفنية أو العلمية التي هي غير نافعة لأن تطبع الجسم والنفس أو
العقل لرجل حر على أعمال المفضنة ومزاوتها . يسمى بهذا الاسم أيضا
كل الحرف التي يمكن أن تشود جسم ، وكان الأعمال التي جزاؤها
الاجرة لأنها تنزع من المذهن كل نشاط وكل سمو •

§ ٢ - ولو أنه لا شيء في الحق خيس من درس العلوم الشريفة
الى حد ما فإن ارادة الاندفاع فيها الى مدى أبعد مما ينبغي تعرض للمضار
التي ذكرناها آنفا . والفرق العظيم ينحصرها هنا في النية التي تعين العمل
أو المدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو
لغرض فاضل الشيء الغلالي الذي و عمل على هذا النحو ما كان البنية أدنى
منزلة من أن يأتيه الرجل الحر ، غير أنه لو عمل للأغيار لأشتم منه رائحة
الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التي تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا
الطابع المزدوج وقليل ما تصلح لتتوير المسئلة .

§ ٣ - بدون تربيته ايوم عدة من اربعة اجزاء مبيد : الاداب
 واربعة ابتدئية والموسيقى واحدا . رسم . فلاول والآخر باعتبار
 متعلقتما التي هي محففة لما هي مسوعة في الحياة اليها . ويلي باعتباره
 صاحبا لان يورث الشجاعة . اما الموسيقى فمتعلقتا مناسبتا فيها ينظر
 اليها عادة على انها منده يس غير . غير ان المتدامي كانوا يجمعونها جزءا
 ضروريا من التربيته ، موصين ان يطبع نفسه ، كما فعله مع التكرار ، بطابعا
 لا بان نستعمل نشات استعمالا محمودا فحسب بل يصاحب ايضا ان نحسن
 استعمال وقت فراغنا . نمول مرده اخرى ان يطبع هو مبدا كل شي .

§ ٤ - فاذا كان العمل والمراغ بالاهمسا ضروريين فلا نزاع في ان
 ثانيهما لنفس . غير انه نلزم اعنايه بان سلاذ كما ينبغي . وفي الحق ان
 يكون هذا بالاعاب لانه قد يكون ان يجعل لعب عرضا منجاة وهو محال .
 فان اللعب مفيد على الخصوص بين عمئين فبالناسان الذي يشغل حاجة الى
 الاستراحة ولا موضوع لعب الا انه يريح . اشغل مجلبة للنصب وحصر
 للملكات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت الملائق الى استخدام الاعاب
 باعتبارها دواء ناجما ، وان الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وتريحه
 بما تؤتيه من اللذة .

§ ٥ - ان الفراغ هو أيضا ، فيما يظهر ، يؤتي اللذة والسعادة وانتهاء ،
 لان هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش
 فراغ . لا يعمل المرء أبدا الا يبلغ غرضا م يكن يأنه ، وفي رأى الناس
 جميعا ان السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد اليه ، بعيدا عن كل
 هم ، في ببحوحة من اللذة . حق ان اللذة ليست واحدة عند الجميع ، كل

§ ٣ - الآداب . هي القراء والكتابة والنحو . - الموسيقى - معلوم مدى الاهتمام
 بالموسيقى عند الامميين . فقد حل ديون اليونان ولا يورث في اسرافه على الزام تبونتي ان
 يفرغ من ديارته اربعة اورز والا عروب وانفي بان هم سمعت الخشنة كانت نفسه شيق
 اسيرته . وكان ذلك في العيسد الذي استوف فيه عن لينا . اما السوم فان الناير
 الادبي للموسيقى قد أهمله الشاركون تماما . - كرو عبيروه والفريد موضوعا مهما
 ذلك بان التركيب الطبيعي كان له من الحساسية ودعة شعورنا لا شيء . يمكن ان يعطينا
 فكرة عنه . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٤ ب ٨ .

أمرىء يصورها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملاً كانت السعادة التي يحلم بها أصفى ، وكان مصدرها في نفسه أسمى . حينئذ يلزم الاعتراف بأنه لاجل أن يقضى المرء لذته مع الكرامة يحتاج الى معارف وتربية خاصة وان هذه التربية وهذه الدراسات يجب أن يكون غرضها الوحيد هو الشخص الذي يستمتع بها ، كما أن الدراسات التي موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأعيار البتة .

§ ٦ - وان آباءنا لم يسلموا البتة بالموسيقى في التربية على أنها حاجة لأنها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شيء نافع كسبحو الذي لا غنى عنه في التجارة وفي الاقتصاد المنزلي وفي دراسة العلوم وفي طائفة من الأعمال السياسية . ولا كالرسم الذي يعلم صدق الحكم على نتاج الفن ، ولا كالرياضة البدنية التي تؤتي الصحة والعافية . لأن الموسيقى ليس لها بالبداية واحدة من تلك المزايا . انهم لم يجدوا فيها الا شغلا كريما للفراغ هذا هو الغرض الذي حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لأنه اذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحر فانها الموسيقى . وكان هوميروس على هذا الرأي حين يجعل أحد أبطاله يقول :

فلندع الى اويمة شاديا ذا صوت شجي

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

الشادي الذي يسجرهم جميعا صوته

وفي مقام آخر يقول أوليس : ان أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسرور : انما هي أن يستمعوا في المأدبة التي يصطفون فيها لانايد الشاعر .

الباب الثالث

في منفعة الرياضة : الإفراط الذي يرتكبه في هذا الصدد بعض الحكومات . لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين . بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورتبة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن نوضع بالدقة الحدود التي ينبغي أن تعد الرياضة البدنية : السن التي ينبغي فيها تعاطي الرياضة .

§ ١ - حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التي ينرم تعليمها الأولاد ، لأعلى أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليقة أن يشتغل بها رجل حر ، أي على أنها جميلة . ألا يوجد الأعم واحد من هذا القليل ؟ أم هناك علوم عدة ؟ وما هي وكيف يجب تعليمها ؟ هذا هو مسبحته فيما بعد ، وكل مانعنا إلى إثباته هنا هو أن رأي القدامى في الأشياء الأساسية لتربية يشهد بصحة رأينا ، وانهم كانوا يرتأون في أمر الموسيقى ما نرتبه نحوه سواء بسواء . نزيد على هذا أيضا أنه إذا وجب على الشبيبة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لأسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لأنها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ - كذلك يقال في الرسم . المرء يتعلم الرسم الذي هو أقل فائدة بكثير في اجتناب الخطأ والسهو في شراء الأثاث والآنية وفي بيعها منه في تثقيف عقل هو خير من جمال الأجسام . على أن قصر الهم على معاني المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الأحرار .

§ ٣ - قام البرهان على أنه يجب التفكير في تهذيب عادات قبل الأذهن

- § ٢ - قصر الهم على معاني المنفعة . هذا احتجاج صحيح على مبدأ المنفعة محضاً .
ومن الحسن أن يلاحظ في مؤلف قد عيب عنه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها .
وهذا قد يرى أيضا في مذهب أفلاطون في الدراسة العديدة لموسيقى (ر . الجمهورية ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان) .
§ ٣ - الليدوتريب . كان هناك فرق بين الرياضة - لعبة والليدوتريب . ر . ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥) .

والجسم قبل العقل ، فينتج من هذا انه يلزم أخذ الاطفال بالتمرينات العقلية (البيدوترب) وبالرياضة البدنية ، بذات ينقل للجسم تقويما حسنا وبهذا يناسبه الرشاقة . فى الحكومات التى تشجع على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد الى تكوين مصارعين وذلك يصر برشاقة الجسم ونموه على السواء وان الاسبرتين باجنابهم هذا الحظ قد ارتكبوا خطأ اخر فانهم بتقوية الاولاد جلوههم فسد بحجة جعلهم سجعانا . غير انى اكرر مره اخرى انه لا ينبغي التعلق بموضوع واحد يس غير ، وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذى هو ادنى من كل مساواه . فاذا لم يهتم الا بتعليمه اشجاعة فلا يصل المرء حتى الى هذا الغرض . اشجاعة حتى فى الحيوانات بنه الناس ليست حقا أشدها وحشية بل هى على الضد من ذلك تتعلق باولئك الذين يجمعون بين دمائه الأسد ومرؤه .

§ ٤ - فمن الشعوب التى على صفات «بوس سن» الآشيون والهنديوك عاداتهم العقل وانهم ياتلون خم الانسان ، وامم اخرى سبقتهم فى هذه الاوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل افطع منها أحيانا ، نحن هؤلاء يسوا الا فطاع طريق ، ليس لهم من امر سجعنة احسنه نصيب . وان ترى التقدميين انفسهم الذين يديرون بتقويتهم عادات الرياضات والمشقات قد تنوى عندهم اليوم لئير من الشعوب الاخرى فى الرياضة بل فى الحرب ذلك بان تقويتهم لان يرتكز على تربية الشبيبة اقل من استناده الى جهل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ - يلزم ان يوضع فى اصنف الاول اشجاعة كريمة لاقسوة مقترسة فليس اقتحام انخطر اقتحاما شريفا من حظ ذئب ولا أى حيوان مقترس بل هو حظ مقصور على الرجل الشجاع . فلان تعلقوا أهية غابية على هذا

§ ٣ - تكوين مصارعين . كان يلحظ أرسطو عند ذلك بلا شك التبيين .
 اكرر . ر . ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١ - مرؤه الاسد . هذا التعبير يستحق التنبه كما فعلت فى ك ١ ب ٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ - الآشيون . ر . مللر . فى مؤلفة ارشمون . ر . ارسطو فى الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٧ ب ٥ . وهيرودوت فى ملبودين ب ١٨ و ١٠٦ .

الجزء الثانى من التربية وتهتموا بموضوعات التى لاغنى عنها فانكم لاتجعلون من اولادكم الافةة حقا ، فانكم لم تشاءوا ان تجعلوهم أهلا الامل واحد فى الجمعية فيظلوا ، حتى فى هذه الحصوصية ، أخط من كثير غيرهم كما يشهد به عقل قدر الكفاية . الم ينبغي فذير الأشياء لا على الأحداث الماضية بل على الأحداث الحاضرة فان منافسى المرء اليوم يعلمون كما يعلم و- يكن ذلك فيما مضى من الزمن .

§ ٦ - تجب اذا موافقت على ان استعمال الرياضة اليدوية ضرورى وعلى ان الحدود التى نحدد بها هى احسن . الى المراهقة يجب ان تكون التمرينات الخفيفة وان تجنب الاعذية الاقوى مما ينبغي والاعمال الأعنف مما ينبغي خشية وقف نمو الجسم . ان خطر هذه الاعمال اكبر لابت بسهولة لانجرح اذا نال الضرر فى الالعب الاولية اثنان أو ثلاثة فى طفولتهم وتوجوا فقبيلا ما يكون ان يحرزوا المكافأة فى السن السوية : فان التمرينات الأعنف مما ينبغي فى السن الاولى قد تزعج منهم كل قوتهم .

§ ٧ - بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر وحينئذ يستطاع ان تجعل السنوات التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق وعلى هذا النحو يجتنب ارهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية فى النظام الطبيعى للأشياء : ان متاعب الجسم تضر بالعقل كما ان متاعب العقل تضر بالجسم .

§ ٧ - تضر بالعقل - فان الشيبين الذين عرفوا من الكوف على التمرينات كانوا يعجزون أخط عقلا من سائر الاعريق . كذلك اسيرته لم تترك حائرة واحدة من أى نوع كان

الباب الرابع

فى الموسيقى • لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنعتها • اذا كانت ترويجا ليس غير فانه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى •

§ ١ - قدمنا بعض مبادئ أملاها العقل ، ونرى نافعا أن نتناول من جديد هذه المناقشة وندفع بها الى أبعد من ذلك حتى تهيبء بعض اتجاهات البحوث المستقبلية التى سوف تجرى فى هذا الموضوع . فقد يحار المرء بين اقول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحق . أليست هى الابع ؟ أليست هى الا ترويجا ؟ كما يكون شأن النوم ومدات المائدة التى هى بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة فى ذاتها ، غير أنها كما قال أوربيد :

تعجبا وتذهب بهمومنا

هل ينبغى أن توضع الموسيقى فى انسوى نفسه وتتخذ كما يتخذ النيذ ، أو كما يخلى المرء نفسه تتجه الى السكر ، أو كما يتعاطى المرء الرقص ؟ من الناس من لا يقدرها بغير هذا .

§ ٢ - لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى احدى الوسائل للوصول الى الفضيلة ؟ أو ليست هى تؤثر فى النفوس بأن تعودها لذة شريفة وظاهرة كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر فى الاجسام . وأخيرا أليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضا على تكميلها وتلك مزية تضاف الى المزيين السابقتين .

لاعناء فى الاتفاق على أنه لاينبغى أن يتخذ تعليم الاولاد لهوا ولعبا ،

§ ١ - قدمنا • ر • ما سبق ب ٣ ف ١ - كما قال أوربيد • قصد خصص منتسكيو بابا من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماسادا كان الاقدمون يعلقون أهمية عظيمة على الموسيقى •

فإن المرء لا يتعلم بأن ينتهى والدراسة هى دائما شاقه . نضيف الى هذا أن التعطل لا يوافق سن الطفولة ولا الاسنان التى تنبى . فإن التعطل انما هو آخر سن العمل . وان انسانا ناقصا لا ينبى البتة أن يقف .

§ ٣ - اذا قيل ان دراسة الموسيقى فى الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعب فى سن الرجولة ، فى سن الاسواء ، فعلايم اذا اكتساب هذه الملكة شخصيا وهم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل منوك الفرس واميديين ؛ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فسا ، ألا يكون لعبهم بالموسيقى باضرورة أكمل بكثير من الناس الذين لم يعطوا الوقت اللازم لحذقها . أو اذا كان كل مواضع يجب أن يراول شخصيا تلك الدراسات الطويلة الشاقه فلماذا لا يتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربية لاشك فى أنها سخيفة ؟

§ ٤ - هذا الاعتراض لا تقل قوته اذا افترض أن الموسيقى تهذب الشمائل . حتى فى هذه الحجة ماذا يتعلم المرء شخصيا ؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ماينبى وأن يحسن الحكم عليها بان يستمتع لغيره ؟ ولقد اعتنق الاسبرتيون هذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصى فانهم يستطيعون ، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا انها حسنة أو قبيحة . هذا الجواب ينطبق على مايزعم من أن الموسيقى هى الئذة الحقة والترويح الحق للأناس الاحرار . ماذا يجدى أن يعلمها الانسان بنفسه ، وألا يتمتع بغيره ؟

§ ٥ - أليس هذا هو المعنى الذى تتخذه من الانهية ؟ أم يظهرنا الشعراء على الثترى وهو يعنى ويضرب بالسنتير . وبالجملة فان من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، وان رجلا حرا لايسمح لنفسه بذلك الا وهو سكران أو على سبيل المزاح . ربما يكون علينا أن نبحت فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .

الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذة فحسب . ان لها تأثيرا عظيما في النفس . الاحداث المختلفة التي تثبت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثرا نويا في الاحلاق لا يبدل فيه فينبغي اخذها في التربية ، وعلى هذا الوجه تكون ناعمة .

§ ١ - أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى او هل يجب ابعادها عنها ؟ واي المعاني الثلاثة توصف هي به : اعلم هي أم عب أم نصر . وقت ؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لأنها تسنها جميعا على اسواء فان لعب لا عرض له الا الترويح ، غير انه يلزم ايضا ان يكون الترويح مقبولا لأنه يجب ان يكون دواء يستشفى به من العمل . لما ان تصفيه الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك ان تكون مقبولة ، لان السعادة لا تكون الا بهذين الشرطين . والانس يتفقون على أن الموسيقى لذة طيبة سواء انفردت أم اصحبت بالغماء .

§ ٢ - وقد قال موزى فاحسن :

الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يدخل منها واحد من المجامع ولا من الملاحى باعتبارها استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى اذا وحده يجعلها مقبولة في التربية . كل ما يؤتى لذات بريئة وصهرة يمكن أن يشاء في غرض الحياة أو يكون على اخصوص وسيه لترقية . وندر ما يبلغ الانسان غرض الحياة الاسمى ، لكن به في غالب الامر حاجة الى اراحة واللعب ، فان لم يكن الا للذة التي تؤتيها فقط فيكون أيضا من الاتفاع بالموسيقى اتخاذها مرفها .

§ ٢ - موزى . شاعر كان يعيش قبل ارسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبغي ان يلتبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى أتف فصيدة هير و ليندر .

§ ٣ - قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيسى لحياتهم ،
والمواقع أن الغرض الاسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذة ان شئت ، لكن
ليست هذه هي اللذة التى يلقاها المرء فى كل خطوة . واذ يطلب المرء اللذة
الاولى يقف عند الاخرى التى يسهل التماسها بتلك اللذة التى يجب أن
تكون موضوع مجهوداتنا كلها ، ومرد هذا الاطمئنان الى أن غرض الافعال
الخاصة يشبه من بعض الوجود الغرض الاعلى للحياة ، هذا الغرض الاصيل
للحياة لا ينبغي أن يطلب لما يؤتبه من الخيرات . وكمثله اللذات التى تحزن
بصدها هنا لا بسبب النتائج التى تعقبها بل لما قد سبقها أى العمل والهموم .
من أجل ذلك يظن المرء أنه يجد السعادة الحقيقية فى هذه اللذات التى هى
مع ذلك لا تؤتبه اياها .

§ ٤ - أما ذلك الرأى العامى الذى يوصى بدراسة الموسيقى لامن أجلها
هى ليس غير بل وسيلة نافعة جد النفع فى الترفية ، فيمكن أن يتساءل مع
اقراره هل الموسيقى هى فى الحق ثروة الى هذا القدر ، وهل سنطاع أن يعين
لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العامى ، أو لا ينبغي أن تطلب الا
لهذه اللذة التافهة التى تثيرها عند الناس جميعا ؟ لأنه لا ينكر أنها تثير لذة
جسمانية بحة تسحر الناس فى كل أسنانهم وفى كل أمزجتهم بلا استثناء .
أو لا ينبغي أن يبحث أيضا هل هى تستطيع أن تؤثر تأثيرا ما فى الانفس ؟
قد يكفى فى اثبات قدرتها الادبية أنها تستطيع أن تعدل احساساتنا .

§ ٥ - وانها فى الحق تعدلها . فلينظر الى وقعها فى نفوس المستمعين
لقطع كثير من الموسيقين وعلى الخصوص قطع أوليوس . من ذا الذى
ينكر أنها تحمس النفوس ؟ وما هى الحداثة الا أن تكون تعديلا أدبيا
صرفا ؟ بل قد يكفى لتجديد الآثار الحادة التى تزججها لانفسنا هذه الموسيقى
أن نستمع اليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام ما .

§ ٦ - اذا فالموسيقى هى استماع حق . وبما أن الخفيلة تنحصر على
التحقيق فى أن يحسن المرء الاستماع واجب والبعض كما يأمر به العقل

فيستج من ذلك أنه لا شيء أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ، وأن نضع لذتنا في الأحاساس الشريفة والأفعال الفاضلة ، وانه لا شيء أقوى من الإيقاع وأغاني الموسيقى حكاية الغضب والطيبة والشجاعة ، بل احكمة ذاتها وجميع حسسات النفس حكاية حقيقية بقدر الامكان ، كما تحكى أيضا جميع الاحساسات المقابلة لتلك . ان الحوادث الواقعية لتكفي في اثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الاشياء التي من هذا القبيل . وقد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجردة ، بالالم والفرح بل يوشك أن يكون تأثره بها كتأثره بهذه الاحساسات تلقاء الواقع المحكى . اذا كانت صورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر ، فلا شك في أن يكون من رآها سعيدا بأن يمتلئ اشخص الذي شغفته قبلا صورته .

§ ٧ - ان الحواس الاخرى كاللمس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الادبية . أما حاسة البصر فانها تحصلها بهدوء وتدريجا وان الصور التي هي موضوع هذه الحاسة تنتهي شيئا فشيئا الى أن تؤثر في الرأين الذين يصورونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الادبية ، انها ليست الا الاشارة متخذة شكل تلك الانفعالات وونها واقعة عند حد التكاليف الجسمية المحضة التي تشف عن الشهوة . وأيما ما تكون الاهمية التي تربط بأحاسيس البصر هذه فلن توصي الشبية أبدا بمشاهدة قطع باوزن في حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصور آخر مثله صاحب أدب واحتشام .

§ ٨ - أما الموسيقى فانها بالبداهة ، على ضد ذلك حكاية الاحساسيس الادبية مباشرة . فمتى تنوعت طبيعة الالحن تغيرت معها انفعالات المستمعين

§ ٧ - باوزن ٠٠٠ بوليجنوت من طازوس وباوزن من ايفيز كانا في زمان سابق على أرسطو بقليل .

§ ٨ - مكسو ليدى . ر - في كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ في تمايقاته على بندار ج ٢ من السفر الاول ص ٢٠٣ الى ٢٦٩ . وكان يتناز المكسو ليدى بالثقل وبالهاد وكان يقابل عندنا « لا » الطبيعية و « لا » المرفوعة .

تبعاً لكل واحد منها . فباللحن اشجى كللحن المذهب المسمى ميكسوليدي
تجوز له النفس وتنقبض . وألحان أخرى ترقق القلب ، وتلك هي الأقل في
مراتب الثقل ، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤنى النفس على الخصوص
سكوناً تاماً ، وذلك هو المذهب المدورى الذى هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما
يظهر . أما المذهب الفريجى فعلى الضد من ذلك ينقل النفس الى التحمس .

§ ٩ - تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين
عالجوا هذا الجزء من الترية ، ونظريتهم لا تستند الا الى شهادة الأحداث
نفسها . أما ضروب الإيقاع فإنها لا تقل تغايراً عن المذهب ؛ بعضها يسكن
النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشك هذه الأخيرة اما اند عامية واما أحسن
ذوقاً .

وحينئذ فمن المحال ، على حسب هذه الأحداث ، ألا يعترف بالقوة
الادبية للموسيقى ، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم ادخل الموسيقى أيضاً
فى تربية الاطفال .

§ ١٠ - هذه الدراسة نفسها هي مناسبة تماماً لاستعدادات تلك السنن
التي لا تحتمل الصبر أبداً على ما يسبب لها الملل ، والموسيقى بطبيعتها لا
تسبب مللاً قط . ان اللحن والإيقاع يشبهان أن يكونا ناشئين لازمين لمطبع
الانسانى ، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن الا لحناً
أو على الأقل مطابقة للحن .

— الدورى ٠ ر ٠ على الموسيقى الدورية ما يلى ك ٦ ب ٣ ف ٤ وانوملر على الدورين
ج ٢ ص ٣١٦ .

§ ٩ - الفلاسفة الذين عالجوا . يشير أرسطو بلا شك الى أعمال المدرسة الفيثاغورية
والاعمال العلمية فى الموسيقى فى عهده . ر ٠ ما سيلي ب ٧ ف ٣ .

§ ١٠ - بعض الحكماء . يظهر ان أرسطو هاهنا يقره - بما الرأى . ولكنه فسده فى
كتاب النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

الباب السادس

يرون الاطفال انفسهم على الموسيقى . واما العزف بالموسيقى : المحدث . يليق حتى
بها تغير الآلات . ليس كل الآلات مقبولة . اعداد الزمار : الاطوار المتغيرة التي مرت
بها دراسة الزمار . فلقد ائتمتها ميزفا نفسها ان صالحت الاسطورة .

§ ١ - لكن هل ينبغي أن يعلم الاطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية
والموسيقى الآلية ؟ أو هل ينبغي الكف عن ذلك ؟ تلك هي المسألة التي
وضعناها فيما مر ونعود اليها هاهنا . لا يمكن أن ينكر أن الأمر الأدبى
للموسيقى يختلف باضرورة اختلاف نيرا على حسب عرف المرء نفسه
بها أولا . لأن من امحل أو على الاثر من العسير أن يكون الانسان فى هذا
الصدد حكما عدلا فى أشياء لا يزاولها هو نفسه . اختراعه شرا مادام أنه
اذ يشغل أيدي الاطفال يسعهم من كسر شىء فى البيت ، لان الخطوة
لا تستطيع أن تلبث حقة فى سكون . فاناقوس حبة حسنة فى اسن
الأولى ، وان الدراسة هى ناقوس سن الثانية ، أو يس لهذا السبب بين
نا يديهم زود نعيم الاطفال أيضا اضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟

§ ٢ - على أن من انهن أن يعين لى أى حد تسد هذه الدراسة بالاسنان
المختلفة تبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التي تزعم أن هذا
الشغل لا يؤدي الا الى ايجاد موسيقيين عاميين . فدينا أنه مادام احسان
الحكم فى هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه ، فأستتج من هذا أن
الاطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن
يتروكو هذا العس اشخصى ، وكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الاشياء
الجمينة ويستمتعون بها كما ينبغي بفضل دراستهم فى شبابهم .

§ ٣ - أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط

§ ١ - ناقوس ارخباس . ارخباس من ترنته فيلسفوف فيشا غورى كان قبل ارسطو

سبقييل .

بالرجل الى مركز الموسيقى العامى فيكفى فى نفسه أن يعين بانضبط مايليق
 أن يطاب به ، فيما يتعلق بمملكة اعاطى الموسيقى ، نذنين يراد تأهيلهم
 لتفضيله السياسية ، وماهى الاعانى وماهى الايفاعات التى يجب أن يعلموا
 اياها وأى الآلات ينبغى أن تدرس لهم . كل هذه التمايز مهمة جدا مادام
 تقريرها يعد تنفيذاً لتلك اليوم ترغوم ، لاني لا انكر اجته أن بعض
 صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للافراطات التى يشيرون اليها .

§ ٤ - - ينبغى اذا بيناهه الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب الا تفسير
 مقام المهمة التى سيمتها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز التبة أن
 تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات احرب أو الخيم باشئون
 السياسية ، وأخيراً ينبغى ألا نعوف المباشرة الحالية لتعريفات الجسم ولا
 تحصيل المعارف الجدية فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على
 مايجب أن تكون حقيقة لا ينبغى أن يقصد الى اعداد تلاميذ للمسابقات
 العلنية للفنانين ولا تعليم الاطفال تلك الغرائب الفارغة لمعزف التى أدخلت
 بادىء الامر فى الحفلات الموسيقية فى أيامنا ثم دخلت من هناك فى التربية
 العامة . لا ينبغى للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه الا مايلزم لأجل أن
 يحس جمال الايقاعات والاعانى وأن يكون له من الموسيقى احساس أتم
 من ذلك الاحساس العامى الذى تحدثه الموسيقى حتى فى بعض أنواع
 الحيوانات كما تحدثه فى الغنم العبيد والاطفال .

§ ٥ - هذه المبادئ أعينها تصلح لضبط تخير الآلات فى التربية . فيلزم
 اطراح الزمار والآلات التى ليست الا لاستعمال الفنانين كالتبارة وما
 يقاربها فلا ينبغى أن يقبل من الآلات الا ما هو خاص بتكييف الأذن وتنمية
 الذهن على العموم . على أن الزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح الا

§ ٤ - فى أيامنا - التقدم وضروب التجديد من كل نوع فى الموسيقى اليونانية ترجع
 على التحقيق أن الزمن الذى كان يعيش فيه أرسطو بل الطاهر أن مدرسته كثيراً ما شاركت
 فى ذلك .

§ ٥ - الزمار - ليس آلة موافقة للأدب - صعب عبيد الروم أن عبيد هذا القول
 على الزمار الذى اقتره سلطة ميتزفا نفسها - ر - فيما بعد ف ٨ .

لإثارة الشهوات ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التي فيها يقصد بالأولى إلى التقويم لا إلى التعليم . نريد على هذا أن للمزمار ضررا آخر فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه . وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس إلى الاطفال والرجال الاحرار ولو أنهم قبلا كانوا يعلمونهم اياه .

§ ٦ - فمذ أن ذاق آباؤنا حلاوة افراغ على أثر ما نقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم في جد وحمية بانفضيلة . وهم اذا اعترضوا بفعالهم الماضي وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح في الحروب الميدية قد وضعوا اشد شهوتهم في درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن المزمار الى أن جعلوه علما . فقد رئي في تقدمونيا مواطن يضبط نعمة الجوقة الموسيقية على نعم المزمار الذي يزمر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا في أينا حتى لم يبق فيها رجل حر لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يشتهه اللوح الذي خصه طرازيب بالآلهة حينما أدى نفقات احدى قصص اكفتيدس المنهية .

§ ٧ - غير أن التجربة ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضرب من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدة من الآلات القديمة كالكينيد والبريون وكثت تلك التي لا تثير في المستمعين الا معاني نذرة الحواس والمسببات والمثلثات الى غير أولئك من الآلات التي تقتضى مرانة طويلة ليد .

§ ٨ - كذلك يطرح المزمار أيضا اسطورة عتيقة منطبقة على العقول تحدثنا أن ميرفا التي اخترعته ما لبثت أن تركته ، وتزعم نكتة فكهة أيضا أن غضب الالهة على هذه الآلة جاء من أنها تشوه الوجه ، غير أنه ربما يظن أيضا أن ميرفا تركت درس المزمار لانه لا يصلح في شيء لتثقيف العقل لأن الواقع أن ميرفا في نظرنا رمز للعلم والفن .

§ ٦ . اكفتيدس . يقال انه كان من أقدم الشعراء الملهة في أينا ويظهر انه عاش في آخر القرن السادس قبل المسيح .
§ ٧ - الكينيد ٠٠٠ كل هذه الآلات كانت وتربية . ر . الجمهورية ك ٣ ص ١٥٣
من ترجمة كوزان .

الباب السابع

الإحان والإقاعات التي يجب ادخالها في تربية الأطفال . الإغاني على ثلاثة
أصناف : أدبية وحساسية وشهوية . فالأول يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من
التعليم ، المذهب النوري هو الأوفق : انتقاد بعض آراء اللاطون .

§ ١ - نحن نرفض اذا ، في أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسات
التي لا تتعلق إلا بالفنانين ، ونعني بذلك تلك التي ليست خاصة إلا بالمهارة
العنيفة للموسيقى . فلا يعكف المرء عليها تهذيب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر
دارسها إلا في اللذة التي ليست أقل جفاء من مذة من يستمعون اليه في
المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة حديرة برجل حر . بل هو
عمل أجير ولا يصلح إلا ليخرج فنانين محترفين .

ان الغرض الذي يجهد له الفنان في هذه السبيل غرض سوء ، فإن
عليه أن يتنزل باتجاهه الى متناول الجمهور الذي كثر ما يسقط جفاؤه
الفنانين الذين يسعون الى ارضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات
التي يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ - أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي ادخالها جميعا بلا تمييز في
التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها ؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين
يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، إلا أصليين في الموسيقى : اللحن والإيقاع ؟
أم نضيف اليهما ثالثا ؟ بهم أن تعرف بالضبط قوة اللحن والإيقاع فيما
يتعلق بالتربية . فماذا ينبغي أن يفضل اتقان الأول أم اتقان الآخر ؟

§ ٣ - ولما أن كل هذه المسائل ، في رأينا ، قد ناقش فيها كثيرا

§ ٢ - أما الإحان . يظهر الآن أنه قد ثبت . على راس رأى روسو . أن القدامى قد
عرفوا اللحن على المعنى الذي نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة . أي ناليف متكافئ ، لعدة أصوات
تتوافق فيما بينها . وأما الإيقاع فهو على الخصوص المقياس .

موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فانتا نحيل ، على التفاصيل المضبوطة التي أودعوها مؤلفاتهم ، كل أولئك الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع ، وألا حاج هاهنا الموسيقى إلا من جهة النظر الخاصة بالمقنن ، فقتصر على بعض عسويات أساسية .

§ ٤ - نحن نسمم بالتقسيم الذي نأخذ بعض الفلاسفة بين الأغاني ونغيز ، كما فعلوا ، بين الغناء الأدبي والغناء الحسي والغناء الشهوي . في نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغاني يقابل لنا خاصا يجانسه . وتمشيا مع هذه المبادئ ، نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة : انها تصلح لتثقيف العقل وتركية النفس معا . ونقول هاهنا بطريقة عامة تركية النفس لكننا سنعود بأبين من هذا الى هذا الموضوع في دراساتنا للشعر (البويطيقا) وثالثا فان الموسيقى يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لبسط العقل وترويح من أعماله . يلزم بالبداهة استخدام الألحان كلها على السواء ، لكن لأغراض مختلفة لكل منها . ففي الدراسة يختار أيها آدب ، ويحتفظ بالأشد استحسانا والأقوى شهوة لحفلات الموسيقى حيث يسمع المرء للموسيقى دون أن يعزف بنفسه .

§ ٥ - هذه الانفعالات التي تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة ، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى الى الرحمة والى الخوف والى الحماسة . وبعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخريين لتلك الانفعالات ، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم ، بعد الاستماع الى موسيقى اضطربت بها أنفسهم ، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغاني المقدسة ، فذلك انما هو ضرب من الشفاء والتركية الأدبية .

§ ٦ - هذه التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا في النفوس التي

§ ٣ - بعض فلاسفة . . معلوم أن مدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيرا بنظرية الموسيقى . وان ارستكسين مؤلف أقدم كتاب بغي لنا في الموسيقى كان تلميذا لارسطو (ر . ما سبق ب ٦ ف ٩) .

§ ٤ - في دراساتنا للشعر . . هذه المسألة مجسولة بغاية الاستقصاء في البويطيقا في الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم .

أسلمت قيادها ، تحت سحر الموسيقى ، الى ارحمة أو الى الفزع أو الى أذى
انفعال آخر . كل منسمع يتحرك تبعاً لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة
فى نفسه ، فكهم جميعاً على التحقيق قد وجدوا نوعاً من التركية ويشعرون
أنهم خفاف بفعل الندة التى أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغاني
اتى تظهر النفس سروراً لا تشوبه شائبة ، من أجل ذلك ينبغى ترك هذه
الألحان وتلك الأغاني المؤثرة الى هذا احد الفنانين الذين يعزفون الموسيقى
فى المسارح .

§ ٧ - غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستنيرون
والآخرون صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضاً حاجة الى الألعاب
وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم . ولما أن النفس فى هذه الطوائع
السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم ، لزم لها ضروب من الألحان
منحطة مثلها وأغاني ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبداً . وكل امرئ لا يجد
نذة الا فيما يوافق طبعه . من أجل ذلك نخول الفنانين الذين يتنافسون
فيما بينهم الحق فى أن يلائموا بين موسيقاهم التى يصنعونها والآذان الجافية
التى تستمع لها .

§ ٨ - كمن فى التربية أكرر أنه لا يقبل الا الأغاني والألحان التى لها
شيمة أدبية : وهى مثلاً كما قلنا مذهب التلحين اندورى . وينبغى أن يرحب
أيضاً بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا فى النظرية الفلسفية واما
فى تعليم الموسيقى . وقد أخطأ سقراط ، فى جمهورية أفلاطون ، فى أنه لم
يقبل الا المذهب الفريجى دون الدورى كما أهدر دراسة الزمار . فان
المذهب الفريجى يكاد يكون بين المذاهب كالزمار بين الآلات . فان أحدهما
والآخر يثيران فى النفس على السواء احساسات شديدة وشهوية .

§ ٩ - وان شعر نفسه يثبت هذا حق الاثبات . فانه فى الأغاني الموجهة
الى باكوس وفى جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شئ استصحاب
الزمار . وفى الأغاني الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من اشعر
ما يرضه ، مثال ذلك الحمريات التى لا يجادل امرؤ فى أن طبعها فريجى

محض . والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيرا من الامثلة وعلى الخصوص مثل فيلكسين الذى بعد أن حاول تأليف خمريته على المذهب اندورى اضطر بطبيعة القصيدة عنها أن يقع فى المذهب الفريجي الذى هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ - أما اللحن اندورى ، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من الألحان الأخرى جميعا وأن نعمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولأنى نصير ميين للمبدأ الذى يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فانى أريد أن اللحن الدورى الذى نعطيه هذا الوصف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداهة أن يفضل تعليم الشبيبة اياه . وهاهنا أمران ينبغى رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما ابتدآن اللذان ينبغى على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن سن الأفراد وحدها هى التى تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعبا عليهم أن يلحنوا الأغاني المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوحى اليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة .

§ ١١ - من أجل ذلك عاب بعض مؤلفين المدين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان رخوة بحجة أنها لا توافق الاستكر : فقد أخذ سقراط فى أن ضن أنها تتعلق بالسكر الذى شيمته أنه نوع من نوران الشهوة فى حين أن شيمه هذه لأعنى ليست الا الضعف . انه يحسن فى الفترة التى فيها تصل امن الى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التى من هذا القليل . بل انى أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معا . وذلك على رأينا هو المذهب الميلى الذى يؤثر على كل ماعداد . وحينئذ فى التربية الموسيقية ينبغى توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل افراط ، ثم عمل ما هو ممكن ، ثم ما هو لائق .

§ ٩ - فيلكسين . . فيلكسين من جزيرد سيبيريا كان معاصرا لارسطو .

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغارشية ، وفي السلطات الثلاث
التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الأول

واجبات الشارع - لا ينبغي ان يقتصر على معرفة خير حكمه ممكنة . بل يجب ايضا
في العمل ، ان يعرف تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها - ومن هذا يكون من الضروري
معرفة الانواع المختلفة للديكتاتور والقوانين الخاصة التي هي لازمة لكل منها .

§ ١ - في جميع الفنون وفي جميع العلوم التي لا تبقى ابنة جزئية أكثر
مما ينبغي بل التي تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على
حدته كل مايتعلق بموضوعه من غير استثناء . لتأخذ مثلا علم التمرينات
البدنية ماهي منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعاً للأمزجة
المختلفة ، أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذي هو أوفق لطباع
الأقوى والأجمل ؟ ماهي التمرينات المتأينة لأن تصضع لعدد الأكبر من
التلامذة ؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على اسواء ؟ تلك مسائل
تعاني وضعها الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أي تلميذ من
تلامذة الرياضة لايطمح أن يكسب قوة المصارع المحترف ولا مهارته فان
ممرن الاطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة
نموا مشابها لنمو المصارع في القوى . فالأمر كذلك في الطب وفي بناء
السفن وفي مصنع الثياب وفي جميع الفنون على العموم .

§ ٢ - وحيث بالداهة يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل
للحكومة وماهي طبيعة هذه الحكومة وبأي اشروط تكون كاملة بقدر مايراد

بصرف النظر عن كل عائق خارجي ، ومن جهة أخرى أن يعرف أى دستور يناسب اتخاذه تبعاً للشعوب المختلفة التي لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا ما هي في ذاتها على الاطلاق خير حكومة ، وما هي أيضا خير حكومة بالاضافة الى العناصر التي يراد تنظيمها . ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق . ينبغي أن يضاف الى ذلك أنهما يجب عليهما أيضا أن يكونا جديرين باحترامكم على دستور يعرض عليهما افتراضا وأن يعينا ، تبعاً للمعلومات التي تكون قدمت اليهما ، المبادئ التي يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . واني أفترض هنا ، كما قد يرى ، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجردة من العناصر الضرورية لكنها لم تك تستفح بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ - وبالجملة اذا كان اواجب الاول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذي يجب على العموم ان يعتبر الاحسن والذي يمكن أن يقبله أكثر المدائن فإنه يلزم الاعتراف بان الكتاب السياسيين في الغالب مع ما هو مشهود بهم به من الكفاية قد ائخذعو عن حفظ الاساسية . لانه لا يكفي أن تصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لان تطبق تطبيقا سهلا وعاما على جميع الدول . هيهات . لا يقدم لنا اليوم الا دستاير غير قابلة للتنفيذ وغاية في التعقيد ، أو اذا وقف عند حد الأفكار العملية فانما هو لاجل اطراء لقدمونيا أو أية دولة كيمفا اتفق على حساب الدول الاخرى كلها التي توجد في أيامنا هذه .

§ ٤ - لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن القبول ميسر التنفيذ باعتبار الوضع الذي فيه الدول الحالية . على أنه ، في السياسة ، ليس تعديل حكومة بأقل يسرا من أن تخلق خلقا ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . اذا أكرر أن رجل الدولة ينبغي أن يكون

§ ٣ - دستاير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك اوسطو ان افلاضون بلا شك ، وني اكسينوفون في الاسطر الآتية .

قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظمة من قبل قوف ما يكون له من الكفايات التي أسلفنا عيينا . وتلك مهمة قد تكون محاة الاداء اذا لم يكن ليعرف جميع الاشكال المختلفة للحكومة . وفي الواقع ان من الخطأ الناحس أن يظن ، كما في العادة الجارية ، أن نيس للديمقراطية ال نوع واحد وأن نيس للأولغرشية ال نوع واحد أيضا .

§ ٥ - يضاف إلى هذه المعرفة التي لا معنى لها عدد الاشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الأفضل في ذاتها ، وللقوانين الأشد اثلافا مع كل دستور ، لأن القوانين يجب أن توضع للدستور لا الدستور للقوانين ، وكل الشارعين على اتفاق في هذا المبدأ . انما الدستور في الدولة هو ترتيب ادارات الحكم ، وتوزيع السلطات واختصاص السيادة . وبكلمة واحدة : تعين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي . وعلى ضد ذلك القوانين التي هي متميزة عن المبادئ الأساسية المشخصة للدستور ، فانها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطته وفي المعاقبة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين .

§ ٦ - واذ فمن الضروري على الاطلاق معرفة عدد الدساتير والفرق بينها ، وذلك أقل تقدير لامكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذاتها لا يمكن أن تصلح لكل الأولغرشيات وكل الديمقراطية باعتبار أن لكل من الأولغرشية والديمقراطية أكثر من نوع ونسبة واحديتين

§ ٥ - وعلى ضد ذلك . هاهنا يميز ارسطو بين الدستور وبين القوانين التي تتفرع عنه . ولقد الهم منتسكيو . عن الفيلسوف اليوناني . وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، فعالج طويلا هذا الموضوع الخطير . وأما روسو فد عن عنه كلمة واحدة لانه لم يفكر الا في نوع واحد من الدستور . وبما أنه قد غلا أيضا في واحد بآراء لافميين . فلم يبحث الا عن الحكومة المثالية دون أن يشغل نفسه بالأحداث أي لدساتير لخصفة لمكثة والحقيقة . وذلك يكون قد غلا في افعال التاريخ .

الكتاب الثاني

ملخص ما قد سبق من البحوث - تعيين البحوث الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس الى بعض . التفاريق المختلفة لكل من الديموقراطية والاوليغارشية .

§ ١ - في دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الخالص ، الملوكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع آخر هن زيغ للاولى ، فالطغيان للملوكية والأوليغارشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة إنما هي معالجة في الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كنههما الى مبادئ أكمل ماتكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين الملوكية على الخصوص . فبقى علينا أن نتكلم على الحكومة التي يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخرى : الأوليغارشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ - من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيغها . وإن أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فإما أن الحكومة الملوكية لا توجد الا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، واما أن تستند بالضرورة الى الرفعة المطلقة المفرد الذي يملك على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدها عن الحكومة الفاضلة . ثم تجيء الأوليغارشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهي التي يمكن أن تطاق من بين الحكومات الفاسدة .

§ ٣ - ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فإنه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية

§ ٣ - كاتب . معنى أفلاطون . الجمهورية ص ٥٥٩ من ترجمة كوزان .

وأن الأليغرشية يمكن أن تكون صالحة كالأخرى ، قد صرح بأن الديمقراطية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحاً وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ - أما نحن فعلى الضد ، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، وتحفظ من القول بأن الأليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط انها أقل فساداً منها . على أننا نترك الآن الى جانب هذا الخلاف فى رأى .

غير أننا بادىء بدء يعين مديمقراطية والأليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التى ندرجه تحت اواحدة منهما ونحت الأخرى . فمن بين هذه الأشكال المختلفة ، أيها أقبل للتطبيق وأصح بعدا حكومة المناضلة ، اذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطى غير ذلك الذى مازال له شئ من القيمة ؟ ثم ماهى ، من بين الصور السياسية كلها ، تلك التى يمكن أن تصلح لأكثرية الدول ؟

§ ٥ - ثم نبحث بعد ذلك ، من بين الدساتير المنحطة ، ما هو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح بانقياس الى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأليغرشية ، وبالعكس . ثم مع اختيار الأليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة . واتماما للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاهتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية . الفقر والفسى يولدان شكلين اصليين من الدساتير: الديمقراطية والاوليغارشية . الشيمة الاصلية لاحدهما وللأخرى . ليس العدد ركنا اصليا . بل هو الثروة . تعداد الاجزاء الضرورية للدولة : انتقال مذهب اللاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها . ليس الا الفقر والفسى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في ايد واحدة بعينها .

§ ١ - ما يضعف أشكال الدساتير انما هو على التحقيق تكثر العناصر التي تدخل دائما في تكوين الدولة . فبدلا كل دولة تتألف من عائلات كما يرى ، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات وسيطة بينهما . ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض عزل . وان الشعب يقسم الى زراع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة . اقتناء الحيل مثلا انفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم الا الأغنياء .

§ ٢ - من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها الحربية من الفرسان كانت دولا اوليغارشية : فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة ، وشاهد هذا تاريخ ايريتري وخالسيس ومجنيزي على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في آسيا . ينبغي أن يضاف الى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بينها حينما تكلمنا على الأرستقراطية وعددنا

§ ٢ - من الفرسان . ان ملاحظة راسطو هذه قد حق أمرها في القرون الوسطى . فان الاشراف الذين كانوا يقتنون الحيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان كانوا اوليغارشية قوية . وقد فقدوا تفوقهم حين بدأ المشاة يغلبون على الامر في الجيوش الاوربية وان يكن لفقدهم ذلك التفوق أسباب أخرى . - تاريخ ايريتري . لا يعلم من تاريخ الدول المختلفة الا التدرج البسيط .

العناصر التي لا غنى عنها لكل دولة . فمفاسر الدولة تلك تأخذ بحظ من اسلطان سواء بكنها أو بعدد من أفرادها قل أو أكثر .

§ ٣ - يتج من هذا بالبداهه ان أنواع الدسائر يجب أن تكون ، بانضرورة المحضة متخالفة ، كتحالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها ، تبعاً لأنواعها المختلفة . فليس الدستور شيئاً آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذي يقسم دائماً بين الشركاء ، اما على حسب أهميتهم اخاصة زاما تبعاً مبدأ مساواة مشتركة ، أى أنه يجوز أن تجعل حصه للأغنياء وأخرى فقراء أو أن يؤتوا حقوق مشتركة . على هذا فالدسائر تكون بانضرورة مقدره بقدر التعدد فى ترتيبات التقوف والتخالف بين أجزاء الدولة .

§ ٤ - يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء ، كما يعرف بنوعين أصليين للرياح : رياح الشمال ورياح الجنوب ، وأما الأخر فيست الا انحرافات . ففى اسياة تكون اديمقراطية والأوليغرشية لأنه يمكن احتساب أن الارستقراطية يست الا احدى صور الأوليغرشية التي هى بها تشبهه ، كما أن هذه التي تسمى جمهورية ليست الا احدى صور الديمقراطية ، وكما أن من بين الرياح ربح الغرب تشتق من ربح الشمال ورياح الشرق من ربح الجنوب . ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حداً أبعد اذ يقولون أنه لايعترف فى المنحن الا بطريقتين أساسيتين : الدورية والفريجية . وفى هذا المذهب كل اتواليف الأخرى ترتد اذا الى الواحدة أو الى الأخرى من هاتين الطريقتين .

§ ٥ - سندع الى جانب هذه التقاسيم التحكيمية التي تتخذ غالباً للحكومات ، مؤثرين التقسيم الذي قرناه نحن باعتباراه أحق وأضبط ففندما لا يوجد الا دستوران ، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق

§ ٤ - الديمقراطية والأوليغرشية . عند افلاطون السطوران لأصليان هما الملوكية والديموقراطية (القوانين لـ ٣ ص ١٧٨) ، والظهر أنه وضع الأوليغرشية فى الصنف الأخير لان السادة فيها اكثر عدداً (القوانين لـ ٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان) . وانظر أيضاً السياسى ص ٤٥٩ .

منه وتفسد كل الآخر . اذا كانت كل الطرائق فى الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للمحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالى : فيكون أوليغرشيا اذا كان السلطان أشد تركزا وأشد استبدادا ، وديمقراطيا اذا صارت لوالبه أكثر تراخيا وأسهل سهولة .

§ ٦ - ومن الخطأ الشديد ، وان يك عاما ، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لانه يمكن أن يقال أن الأكرية فى الأوليغرشيات أيضا فى كل مكان هى السيدة دائما ومن جهة أخرى أن الأوليغرشية لاتتحصر بعد فى سلطة الأقلية . لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساؤونهم من كل وجه خلا الثروة أفيمكن فى هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك اذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال ان الدولة فى هذه الحالة أوليغرشية اذا كان المواطنون الآخرون أى الأغنياء مبعدين عن الحكم .

§ ٧ - فى الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة الى جميع الرجال الأحرار ، وأوليغرشية حينما يختص بها الأغنياء . أما أكرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما الا طرفان ثانويان . غير أن الأكرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولاشك أن سيكون من الأوليغرشية ماتسند فيه السلطة تبعا للقوام والجمال كما يقال ان ذلك يكون فى اتيوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين .

§ ٨ - كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو . لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدة

§ ٧ - فى اتيوبيا . ر . هيردوت « طايا ب ٢٠ » .

§ ٨ - أبللونيا . ر . السوربون للملر ج ١ ص ١١ و ج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فان البحر اليونى هو الخليج الادرياتي وقد كانت أبللونيا نزلة من كورنثه - تيرا . تيرا هى جزيرة صغيرة تجاور كريت . (ر . استرايون ك ١٠ ص ٤٦٥) .

أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدة تحفظات . لا تكون ديمقراطية
حيثما تحكم أقلية من رجال أحرار سوادا لا يتمتع بالحرية وأستشهد على
ذلك بأبلونييا على الخليج اليونى ونيرا . ففى هاتين المدينتين انسلطان قد كان
لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين
دون الأكرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى كان السلطان للأغنياء
حتى مع افتراض أنهم يؤفقون الأكرية كما كانت الحال فى كولوفون قبل
الحرب الميدية حيث كانت أكرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا
ديمقراطية حقيقة الا حيثما يكون الرجال الأحرار الأكرية ولهم السيادة
وان كانوا فقراء . ولا تكون أوليفرثية الا حيث يملك السيادة الأغنياء
والأشراف وهم قلة .

§ ٩ - حسبنا هذه الاعتبارات لايضاح أن اندساتير يمكن أن تكون
كثيرة ومختلفة ولماذا هى كذلك . أضيف الى هذا أنه توجد أنواع كثيرة
للدساتير التى تتكلم عليها هنا . مامى تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟
هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائما عن مبادئ قررتها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تتكون ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء
متعددة : وانه حينما يراد فى التاريخ الطبيعى معرفة كل أنواع المملكة
الحيوانية يتبدأ بتعيين الأعضاء التى لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلا
بالحواس التى له ، وبأعضاء التغذية التى تتلقى الأغذية وتهضمها كالقلم
والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع .

§ ١٠ - فافتراض أنه لا يوجد أعضاء أخر غير تلك ، لكنها كانت
غير متشابهة فيما بينها ، وأن القلم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة المحركة
لا تتشابه فيما بينها ، يكون عدد تواليفها بالضرورة أنواعا متميزة من
الحيوانات على هذا القدر : لانه محال أن نوعا واحدا بعينه يكون له صنوف

-- كولوفون - مدينة من يونيه فى آسيا الصغرى وهمى وض أكسينوفان رئيس
مدرسة ابلى ولا يعرف هل هو أكسينوفان الذى حفظ لنا تسمى قطعة سائفة على زخرف
كولوفون - ر ٠ مقالة كوزان على أكسينوفان .

مختلفة لتمضو الواحد ، الفم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفى حينذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكررة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التي لا غنى عنها .

هذا ينطبق بالضبط على الأشكال السياسية التي نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما كررناه ، تتكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جدا .

§ ١١ - فها هنا طبقة كثيرة العدد تمد الغذاء للجمعية ، وهم الزراع : وهناك اصناع يكونون طبقة أخرى مشتغلة بجميع الصناعات التي لا يستطيع المدينة بدونها أن تعيش ، بعضها ضرورى ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والازينة . وطبقة ثالثة هي طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التي تبيع والتي تشتري في الأسواق الكبرى وفي الحوايت . وطبقة رابعة تتألف من أجراء . وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين ، وهي طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة ، اذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستعباد . وهل يمكن افتراض دولة جديدة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة باطمع ؟ ان الدولة تكفى بذاتها ضرورة ، والرق لا يستطيعه .

§ ١٢ - في جمهورية أفلاطون هذه المسألة قد عولجت بطريقة عاية في اللباقة لكنها غير كافية . فان سقراط يقول فيها ان الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا : تساج ، وزراع ، وأساكفة ، وبنادون . ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف اليه الحداد وراعى البهائم وأخيرا التاجر والبياع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص في رسمه الأول .

§ ١١ - رقيقة بالصع - رقيقة بالذات - ٢ ف ٧ .

§ ١٢ - في جمهورية أفلاطون . فد اتهم أرسطو المفسرون وعلى الخصوص بنزجر بأنه احظا او اساء النية في عرض افكار افلاطون . لكن الاولى ان يقال ان انتقاد ارسطو بلغ من القسوة غايتها . غير انه لم يعز الى افلاطون الا ما هو موجود في الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها . ويبنى عدلا ان يضاف الى هذا ان سقراط لا يدعى أنه يعالج المسألة على وجه منطقي وقام . - غرض أدبي . اذا كان هذا النقد حقا عندما يوجه هذه الفقرة من الجمهورية فإنه لا يكون حقا متى وجه الى حجاج منعب افلاطون .

وعلى هذا ففى نظره لى دونه لا تكون الا تسد حاجتها المادية وليس على الخصوص من أجل عرض أدبى لاشك أنه عند افلاطون ليس اشد ضرورة من الأساكفة والزراع .

§ ١٣ - لا يبنى سقراط من طبقة المحاربين شيئا الا فى النحلة التى فيها تجدد الدولة نفسها ، اذ توسع اراضيها ، فى اشتباك وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء او أكثر الذين يعدهم افلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . واذا كان معترفا به أن فى الكائن الحى النفس هى أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأسمى أفلا يجب أن يعترف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التى لا صارف عنها للمعيشة يكون فى الدولة طبقة العجد وطبقة حكام العدل الاجتماعى ؟

الأ يبنى أن تزداد على هاتين الطبقتين الطبقة التى تفصل فى المنافع العامة للدولة ، ذلك الاختصاص اخاص بالعقل السياسى ؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكونة الى الأبدى بعينها فذلك لا يهم فى صدد استدلائنا . لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع فى الغالب ، لكن اذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخريين هم عناصر الدولة فالعنصر الحربى ليس على التحقيق أقل ضرورة .

§ ١٤ - أضيف إليها سابعا يشارك بثروته فى الخدم العامة ، أولئك هم الأغنياء : ثم تامنا وأولئك هم مديرو الدولة ، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام ، فيتج من ذلك لزوما بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخريين يخلصون لهذه الخدمة العامة اما مدى الحياة واما على طريق التناوب . وأخيرا يبقى هذا الجزء من الدولة الذى تكلمنا عليه آنفا والذى يفصل فى المسائل العامة ويقضى فى خصومات الأفراد .

اذا كان ضروريا للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر

فضرورى لها أيضا أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون الى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة .

§ ١٥ - قد يفترض على العموم ان تجمع عدة وظائف فى يد واحدة وان فردا يمدن ان يكون جنديا وزارعا وصانعا وقاضيا وشيخا معا ، زد عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريبا . غير أن الأشياء الفريدة التى لا يمكن الجمع بينها هى الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء وافقراء هم فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزا فى الدولة . ومن جهة أخرى لما أن الأغلب فى العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبارا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التى هى بالنتيجة فيما يظهر مقصورة على اثنين لاغير الديمقراطية والأوليغرشية .

لقد برهنا اذا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأبنا العلة فى ذلك الوقت وسنثبت الآن أنه يوجد أيضا عدة أنواع من الديمقراطيات ومن الأوليغرشيات .

الباب الرابع

خمسة الانواع المختلفة للديموقراطية وشيها وعلها . الناتج المشوم للديماغوجيين
فى الديموقراطيات ، حيث ينقطع القانون عن ان يكون سينا : طفيان الشعب الذى اصله
ملقوه .

§ ١ - هذا التكثر فى الأنواع الديمقراطية والأوليغرشية هو
النتيجة اليينة للتدليلات التى سلفت مادنا قد اعترفنا بأن بالطبقة الدنيا
فروقاً شتى وما بالطبقة التى تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى .
فى الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبعون أو يشترون ،
والعاملون فى البحر سواء أكانوا حربيين أم تجاراً أم ملاحين أم صيادين .
وفى الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيراً من الأفراد .
قيزته وتارته عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالملاحين وايجين وشيوز
بالتجار وتيدوس بملاحى اشواطىء . ويمكن أيضاً ان يعد فى الطبقة
الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستقنوا عن العمل ليعيشوا ،
وأوتك انذين ليسوا مواطنين وأحراراً الا من جهة الأب أو من جهة الأم
ليس غير وأخيراً كل أوتك الذين وسائل عيشتهم تقرب من وسائل
أوتك الذين عددناهم . فى الطبقة الرفيعة تتركز الامتيازات على الثروة
وانشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل .

§ ٢ - انواع الأول من الديمقراطية شيمة المساواة ، وان المساواة
المؤسسة على القانون فى هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم
حقوق أوسع من حقوق الأغنياء ، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون

§ ١ - تارته . فى أفريقيا الكبرى اى فى إيطاليا الجنوبية . وبيزته هى التمارت
القسطنطينية بعد . وايجين بقرب شواطىء اتيقا . وتيلوس جزيرة فى بجرايجه . وهى
نزلات دوربة . ر . مللر ج ٢ . ص ٤١٦ واسترابون ك ٦ ص ٢٧٠ ولقد كان الاسترابيون
الذين اسسوا تانته ر . ك ٨ ب ٦ ف ٢ .

سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فإذا كانت الحرية والمساواة حينئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة في الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورة ديمقراطية بعينها .

فهاك اذا نوعا أول من الديمقراطية .

§ ٣ - بعده يجيء نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو في العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون النصاب المحدد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه . في نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذي لا نزاع في صفتهم هذه يصلون الى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . وفي ديمقراطية أخرى يكفي ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون الى الكثرة التي تقوم مقامه .

§ ٤ - وحينئذ انما تكون الأوامر الشعبية هي التي تقضى لا القانون ، والفضل في هذا للديماغوجيين .

والواقع أن في الديمقراطيات التي فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين ، وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديماغوجيون لا يظهرون الا حيث يفقد القانون سيادته . وحينئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وان يكن مؤلفا من الأكثرية التي تحكم لا فرادى بل بجمعتها . لقد عاب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال انه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفع نحن هاهنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلونه كل واحد منهم على انفراد . واذ يكون الشعب هو الملك فانه يعتمد الى أن يفعل

فعل الملك لأنه يلقي عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدا . ومن أجل هذا يصبح المتملقون عما قريب في مرتبة الشرف .

§ ٥ - هذه الديمقراطية هي في نوعها ماهو اظطيان باقياس الى الملوكية . ففي الجهتين الرذائل أعيانها واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه : هنا أوامر الشعب وهناك الأوامر التحكيمية . زد على هذا أن بين الديماغوجي والمتملق شبا قارعا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يدل على الأمة التي عمها الفساد والآخر يدل على الطاعة .

§ ٦ - الديماغوجيون ، لأجل أن يستبدوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون ، يرجعون في جميع الأعمال الى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب الا بسيادة الشعب الذي يتصرفون هم أنفسهم في أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التي يقاتلونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك ان الذين يظنون أن لديهم مايشكون منه من الحكام لا يترددون في الانجاء الى حكم الشعب وحدد ، وان الشعب ليرحب بالطلب وحينئذ تنهار السلطات القانونية كلها .

§ ٧ - اذا استطاع القول بحق أن هذه ديماغوجية محزنة . ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستورا حقيقيا . ألا انه لادستور الا على شريطة سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون في جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضي في قضايا الأفراد في الحدود المنصوصة في الدستور فاذا كانت الديمقراطية حينئذ هي أحد النوعين الأصليين للحكومة فان الدولة التي فيها يعمل كل شيء بالأوامر الشعبية ليست في الحق بمديمقراطية مادامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل في شيء بطريقة عامة .

فهناك قصارى ماكنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية

الباب الخامس

الانواع المختلفة للاوليغرشية وهي اربعة : التاني العام للاخلاق في طبيعة الحكومة .
اسباب الانواع المختلفة للديمقراطية وللأوليغرشية . بحث اشكال الحكومات غير الديمقراطية
والأوليغرشية - بعض كلمات عن الارستقراطية

§ ١ - الشيمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية انما هي تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، ان يبلغوا السلطان الذي ليس بابه مفتوحا الا لاولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون . وفي نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك في الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق في تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغي أن يقال انه اذا كانت الانتخابات تقع على ذوى النصاب كلهم ، فان النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرستقراطيا وانه ليس أوليغرشيا في الحقيقة الا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب الى الابن . ورابع يضيف الى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكام بدلا من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات النوع من الديمقراطية الذي تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى « حكم السلالة » أو حكومة اقوة .

§ ٢ - تلك هي الأشكال المختلفة للأوليغرشية وللمديمقراطية . ومع ذلك ينبغي أن نضيف الى ذلك هاهنا تنبيها مهما هو أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطيا ، وهذا في الغالب من الأمر . وعلى التكافؤ في بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعى أولى به أن يكون ديمقراطيا فان ميول الأخلاق والعقول تكون

§ ١ - « حكم السلالة » هذه الكلمة التي قد فسرتها تدا بوضعها على حكومة الاقوياء الوراثة . وهي عند ارسطو آخر حد للأوليغرشية .

أوليغرشية . ولكن هذا التناظر يوشك أن يكون دائما نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تعجل التجديدات وايقار الاكتفاء باديء الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات النبان ، وتحظى القوانين اسابقة باقية على حالها ، غير أن زعماء الثورة يظنون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ - والنتيجة البيئة للمبادئ التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطرار اما جميع أجزاء الشعب المعدودة فيما سبق واما بعض تلك الأجزاء باستثناء الآخر . فمتى كان الزارع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة ، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون مادام المواطنون المشتغلون بالأعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ ما يجعلهم يزاولون الأعمال السياسية ، فهم يكلون الأمر حينئذ للقانون ، ولا يجتمعون في جمعية سياسية الا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسي يتعلق دون أى تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانوني . لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكثرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخل المكفول ، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة ، فهناك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ - النوع الثاني الذي يرد في الترتيب الذي رسمناه هو ذلك الذي فيه كل المواطنين الذين لا نزاع في أصلهم لهم الحقوق السياسية ، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . في هذه الديمقراطية القوانين هي ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية .

§ ٤ - الذي رسمناه ٠ ر ٠ ما سبق به ٤ ف ٣ ٠ ولكن في هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو في المحل الثالث ما وضعه هنا في الثاني ٠ وان هذه التقاسيم الجديدة المعروضة هاهنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولو أن أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الانواع المختلفة للديمقراطية ٠ فهناك شيء من الاضطراب ٠

فى النوع الثالث يكفى أن يكون المواطن حرا لأجل أن تكون له حقوق سياسية . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها ، وسيادة القانون ليست ها هنا أقل ضرورة منها فى النوعين الأولين .

٥ ٥ - والرابع هو ذلك الذى جاء الأخير على حسب الترتيب الزمنى ، فان دولا ، بما أنها تكونت أرحب كثيرا مما كانته الأولى من قبل ، وبما انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوع ادارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم مسيرة الزمن الضرورى للاشتغال بها . بل كان أقلهم مسيرة أكثرهم فراغا اذا خلوا من هم ادارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع فى الأغلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التى هم أعضاء فيها ، ويقع بهذا أن يصير السواد سيدا بدلا من القانون .

تلك هى الأسباب الضرورية التى تعين عدد الديمقراطيات وتباينها .

٦ ٥ - أول نوع للأوليغرشية هو ذلك الذى فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التى تكلمنا عليها آنفا وما هو فى ذاته قليل . السلطان مسند الى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانونى والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب فى احوالة السيادة الى القانون لا الى الرجال . ولما كانوا بعيدين جدا ، بعددهم ، عن الوحدة الملوكية ، وكانوا أقل مسيرة بكثير من أن يتمتعوا بفراغ مطلق وليسوا من الفقير بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا الى أن يعلنوا أن القانون هو السيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة .

٧ ٥ - فإذا افترض أن الملاك أقل عددا مما فى الفرض الأول والثروات أعظم قدرا فذلك هو النوع الثانى للأوليغرشية . وحينئذ ينمو الطمع مع

القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قوة بكثير أيضا من أن يحكموا على انقانون ، كانوا مع ذلك من القوة بحيث يصدرون القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة .

§ ٨ - بأن تنحصر أيضا الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل الى درجة ثالثة من الأوليغرشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصيا ، ولكن وفقا للقانون الذي يجعلها وراثية ، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغرشية وفي عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها سلطان لمرجل لا لقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغرشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ - الى جنب الديمقراطية والأوليغرشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأي الشائع ، بأن هذه الدساتير هي الملوكية والأوليغرشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، وبما أنه نادر فكثيرا ما يغرب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعدد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يعترفون إلا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفا كما فعل أفلاطون في جمهوريته .

§ ١٠ - لقد صدقت تسمية حكومة الأخير على الحكومة التي أجبنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . ان هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقا وبكل دقة الا على الدولة المؤتمنة من مواطنين فضلاء بكل ما في وسع

§ ٩ - بحسب الرأي الشائع ، هذا ليس رأى أرسطو . ر . ما سبق لك ٣ به
١ وهذا الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

— أفلاطون في جمهوريته . الاول الجمهورية والثانية القوانين . ر . ما سبق
٢ ب ٢ و ٣ و ٤ .

الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن الطيب يندمجان في تماثل مطلق . في أى مكان ليس للمرء من فضيلة الا بالإضافة الى الدستور الخاص الذى يعلش في ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية بتخالفها مع الأوليغرشية ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هي النظم التي فيها الحكام يختارون تبعاً للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعاً للغنى على الأقل .

§ ١١ - هذه الحكومة حينئذ تبعد حقا عن الأوليغرشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية ، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة الى أن تكون الفضيلة هي الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية ، حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة واجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطيا كما في قرطاجنة ، وحتى حينما لا يقيم القانون وزنا ، كما في اسبرطة ، الا للعنصرين الأخيرين الفضلة والجمهرة ، فالدستور يكون مزاجا من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية ، فوق نوعها الأول والأكمل ، لها أيضا اشكالان المذان ذكرناهما آنفا ، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التي تميل الى المبدأ الأوليغرشى أكثر مما تميل الى الجمهورية بالمعنى الخاص .

§ ١١ - كما في قرطاجنة . ر . ك ١٥ ب ٨ - كما في اسبرطة . ر . ك ٢٥ ب ٦ .

الباب السادس

المعنى العام للجمهورية ، علاقتها بالديمقراطية ، العناصر التي يجب ان تاتلف في الدولة : الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمعية : علاقات الجمهورية بالارستقراطية .

§ ١ - ليس علينا بعد أن نشتغل الا بحكومتين احدهما التي تسمى عاميا الجمهورية والأخرى الطغيان . اذا كنت أضع ها هنا الجمهورية ، ولو أنها ليست حكومة منحلة كما أن الأرسقراطيات التي تكلمنا عليها آنفا ليست منحلة أيضا ، فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست في الحق الا أصناف فساد للدستور الفاضل . غير أنه في العادة تسلك الجمهورية مع الأرسقراطية وتكون كمثلها منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصا كما قلت في بادئ الأمر . الطغيان يجب ضرورة أن يشغل المحل الأخير لانه أقل الأشكال السياسية حقا من أن يكون حكومة حقة ، وأن بحوثنا غرضها دراسة الحكومات . بعد أن بينا أسباب تصنيفنا نمضى الى فحص الجمهورية .

§ ٢ - وانا سنستشعر جيدا شيمتها الحققة بعد أن فحصنا الديمقراطية والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق الا خليطا من هذين الشكلين .

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهورية الحكومات التي تميل الى الديمقراطية وباسم الأرسقراطية الحكومات التي تميل الى الأوليغرشية ، ذلك بأن الاستنارة والشرف هما عادة من حظ الأغنياء . انهم يعمون فوق ذلك بتلك المزاي التي يشتريها غيرهم في الغالب بالجناية والتي تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاما رفيعا .

§ ١ - اصناف فساد للدستور الفاضل . ر . ما سبق ب ١ ف ٥ .

— بادئ الامر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢ .

§ ٣ - ولما أن النظام الأرسقراطى غرضه أن يؤتى السيادة السياسية بأولئك المواطنين الأخبار فقد زعم تبعاً لذلك أن الأوليفرشيّات تتألف من أكثرية رجال فضلاء أهل للاحترام . وانه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون الا فى الدول التى يديرها رجال فاسدو الأخلاق . والعكس بالعكس ، يظهر محالاً أنه حيث لا تكون الادارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين . غير أنه ينبغي التنبيه الى أن القوانين الصالحة لاترتب هى وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ . بادىء بدء ليس من حكومة صالحة الا تلك التى فيها يطاع القانون . ثم بعد ذلك الحكومة التى فيها القانون المطاع يكون مؤسساً على العقل ، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة . على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين : فان اتقانون اما أن يكون أحسن ما يمكن بالاضافة الى الملابس ، واما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق .

§ ٤ - المبدأ الأساسى للأرسقراطية يظهر أنه اسناد السلطان السياسى الى الفضيلة ، لأن الشيمة الخاصة للأرسقراطية انما هى الفضيلة كما أن شيمة الأوليفرشيّة هى الثروة وشيمة الديمقراطية هى الحرية . وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية ما دام أن فى بعضها وفى البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء لهيئة السياسية له دائماً قوة القانون . فاذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريباً طلباً واحدة وهى التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء ، بين الثروة والحرية ، وان الثروة فيما يظهر تكاد فى كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة .

§ ٥ - فى الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهى : الحرية والثروة والأهلية . ولا أذكر رابعاً يسمى الشرف لأنه ليس الا نتيجة للأخرى ،

فإن الشرف ليس الا تقادما فى الثروة والكفاية ، وان التآليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبدايه الجمهوريه ، والتآليف بين الثلاثة جميعا أولى به أن ينتج الأرسقراطية من أن ينتج أى شكل آخر . وانى دائما أضع على حدة الأرسقراطية الحقه التى تكلمت عليها فى بادىء الأمر .

§ ٦ - على هذا قد أوضحنا أن الى جانب الملوكيه والديمقراطية والأوليغرشية توجد أيضا نظم أخرى ، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم والفروق بين الأرسقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرسقراطيات وأخيرا يرى جليا أن كل هذه الأشكال هى أقل بعدا بعضها عن بعض مما قد يظن .

الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف نسبة الجمهورية الحق : مثال ماخوذ من الحكومة اللقسنوية : الجمهورية يجب ان تتايد بمحبة المواطنين وحدها .

§ ١ - نفحص الآن تبعا لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تتكون في جنب الأوليغرشية وفي جنب الديمقراطية ، وكيف ينبغي أن تتكون . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك رمزية تتعين حدود الأوليغرشية وحدود الديمقراطية تعيينا جليا لأننا باستعارة بعض المبادئ من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون الجمهورية كما يكون من جديد جزءا علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان .

§ ٢ - ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج . فبديا يمكن الجمع بين تشريع للأوليغرشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، على السلطة القضائية مثلا ، ففي الأوليغرشية يغرم الغنى اذا لم يحضر الى المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها . وفي الديمقراطية الأمر بالعكس ، مكافأة للفقير ولا غرامة على الغنى . وانما هو حد مشترك ووسط لهذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء ، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهورى ، لأنه ليس الا المزج بين الآخرين . هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ - وأما الثانية فتتخصر في الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة للأوليغرشية وللديمقراطية . ها هنا مثلا حق دخول الجمعية السياسية

§ ١ - علامة التعريف . كلمة النص « رمز » والسياق يفسر معنى الكلمة تماما . انما هو شئ مركب من جزأين يمكن ان ينفصلا ليجمعا فيما بعد . وقد كان غالبا قطعة من النقد أو من المعدن أو قطعة من الخشب . الخ . فكان الحبان يقتسمان هذا الرمز ومن وحمية وتذكار . وهذا العرف الودى العريق فى القدم لا يزال جاريا بين ظهرانينا .

يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة ، وهناك نصاب رفيع القيمة للغاية . فالحد الوسط هو عدم اتخاذ أنصبة ثابتة أيا كانت من جانب ومن آخر .

وثالثا يمكن أن يستعار من القانون الأوليغريشي ومن القانون اديمقراطي معا . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطي . ومبدأ الانتخاب هو على ضد ذلك أوليغريشي . كذلك عدم اشتراط انصاب لمناصب الحكم يتعلق باديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغريشية . فالأرستقراطية والجمهورية تستمدان نظامهما الذي يقبل هذين النصبين في احدهما وفي الأخرى . من الأوليغريشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية اتحرير من النصاب . فهناك كيف يمكن التآليف بين الأوليغريشية والديمقراطية .

§ ٤ - لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التوايف مزاجا كاملا للأوليغريشية واديمقراطية يلزم امكان أن تسمى الدولة التي هي حاصل المزج أوليغريشية أو ديمقراطية بلا فرق ، لأنه ليس هناك بالبدئية الا ماأريد من مزج كامل . اذا فدائما الحد الوسط هو الذي يؤتى هذا الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان .

§ ٥ - يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فمن جهة يؤكد بعض أنه ديمقراطية لأن به الواقع عدة عناصر ديمقراطية . مثلا التربية العامة للأطفال التي هي في حق أولاد الأغنياء وفي حق أولاد الفقراء على نحو سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربي أولاد الفقراء : وهذه المساواة تستمر حتى في السن التالية وحينما يصيرون رجالا دون أى تمييز بين الغنى والفقير . ثم المساواة الكاملة في الموائد المشتركة بين الجميع ، وتمائل اللباس الذي يدع الغنى يلبس كما يلبس أى فقير اتفق . وأخيرا تدخل الشعب في منصبى الحكم الكبيرين ينتخب اشعبأحدهما وهو مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الايفور . ومن جهة أخرى يؤيدون

§ ٥ - دستور لقدمونيا . ر . ما سبق ب ٥ ف ٥ و ك ٢ ب ٦ و ٠ ر . أيضا كتاب كراجيوس ص ٢٥٠ و ٠ ر . فيما يتعلق باختلاط السلطات فى اسبرطة القوانين لافلاطون ك ٤ ص ٢٢٥ .

أن دستور اسبرته هو أوليغرشى لأنه فى الواقع يحتوى على عناصر أوليغرشية فجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة لقرعة . وفيه بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائيا بالنفى أو بالأعدام ، بله نظما أخرى ليست أقل مدخلا فى الأوليغرشية .

§ ٦ - ان جمهورية فيها تمتزج تماما الأوليغرشية والديمقراطية يجب أن تشبه احدهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنتين .
انها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على امداد غريبة عنها . وحين أقول انها يجب أن تقوم بنفسها فليست أعنى بذلك أن تنفى من باطنها الجزء الأكبر من أولئك الذين يبعون الاشتراك فى السلطان ، فلكل مزية تنتفع بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكنى أعنى أن ذلك يكون بأن تكسب الرضا الاجماعى لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تفسير الحكومة .

ولن أدفع الى أبعد من ذلك بهذه التسيهات على اوسائل لتأليف الجمهورية وكل الأشكال السياسية الأخرى التى تسمى أرستقراطيات .

الباب الثامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان • علاقته بالملوكية والملوكية المطلقة • انه حكومة عنف
داكها .

§ ١ - قد يبقى علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه لذاته طويل وقت . بل لأجل أن تم بحوتنا بأن ندخله فيها ، مادما قد قبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة • نقد عاجلنا فيما سبق الملوكية بأن علينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أى المطلقة وقد أوضحنا مزاياها وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة .

§ ٢ - وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملوكية وأنهما كمثلها أشأهما القانون • وقلنا ان بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقى التصرف وأنه فى الأزمان الغابرة اتخذ الاغريق ملوكا من هذا الصنف كانوا يسمون « ايسميت » • وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ، فقد كانت ملوكية من حيث ان القانون واردة الرعايا قد أشأتها ولكنها طغيانية من حيث أن التنفيذ كان استبداديا وتحكميا محضا .

§ ٣ - يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق ، فيما يظهر ، على الخصوص ، هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة • هذا الطغيان ليس شيئا آخر الا الملوكية المطلقة التى تحكم ، وهى بمعزل عن كل مسؤولية وفى منفعة السيد وحده ، رعايا يساوونه وأحسن منه ، دون أن يعنى شيئا ما بمنافعهم الشخصية • من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتل مثل هذا السلطان • ونظن أننا قلنا ما فيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التى تجلبه •

الباب التاسع

تتبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص المصالح السياسي للطبقة الوسطى الخواص الاجتماعية المختلفة. التي هي ومدها تقدمها : انبثاق الاساس الحق للجمهوريه- التدرج الشديد، لهذا الشكل من الحكومة .

١٤ - ما هو خير دستور ؟ ما هو خير نظام للعيشة في الدول على العموم ، ولا كثرية الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التي تعلو على انقوى العدية للانسانية ، ولا على تعليم يقتضى الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ، ودون نظر الى دستور مثالى ، بل بالاقصا ، فى حق الافراد ، على هذه العيشة اتى يستطيع معظم اناس أن يعيشوها ، وفى حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذى يستطيعون جميعا تقريبا أن يتقبلوه ؟

٢٤ - الارستقراطيات العادية التي نريد أن نتكلم عليها هاهنا اما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة واما أن تقرب مما يسمى الجمهورية . فنصفحص اذا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن الانواعا واحدا بعينه . وان عناصر حكمنا على كليهما متماثلة تمام التماثل .

اذا كنا على حق اذ قلنا فى كتاب الأخلاق ان السعادة تنحصر فى الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست الا وسطا بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هي تلك التي تلتزم هذا الوسط بأن تكتفى دائما بهذا الوضع الوسط الذى فى مكنة كل امرئ أن يبلغه .

٣٤ - بين أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها ، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنين الأغنياء جد الغنى والمواطنون

٢٤ - فى كتاب الاخلاق . ر . ما سبق النظرية عينها فى أول الكتاب الرابع . والفقرة التي يحيل اليها أرسطو هي فى علم الاخلاق الى نيوموخوس ك ٢ ب ٦

الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين
ذئك الطرفين . ثم ليكن محل وفاق ان الاعتدال والنوسط فى جميع الاشياء
هما أحسن ما يكون فينتج من ذلك جليا أنه فى صدد الثروات المملية الوسطى
أوفق مما سواها .

§ ٤ - فانها فى الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لأوامر العقل
الذى يصعب الاصفاء ايه جدا حينما يمنع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو
يقوة أو بمولد أو بشرة ، أو حين يعانى انحطاطا سحيقا من فقر وضعف
وخمول ذكر . فى الحلة الأولى الكبرى التى يؤتيها مركز براق تدفع
الناس الى صنوف العصيان ، وفى الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية ،
وان الجنايات لا ترتكب أبدا الا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين
المتطرفتين تهملان واجباتهما السياسية فى قلب المدينة أو فى مجلس الشيوخ
فانهما سيان فى الخطر على الدولة .

§ ٥ - ينبغى أن يقال ان المرء لا يريد اطاعة ولا يطيقها مع ذلك العلو
الفاحش الذى يؤتية نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى .
فانه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له فى بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء
له الزينة التى تشاء فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى
لا يقلل الفقر المدقع فى سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من
استطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة الا كما يفعل العبد . ففقر التراء يمنع
الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم الا باستبداد السيد كله .

§ ٦ - وحيث لا يرى فى الدولة الا سادة وعبيد ولا رجل واحد حر
فهنا غيرة حاقدة وهناك فخر صلف ، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك

§ ٤ - فانها فى الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو فى هذه المناقشة
الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله فى
ذلك . أما فضائل الولاية التى هى أنفس من لاول فانها كذلك أندر منها . و . أيضا
روسو (عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١) .

§ ٦ انما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذى كرره أرسطو فى هذا المؤلف يكفى
وحده فى دفع ما اتهموه به . فان نصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة
متخذة اياها قاعدة ضرورية تبين عليها العولة . و . المقسمة و ك ٣ ب ٨ .

الإخاء الاجتماعى الذى هو نتيجة التعاطف والرعاية . ومن ذا الذى يبغي عدوا يرافقه حتى فى برهة مسامرة على الطريق . من يلزم على الخصوص للمدينة انما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل كل شيء فى الأوضاع الوسطى ، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت من هذه العناصر التى تقوم منها ، على رأينا ، مقام القاعدة الطبيعية .

§ ٧ - تلك الأوضاع الوسطى هى أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، و ثروتهم غير مشتبهة كذلك من الغير ، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع . وحينئذ يرون بمعزل عن كل خطر ، وفى أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنية فوسيليد غاية فى الحكمة حين يقول :

« ان مركزا متواضعا هو مناط آمالى »

§ ٨ - بين أن الاجماع السياسى هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوى ثروة متوسطة . وان الدول الحسنة الادارة هى تلك التى فيها الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخرين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبإضمامها الى صف احدى الطبقتين أو الأخرى تقيم التوازن وتمنع أى رجحان غال من أن يتكون . وانها لسعادة بالغة أن يكون المواطنون على ثروة متواضعة قائمة مع ذلك بكل حاجاتهم . وحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقر المفرط يجر هذان الأفراطان اما الى الديماغوجية المطلقة واما الى الأوليغرشية المحضنة واما الى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامحة أو من أوليغرشية مفرطة أكثر فى الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لها . وسوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على الثورات .

§ ٧ - فوسيليد الملطى شاعر يضرب لامثال كمن معاصرا لسولون وقد بقى لنا من ~~أقواله~~ ديوان من هسر الحكم ولكن يشك فى صحة استناد هذا الديوان اليه . وقد كان فوسيليد من أقدم لاشلاقيين اليونانيين ان لم يكن أقدمهم .

§ ٨ - فيما بعد . ر . ك ٨ ب ١ وما بعده .

§ ٩ - مزية أخرى ليست أقل جلاءً من ملكية اوسطى تلك هي أنها لا تتور أبداً . فانه حيث تكون الثورات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزعات الثورية أقل . وان المدن الكبرى لا تغزى سكينتها الا الى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جدا . أما في المدن الصغرى فالأمر على الضد حيث تنقسم الكتلة بتمامها الى معسكرين لاوسيط بينهما ، لأنهم يمكن أن يقال عليهم اما فقراء واما أغنياء . كذلك انما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطيات أشد سكينه وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحظها في السلطان السياسي أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك ، فتفسد الدولة وسرعان ما تصل الى خرابها .

§ ١٠ - يلزم أن يزداد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ ، أن الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى . فقد كان منها سولون كما تشهد به آياته ، ولو قرغس من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخنانداس وكثير غيرهم تشاؤوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات اما ديماغوجية واما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحد الوسط لايلون السلطان الا لأنفسهم فيؤلفون اما الأوليغرشية واما الديماغوجية .

§ ١١ - زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذي يظفر بأعدائه فانه لا يستند الى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس الا نمتا للجدلاد

§ ٩ - المدن الكبرى . يمكن أن يقال ان الامر على تقيض ذلك في ايامنا . فان عواصم الممالك هي على العموم بؤرة الثورات .

§ ١٠ - لوقرغس . يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث . فان لوقرغس دون أن يكون ملكا ، هو من الطبقات العلاء ، لانه لولا ابن أخيه خابلاوس الذي كانت تحت وصايته جلس على العرش .

فالظافر الذى يستولى عليه يجعل منه بالضرورة احدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأوليغرشية . كذلك الشعوب أنفسها التى كانت تتداول بينها ادارة شئون الأغرريق العليا لم يراعوا الا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد فى الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغرشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين الا بمنافعهم الخاصة ولا يراعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم .

§ ١٢ - من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربما رثى منها فى الندرة وفى مدة قصيرة من الزمن . ولم يلف الا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل الى السلطان أنشأ دستورا من هذا القبيل . ومنذ زمان طويل قد عدل الرجال الساسة فى الدول عن البحث عن المساواة فاما أن يتذرعوا الى الاستيلاء على السلطان واما أن يجنحوا الى الطاعة حينما لا يكونوا هم الأقوى . حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ماهى أفضل حكومة وماهى العلة فى فضلها .

§ ١٣ - أما الدساتير الأخرى التى هى الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأوليغرشيات التى سلمنا بها فهين أن يرى فى أى نظام ينبغى أن تسلك . هذا يكون الأول وذاك يكون الثانى وهلم جرا تبعا لكونها الأفضل أو الأقل صلاحا بالتناسب للنموذج الفاضل الذى قررناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعا لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعا لبعدها عنه . وانى لأستثنى دائما الحالات الخاصة ، وأعنى بذلك أن الدستور الفلانى وان كان مفضلا لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلانى الآخر لشعب خاص بعينه .

§ ١١ - :دارة شئون الأغرريق العليا • اللقدمونيون والاتيونيون • وقد لاحظ ارسطو غير مرة هذه الملاحظة فى مجرى هذا المؤلف • ر • ك ٨ ب ٦ الفقرة الأخيرة •
§ ١٢ - رجل واحد • لم يقع الاتفاق على الشخص الذى يشير اليه اوسطر هاهنا • فقد ظنوه جيلون السراقوزى أو ثيومف اللقدمونى ••• الخ ويرى شنيدر انه ثيسوس ر • ك ٢ ب ٩ ف ٢ • وفى ك ٢ ب ٤ يحلل ارسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة • وربما كان هو المقصود ما هنا • ولكنه لا يعلم ان فالياس نفسه قد حكم ، ويظن لمكانج ان الامر هنا بصدد فيدكوس الميتيلينى •

الباب العاشر

بيادى، عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم : ضرورى ان تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤتى كل منها نصيبه : حيل الاوليغارشية . حيل فسادها للديمقراطية ، القواعد التى تجب رعايتها فى حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الاهمية المتزايدة للمثناة المجتدين من قبل الشعب .

١٤ - لنمض الى مسألة تتصل عن كتب بكل تلك المسائل ، وهى مسألة نوع الحكومة وطبيعتها تبعاً للشعوب المحكومة . مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائماً أن يكون جزء المدينة الذى يبنى تأييد النظم أقوى من ذلك الذى يسعى فيها الى الانقلاب . فى كل دولة ينبغى أن يميز شيان : كم المواطنين وكيفهم . وأعنى بالكيف الحرية والثروة والاستنارة والمولد ، وبالكم أعنى الغلبة العددية .

٢ - الكيف يمكن أن يكون فى الجزء الفلانى من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون فى الجزء الآخر . فأناس الذين لامولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عدداً من أولى المولد المشهور . وان الفقراء لا أكثر عدداً من الأغنياء دون أن يجزىء مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق فى الكيف . من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها . فى كل مكان حيث يكون لفيق الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة ، تقرر الديمقراطية طبعاً بجميع تواليفها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جزء من الشعب . مثلاً اذا كان الزراعة هم الأكبر عدداً كان النوع الأول من الديمقراطية ، فاذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عدداً كان النوع الأخير . وتصف الأنواع الأخرى بين هذين الطرفين .

٣ - وفى كل مكان حيث تكون الطبقة الغنية والممتازة تفوق بالكيف

٢ - بجميع تواليفها . ر . ما سبق ب ٤ ف ١

وكذلك في العدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للكتلة الأوليغرشية التي تستولى عليها . غير أن الشارع لايجوز له أن يرعى غير الملكية الوسطى . فإذا سن قوانين أوليغرشية فبتلك الملكية ينبغي أن يهتم ، وإذا سن قوانين ديمقراطية فهي أيضا التي يجب عليه أن يرهاها في تلك القوانين .

§ ٤ - الدستور لا يكون ثابتا وقويا الا حيث تزيد الطبقة الوسطى في العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحد منهما فلا يحولك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون النير الذي يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه الا في الطبقة الوسطى . وان ماينهم من عدم الثقة سوف يمنهم دائما من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يتق المرء أبدا الا بحكم ، والحكم هاهنا هو الطبقة الوسطى . كلما كان التآليف السياسي الذي يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حظا في البقاء .

§ ٥ - كل المقننين تقريبا حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطأين متساويين تقريبا : أولا بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيقي ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ - ان المكاييد الموهبة التي بها براد تغرير الشعب في السياسة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم واحراز الأسلحة والتمرينات الرياضية . ففي الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق

§ ٥ - بمنح الاغنياء اكثر مما ينبغي . عسير بعد تصريح بين كهذا ان يفهم كيف ان روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيقي لفكرة ارسطو . ر . عقد الاجتماع -
ك ٣ ب ٥

§ ٦ - التمرينات الرياضية . نحن لا نشعر بهذه لاهية السياسية التي يعلقها المقنون الاقدمون على التمرينات الرياضية . فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بان يولد الناس مشوهين أو مصدورين اذ الصحة الوقائية هي في أيامنا مسألة بوليس لا يهتم بها . اما عند القدامى فقد كانت مسألة دستورية . ان القوة البدنية ربما كانت في المدينة

حضورها ، ولكن يعنى بفرض غرامة على الأغنياء إذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لاتضرب الا عليهم وحدهم أو على الأقل هي أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما فى الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفى المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يتمتعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء ، أو أن تكون الغرامة جسيمة فى حق أولئك وتكاد تكون لاشئ فى حق هؤلاء كما فى قوانين خارنداس .

٧٤ - وأحيانا يكفى أن يكون المرء مقيدا اسمه فى الدفتر المدنية ليكون له حق اندخول فى الجمعية العمومية وفى المحكمة . وكان متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، اذا تخلف عن هذين الواجبين . والغرض من ذلك أن يتمتع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اسمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا فى المحكمة ولا فى الجمعية . ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق باحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء فى ألا يحملوا سلاحا ألبتة . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون . كذلك فى الرياضات البدنية لاغرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لايزاولونها . فيذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة ، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون . تلك هى الحدج التى تستعملها القوانين فى الدساتير الأليغرشية .

٨ - فى الديمقراطية نظام الحيلة معارض تماما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شئ على الأغنياء الذين لا يحضرونها .

الحاضرة أقل ضرورة ، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية دائما . على أنه ، فى كل ما يمس الفرد ، حقوق الحكومة التى كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صارت الآن لا شئ . أو تكاد . وقد تكون هذه احدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه : إذا قدر لرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين طهرانيا كما تدل عليه بعض محاولات مندوحة ، فإن القانون ينظم هذا : العرف فى المنشآت العامة كما ينظم الدرامات فى المدارس وبعض التمرينات البدنية فى المدرسة الحربية .

٨ - الا المواطنين المسلحين . الدولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك ما دامت مهددة داخليا من قبل العبيد وفى الخارج من قبل أعدائها .

لأجل أن يكون التأييد السياسي عادلا يلزم بالبداية أن يستعار شيء من النظامين المضادين : أجره للفقراء وحرمة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء يشاركون في أعمال الدولة والا لكنت الحكومة ليست أبدا الا لطبقة دون الطبقة الأخرى . ان الجمع السياسي لا ينبغي أن يؤلف الا من مواطنين مسلحين . أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى ان عدد أولئك الذين لهم نصيب في الحكومة يربى على عدد الذين هم عنها مخرجون .

§ ٩ - الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون ويقفون هادئين بشرط الا يعمد الى اهانتهم وتجريدهم من القليل الذي يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففي زمن الحرب الفقراء ، تبعا لعوزهم ، يقعدون الا أن تغدوهم الحكومة ، لكن اذا أريد أن تكفلهم مشوا الى الحرب طائعين .

§ ١٠ - في بعض الدول للتمتع بحق المدنية لا يكفي أن يحمل المرء الأسلحة بل لابد له من أن يكون قد حملها . ففي ماله الجمع السياسي يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام الا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التي عند الاغريق قد خلقت الملوكتات لم تكن مكونة الا من محاربين حاملين الأسلحة . بل في الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لان الخيالة كانوا هم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب . وبالفعل المشاة متى كانوا غير منظمين فقتاؤهم قليل . في تلك الأزمان الغابرة كان لا يزال غير معروف التسه بالتجربة قوة الفن الحربي في شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان .

§ ١٠ - في ماله . كان المليون يقطنون بالحرب من جبل اوتا على شاطئ أسبرشيموس . وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم في الرماية بالقلاع . ر . اوتو ملر ، الدورون ج ١ ص ٤٣ .

§ ١١ - ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، فى الحق ، أوليغرشية أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلّة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالا لئير الطاعة .

§ ١٢ - والخلاصة أننا قد رأينا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لا يزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم اتنا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التى جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسى الأفضل بوجه عام ، وماذ كان خير دستور بالقياس الى الشعوب المراد تطبيقه عليها .

الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومه : السلطة التشريعية او الجمعية
العمومية ، والسلطة التنفيذية او الحكام . والسلطة القضائية او المحاكم تنظيم السلطة
التشريعية : فروقها المتنوعة فى الديمقراطية وفى الاوليفرثية . فى الاحكام القضائية
المتروك أمرها الى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

§ ١ - لنأخذ الآن فى دراسة هذه الحكومات بجملتها واحدة واحدة ،
مصعدين ، فيما يتلو الى المبادئ أعينها التى تستند اليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء اذا كان انشراع حكيمًا اشتغل بها فوق
كل شىء ونظم شؤونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام
الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول فى حقيقة الأمر الا باختلاف
هذه العناصر الثلاثة . الأول من هذه الأمور الثلاثة انما هو الجمعية
العمومية التى تتداول فى الشؤون العامة ، والثانى انما هو هيئة الحكام التى
يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة
القضائية .

§ ٢ - الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد
المعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الاعدام والنفى والمصادرة
وتنظر فى محاسبة الحكام . وهانها يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين :
اما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها واما اسنادها كلها الى أقلية ، الى
واحد أو كثره من الحكام المخصوصين مثلا . واما تقاسمها واسناد
الاختصاصات القلانية الى جميع المواطنين والقلانية الى بعض آحاد فقط .

§ ١ - الاول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .
ولا حاجة بنا الى لفت نظر القارىء اليها . ولقد غيرها منتسكيو (ك ١١ ب ٦) بعض
الشيء وأغفل أن ينبه الى أنها كانت من عمل ارسطو . ر . ما سبق ٤ ب ٦ ق ١
ومناقشة آراء منتسكيو فى المقدمة .

§ ٣ - أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطي ، لأن الديمقراطية تقتضى على الخصوص هذا النصف من المساواة . ولكن هاهنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق اجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لاجمعهم كما فى جمهورية طلكليس الملطى . ففى الغالب كل الادارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها مؤقتة فان جميع المواطنين يصلون اليها على التناوب حتى ان جميع القبائل والبطون فى المدينة مهما صغرت يصلون اليها على التعاقب . أما جملة انواطين فلا تجتمع حينئذ الا للتصديق على القوانين وتنظيم الشئون الخاصة بالحكومة عنها والتصديق على اعلان الأوامر العالية التى يصدرها الحكام .

§ ٤ - وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لاينفذ ذلك الا فى الأحوال الآتية : انتخاب الحكام والتصديق التشريعى وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وترك بقية الشئون للادارات الخاصة التى أعضاؤها مع ذلك اما منتخبون واما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين . بل يمكن أيضا ، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الادارات العادية ، والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات ، وألا توكل الشئون الأخرى التى لاغنى فيها عن التجربة والاستشارة الا الى حكام مختارين اختيارا خاصا للفصل فيها .

§ ٥ - يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام الا اقتراح القوانين ، اذ ليس لهم أن يقرروا شيئا قرارا نهائيا . وتلك هى آخر درجة للديماغوجية كما هى فى أيامنا ، وهى مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية العنيفة والملوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربعة الممكنة للجمعية العمومية هى كلها ديمقراطية .

§ ٣ - طلكليس الملطى . لا يعرف من أمر هذا الرجل الا هذه الفقرة ، المصروع :

مرام مؤلف نظرى .

§ ٥ - كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف . .

§ ٦ - فى الأوليغرشية الحكم فى جميع الشؤون موكول الى أقلية ، وهذا النظام له أيضا عدة تفاريق . فاذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين فى مقدورهم أن يبلغوه لتفاهته . واذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبدا ، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان ، فالنظام هو دائما أوليغرشى فى مبدئه ، لكنه يصير جمهوريا بما يحدث من لين فى الصور . فاذا كان ، على عكس ذلك ، المواطنون لايمكنهم المشاركة فى المداولات ، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغرشية كالأولى . لكن اذا كانت الأقلية وهى السيد الأمر فى الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث ، واذا كانت فوق القوانين ، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغرشية.

§ ٧ - متى كان الفصل فى بعض الأمور كالسلام والحرب موكولا الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكا لكتلة المواطنين وكان للحكام الفصل فى الشؤون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية . فاذا كان يلجأ الى الانتخاب لبعض الشؤون والى طريقة القرعة فى بعض آخر سواء من الكتلة أو من قائمة المرشحين أو اذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة ، فالنظام هو بجزئه جمهورى وأرستقراطى وبجزئه جمهورى محض .

تلك هى التعديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفا .

§ ٨ - فى الديمقراطية ، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى ، وبعبارة أخرى ، فى الديمقراطية التى فيها ارادة الشعب هى

§ ٦ - أدى النصاب . ر . يوخ . (الاقتصاد السياسى للاتينيين) ك ٣ ب ١١ .
فالنصاب أمر أساسى فى أى بلد هو فيه مسلم به .

§ ٨ - حتى القوانين . و . ما سبق ك ٦ ب ٤ ف ٧ .

فوق كل شيء حتى القوانين ، يحسن لمنفعة الشورى ، اتخاذ مذهب الأوليغرشيات في شأن المحاكم . الأوليغرشية تستخدم الغرامة لتكره على حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيما يظهر . الديمقراطية التي تعضى تعويضا لفقراء في الوظائف القضائية يجب أن تتبع أيضا الطريقة عينها في شأن الجمعيات العمومية . الشورى لا يمكن الا أن تستفيد من أن المواضيع بعجلتهم يشتركون فيها اذ تستير العامة بأفكار الأعضاء الممتازين ، وهؤلاء يفيدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة . وأخيرا في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال الأكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة ، لا للجميع ، بل لعدد من الفقراء يساوي عدد الأغنياء ويترك الباقي كله .

§ ٩ - في النظام الأوليغرشى يلزم اما أن يختار مقدما بعض أفراد من كتلة الأمة واما أن تنشأ ادارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول ، يسمى أعضاؤها وكلاء وحفظة للقوانين . وحينئذ لا تشتغل الجمعية العمومية الا بالأشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لاعطاء سواد الشعب صوتا في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضرا ما بالدستور . وجائز أيضا ألا يعطى الشعب الا حق التصديق هكذا على المراسيم التي تقدم اليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيراً يجوز أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام .

§ ١٠ - أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف الجاري الآن في الجمهوريات . حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا اذا كان بالبراءة ، وينبغى ألا يكون كذلك متى كان بالادانة ، بل يلزم في هذه الحالة الأخيرة الرجوع الى القضاة . النظام الحالي بغيض : فان الأقلية لها أن تبرى نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع الى حكم الشعب بأسره .

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى ، أى السيد الحق للدولة .

الباب الثاني عشر

في السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات • صعوبة هذه المسألة • المعنى العام للحاكم •
شيمته المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الإدارات
وفي البعض الآخر يلزم غالباً الجمع بينها في يد واحدة • الإدارات تختلف تبعاً للسلطات •
توايف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمنتخبون • طريقة التعيين • التفريق
المختلفة تبعاً للسلطات المختلفة •

١٤ - المسألة التي تلي مسألة نظام الجمعية العمومية هي مسألة توزيع
إدارات الحكم • هذا العنصر الثاني للحكومة ليس أقل تغيراً من الأول من
حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها ، هذه المدة هي تارة سنة أشهر أو أقل
وتارة سنة أو أكثر • أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة وإلى آجال
طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفيتولى فرد واحد السلطات عدة
مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع إليها مرة ثانية ؟

٢٤ - أما ما يتعلق بتأليف إدارات الحكم فمن يكونون أعضاؤها ؟ ومن
ذا الذي يعينهم ؟ وعلى أى شكل يعينون • ينبغي معرفة الحلول الممكنة لهذه
الأسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعاً لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفعتها • بدياً من
المحير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالإدارات • المجتمع السياسي يقتضى حتماً
أصنافاً من الموظفين ، ويخطئ من يعتبر حكماً حقيقين كل أولئك الذين
يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة • مثلاً الكهنة
أليسوا شيئاً آخر غير الحكام السياسيين ؟ متمهدو الرقص فى المسارح
والدعاة والسفراء أليسوا أيضاً موظفين بالانتخاب •

٣٤ - لكن بعض الولايات سياسية محضة تعمل على نظام خاص للشئون
أما على جميع المواطنين كالقائد يحكم على جميع أعضاء الجيش وإما على

٢٤ متمهدو الرقص • أولئك هم الذين كانوا يؤدون نغمات جوقات الموسيقى أو الرقص
فى القطع المسرحية فى الأعياد العامة •

جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشى النساء أو الاطفال . ووظائف أخرى يمكن أن يقال انها من وظائف الاقتصاد السياسى ، مثلا وظائف وكلاء التموين الذين هم أيضا بالانتخاب . وأخيرا وظائف وضيفة وتوكل الى عبيد حين تكون الدواة غنية تستطيع أداء أجرهم. وبوجه عام الإدارات الحقيقية هى الوظائف التى تؤتى الحق فى المداولة فى بعض الامور والفصل فيها والامر بها وانى ألح على الخصوص فى هذا الشرط الاخير لان الامر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة . ومع ذلك فان هذا لا يهمل شيئا فى مجرى العرف العادى . فانه لأحد ينازع فى تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة .

§ ٤ - ماهى الإدارات الاصلية لكون المدينة ؟ وما عددها ؟ وما هى الإدارات التى ، وان لم تك لأغنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها فى أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة . فى الدول الكبرى كل ادارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تفرد بها . ان كثرة عددالمواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين ومن ثم كان بعض الوظائف لايشغلها الفرد عينه الا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لايشغلها الفرد عينه الا مرة واحدة . لاينكر أن كل وظيفة لاتملا حق الملاء متى كان واجب الموظف محدودا هكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة .

§ ٥ - فى الدول الصغرى ، الامر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة فى بعض الايدى : فان المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفى الواقع أين يوجد خلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج غالبا الى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى . الا أن الوظائف فى الاولى يكثر اسنادها الى الايدى نفسها وفى الاخرى هذه الضرورة لاتظهر الا فى فئات متباعدة . لكنه لاشيء يمنع أن

§ ٥ - الآلات المستعملة لعدة اغراض . الظاهر انها كانت ربما ثبتت فى اعلامها مصاييح . ويستخدم أرسطو هذه الكلمة فى « اجزاء الحيوان » ٤ : ٦ . وقد اضطرت الى التوسع فى اللفظ لتأدية المعنى بجلاء .

يؤكد الى رجل واحد بعينه عدة وظائف مما بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . قلة المواطنين تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف ، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتي تصلح في آن واحد لأن تكون رماحا ومصايح .

§ ٦ - قد نستطيع بادئ بدء أن نعين عدد الوظائف التي لاغنى عنها لكل دولة والوظائف التي ، دون أن تكون ضرورية على الإطلاق ، يحتاج إليها مع ذلك ، وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتداء الى أى الوظائف هي التي يمكن الجمع بينها من غير خطر فى يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التي يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعاً للمحلات وبين تلك التي يمكن فى جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففى أمر الشرطة المدنية أياكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة وحاكم آخر للمحل الفلانى الآخر ؟ أم لاينبغى الا حاكم واحد للمدينة بأسرها ؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الاشياء أو على الاشخاص ؟ أعنى هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والاطفال ؟

§ ٧ - وبالنظر الى المسألة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف فى كل نظام سياسى أو هل يبقى متماثلا فى كل مكان . ففى الديمقراطية وفى الاوليغرشية وفى الارستقراطية وفى الملوكية هل الوظائف العليا هي بعينها ولولا تسند الى أفراد متساوين بله الى أفراد متشابهين ؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات ؟ ففى الارستقراطية مثلا أليست موكولة الى أناس مستتيرين ؟ وفى الأوليغرشية الى أناس أغنياء ، وفى الديمقراطية الى رجال أحرار ؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة ؟ أولا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هي بعينها من جهة ومن أخرى ؟ أو لا يقتضى بعض النظم فيها أن يكون متخالفا ؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحد الاختصاصات تارة ضيقا وتارة فى غاية السعة .

§ ٨ - الحق أن بعض الإدارات خاصة بنظام دون سواء : هذا هو الشأن في اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التي تقتضى مجلس شيوخ . على أنه لا بد حتما من موظفين متشابهين يكلفون تحضير مداوات الشعب اقتصادا ثوفته . لكن اذا كان هؤلاء الموظفون قليلي العدد فالنظام أوليغرشى ونظرا الى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبدا أن يكونوا كثيرى العدد فالنظام يتعلق أصلا بالأوليغرشية . ولكن فى أى مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هى دائما فوق سلطة الشيوخ . مجلس الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطى ، واللجنة هى على المبدأ أوليغرشية وسلطة مجلس الشيوخ قد أُنعت أيضا فى الديمقراطيات التي فيها يجتمع الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشئون .

§ ٩ - يعنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية . وحيثذ يكثر من اجتماعه ويقضى بنفسه فى كل أمر مادام قد تفرغ له فرقابة الأطفال ورقابة الرياضة البدنية أو أية ادارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الاطفال والنساء هى نظام ارستقراطى ولا شىء فيها من الشعبية . وفى الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شىء من الأوليغرشية لأنه كيف تمنع زينة النساء فى الأوليغرشية ؟

على أنى لا أذهب بالكلام بعيدا فى هذه الاعتبارات .

§ ١٠ - غير أننا نحاول الآن أن نتعمق فى معالجة ترتيب الادارات . لاتقع الفروق الا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى جميع طرائق الترتيب الممكنة . هذه الثلاثة الحدود هى : أولا الناخبون

§ ٨ - اللجان التحضيرية - لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبهم أوليغرشية الاربعائة . فى آتيناً فى السنة الاولى للاولب الثانى والثسعين أى سنة ٤١١ قبل الميلاد . وكان ذلك بعد هزيمة صقلية .

§ ١٠ - فى ميجار . هى مدينة دورية بين آتيقا وبرزخ كورنثه . وان أرسطو ليتكلم أيضا على هذه الجمهورية والنورات . لتى عانتها لـ ٨ ب ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفى البويطيا (الشمر) ب ٣ يذكر أيضا بجمهورية ميجار . وان الحادثة التي يشير اليها هى فى نحو السنة الثالثة من الاولب الثالث والثمانين أى ٤٤٦ ق م .

ثانياً المنتخبون وأخيراً طريقة التعيين . هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثتها على ثلاث جهات مختلفة . حق تعيين الحكام يتعلق اما بجمع المواطنين أو بطائفة خاصة وحسب ، وأهلية الانتخاب هي اما حق الجميع واما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق أو بأية ميزة أخرى . مثلاً في سبب كان هذا الحق مقصوراً على أولئك الذين كانوا قد تأمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيراً طريقة التعيين يمكن ان تتباين بين القرعة والانتخاب .

١١ - ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه الطرائق تسنين تسنين وأعنى بذلك أن الإدارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة خاصة في حين أن الإدارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية الانتخاب تكون للبعض حقاً عاماً في حين أنها تكون للبعض الآخر ميزة ، أو هذه الإدارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التواليف يجوز أن يقع على أربعة أضرب .

١ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

٢ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة .

٣ و٤ - قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين في آن واحد فيمكن أن يكون الانتخاب اما على التوالى بالتبائل أو بالمقاطع أو بالبطون بحيث ان جميع الطبقات تمر به في دورها .

٦٥ - واما أن قابلية الانتخاب يمكن أن تكون دائماً مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون إحدى هذه الطرائق متبعة في بعض الوظائف وأخرى في بعض آخر . ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا :

٧ - من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

١١ - التأليف بين هذه الطرائق . كل هذه الفقرة عسيرة الفهم . وقد رسم جوتلنج لبيانها جريدة أحصلها هنا . فانه قد فهم معنى هذا التمديد السياسي بالنصف والحسابي بالنصف . كان يقرر ازسطو بادىء الامر ثلاثة تقاسيم أصلية وهي :

٨ - ومن جمع المواطنين بطريق القرعة .

٩ - ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب .

١٠ - ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة .

١ - الناخبون . ٢ - القابلون لان ينتخبوا . ٣ - طريقة التعيين .

وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن أن ينقسم الى ثلاثة تعديلات . فان الناخبين يمكن أن يكونوا : (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة أو (ج) المواطنين جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر .

كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق (أ) و (ب) و (ج) .
وطريقة التعيين يمكن أن تكون (أ) بالقرعة أو (ب) بالانتخاب أو (ج) بالانتخاب لبعض الوظائف وبالقرعة لبعض آخر .

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق مسميه . ففي أمر الناخبين يكون التعديل لاول أن لكتلة السكان بنيتامها حق الانتخاب . وصدروا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الاربعة كما يلي :

(أ) ما دام السكان جميعا ناخبين فانهم ينتخبون من بين جميع السكان .

(ب) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة .

(ج) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة .

(د) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة .

التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة . وهاك فروقه الاربعة :

(أ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لقيف المواطنين جميعا بالانتخاب .

(ب) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة .

(ج) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات .

(د) كذلك الشأن في القرعة .

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة

ممتازة تعين في بعض آخر . وصدروا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخيرة

(أ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن

أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب .

(ب) كذلك في أمر القرعة .

(ج) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر فيمكن

أن يعينوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب .

(د) كذلك الحال في أمر القرعة .

تبقى أخيرا التوالف القرعية الجزئية . يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة

كل تعديل .

بديهي أن هذه الفروق الاثني عشر الموضحة هاهنا للتقسيم الرئيسي الاول للناخبين

تتكرر لاجل التقسيم الثاني وللاجل التقسيم الثالث . ولكن لاحتمالهما وللآخر لابد من تفهيم

وضع الحدود التي تبقى دائما هي هي .

§ ١١ - وأخيرا يمكن التمييز في بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى .

§ ١٢ - وفي البعض الآخر على حسب الثانية . أى أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر ، فتلک اثنتا عشرة طريقة لترتيب الادارات بصرف النظر عن تواليه فرعية آخر .

§ ١٢ - من كل طرائق الترتيب هذه نتان منها فقط ديمقراطيتان ، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابلتان معا بالاقتران ، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب . اذا كان جميع المواطنين مدعوين الى تعيين ، لايجملتهم بل على التعاقب ، وكان التمييز يقع اما على جمع المواطنين واما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين في آن واحد - أو اذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهورى . فاذا كان حق التمييز في جمع المواطنين يتعلق بالبعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغرشى غير أن الطريقة الثانية أدخل في الأوليغرشية من الأولى .

§ ١٣ - فاذا كانت قابلية الانتخاب هي من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الافراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهورى وأرستقراطى . اذا كان التمييز وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليغرشيا ان لم يكن تكافؤ

§ ١٣ - فالنظام ليس بعد أوليغرشية . استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لانها ليست موجودة في واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا غنى عنها من أجل ذلك أثبتنا .

بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا . لكن اذا كان المتازون يعينون من جميع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغرشيا . واذا كان حق الانتخاب ممنوحا للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرسقراطى .

§ ١٤ - تلك هى عدة التواليف الممكنة تبعا للأأنواع المختلفة لللساير فىرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب وأى الاختصاصات ينبغى أن تسند اليهم . وأعنى باختصاصات المنصب مثلا أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة ، وذلك الدفاع عنها . وان الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التغاير من قيادة الجيوش الى القضاء فى العقود المحررة على السوق العامة .

الباب الثالث عشر

في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ،
الأنواع المختلفة للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعاً لاختلاف
المدساتير .

§ ١ - من الثلاثة العناصر السياسية التي عددناها فيما سلف ، لم يسبق
علينا بعد إلا أن نتكلم على المحاكم . وستتبع المبادئ أعيانها لندرس تعديلاتها
المختلفة .

الفروق بين المحاكم لا يمكن أن نرد إلا إلى نقط ثلاث : موظفوها
واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فإن القضاة يمكن أن يتخذوا
إم من جمع المواطنين وإما من جزء منهم . وإما الاختصاصات فإن المحاكم
تكون عدة أنواع ، وأما طريقة التأليف فإن المحاكم يمكن أن ترتب
بالانتخاب أو بالقرعة .

فلنمين بادئ الأمر مهى الأنواع المختلفة للمحاكم ، إن عدتها ثمانية
(١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل في الأضرار
التي تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل في انتهاك الحرمات الدستورية .
(٤) ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام . (٥) ومحكمة
اليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة
للأجانب .

§ ٢ - ومحكمة القتل يمكن أن تنضم تبعاً لأن القضاة أنفسهم أو قضاة
غيرهم يحكمون في القتل مع سبق الإصرار أو القتل الخطأ على حسب ما

§ ٢ - محكمة البشر . كانت البشر في مكان قريب من بيرة على شاطئ البحر فحينما
يكون لمنفى ، أقدم مدة غيابه بجناية جديدة ، رغبة في أن يحضر ليبري ، نفسه كان يأتي
على سفينة تجاه البشر (pults) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة المجالسين على الشاطئ .

تكون الواقعة متطرفا بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته . وقد يكون للمحكمة الجنائية قسم رابع لمحكمة القتل الذي يأتي للدفاع عن انفسهم بعد الحكم عليهم غيابيا . ومثال ذلك في أيتنا محكمة البوى (البثر) . وبالجملة فهذه الحالات القضائية لا تقع مطلقا الا نادرا جدا ، حتى في الدول الكبرى . ويمكن أن تنقسم محكمة الأجنب على حسب كونها تفصل في الدعاوى بين أجنب أو بين أجنب ومواطنين (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم في جميع الأفضية الجزئية التي يكون موضوعها من درهم الى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا هذه القضايا مهما قلت قيمتها فانها يجب في الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين .

٤٣ - ونحن لانرى ضروريا أن تتوسع في الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجنب ، ولكننا نتكلم على المحاكم السياسية التي متى اختل نظامها فانه يؤدي الى اضطرابات وثورات في الدولة .

جميع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون في القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب . فاذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأفضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعة والآخرين بالانتخاب . بعد هذه الصور الأربع المتألف التي فيها تظهر كتلة المواطنين أجمعين ، يوجد على سواء أربع أخر للحالة التي فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية . الأقلية التي تحكم في جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر

الذي كان محرما على هذا المتهم أن يبلغه . ر . اتيقا لبوزنياس - من درهم الى خمسة دراهم .
هذه المحكمة كانت تسمى في أيتنا بارايست .

وبديهي أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائي لاتينا . ر . أول الكتاب السابع

آخره .

وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه في الاختصاصات يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والأخرى بالانتخاب ، وتلك هي الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التي أسلفنا بيانها •

٤ - يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلا قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين، وقضاة بعض القضايا الأخرى من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ، هؤلاء من السودان وهؤلاء من الطبقات الممتازة سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا •

تلك هي جميع التعديلات التي تعترض النظام القضائي • فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء في عمومه جمع المواطنين ، والثواني أوليغارشية لأنها تحصر القضاء على العموم في بعض طبقات من المواطنين • والثالث أرستقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا •

الكتاب السابع

فى نظام السلطان فى اديمقراطية وفى الأويغرشية

الباب الأول

النتائج التى تنفرع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات التامة كثيرا أو قليلا التى يمكن تطبيقها شيمة الديمقراطية الحرية التى نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد فى افعالهم الشخصية ، النظام الخاص للسلطان فى الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجالس الشيوخ : مراتب الموظفين : المساواة الديمقراطية .

§ ١ - لقد عددنا الأوجه المختلفة التى عليها تكون فى ادولة الجمعية اشورية أو ولى الأمر ، والمناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عينها ، وفرق ذلك عاجلنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها ، وذكرنا ماهى العلل التى تجر أحدهما وتؤيد الآخر . ولكن نظرا الى أننا قد قررنا عدة فروق فى الديمقراطية ، وفى الحكومات الأخرى السياسية ، نرى نافعا أن نبرز كل مانكون قد تركناه جانبا ونعين لكل واحدة منها طريقة النظام الذى هو بها خاص ولها أنفع .

§ ٢ - ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التى بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التى تكلمنا عليها فاذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسى للحكومة فتصير الأرسقراطية مثلا أوليغرشية أو تدفع الجمهوريات الى الديمقراطية . وبهذه التواليف المؤلفه من أنصاف أجزاء التى أعمد الى فحصها هنا والتى لم تكن قد درست بعد أعنى مايل : بما أن

§ ١ - عاجلنا فيما مضى ٠ ر ٠ ك ٨ من هذا السفر ، وقد كان فى الترتيب القديم ك ٥ ، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتا اسناده الى المؤلف . وقد جرى العرف الحديث على الترتيب الذى اتبعه سانتهلير (المترجم) .

الجمعية العمومية وانتخاب الحكام هما فى النظام الأوليغرشى فانظام القضاى
يمكن أن يكون أرسقراطيا • أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبان
على حسب النظام الأوليغرشى فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة
أوسقراطية بحتة • ويمكن ان شئت ، افتراض الطريقة الفلانية الأخرى
للتوايف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبب فى نظام
وحيد •

§ ٣ - كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب
يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرشية وماهى مزايا النظم الأخرى على حسب
الأحوال • لكنه لا يكفى أن يعلم ماهو المذهب الذى يناسب ، على حسب
الأحوال ، أن يؤثر للدول • بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص انما
هو وسيلة اقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى • فلنبحث
عاجلا هذه المسألة • ولنتكلم أولا على الديمقراطية ، وستكفى ايضاحاتنا لفهم
حق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة
الأوليغرشية •

§ ٤ - ولن نغفل فى هذا البحث أى مبدأ من المبادئ الديمقراطية ولا
أية نتيجة من النتائج التى تنفرع عنها فيما يظهر • لأنه انما هو بالتأليف
بينها أن تتج تفاريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للغاية • وانى لأذكر علتين
لهذه التغيرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، انما هى تفسير
الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا الزراعة وهناك الصناع وهناك الأجراء •
فألّف أول هذه العناصر مع ثانياها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية
طبية كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها •

§ ٥ - أما العلة الثانية فهاكها : ان النظم التى تستق من المبدأ الديمقراطية
والتى تظهر أنها نتيجة خاصة له فانها تغير تماما بالتوايف المختلفة طبع
الديمقراطيات • هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعددا فى الدولة الفلانية
وأكثر تعددا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة
ثالثة • فيهم معرفتها كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد انشاء دستور جديد

أو في صدد تعديل دستور قديم • ان مؤسسى الدول يعنون بأن يجمعوا حول مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التى تتعلق به • لكنهم ينخدعون فى التطبيق كما نبهت الى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها • فلتعرض الآن القواعد التى عليها ترتكز المذاهب المختلفة ، والمميزات التى تميزها عادة ، وأخيرا الغرض الذى تقصد اليه •

§ ٦ - مبدأ الحكومة اديمقراطية انما هو الحرية • يكاد يظن عند سماع هذه القاعدة أن الحرية لا يستطاع أن توجد فى غيرها ، لأن الحرية كما يقال هى الغرض الثابت لكل ديمقراطية • أول شيمة للحرية هى أنها تبادل الامرة والطاعة • فى الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية ، بل على حسب العدد • ومتى وضعت هذه القاعدة فيتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هى القانون الأعلى ، هى العدل المطلق ، لأنه انما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء • من أجل ذلك الفقراء فى الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عددا ، ورأى الأكثرية يشرع القانون تلك هى احدى الشيم المميزة للحرية ، وأنصار الديمقراطية لا يفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذى لا محيص منه للدولة •

§ ٧ - والشيمة الثانية انما هى الرخصة لكل واحد أن يمشى وفق هواه • يقولون ان هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار حر • هذه هى الشيمة الثانية للحرية الديمقراطية • وينتج منها أن المواطن فى الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأى كان أو أنه اذا أطاع فانما يطيع بشرط أن يتأمر فى دوره • فانظر كيف يضاف هذا فى ذلك المذهب الى الحرية التى تجيء من المساواة •

§ ٨ - ولما كان السلطان فى الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت التواليف التى يمكن أن يقبلها هى الآتية وحدها • جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين • كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل • كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة

أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضى تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أى شرط لنصاب ، أو أن كان فيجب أن يكون ضئيلا ، لا ينبغي لأحد فيها ان يقوم مرتين بالوظيفة عينها ، أو على الأقل أن يكون ذلك من الندرة بمكان . ويكون ذلك فقط فى الوظائف الأقل أهمية . ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية . ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة والا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط . كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة فى جميع الأقسية أو فيها كلها تقريبا على الأقل ، فى القضايا الأهم والأشد خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا فى جميع العقود الفردية . والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا فى جميع المواد أو على الأقل فى الرئيسية منها ، وينبغي أن تنزع كل سلطة من الحكام الثانويين وألا تترك لهم الا السلطة على الأشياء النافهة .

§ ٩ - مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطى حيث جمع المواطنين لا ينبغي له أن يقبض من الحزاة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسلطة مجلس الشيوخ لا تلبث أن تلغى . فان انشعب المثرى من المكافأة القانونية لا تلبث أن يستدعى كل شيء اليه كما قلت فى جزء هذا السفر انذى سيق هذا مباشرة . لكنه يلزم قبل كل شيء أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحساكم والوظائف الصغيرة ، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا رجايتهم معا . فإذا كانت مشخصات الأوليغرشية هى المولد والبرودة والعلم فان مشخصات الديقراطية هى السوقية والفقر واتخاذ مهنة .

§ ٩ - مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطى . ر . هذا المعنى فيما سبق ك ٦ ب ٧
 ٨ . - الذى سبق هذه مباشرة . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٥ وفيما يلى ب ٢ ف ١ -
 وجباتهم معا . معلوم أن القبيلة فى اثينا التى لها رياسة المحسامة وهى قبيلة بريتان ، كانت تاكل فى البريتانى على نفقة الدولة مدة الشهر الذى فيه تؤدى وظائفها . ر . ديمستين
 فى خطبته على التاج ص ٥٠١ من طبعة تيلور .

§ ١٠ - يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لدى الحياة وإذا كان بعض المناصب القديمة قد استقد هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد الى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

تلك هي الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات . وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذي يعن انه ديمقراطي أى مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين عندما لا فرق بينهم الا في العدد ، ذلك شرط يظهر أنه سبب الديمقراطية ليس عند اسواد . المساواة تقتضى ألا يكون حقراء من السلطة أكثر مما بلاغيا ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونونهم بسبب عددهم عينها . وبما من وسيلة أفضل من تلك تكفل لتدوية المساواة راحرية .

§ ١١ - وهنا يمكن أن يتساءل أيضا ماذا تكون تلك المساواة ؟ افيالزم توزيع المواطنين بحيث ان النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساويا لنصاب المنوك الخمسمائة آخرين وأن يعطى حينئذ الى كسنة الأولين من الختوف بقدر ما يكون لآخرين . أم اذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر عدد مساو من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكاه والحضور فى المحاكم ؟ أفيكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب اقتانوى الديمقراطية ؟ أم يلزم اعطاء الأفضلية لهذا الذى لا يقيم وزنا الا للعدد ؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس الا فى حكم الأكرية وعلى رأى أنصار الأريغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هي التاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة .

§ ١٢ - وانى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواه والظلم . ان المبادئ الأوليغرشية تقضى قدما الى الطغيان لأنه اذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين بجمعهم فيلزم تبعاً لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والمبادئ الديمقراطية تؤدى مباشرة الى الظلم لأن الأكرية التى هي سيدة بعددها

§ ١٢ - كما قلت فيما سبق . ر . ما سبق . ك . ب . ٦ ف . ١

لاتلبث أن تتقاسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق • لايجاد مساواة
برضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها في المبدأ ذاته الذى يستند اليه كل
من الطرفين فى حقه السياسى • على هذا فمن الجهتين يؤيدون أن ارادة
الأكثرية يجب أن تكون هى السيدة •

§ ١٣ - وانى لأقبل اذا هذا المبدأ غير أنى أحده الدولة تتألف من
جزأين : الأغنياء وانفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار أكثريتهما
المزدوجة هو القانون • فان يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عدداً وأولئك
الذين هم أعظم نصاباً هو الذى يؤخذ به • فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين
فقيراً ، ستة من الأغنياء يرتأون رأياً وخمسة عشر فقيراً يرتأون رأياً آخر •
فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون الى الخمسة عشر فقيراً والخمسة الفقراء
ينضمون الى ستة الأغنياء • فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أياً كانوا
هم الذين باجتماع نصابهم من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى
بالاعتبار •

§ ١٤ - فاذا كان النصاب متساوياً من الجهتين فالأمر ليس محيراً أيضاً
أكثر مما يكونه اليوم توزيع الأصوات فى الجمعية العمومية أو فى المحكمة •
وحينئذ فليترك الأمر الى القرعة أو يلجأ الى أية وسيلة أخرى من هذا القبيل
وأياً كانت صعوبة الوصول الى الحق فى أمر المساواة والعدل فالأمر دائماً
أهون من أن يوقف بالاقناع أناس لهم من القوة ما يرضون به شره رغباتهم •
الضعف يطلب دائماً بالمساواة والعدل ، والقوة لاتقيم لهما وزناً •

§ ١٤ - الضعف • كل يوم يمر يؤيد الحق فى هذه القاعدة التى قل أن يكون فيها
للفقراء عزاء •

الباب الثاني

تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية - الشعب الزراعي هو الاتسد قابلية للديمقراطية : الانظمة التي تأسسها : اللواتين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة . في شعب الرعاة . في الديمقراطية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بها . الملمود التي يجب أن تحتفظ بها .

§ ١ - من بين الاربع تصور للديمقراطية التي فردها حيرها هي تلك التي قد انزلتها منزلة الاولى في الاعتبار التي عرضها هنا . وهي ايضا اقدمها جميعا . واعنى . الاولى على حسب التقسيم الذي اشترت اليه في طبقات الشعب . الطبقة التي هي اولى بالمذهب الديمقراطي هي طبقة الزراعة ، من اجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الاكثرية من الزراعة ومن تربية الالعام . ولما انها ليست غني فعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع الا نادرا . ولما انها لا تملك الضرورى فهي تهاب على الأعمال التي منها تغتدى ، ولا تطلب غير ذلك من الخيرات . ولأن يعمل المرء من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السنطة لا تأتي بمنافع جليلة ، لأن الناس على اعموم يؤثرون المال على الشايف .

§ ٢ - وان ما يشتهه حق الانبياء هو أن أسلافنا كانوا يحملون أنواع الطغيان التي كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحملون بلا تدمير الأوليغرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للغاية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب . وحينئذ يترى أحدهم على عجل أو بالأقل يفر

§ ١ - الديمقراطية . هذا سببه عرق في حق ولا يمكن التمسك في ان الديمقراطية مسألة لهذه العلة بصنوف التقدم التي تحتها في فرنسا - تعمل بلا انقطاع . ١٨ ب ١ من روح القوانين لنتسكيو .

§ ٢ - منبئتي . يلمح في نظام جمهورية ميسس هذا صورة كد تكون بانيه . وربما كان هذا هو الأثر الوحيد الذي تجده عند الأقدمين منها . ومعنوم أن منبئتي قد خربها

من انفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجرد الحق في انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ، يشبع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى في أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشايرتها في انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناخبين الذين أخذوا على التوالى من جمع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن في متينى ، تظل راضية مادامت تتصرف فى المداولات على وجه السيادة . وينبغى الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت متينى فيما سلف دولة ديمقراطية حقا .

§ ٣ - فى هذا النوع من الديمقراطية الذى تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادى أن يوضع فى صف الحقوق المخولة لجميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم واخضاع اوظائف العليا لضرورات الانتخابات وانصباب مع تنسيب النصاب الى أهمية الوظائف عينها . أو أنه مع اهمال شرط انصباب هذا لجميع الوظائف لا يختار الا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون اليه . وان الحكومة هى دائما من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ . وعلى هذا الوجه تتناول اسنطان الأيدى الأشراف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من رجال المحترمين الذين تدعوهم ارادته الى ادارة الشئون . هذا التوليف كاف فى ارضاء الرجال الممتازين . فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وانهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن ادارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم .

§ ٤ - ومن الخير دائما للانسان أن يكون ملجما بلجام وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للارادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة فى سبيل الرذائل التى يحملها كل منا فى صدره . من هذا تنتج ضرورة فى الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستثيرون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط

اجزىلاس فى الاولب الثامن والتسعين نحو سنة ٢٨٧ ق م ثم بنيت بعد ذلك . ويظن ان نظام الحكومة هذا كان قائما فى متينى سواء قبل خرابها وبعد بنائها .

ولا ازدراء . تلك هي ، بلا خلاف ، خير الديمقراطيات . ومن أين يجيء كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذي تدير هي شؤونه .

§ ٥ - كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن نصير الشعب زراعيا . فكانت اما أن تحد ، على جهة الاطلاق ، الملكية الفردية للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى ، واما أنها كانت تهيئ وضع الملكيات ، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن . بل كانت تضيف أحيانا الى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحات الأولية أبدا ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه في هذا الصدد تقريبا المنسوب الى أكسيلوس الذي كان يحرم التسليف على رهون عقارية .

§ ٦ - فإذا أريد اليوم اصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع الى قانون الأفيثيين الذي سوف يكون تطبيقه سمد الأثر في الموضوع انذى نشتغل به . ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدا ومواطنهم قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانبا من الأرض . وقد عنى فيها بالألأ يخضع للضريبة الأجزاء من الملكيات ، والأنصاء الأرضية هي دائما من عظم المقدار بحيث ان نصاب أشدهم فقرا يتجاوز المقرر قانونا .

§ ٧ - بعد الشعب الزراعى وهو الشعب الأقبل ما يكون للديمقراطية يأتي الشعب الراعى الذى يعيش من قطعانه . هذا الصنف من المعيشة يقرب

§ ٥ - الفردية . ر . ك ٨ ب ٦ ف ٦ .

— الفلاحات الأولية . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ - أكسيلوس . يظهر ان أكسيلوس كان ملكا على الأيبليين . ولم يتكلم عليه من بين مؤلفين الأبولونياس (رحلة ايليدا ب ٣ و ٤) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا الا ما يقوله أرسطو عليه هنا .

§ ٦ - الأفيثيين : قد اتخذت هنا اللفظ الذى اصلحه سلبرج وان تكن كل المخطوطات تميز عنهم « الأفيثاليين » كما فى الترجمة القديمة . قال هيرقليدس الفونتي فى آخر رسالته على لدول بعض كلمات على الأفيثيين يشيد فيها بصلحتهم وصدقتهم . وعن حسب أكسينتوفون (هليلينيك ك ٥ ب ٣ ف ١٩) أن أفيتيس مدينة من تراقيا . ر . فى هلهه الكلمة ايتين البيزنطى .

§ ٧ - الذى يعيش من قطعانه . ر . فيما سبق ما قيل عن الزراعة ف ١ .

كثيرا من العيشة الزراعية . وان شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة . وهم من قوة الأبدان بموضع وجد يرون باحتمال مشقات العيشة في المعسكرات . أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتي تكون منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فانهم أحط من هاتين الأولين : معشيتهم مهينة ويسر للفضيلة أثر في المشاغل العادية للمصانع والتجار والأجراء . ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن الجمع الذي يموج في الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا عناء في جمعية عمومية . أما الزراع فهم على ضد ذلك ذلك متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع .

§ ٨ - لكن اذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا عن المدينة فانه يمكن بسهولة في هذا الوضع انشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية . فان أكثرية المواطنين مضطرة حسدا أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش في الأرياف ، وقد قرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبدا في جمعية عمومية في غيبة جمع الزراع .

تلك هي المبادئ التي يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها . ويمكن بلا عناء أن يسخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعاً لمطبقات المختلفة لتسبب حتى تصل الى تلك الطبقة اسفلة التي يلزم دائما نبذها .

§ ٩ - أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جمع المواطنين في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتلها وتكون حياتها مؤقته جدا الا أن تضافر الأخلاق والقوانين على اسسها .

وتقد بنا فيما مر معظم العلل التي تؤدي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية الأخرى . ولأجل تقرير هذا النصف من الديمقراطية

§ ٩ - هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية . لا ست في ان تضطر لبعضها من الديمقراطيه الاتيمية .

- ولقد بنا فيما سبق . ر . فيما مر هذه الفكرة ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

ونقل اسلطان كله الى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيدوا فى جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون . ولا يرددون اجته أن ينفوا فى عداد المواطنين من هم جديرون بهذا الاسم وحسب بل أيضا جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين الا باحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه المنصر سلطة تأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ - ثبتت هى اولى التى فى متناول أبدي الديمقراطيةيين . ومع ذلك فإنهم لا يستعملونها الا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وانهم يحذرون أن يذهبوا الى ابعده من ذلك . لأنهم اذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجدعة يست قابله سقاه وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التى يعسر عليها أن تحتل سلطان الديمقراطية . وان ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذ . وربما لا يصر المرء اشتر مادام حفيف الحمل كان متى تما ملا الأبداء حسيما .

§ ١١ - قد يمكن اصاح هذه الديمقراطية اتخاذ اوسائل اى اتخذها كليستين فى أتيانا لتأسيس السلطة الشعبية واتى اتخذتها أيضا ديمقراطيت سيرين . وينبغى أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل رابطون الجديدة . وينبغى أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعداد دبية قيمة العدد ولكنها عامة . يترمز مزج علاقات المواطنين على قدر الامكان بأن يعنى بانقضاء على كل الجمعيات السابقة .

§ ١٢ - ان صنوف المكر التى يقوم بها الطفلة يمكن أن توجد محلا فى هذه الديمقراطية ، مثل ذلك العصيان المسموح به للعبيد ، وهو شئ ربما

§ ١٠ - ثورة سيرين . ان مفسرين افوسى وهرودوت (ماسبيومين) ب ١٩٥٢ وما بعدها .

§ ١١ - كليستين . قد انشا كليستين عشر قبائل عوجه عن مزج اى ما سبق ب ٣ ب ١ ف ١٠ وان مكيفاتى يتضح امثل تصبحة اوسطو . هرودوت . معاه على عاشوراء ثبت ليف ك ١ ب ٢٦) .

يكون نافعا الى حد معين ، وفجور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحد
أن يعيش كما يظن له ، وعلى هذا الوضع لا يطلب كثير من الناس أحسن
من أن يؤيدوا الحكومة ، لأن الناس في عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام
على عيشة حكيمة ومنظمة .

الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . أركان بقاء الديمقراطية . عدم الغلابة
في نتائج المبدأ الديمقراطي . اجتناب ادهق الاغنية . والمصادر لصالح الخزانة . العناية
بان يمهّد للشعب يسر عام . الوسائل التي يتدّرع بها بعض الحكومات .

§ ١ - ان انشاء حكومة ديمقراطية لاينبغى ان يكون هو الصعوبة
الوحيدة الكبرى لدى الشارع وندى أوثق الذين يفنون حكومة
ديمقراطية ، بل الصعوبة هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء . ان حكومة
أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكننا اذا ندرس ، كما قد
فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا
الفحص ضمانات للاستقرار اسياى ، بأن نعى بأن نبعث بعناية جميع
أسباب الانحلال وألا نشرع الاقوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحتوى
على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغى الاحتراس أيضا
من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغرشية كل مايشب مبدأ الديمقراطية
أو الأوليغرشية في الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى الى مايكفل
للدولة البقاء الزمن الأطول .

§ ٢ - ان الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعلون
المحاكم تحكّم بمصادرات كبرى . على أن من يحسب الدولة التي يدير
أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تماما . ويعنى بأن يسن في اتقانون أن أموال
المحكوم عليهم في جنایات الحياة العظمى لا تصير أبدا الى الخزانة العامة بل
يجب أن تخصص للإتمة . وبهذه الوسيلة لايفلت الجناة مع ذلك من العقاب
ويمنع الجمهور الذي يقضى بالعقوبات من الاكثار منها مادام لايمود عليه من
ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأفضية العامة بأن تضرب

§ ١ - فيما مر . ر . التعقيب على الف ١ ف ١ .

غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون في اتهامهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام الى الطبقة الممتازة على اتهام أفراد الشعب . وحينئذ يلزم أن يكون المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ - ان أشد أنواع الديمقراطية فسادا يكون على العموم في الدول الكثيرة اعداد حيث يصعب اجتماع اجمعيات عمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات اعليا تخشى هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة ، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد اما بالضرائب الخاصة واما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من النزاهة شيء وتلك هي عند الخراب في كثير من الديمقراطيات . وحينئذ حيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرى العدد لكن لا يجلسون الا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فديا لا يكون للأغنياء ما يخشون من الخفقات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شيء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم ان هذا يحسن كثيرا القيام بالعدل لأن الأغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها الا بعض قيات .

§ ٤ - فاذا كانت الدولة في ثراء وجب ان يجتنب احتذاء ديماغوجى هذا الا وان . فانهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالأخرين من هذا التوزيع ، غير ان اخراجات تبقى هي هي بعينها ، لأن اعطاء المساعدات للفقراء انما هو ملء برميل لا قاع له . ان صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذى يفسد دائما الديمقراطية ، ويصرف عنايته الى أن يجعل اليسر أمرا دائما . وانه ليحسن مصالح الأغنياء أن تتركهم زيادات الإيرادات العسامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص اذا كانت الأنصبة الفردية تكفى الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لانشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعى ، فاذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات

الباب الرابع

تنظيم السلطان في الاوليفرشيات . قواعد هي اعداد القواعد الديمقراطية .
القيود المختلفة للنصاب . ادارة الاوليفرشيات تقتضى فرط التبصر لان المبدأ ردى .
ضرورة حسن النظام . علاقة الاشكال المختلفة للاوليفرشية بتكوين الجيش . اوليفرشيون
يجب ان يقوموا بالثقافات العامة . اخطاء معظم الاوليفرشيات .

§ ١ - من الهين ، على حسب المبادئ السابقة ، ان يعلم ما هي مبادئ
النظام الاوليفرشى ، ينبغى ، لكل نوع من الاوليفرشية ، ان يأخذ المقابل
بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية . وهذا على الخصوص
منطبق على أولى الاوليفرشيات وأحسنها تأييفا . وهذه الاوليفرشية الأولى
تدنو كثيرا من الجمهورية على المعنى الخاص . فالنصاب يجب ان يكون فيها
متفاوتا ، كبيرا فى حق البعض وصغيرا فى حق البعض الآخر ، وأصغر فى
أمر المناصب العامة وذات المنفعة التى لا صارف عنها ، وأكبر فى أمر المناصب
العلية . فمتى حاز المرء انصابا قانونى وجب ان يصل الى الوظائف ،
وان عدد أفراد الشعب اذ يلوون السلطة بمقتضى انصاب يجب ان يؤلف
بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرى منها .
على أنه ينبغى ان يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازاً هو المقبول
للمشاركة فى السلطان .

§ ٢ - ينبغى حصر هذه القواعد شيئا ما للحصول على اوليفرشية تلى
ذلك النوع الأول . أما الشكل الاوليفرشى الذى يقابل الشكل الأخير
للمدقراطية والذى هو كمثلته أعنف عنفا وأطمى طغيانا ، فان هذه الحكومة
تقتضى من التبصر بقدر ما هى رديئة . فان الأجسام صحيحة البنية والسفن
التى أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء
دون أن يخشى عليها الهلاك . أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكه التى
ترك أمرها الى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تحتل أقل

الأخطاء قدرا . كذلك الأمر في الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة
أولاهما اقتضاء للاحتياط .

§ ٣ - وعلى العموم نجد الديمقراطيات سلامها في كثرة سكانها . فحق
العدد يحل فيها محل حق الجدارة • والأوليغرشية على الضد لا يمكن أن
تحيا وتسلم إلا بحسن النظام • ولما كان جمع الشعب بتمامه تقريبا يتألف
من طبقات أصلية أربع الزراعة والصناع والأجراء والتجار ، وأربعة أنواع
من الأسلحة ضرورية أيضا للحرب : الحياة والرجالة الثقيلة والخفيفة
والبحرية في بلد صالح بطبعه تربية الخيل كانت الأوليغرشية تستطيع بلا
عناء أن تنشأ قوية ، لأن سلاح الفرسان الذي هو حينئذ ملاك القوة اقومية
وأمنها يقتضى دائما ثروة عظيمة لتعده ، وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة
العدد يستطيع النوع الثاني من الأوليغرشية أن يستقر ، لأن هذه الرجالة
تألف على العموم من أغنياء أكثر مما تألف من فقراء ، وعلى ضد ذلك
الرجالة الخفيفة والبحرية فإنهما من عناصر ديمقراطية بحتة •

§ ٤ - من أجل ذلك كان الأغنياء في الدول التي فيها تكثر كتلة هذين
العنصرين ، كما يرى في أيماننا ، هم في الغالب في مركز منحط حينما
تشب الحرب الأهلية ، ويمكن اتقاء هذا الشر بإتباع طرائق اقصاد الذين
يعرفون أن يجتمعوا في الحرب الى الفرسان والرجالة عددا مناسبا من الجنود
الأقل ثقلا • في الفتن يتطلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلا
يظفرون في مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة •

§ ٥ - من أجل ذلك الأوليغرشية التي تتخذ رجالتها الخفيفة من
الطبقات الدنيا للشعب لا تؤلفها الا ضد نفسها . بل يلزم على الضد من ذلك

§ ٣ - طبقات أصلية أربع • راجع ما سبق في ٦ ب ٢ ص ١١
§ ٤ - أن يظفروا • في القرن الوسطى كان السوقة الذين يتخذون سلاحا كيفما
اتفق يكادون يغلبون دائما كلما التقوا بلاشراف • أي بالفرسان • والسوقة أي الشعب
انتهوا مع ذلك بأن تكون لهم الغلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال في الديمقراطيات
التي يتكلم عليها أرسطو •

§ ٥ - كما في مرسيليا • راجع ٨ ب ٥ ص ٢ •

للأوليغرشية إذ تنهز فرصة تفاوت الأسنان فتتفع بالأسن من الرجال كما
تتفع بشبانهم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع
تمرينات الرجال الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة الى الأعمال
الشاقة كما لو كانوا مصارعين حقا .

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتحويل الشعب الحقوق
السياسية اما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، واما كما في دستورية
بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في
مهنة غير كريمة ، واما كما في مرسليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم
من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من
الخارج .

٦٤ - أما المناصب الرئيسية المحفوظة بها اضطرازا نذير يستعملون
بالحقوق السياسية فانه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي يستطاع أداؤها
وحيث لن يشكو الشعب بعد من اقتصائه عن الوظائف ويقتفر حقه بلا عناء
على أولئك الذين يجب أن يشتموا شرف تبوئها بأعلى ثمن ، والحكام يجب
عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد اسخاء الى الأريحية في تجهيز
مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تقاء ذلك يسمى
الشعب بقاء الدستور إذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما
يزينها من المعابد والنسروج . ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة
على ما ينفقه الأغنياء . أما اليوم فهذه أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ،
كلا انهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عنها التي يطلبون بها
الشرف ، وربما يقال بحق ان هذه الأوليغرشيات ليست الا ديمقراطيات
ردت مصائرهما الى بعض الحاكمين .

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات

الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة للدولة . الاعمال التي نختم بها هذه المناصب : السوق . المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الأرياف . مالية الدولة العتود العامة . تنفيذ الاحكام القضائية . الشؤون الحربية . تحقيق الحسابات العامة . رئاسة الجمعية العمومية . الشعائر الدينية والمدنية . مراقبة النساء والاطفال - ختام نظرية تنظيم السلطات .

§ ١ - تبع طبيعي هذا الذي سبق أن عيّن بضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية لملئها . وهذا موضوع قد مسناه فيم مر . فبدا لا يمكن ندولة أن تكون بدون بعض مناصب لامندوحة لها عنها فلا يمكن أن تدار شؤونها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن . ثم من الضروري كما قلت فيما مر أن تكون اوظائف قليلة العدد في الدول الصغيرة متكررة في الكبيرة ، ومن المهم معرفة وظائف التي يمكن الجمع بينها والوظائف التي لا تقبل الجمع .

§ ٢ - فأما ما يختص بالحاجات التي لاغنى للدولة عنها فأول عمل بمراقبة انما هو السوق العامة التي يجب أن تكون تحت ادارة سلطة ترعى عرف المعاملات التي تقع فيها وتحافظ عليها . في جميع امسائن تقريبا تقضى الضرورة على المواضع بائع واشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبدلة ، وربما كان ذلك هو الكفاية المهمة لهذا الرغد الذي يطله ، فيما يظهر ، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك .

§ ٣ - ويأتي بعد هذا أمر آخر يصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة . وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المباني وتعمير ما يتخرب منها هي واصرق العامة ، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للخصومات ، وغير ذلك من الشؤون التي من هذا القليل . تلك هي الوظائف التي يسمونها عادة النظام المدني . فهي بذلك متغايرة يمكن في

الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيدٍ متعددة . على هذا يرتب معمارون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للمياه والنوافير وملاحظون للبناء .

§ ٤ - وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضرورى مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة ، والموظفون المقامون به يسمون تارة مفتشى المزارع وتارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التى لاغنى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهى تلك التى تقوم بجباية الضرائب العامة ، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والحزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة تسجيل العقود التى تتم بين الأفراد ، والأحكام التى تصدرها المحاكم ، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية ، ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم الى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التى عدتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبة وأمناء أو أى اسم آخر من هذا القبيل .

§ ٥ - الوظيفة التى تاتى بعد تلك واتى هى أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هى تلك التى تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والاجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين ، والذى يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقال العام الذى تثيره . من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التى توجبها القوانين اذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لاغنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبثا اذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون إقامة العدل الذى يصدرها .

§ ٦ - غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا الوظائف التى ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفى القضايا التى يكون الخصوم فيها شبانا

يفضل أن يوكل التنفيذ فيها الى حكام شبان . أما في اتهامات الحدام وهم قائمون بعملهم فينبغى العناية بأن يكون المنوط به تنفيذ الحكم غير من حكم فى الدعوى ، فمثلا مفتشو المدينة ينفذون قرارات ممثى السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقال الموجه الى عمال التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم . وان ما يضاعف الخقد هو أن توكل الادانة والتنفيذ الى أيد واحدة بعينها . وان ما يصير الخقد عاما هو أن تمتد وظائف القاضى والمنفذ الى كل الموضوعات بأن تترك دائما الى الأفراد أعيانهم .

٧٨ - وكثيرا ما يميز بين وظائف السجناء ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك فى أئمة محكمة الأحد عشر فان هذا الفصل بين الوظائف شىء حسن وانه يجب البحث عن انوسائل القيمة لجعل خدمة السجناء أقل كراهة ، تلك الوظيفة التى هى ضرورية كسائر الحدم التى تكلمنا عليها . الناس الأشراف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل اليهم حراسة غيرهم فمن المهم اذا أن تكون الوظيفة التى تناط بها هذه الحدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل الى شبان حيث تكون الشيبية وحراس المدينة منظمين تنظيميا عسكريا ، ويجب أن يوكل الى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الحدم الشاقة .

٨ § - تلك هى وظائف الصف الأول التى تظهر أشد ضرورة للدولة . ثم تجىء بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث انها لا محيص منها ، غير أنها من طبقة أعلى لانها تقتضى أهلية قد اختبرت وأن مناطقها هو الثقة وحدها . تلك هى التى تخصص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية كلها . فى وقت السلم كما فى وقت الحرب ينبغى اليقظة لحراسة الابواب والاسوار وتمهدها . فينبغى تسجيل أسماء المواطنين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة .

٧ § - وشاهد ذلك فى أئمةنا . كانت محكمة الأحد عشر محكمة حراسة المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية . ولتأليفها كانت كل قبيلة تقدم قاضيا وكانوا يضيفون الى هؤلاء العشرة الأشخاص الأولين أمينا .

§ ٩ - ان الوظائف التى لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها أو يقل تبعاً للمحلات ، ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفى لكل هذه الأمور . وأن الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب . زد على هذا أنه إذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورمات وبحارة كن كل قوة موظفوها الخاصون ان الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكتائب بل على حسب تقاسم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب ورؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءاً من الأولى . كل هذه الوظائف هى فروع للإدارة الحربية التى تشتمل على كل التفاريق التى أبتها آفا .

§ ١٠ - بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التى تصرف فى الأموال العامة يجب حتما أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلاً عنها تمام الانفصال ، وألا يكون لها الا هذا الاختصاص وحده . ويسمى الموظفون ان الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزائنة .

وقوف هذه المناصب وأشدّها قوة بكثير لأن به يتعلق فى الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رئاسة الجمعية العمومية فى الدول التى الشعب فيها سيد ، وفى الواقع لا بد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع فى هيئة جمعية . وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للمداولات وتارة شيوخا خصوصا فى الدول التى للشعب فيها الحكم الفصل تلك هى على التقريب كل الوظائف السياسية .

§ ١١ - بقى أيضا أمر العناية به تخالف السابقة كلها وهو هذا الذى ينبغى أن يكون تعادة الآلهة وهو ما يوكّل أمره الى كهنة أو مفتشى الشؤون المقدسة الذين يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للآلهة . فتارة يكون المنصب موحدا وهذا هو الجارى عادة فى الدول الصغيرة . وتارة يكون موزعا على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة

الى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشى المعابد وخزنة الإيرادات المقدسة • ثم يأتي بعد هذا المنصب المنفصل تماما الذي اليه توكل رعاية جميع القرابين العامة اتى لايسند اقاون البية أمرها الى الكهنة والتي لا تستمد أهميتها الا من المصدر التوتوى . وحكام هذه الطبقة يسون ههنا «أرشونات» وهنالك ملوكا وهنالك « بريتان » •

§ ١٢ - وإحلاصة أنه يمكن أن يقال ان المناصب التي لاغنى للدولة عنها هي تلك التي تختص بالعبادة وبالحرث وبمقريب الضرائب وبالنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافىء وبالارياف ، ثم التي تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالدعوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيها وأخيرا بالمداولات فى الشؤون العامة للدولة •

§ ١٣ - انما هو على الخصوص فى المدائن الأشمل سكية وحيث لا يمنع الغنى العام مع ذلك من حسن اعظام أن تشأ وظائف لقيامة على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية وتكفى تنفيذقوانين فى المدينة وقد يذكر أيضا المولثون المكلفون مراقبة الأنعاب القومية وأعياد « ياكوس » والشئون التي من هذا القبيل ، ولا شك فى أن بعض هذه الوظائف ينافى مبادئ الديمقراطية ، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال ، فإن الخفاء يمتنع عليهم أن يكون نهم عيد فيضطرون الى اشراك نسائهم وأولادهم فى أعمالهم الثلاثة الانظمة للمناصب التي فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ ، أولها : أرستقراطى والثانى : أوليفرشى والثالث : ديمقراطى •

وفى هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها •

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الاول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، العلة العامة لتخالف الدساتير ، مساواة اسي ، فهمها ، الطرائق العامة للثورات ، أنها تتجه اما الى الاشياء ، واما الى الأشخاص في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسلية : للجمهورية حظوظ خاصة في الاستقرار .

§ ١ - كل أجزاء الموضوع الذي كما اعترطنا معالجته استنفدت تقريبا وتمتة لما سبق كله سندر من ناحية عدد العلل التي تجلب الثورات في الدول وطبيعتها والشيم التي تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التي يغلب أن تكون عادة بين المبادئ التي تدعها وبين المبادئ التي تعتقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث ماهي وسائل البقاء في الدول على العموم وفي واحدة واحدة على الخصوص ، ثم نرى ماهي السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ - لقد عينا فيما سلف العلة الاولى التي اليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير واليكها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق وبمساواة تناسلية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق فالديماغوجية تولد دائما على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعمامة لم تكن واقعية الا من بعض الوجوه . ولان الجميع متساوون في الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الاطلاق .

§ ١ - لم يشئت بطريقة قطعة أن نرسلو رتب كتب هذا السفر ، لذلك اجتمعت بارتلس سانتهلير بالرأى وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضمون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ، كما فعل ترو . ونرى بارتلمى سانتهلير بحق أن هذه الفقرة الاولى دليل من أقوى الأدلة على صحة الترتيب الذي اتخذته في هذا السفر . والذي جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ . المترجم .

والأوليغارشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لامساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية الا في بعض النقط ، لان الكلك ، وانهم ليسوا لامساوين الا بالثروة قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلا حد ، § ٣ - فالاولون وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام في جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء ، والآخرين مستندين الى هذه اللامساواة لم يفكروا الا في تنمية امتيازاتهم لان زيادتها زيادة في اللامساواة كل المذاهب ولو أنها عادلة في الحق هي حينئذ كلها باطلة في العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك ، من ناحية ومن أخرى ، اذ لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون باطلا أنهم اياه مستحقون فزعوا الى ثورة وفي الحق ان من لهم الحق في الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الاهلية السامية وان كان هؤلاء لا يستخدمون ابنته هذا الحق . لكن في الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة الا في حقهم . وهذا لا يمنع أن كثيرا من الناس استنادا الى مولدهم الكريم أي أن لهم في فضيلة أجدادهم وغناهم ما يكفل لهم الشرف يظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق في أن يكونوا فوق المساواة العامة .

§ ٤ - تلك هي العلة العامة بل يمكن أن يقال انها ينبوع الثورات والاضطرابات التي تجنبها ، وهي تجرى في التغييرات التي تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأولىغرشية أو العكس أو تستبدل بالجمهورية الارستقراطية أو العكس ، أو تستبدل الاولين بالثانيين ، وتارة بدل أن تتجه الثورة الى الدستور القائم تحتفظ به كما تجدد لكن الظافرين

§ ٣ - ليست معقولة الا في حقهم . لقد صرح أرسطو عدة مرات بهذه الحكمة . وان نه دائما تحتفظا صريحا فيما يتصلق بالاهلية وفيما يتصلق بالعقوبة اللتين يميل الى اعتبارهما استثنائين من أشد ندره وأبهي جمالا من ألا تجعل لهما الجمعية مركزا خاصا من التقدير والاعتبار . وان تجربة الاجيال جميعا تركى نظرية الفيلسوف . على أن مؤهلات الكفاية لم تكن أبدا معترفا بها فنون على وجه قطري . غير أن التاريخ يقوم شاهدا على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها الا نادرا . ر . فقرة مشابهة لهذه في ك ٣ ب ٨ ف ١ - غناهم . عند أرسطو هنا بحقوق المولد والتمس غاية الاعتدال . ر ١ ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ ب ٧ وف ٥ .

يطلبون الى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الاوليغارشية والملوكية .

§ ٥ - وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغارشية القائمة تزيدها الثورة أو تفصها ، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها كذلك الامر في كل مذهب آخر فاما أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وتارة لاتعتمد الثورة الى أن تغير الأجزاء من الدستور ، مثلا لا يكون قصدنا الا انشاء منصب بعينه أو الغاء منصب بعينه . ففي تقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوازياس كان يريد القضاء على الايفورية .

§ ٦ - كذلك في ابيدامن قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى في هذه الأيام كفى فيها قرار من حاكم لكي ينتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع في جمعية عمومية ، وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغارشية . أكرر أن اللامساواة هي دائما علة الثورات حينما لايعوض عنها أولئك الذين تصيهم . فالملوكية الدائمة بين المتساوين هي لامساواة لاتطاق وذاك على العموم أن الناس يشورون للحصول على المساواة .

§ ٧ - هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فانها يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الأهلية ، فبالعدد أفهم المساواة أي التماثل

§ ٥ - ليزندر . كان مشروع ليزندر ان يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكي وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت ان ليزندر تهم لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين في حرب اليونانيين في السنة الاولى من الاولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . ر ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٤٣ و ٢٦٩ وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ٤٠٦ - بوازياس . . . الايفورية . حصة حصة بوازياس انه تأسر على حرية اسبيكة وحربة الفريفا مع اثنت العظم . ر . طوسيدس ك ١ ن ١٢٨ الى ١٣٥ وقد مات بوازياس في السنة الرابعة من الاولمب الخامس والسبعين ٤٧٧ ق م . ر . ديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ - في ابيدامن من . ر . ما سبق ك ٣ ب ٢ ف ١ . وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ١٥٦) .

§ ٧ - مزدوجة . هذا التمييز المهم جدا في السياسة كما هو في غيرها من عند افلاطون . ر . القوانين ك ٦ ص ٢١٧ .

في الكثرة وفي السمة ، وبالأهلية مساواة التناسيبية . وعلى ذات معنى العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا . لكن بالنسبة لربعة الى اثنين كاتين الى واحد ، وفي اواقع أن اثنين للاربعة على نسبة واحد الى اثنين . انما هو انصف من جهة ومن أخرى . فقد يقع انوفى على اساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التي بها يجب أن يعطى الحق . وقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يفتنونهم متساوين على وجه الاطلاق . والآخرين المتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لا متساوين في جميع انوجوه بلا استثناء .

§ ٨ - ومن ذلك يجيء أن أكثر حكومات هي اما أويغرشية واما ديمقراطية . فالشرف والفضيلة من حظ نبيي العدد والصفات المضادة من حظ الأكرية . ففي أية مدينة لا يمكن عد مائة رجل ذوى ولادة مجيدة وفضيلة لأعبر عنها . وعلى عكس ذلك يجد المرء في كل مكان تقريرا ألفافا من الفقراء . ومن أخضر القصد الى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسيبية بجميع نتائجها ، والحوادث على اثبات ذلك شهداء . ان الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لانه من الممنوع أن الخطأ الذي ارتكب في القاعدة أول الامر لا يتج البتة على طول ازمان نتيجة معينة ، والأحكام أن يؤلف ما بين المساواة على حسب العدد والمساواة على حسب الأهلية .

§ ٩ - ومهما يكن من شيء فاديمقراطية أشد استقرارا وأقل عرضة للاقلابات من الأويغرشية . في الحكومات لاويغرشية الثورة يمكن أن تتولد من وجهين من الأقلية التي تورد على نفسها أو على الشعب ، وفي الديمقراطيات لا تقاوم الاقوية الا الأقلية الاويغرشية . والشعب لا يتور على نفسه أو على الأقل ان حركات من هذا القبيل لا أهمية لها ، الجمهورية التي فيها تسلط الطبقة الوسطى والتي تقرب من الديمقراطية أكثر من الأليغرشية هي أيضا أشد هذه الحكومات جميعها استقرارا .

§ ٩ - الطبقة الوسطى . ر . في ك ٦ ب ٩ نظرية ارسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية . وكذلك . ر . المقدمة .

الباب الثاني

العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القاضية ، هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطبع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والاهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والتكيد ، والاهمال والاسباب الا محسوسة واختلاف الاصل ، الشؤهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

§ ١ - ما دمنا نريد أن ندرس من أين تتولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فنبحث بادىء الأمر بطريقة عامة عنها . يعنى ان يقال ان هذه اعمل كلها ترد الى امور ثلاثة تبيينها فى فيل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يثورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية التى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيم النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس العلة كلها . يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المساواة متى رأوا انفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل .

§ ٢ - هذه المزاغم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحط ثار ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة ثار ليسود . هذا هو حيثئذ على العموم الاستعداد النفسى للمواطنين الذين يبدعون الثورة . وغرضهم اذ يثورون انما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من خمول الذكر ومن البؤس ، لأن الثورة فى غالب

§ ١ - أصلها وعللها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب هذا بان عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التى تغسد مبادئ الحكومات وبالنتيجة تودى بها - ولقد ذكرنا فيما مر . ر . ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر افلاطون الا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة انفسهم . ر . الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩

أمرها لم يكن لها موضوع إلا تخصص بعض المواطنين أو أصدفائهم من غار
أو من أداء غرامة .

§ ٣ - أما العدل والمؤثرات الخاصة التي تهيم الاستعداد النفسى والرغبات
المذكورة انفا فهى سبعة ان شئت و هو أنه يمكن ان يعد منها أكثر من ذلك ،
فبديا اثنان منها مماثلتان للعلل المذكورة انفا و هو انهما لا تفاعلان ألبتة على
اوجه عينه . الطمع فى الثروات وفى الشرافى الذى ذكرناه انفا يمكن ان
يؤجج نار الغتة دون ان يطمح القائمون بها الى هاتيك أو الى تلك بل لانه
يحتفهم أن يروها بحق أو بلا حق فى ايدي آخرين . و الى هاتين العنتين
الاوليين تصاف الاهانة والحوف و الخوف والاحقر وانمو بالامتناسب بعض
أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نفس أخرى أن تعد أسبابا للثورة
الكيد والاهمال والأسباب اللامحسوسة ثم اختلافات الأصل .

§ ٤ - يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن ان يكون لاهانة وللمنفعة
من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العنتين تجلبان ثورات . فمتى كان
الرجال الحاكمون وقحا شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور فرائس
عليهم وعلى الدستور الذى يوتيههم أمثال هذه الامتيازات الظلمة . وليس
أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير تفعله انتشاريف وكيف أنها تسبب الفتن .
يثور المرء حينما يجد نفسه محروما شخصيا كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ
عليهم الامتيازات . كذلك يكون انضمام على سواء حينما يكون البعض حائزا
للتشاريف والآخرين ممتهين الى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة
الا اذا كان توزيع السلطة متناسبا مع الأهلية الخاصة لكل أحد .

§ ٣ - المذكورة انفا ر . ما سبق ف ٢ . وقد رتب مير عبد الثورة كمنبل
ما فعل أرسطو هنا تقريبا ر . أيضا مكيفيل (عاشورات تبت ليف ك ٣ ب ٦)
ولقد أغفل منتسكيو ان يضع نظرية عامة لثورات . ولا شك فى أن ذلك نقص يؤسف له
فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بان أسرد الى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك
لم يتهىأ لروسو ان يعالجه مباشرة . ويجوز القول بان هذا هو أحد الاجزاء التى لم تجرد
دراستها ، على أنه من أطرف أجزاء علم اسياسة .

§ ٤ - نمار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العنة كن لها اكبر الاثر فى الثورة
الفرنسية .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهلية حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها . انه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أو ليغرشية .

§ ٥ - من أجل ذلك فكر في بعض الدول ، اتقاء لعلو النفوذ السياسي ، في وسيلة التغريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأثينا . ولأن تقوى منذ أرائنها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركزت لتتكون .

يكون الخوف سببا للفتنة حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأنس المواطنون أن ستحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تحقيق بهم . ففي رودس تار جلة المواطنين على الشعب يستنقذون أنفسهم من الأحكام التي وقعت عليهم .

§ ٦ - كذلك الاحتقار يولد فتن وأعمالا ثورية : في الأوليغرشية حينما تحس الأكثرية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتها وفي الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقارا للعريضة الشعبية والفوضى . ففي ثية بعد حرب الأونيفيت أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الإدارة كانت بغيضة . وفي ميجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسوء النظام فيها كذلك حدث في سراقوزة قبل طغيان جيلون وفي رودس قبل المروق .

- أسرة اوليغرشية . ر . ك ٦ ب ٥ ف ١ .

§ ٥ - في وسيلة التغريب . ر . مناقشة التغريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ - في رودس . زعم مللر في كتابه (الدوربون ج ٢ ص ١٤٩) أن الواقعة المقصودة هنا هي بعينها الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو فيما بعد ف ٦ ثم في ب ٤ ف ٢ وأرى ما يرى مللر ولو أن أرسطو في الحالة الأولى يستند الثورة الى الخوف وفي الثانية الى الاحتقار كما نبه عليه جوتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينها على وجوه مختلفة . ر . مايلي في هذا الكتاب ب ٨ ف ٨ . وبهما يكن من شيء فان جوتينج ومعه كرتيوم يرى أن الثورة الأولى هي ثورة رودس والثانية التي يتكلم عليها أرسطو تقعا أولاهما في الأولى السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . والثانية في السنة الثانية من الأولى الثاني والتسعين ٤١٠ ق م على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق الى تبيانها .

§ ٦ - حرب الأونيفيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصقل ك ١١

§ ٧ - وان النمو غير مناسب لبعض الطبقات في امدينه يسبب أيضا الانقلابات السياسية. واشارة فيه كما في الجسم الانسيبي يجب ان تنمو أجزاءه بالتناسب حتى يستمر الاتساق في مجموعه . والا كان على خطر اهلاك اذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة اشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تمام اذا كان ينمو بلا تناسب لأفي الامدادات وحدها بل ايضا في العناصر المركب منها . كذلك الجسم انسيبي يتألف من اجزاء مختلفة قد يعرف بعضها في الحفاء ثمو خطر : مثل ذلك صفة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات .

§ ٨ - بل قد يحدث أحيانا ان تنجح هذه النتيجة من ظروف طارئة . ففي تارنته بما أن أكثرية المواطنين الممتازين قد قتلوا في حرب مع ايبايج خلفت الديماغوجية الجمهورية ، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الاسبرتي الجيش الأرجياني قد اضطرت أن تخول حق المدينة لتعييد . وفي آتينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لانها اضطرت أن تدخل في دورها في المشاة بعد الحوادث التي حقت ذلك الجيش في الحروب مع لقدمونيا . ان الثورات من هذا القليل هي أشد ندرة في الديمقراطية منها في جميع الحكومات الاخرى ، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت

ص ٦١ - هذه الحرب التي انتصر فيها الاينيون على التيبين وقعت في السنة الرابعة من الاولمب الثمانين ٤٥٨ ق م .

- في ميجر - ر . فيما يلي ب ٤ ف ٢ - في سراقورة . ر . ملنراج ٢ ص ١٥٧ - نحو الاولمب ٧٢ أي سنة ٤٧٠ ق م . و هيروودوت (بوشني ب ٩٥) - رودس . ر . الفقرة السابقة وما عليها من تعليق . والواقع ان معدودت عن رودس لا تزال من القلة بمكان .

§ ٨ في تارنته . ر . فيما سيجي . ب ٦ ف ٢ . وفي سيبس ك ٧ ب ٢ ف ٥ وأتو ملنر (الدوربون) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعده وان الحرب التي يذكرها أرسطو هنا قد وقعت في السنة الرابعة من الاولمب السادس والسبعين ٤٧٢ ق م . بعدواقصة بلاتي بست ستين ر . هيروودوت (بوشني . ب ١٢٠ وديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٩ - بعد حرب السبعة . يرى ملنر (ج ١ ص ١٧٣ وج ٢ ص ٥٩) على حسب فقرة من افلوطرخس ان الكلمة التي يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول . وجوتينج (ص ٣٩٢) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان . ر . هيروودوت (ايراتو ب ٧٦ الى ٨٠ - في آتينا . ر . طو سيديد ك ٦ ب ٢١ .

الثورات يمكن أن تتحلل الديمقراطية الى أوليغارشية اما معتدلة واما عنيفة .

§ ٩ - في الجمهوريات تكفى الشكيدة ، حتى بلا صحب ، لتغيير الدستور ، ففى هيرى مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب الى طريقة القرعة لان الأولى لم تكن تجيء للسلطان الا بدسائس . كذلت الاهمال أيضا يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به الى ترك السلطان يقع فى أيدي رجال أعداء لدولة . ففى أورى قُبت الأوليغارشية بهذا وحده ان هيرفليودور قد رفع الى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بالنظام الأوليغارشى .

فى بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعنى بذلك أن القوانين يمكن ان يتم فيها تعديل رئيسى بحادث يعد لا أهمية به ولا يكاد يشعر به . ففى أمبراسيا مثلا كان النصاب بادية الأمر خفيفا جدا ، ثم ألغى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا انقدر من الضعف هو وعدمه سبب أو يكاد يكونه .

§ ١٠ - تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات ، لأن الدولة لا يمكن أن تلبس من أى شعب اتفق كما أنها لا تتألف فى ظرف كيفما اتفق . وفى الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغييرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجنب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئى عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا الى التريزينيين لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فان السيباريين لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة فى ثور يوم من قبل شركائهم فى الاستعمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء

- فى الحروب مع قدمونيا . يعنى حرب بيلوبونيز التى كانت على اثينا أثناء ما تكون .
§ ٩ - ففى هيرى . كان فى أركادية مدينة بهذا الاسم . - فى أورى . نزلة اثينية فى أثينا ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٢٩ - فى أمبراسيا . هى نزلة لكورنته على بحر يونيه ر . أتوملر ج ٢ ص ١٥٥ .
§ ١٠ تأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقل ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . -
فى بيزنته ر . أتوملر ج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

من الأراضي كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفي بيزنطة
نصبت الجالية التي وصلت حديثا شركا للمواطنين . ولكنهم هزموا وأكروها
على الخروج .

§ ١١ - كذلك الأنتيسيون بعد ان قبوا النفيين من شيوز اضطروا
ان يتخلصوا منهم بواسطة اسلح . وانتميون قد طردهم من مدينتهم
اليساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قمت قوة في أبولونيا من بونت
ايكسن بسبب انها خوت حق المدينة نزلاء اجانب . وفي سراقورة بنفت
انفتت في المدينة درجة الخذل لأنه ، بعد فب اطفيان ، قد جعل الاجاب
والجنود المأجورة مواطنين . وفي ايبويس صارت ضيافة نزلاء خيس
شؤما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من
وطنهم .

في الأوليغرشيات انما العامة هي التي تتور لأنها تزعم ، كما قدقلت
آنفا ، أنها مغبونة في الامم واد اسياسية وتتمن أن لها حقوقا في المساواة .
وفي الديمقراطيات انما هي الطبقات العليا التي تتور لانهم ليس لهم الا
حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ - الوضع التخطيطي قد يكفي أحيانا وحده ليثير الثورة مثلا
حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون المدينة وحدة حقيقية ،
فانظروا في كلازومين الى العداوة بين سكان شيتروسكان الجزيرة ، والى
الكوفونيين وانوسيين . كذلك في آتينا يوجد الخلاف بين الآراء اسياسية

١١٩ - الأنتيسيون . ر . استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنتيس بادي ، الامر
جزيرة ثم اتصلت على اثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس - الزنكيون . كان زنكن
بدي ، الامر اسما لمدينة مسين في صقلية وان هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروى
هنا . ر . ايراتوب ٢٢ وما بعده . - أبولونيا دي بونت . كانت نزلة يونية . ر .
ما سياتي ب ٥ ف ٧ - في سراقورة ر . هيرودوت (بولني ب ١٥) وديودور الصقلي
ك ١١ ص ٥٧ في السنة الرابعة من الاولب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق . م . ر .
أتملر ج ٢ ص ١٥٨ ور . منتسكيو روح القوانين ك ٨ ب ٢ - - انفيبوليس .
مدينة في تراقيا . ر . فيما سيحي ، ب د ف ٦ - كم قد فست آند . ر . ما مسبق
ب ١ ف ٢ .

§ ١٢ - في كلازومين . ر . استرابون ك ١٤ ص ٦١٤ حيث شيتر تسمى

لأجزاء المدينة المختلفة . وإن سكان بيرو أشد ديمقراطية من سكان المدينة . وفي ساحة القتال يكفى بعض الخنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات لتقطع نظم الصفوف . وفي الدولة أى تمييز يكفى لأن يشر فيها تأثير الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق إنما هو الفضيحة من جانب والرذيلة من جانب ولا يجيء الغنى والفقر إلا بعد ذلك ، ثم تأتي أسباب أخرى قوية الأثر أو ضعيفته ومن بينها السبب الطبيعي الذى تكلمت عليه آنفا .

شيتريا وقد كان هو المكان الاولى لمدينة كلازوميز . - الكوفونيين والتوسيين . كانت توسيوم أو توسيا هى الجزء الواطئ من كولوفون حيث كان لجا اليه سكان المدينة العالية حينما استولى عليها الفرس . . ر . طوسيديد ك ٣ ب ٢٤ .

الباب الثالث

العلل الواقعية للثورات هي دائما خطيرة جدا غير أن الفرصة ربما تكون نافذة :
حتى المساواة بين الأحزاب كثيرا ما تأتي بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

§ ١ - الموضوعات الحقيقية لثورات هي دائما مهمة وإن كانت الفرصة
لها قد تكون واهية : فإن الناس لا يترعون إلى الثورة إلا لأسباب جدية . وإن
أصغر الأشياء حينما تنس سادة مدونة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم .
فلينظر إلى ما قد حدث في الماضي في سراقوزة فقد غير الدستور لشحناء حب
دفعت شابين إلى الانتفاض ، كان أحدهما في سفرة فانتهاز الآخر فرصة
غيته واكتسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه . فلما عاد أراد لينتقم
فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جر إلى شحنهما أعضاء
الحكومة فسيبا بذلك الثورة .

§ ٢ - فينبغي اذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها
منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة . فلشركه في البداية كما
يقول المثل الحكيم «متى بدىء شيء فقد تم نصفه» من أجل ذلك في كل شيء
متى وقع الخطأ الأهون في الأساس ظهر على وجه التناسب في جميع
الأجزاء . وعلى العموم إن ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد
إلى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آتتنا هسليا بعد
الحرب الميدية مثلا لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أقرهما أن
أخاه كان قد اخفى المال والكنز الذي وجده أبوهما . وأشركا في نزاعهما

§ ١ - في سراقوزة . ر . أفلوطرخس (وصايا لاجادة الحكم ص ٢٨١) .
§ ٢ - متى بدىء شيء . هذا من استنبه . به أيضا أفلاطون (ر . الفوانين
ك ٦ ص ٣٠٩ من ترجمة كوزان . هسليا . مدينة من أبوى ر . دورودور الصقلي
ك ١٥ ص ٣٤٩ .

هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطاللة كل أغنيا .
المدينة .

§ ٣ - وحدث في دلفس شجار بسبب زواج أدى الى اضطرابات دامت
زمنًا طويلا . فان مواطنا اذ يأوى الى خطيته صادف ماتطير به فرفض أن
أن يتزوجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة
في متاعه وهو يقرب قربانا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة .
وفي ميتلين الفتنة التي أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببا لجميع
المصائب التي تلتها ولمحاربة الأيتيين تلك المحاربة التي فيها استولى باشيس
على ميتلين . ذلك أن مواطنا مثريا اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع
دوكساندر أن يزوج ولديه إياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأيتيين لأنه كان
قائما بالأعمال لهم في تلك البلاد .

§ ٤ - وفي فوكيه كان أيضا زواج وارثة غنية هو الذي أثار الشقاق
بين منسى والد منيسون وإشيمقراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة
التي كانت شؤما على الفوكيين . وفي إبيدور كانت أيضا مسألة زواج هي
التي غيرت الدستور فان مواطنا وعد بتزويج ابنته شابا حكم أبوه لما صار
قاضيا بالغرامة على واند المخطوبة . ونيثار هذا الأخير مما اعتبره اهانة أثار
جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ - لأجل اضرام ثورة تنقل الحكومة الى الأوليغرشية أو الى
الديمقراطية أو الى الجمهورية يكتفى بأن يغالى في اسباغ التشاريف أو
الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة في الدولة ، وعلى هذا النحو

§ ٣ - في دلفس - نفس الموضوع عند الواقعة . ر . و صديا سياسية ص ٣٢
ور . أتو ميلر الموربون - ج ٢ ص ١٨٢ عن دستور دلفس . ور . أيضا مكيافلل .
بغناه عن عسورات تيب ليف ل ٣ ب ٢٦ - رئيس - ر . طوسيديه ك ٣ ب ١٨
(٤٢٨ ق ٠ م ٠) - القائم بالأعمال . البروكسين . بوخ الاقتصاد السياسي
لللاتينيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ - في فوكيه . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٢٥ السنة الثانية للولب
السادس بعد المائة ٣٥٦ ق ٠ م وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر .
§ ٥ - مجلس الكبراء . ر . ل ٣ ب ٩ ق ٢ .

كان التكريم المفرط الذي كان مجلس الكبراء يحاط به في عهد الحرب
الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغي . ومن جهة
أخرى حينما كان الأسطول الذي كان حمله مؤلفا من رجال الشعب قد
كسب النصر في سلامين وكسب لأتينا قيادة أغريقا والتفوق البحري لم تلبث
الديمقراطية أن اسردت كل مزاياها . وفي أرغوس المواطنون الأعيان الذين
ظفروا بمتينتي وتقلبوا على المقدمونيين أرادوا أن يتهنزوا هذه الفرصة
للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ - وفي سراقوزة استعاض الشعب الذي كسب وحده النصر على
الأتينيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفي خاليسس مانت الشعب أن
استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف .
وفي امبراسي طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى
بنفسه السلطان .

§ ٧ - ينبغي العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا
لوطنهم سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما
اتفق من المدينة يصبحون سبب فتنة في الدولة . فلما أن يثار عليهم واما أنهم
أنفسهم وقد ملأ النجاح صدورهم كبرا يحتالون ليقوضوا المساواة التي لم
يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للتوراث هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين
هم بعضهم لبعض عدو فيما يظهر ، بين الأغناء والفقراء مثلا حينما لا يكون
البنية بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى
تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حذر

- ظفروا بمتينتي . ان واقعة متينتي التي حدثت فيها في سنة ١٤٣
السنة الثامنة من الاولمب الرابع بعد السنة ٣٦٢ و في ٢ من ١٤٣

§ ١ - في سراقوزة . كانت هزيمة لانسلي في السنة الرابعة لاولمب واحدة والتسعين
١٤٣ ق . م . ر اتوملتر ج ٢ ص ١٦٠ - فوكسوس . لا يعرف هذا الاسم الا من
هذه الفقرة - بيريندر . يظهر أن بيريندر هذا كان من افرد . بيريندر تكورسي الالانين
ر اتوملتر ج ٢ ص ١٥٥ ثم في هذا الكتاب - ج ٩ .

الفريق الآخر أن يقتحم عبثا خطر الجلاذ . من أجل ذلك أيضا كان المواطنون المتنازرون بكفائتهم لا يثيرون الفتنة أبدا لأنهم دائما أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب .

تلك هي على التقريب كل الأسباب وكل الملابس للعبث بالنظام وللتثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ - الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة . أو أن البغي ربما قد لا يجيء الا بعد زمان طويل ، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضا على وجهين . فأولا يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة ، ولا يلجأ الا بعد ذلك الى القوة لتتحفظ الثورة من المقامة ، ففي أتينا خدع الأربعمائة الشعب بأن أقنعوا أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على اسبرنة ، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانيا أن الاقناع وحده أحيانا يكفي الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لارضاء أولئك الذين يطيعون ، كما قد كان كافيا للاستيلاء عليه بادية الأمر .

نستطيع أن نقول اننا قد بينا على اعداء هذه التي تجلب الثورات في الحكومات من جميع الأصناف .

§ ٨ - الأربعمائة . السنة الأولى من الألب الثاني والتسعين ٤١١ في ٠ م ٠ ر ٠ .
طوسيديد ك ٨ ب ٦٧ .

الباب الرابع

علل الثورات في الديمقراطيات - شعب الديمقراطيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يشته التاريخ . في الديمقراطيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الاخطار من جمع الاختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغي في يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوفا عن التصويت بالجملة .

١ - فلنبحث الآن على أي أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص كل واحدة من تلك العدل على مقتضى التقسيم حتى عمدناها .
في الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شيء بشعب الديمقراطيين :
أما فيما يتعلق منها بالأفراد فانهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأعتياء الى أن يجمعوا أنفسهم يتآمروا لأن الاشتراك في الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف في الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس جمهرة الشعب الى الانتفاض . ويمكن الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة .

٢ - ففي فوس قد أدت افراطات الديمقراطيين الى سقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين على أن ينحزبوا عنها . وفي رودس منع الديمقراطيون الذين كانوا يديرون الأموال المخصصة لمراتب الجند أداء السلفة التي كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائي لم يكن لهم وسيلة أخرى الا التآمر واسقاط الحكومة الشعبية . وفي هرقله بعد الاستعمار بزمن قليل عمل الديمقراطيون

§ ١ - في الديمقراطية . ر . منتسكيو - ك ٧ ب ٢ وما بعده - بشعب الديمقراطيين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ رسم صورة الديمقراطيين .

§ ٢ - في فوس . فوس هي وطن ايبراط . ر . واتوملر في الدورين ج ١ ص ١٠٩ وهيرودوت بولني ب ١٦٣ - في رودس . ر . تفاصيل موجزة جدا وردت في هذا الكتاب ب ٢ ف ٥ - وفي هرقله - من بونت . ر . فيما بعد ب ٥ ف ٥ واتوملر ج ٢ ص ١٧١ والحادثة التي يتكلم عليها أرسطو يظهر أنها كانت في السنة الأولى من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٤ ق . م .

أيضا لتقضاء على الديمقراطية . فانهم بما ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين الاقوياء الى الهجرة من المدينة ، غير ان هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا الى المدينة ، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله .

§ ٣ - وعلى هذا النحو تقريبا هتكت ديمقراطية ميغار . فان الديمقراجيين لأجل أن يخلقوا لانفسهم مصادرات كبرى تسببوا في تعريب المواطنين الاعيان فزاد ذلك في عدد المنفيين في قليل من ازمان فلم يلبث هؤلاء ان عادوا وهزموا الشعب في حرب منظمة وأقاموا حكومة اوليقرشية . وكذلك في كوم كان حظ الديمقراطية التي أسقطها ثراسيماك . وان مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادي للثورات في الديمقراطية هو هذا : تارة يصل الديمقراجيون جريا وراء اجتذاب حب الشعب الى أن يثيروا نائر الطبقات العليا للدولة بالمظالم التي يرتكبونها في حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضي وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها . وتارة يقنعون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى .

§ ٤ - وفي الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماجوجيا وتاندا انقلبت الحكومة فورا الى طغيان . ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماجوجيين ، فاذا كانت صنوف الاعتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير في أيامنا فالسبب فيه بسيط : في ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماجوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام . أما الآن فبفضل ضروب التقدم في الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل الى أن يكون رئيسا للشعب ، غير أن الخطباء لا يقتصبون البتة بسبب جهلهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان .

§ ٥ - وإن ما كان يجعز ضروب الطغيان في ذلك الزمان أكثر منها

§ ٣ - ميغار . ر . ما سبق ب ٢ ف ٦ - في كوم يريد ارسطو بلا شك ان يتكلم على اوليدا ، لانه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم . ر . ك ٢ ب ٥ ف ١٢ .

§ ٤ - ديماجوجيا وقاندا . هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد ارسطو عدة مرات ، ولكيلا نستشهد الا بمثلين نذكر أن كرومويل ونابليون ، لم يستطعا الاعتصاب الا لانهما كانا كلاهما الشخصين الاجلين في الجيش .

§ ٥ - محافظة ملطية . لا أدري هل كانت الزاغة التي حكاهما ديودور الصقلي

في زماننا هو أنه كانت تركيز سلطات واسعة في منصب واحد ، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذي يلي هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة اعدد قوية النفوذ . يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت ادول أصغر تكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسبا للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يقتصون الطغيان متى كان لهم شيء من التحذق الحربي . وكان هؤلاء بكسبهم ثقة الشعب يصلون الى غرضهم . وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بعبادة الأغنياء . انظر الى ميزسراط في أتيانا حين أذكي افنتة ضد أهل السهل . وانظر الى ثياجين في ميجر اذ ذبح قطعان الأغنياء التي صادفها ترعى على شواطئ النهر . ودينيس باتهامه دفنوس والأغنياء وصل الى أن يتسلم زمام الطغيان . فان البغض الذي أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذي اتخذه الصديق الأوفى .

§ ٦ - قد يخلف أحيانا شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم . فمتى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبي وبدون أى شرط نصاب فان الناس الذين يتطلعون الى السلطان يتقبلون ديماغوجيين ويعملون كل ما في وسعهم لجعل الشعب سيذا مطلقا حتى على القوانين . لاققاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب في جمعية عمومية .

تلك هي على التقريب كل الأسباب التي تجلب الثورات في الدول الديمقراطية .

ك ٨ ص ٢٢٢ في السنة الثالثة من الالمب الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا - أهل السهل . كان سكان اتيانا ينقسمون ان ثلاث طبقت : أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل . ر . هيرودوت كليو ب ٥٩ - ثياجين . يتكلم عليه ارسطو ايضا في الريتوريقا (الخطابة) ك ١ ب ٢ . و - بيكر ص ١٣٥٧ و - ماسبق في هذا الكتاب ب ٤ ف ٨ . ان سيلون الذي شرع في الاستيلاء على الطغيان في أتيانا عد كان صهر ثياجين . (طوسسيديد ك ١ ب ١٢٦) دينيس . و - ديودور الصقلي ك ٨ ص ٢٦٠ ودفنوس كان قائدا للسرافوزيين فعمل على قتله ديفيس في السنة الثالثة من الالمب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق م .

§ ٦ - حتى على القوانين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

الباب الخامس

علل الثورات هي الأوليغرشية . انقسام الأوليغرشين فيما بينهم . فالذين ابعثوا عن السلطان يتورون واحيانا يصطنعون ان يكونوا ديماغوجين . سوء سلوك الأوليغرشين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . علل الثورات في الأوليغرشية في وقت الحرب . بغى الأوليغرشين بعضهم على بعض . الظروف العرضية البحث . الأوليغرشيات والديمقراطيات يندر ان تنقلب الى الحكومات المضادة .

§ ١ - في الأوليغرشيات العلل الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان : الواحدة انما هي ضيم الطبقات المنحطة التي ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذي يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهي كثيرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليغرشية أعيانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذي ماليت أن نصب نفسه طاغية على موطنه .

§ ٢ - أما الأسباب الخارجية التي تقلب الأوليغرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف فأحيانا الأوليغرشيون أنفسهم الا الذين هم في الحكم ، يدفعون الى التغيير حينما تكون ادارة الشؤون مركزة في أيد قليلة العدد جدا كما في مرسيليا واستروس وهرقلة وفي عدة دول أخرى . فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألمون حتى يحصلوا على الاستمئاع

§ ١ - ليجداميس . نحو الاولب السابع والستين ٥١٠ ق . م . ر . أنوملر في الدورين ج ١ ص ١٧١ - نكسوس . احدى جزائر الارخبيل الدائر حول ديلوز . يروي آتينى ك ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول أرسطو نفسه في تحليله لدستور نكسوس .

§ ٢ - في مرسيليا . حلل أرسطو أيضا دستور مرسيليا . ويشهد بذلك آسينى ك ٨ ص ٥٧٦ فإنه عندما ذكر مؤلف أرسطو على جمهورية مرسيليا التكلّم على عائلة أرسقراطية هي عائلة البروتين ، من نسل المؤسسين الاولين الذين كان لهم النفوذ الاعلى . ر . استرابون ك ٤ ص ١٧١ . كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليغرشية في الوقت الذي كان يكتب عنها استرابون . - في استروس . لا يعلم شيء عن تاريخ استروس . - في هرقلة . محتمل أن يكون الامر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سيأتى في هذا الباب ف ٥ .

المقترن بالسلطان فديا للأب ثم لأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفي الواقع ان القانون يحرم في بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما في وقت واحد ، وفي بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثاني الأكبر . ففي مرسلينا صارت الأوليغارشية أشد جمهورية . وفي استروس انتهت بأن انقلبت الى ديمقراطية . وفي هرقله اضطرت هيئة الأوليغارشيين أن تسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ - في اكنيد خرجت الثورة من تحريض أنارذ الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر في بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه في آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذي كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفزه لأن اشقاق يجعل الحزب الذي ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففي ايريتري في عهد أوليغارشية البازيين اعتيقة أسقط الشعب الذي مل الاستعباد الأوليغارشية على رغم الرعاية الظاهرة التي كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها الا أنها كانت محصورة في عدد قليل .

§ ٤ - من بين أسباب الثورات التي تحملها الأوليغارشيات في باطنها ينبغي أن يعد حتى قلاقل الأوليغارشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن للأوليغارشية أيضا ديماغوجيها وقد يكونون فيها على صنفين . فديا يجوز أن يوجد الديماغوجي من بين الأوليغارشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففي أتينا صـار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعمائة .

§ ٣ - في اكنيد . هذه النزلة الاسبرتية كانت خاضعة لاوليغارشية شديندهالباس ر . أتوملر . الدوربون ج ٢ ص ١٧٢ - في ايريتري . نزلة أتينية في يوفيه ولا يعرف شيء محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ - شاريكليس . ر . اكسينوفون . الهيلينيون ك ٢ ب ٣ . وذكرى سقراط ك ١ ب ٢ - فرينخوس . ر . طوسيديد ك ٨٥ ب ٦٢ و ٩٠ .

§ ٥ - واما أن أعضاء الأوليغرشية يترأسون الطبقات المنحطة : ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذي كان له حق تعيينهم . وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين في كل الوظائف العامة بل ان هذه الوظائف مع بقائها امتيازاً لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هي مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقي النظر مثلاً الى ثورة أبيدوس . وهذا هو الخطر الذي يهدد أيضاً الأوليغرشيات التي فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم ، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدي الى تمليق الشعب واسقاط الدستور كما حدث في هرقله بونت .

§ ٦ - وأخيراً اليك ما يحدث حينما تتشبهت الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغي ، فن ذلك يضطر الأوليغرشيين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب الى مساعدتهم . سبب آخر للثورة في الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيات الذين يندرون في ثروتهم الشخصية بالافراطات فتمت أملقوا لايفكروا الا في ثورة وحينئذ اما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم واما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيبارينوس لديسيس في سراقوزة . وفي أنفيوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب الى المدينة نزلاء من خالسيس وحينما استقروا رمى بهم الأغنياء . وفي ايحين حدث لأجل صلاح ما افسده سوء الحظ أن هذا الذي أدار الائتثار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

§ ٥ - في لارسا . مدينة في تساليا . لايعرف عن حكومتها شيء . ر . ما سبق . ك ٣ ب ١ ف ٩ - ثورة أبيدوس ، نزلة من ملطية على الجلسيون وعلى شاطئ آسيا ر . ما سبق في هذا الباب ف ٩ - في هرقله بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ . وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا ادري هل كان أرسطو يفرق بين هرقله وهرقله بونت . ر . فيما سبق في هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ .

§ ٦ - سوء سلوك الأوليغرشيين . لقد لعب ميرابو في الثورة الفرنسية دوراً مثل دور الأوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو ما هنا . ويمكن ايراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا ايضاً - هيبارينوس . هو أخو دينيس القديم او صهره . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٣٦ ، وأفلوطرخس في « حياة ديون » ص ١٣٤ - في أنفيوليس . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيوليس .

§ ٧ - وأحيانا عوضا عن قلب اندستور ينهب الأوليغرشيون الذين أملقوا الخزانة العامة ، وحيث أن يدب انشقاق فى صفوفهم واما أن تدلع الثورة حتى من قبل المواطنين الذين يدفمون المنصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة أبللوني بونت .

عندما يسود الاتحاد فى الأوليغرشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد ذلك فى حكومة فرسال . فان أعضاء الأوليغرشية ولو أنهم فى غاية القلة يستطيعون بفضل اعتدالمهم الحكيم أن يسموموا الجماعات الكبيرة .

§ ٨ - غير أن الأوليغرشية تهلك حينما تقوم فى باطنها أوليغرشية أخرى . وهذا هو مايقع حينما تكون الحكومة بأسرها بما أنها ليست مؤنفة الا من أقلية ضعيفة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية جميعا مع ذك حظ من مناصب الرياسة : وشاهد هذا ثورة ايليس التى كان دستورها وهو أوليغرشى بحيث لايسمح بدخول مجلس الشيوخ الا لعدد قليل جدا من الأوليغرشيين لأن المقاعد وعددها تسعون كانت الى مدى الحياة وأن الانتخابات المقصورة على الأسر القوية لم تكن فيها خيرا منها فى لقدمونيا .

§ ٩ - الثورة تصيب الأوليغرشية فى زمن الحرب كما فى زمن السلام . وفى مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار ولعدم ثقتها بالشعب الذى تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحيث فاما أن الرئيس

الانتمار بشاريس . لا يبين أن الواقعة التى يتكلم عليها رسطو هنا مرتبطة بالواقعة التى يرويها هيرودوت فى ايراثو ب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيدر . على أن التاريخين لا ينطبقان ، فان شاريس هو القائد الاتيني الذى هزم فى سرروفى فى السنة ٣٣٨ ق م ر . جوتلنج ص ٣٩٩ .

§ ٧ - أبللوني بونت . ر . ما سبق فى هذا الكذب ب ٢ و ١١ - يقبل استهدافها . يشهد تاريخ الأوليغرشية فى البندقية بصحة هذه الملاحظة التى لاحظها اللاطون من قبل . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٩ - حكومة فرسال . ر . اكسينوفون فى كتابه الهلينيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ - ثورة ايليس . ايليس هى عاصمة ايليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيرا من حكومة اسبرطة (ر . مللر ج ٢ ص ٩٦ وطوسيديد ك ٥ بد ٤٧) .
§ ٩ - تيموفان فى كورنتة . تيموفان هو اخو تيموليون الذى اشترك فى قتله ر . مللر فى الفوريين ج ٢ ص ١٥٢ ورحللة انا خاريس الصغير ج ٢ ب ٨ - فى عهد

انوحيد الذى توكل ايه السنطة العسكرية يصير طاعة مثل تيموفان فى كورته ، واما أن رؤساء الجيش اذا كبر عددهم لأنفسهم وبالقوة أوليغارشية . وقد حدث أحيانا أن الأوليغارشيات من خوف هاتين العقبين قد حولت حقوقا سياسية للشعب اذ كانت مضطرة لاستخدام قواد . وفى زمن السلم يكل الأوليغارشيون حذرا من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة الى جنود يقودهم رئيس لايتبع أى حزب سياسى نكسه فى غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس فى لارسا فى عهد الأيونين الذين أسلموا له القيادة ، وهذا ما وقع أيضا فى أبيدوس فى عهد الجماعات التى كانت احداها جماعة ايفياد .

§ ١٠ - تقع الثورة فى الغالب بسبب أعمال العنف التى يصطنعها الأوليغارشيون بعضهم بعض . وقد تكون الانكحة واندعاوى عندهم فرصا كافية لاسقاط احكومة . وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادثه من الصنف الاول . ففى يريشريا قوض دياجوراس أوليغارشية الفرسان انتقاما لرده عن خطبة زواج بلا مبرر . وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقلة كما سببت قضية زنا ثورة الثيبين . وقد كان العقاب مستحقا ولكن الوسوسة كانت ثورية فى هرقلة ضد أوسيون ، وفى ثيبة ضد أرخياس ، وان تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث انهم عرضوا كل واحد منهما فى الميدان العام مصلوبا فى عمود .

§ ١١ - كثير من الأوليغارشيات قد هلكت بفراضيا فى الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عينها الذين كانوا يأمون بعض الظلم . ذلك

الاوليين . كان هؤلاء اسرة كبيرة فى تساليا ادعت انها من نسل هرقول . ر . ر . ملر ج ١ ص ١٠٦ و ١٧١ رجوعت من ٣٩٦ . فم يختص بلارسا . ر . ما من فى هذا الباب ف . د .

ما وقع أيضا فى ابيدوس . ر . ما سبق فى هذا الباب ف . د .

§ ١٠ - وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ٣ ف ٣ - فى أريشريا . أريشريا هى مدينة فى أوبى - ثورة هرقلة . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ وك ٤ ب ٥ ف ٧ - أوسيون . أرخياس . لا يعرف شىء عن هذين الرجلين .

§ ١١ - الأوليغارشيات فى اكنيد . ر . ما سبق فى هذا الباب ب ٣ - وفى

هو ما حدث للأوليغرشيات في أكنيد وفي شيوز . وقد تكون أحيانا
حادثة عرضية تجلب الثورة في الجمهورية وفي الأوليغرشيات . ففي هذه
الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف
أخرى . ففي الغالب يعين النصاب الأول تبعا لحالة الوقت على وجه
بؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم في الأوليغرشية والطبقات
الوسطى دون غيرها في الجمهورية . كن متى انشر انرخساء على أثر
السلام أو لأى طرف آخر موات فان الشكيات مع بقائها على حالها تزيد
قيمتها زيادة كبرى فتؤدى النصاب مرار عدة بحيث ان جميع المواطنين
يسهون الى أن يحصنوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات
وتسفر شيئا فشيئا دون أن يتبه اليها وتارة أيضا تقع وتم على وجه أسرع
من ذلك .

§ ١٢ - تلك هي أسباب الثورات والفتن في الأوليغرشيات . أضيف
الى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات الى أنظمة
سياسية من النوع عينه ، ولا تتحول في الغالب الى نظم مقابلة لها بالتضاد .
على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون ، تصير ديمقراطيات
وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس .

شيوز . شيوز جزيرة كبيرة بقرب شواطئ آسيا الصغرى . ولا يعتم من تاريخها الا
شيء قليل . ولقد ثبتت عدة مرات في الحرب ضد الفرس والقمونج والأتينسين .

الباب السادس

اسباب الثورات في الأرستقراطيات . الاقلية الاضيق مما ينبغي لاعضاء الحكومة .
المخالفة اندستورية . نلوذ الحزبين الضدين الغارين في ميدنهما . اثروة المفرطة للمواطنين
الاعيان . الاسباب الا محسوسة . الاسباب الخارجية للفساد - خاتمة نظرية الثورات
في الدول الجمهورية .

§ ١ - في الأرستقراطيات تحدث الثورة بدياً من أن الوظائف العامة
هي من نصيب الأقلية الضيقة الى أشد مما ينبغي . وقد قررنا فيما سلف
أن هذا هو أيضا سبب انقلاب في الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هي
ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان في احدهما كما في الأخرى
لاقلات ولو أن للاقلات من جهة ومن أخرى شيما متخالفة . وهذا هو
الذي يفضى الى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية في الغالب . وان
صنف الثورة الذي تتكلم عليه يقع فيها ضرورة في ثلاث حالات على
الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت
العزة صدورهم يشعرون أنهم بكفايتهم مساوون لولاة أمورهم ، مثال ذلك
أولئك الذين سموا في أسبرته البرتينيون الذين كان آباؤهم مساوون لآباء
الأسبرتين الآخرين فقد كشف تأمر فيماينهم فأرسلتهم الحكومة ينشئون
مستعمرة في ترنتة .

§ ٢ - وثانيا حينما يكون رجال أفذاذ لا يقلون في الأهلية عن غيرهم
قد أهانهم أناس ممن فوقهم في المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذي أهانه
ملوك لقدمونيا . وأخيراً حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكى القلب مثل

§ ١ - البرتينيون . أثناء حرب مسينا الأولى نحو الاولب الثامن عشر ٧٠٨ ق .
ر . استرابون ك ٦ ص ٢٤٩ .
§ ٢ - ليزندر . ر . ما سبق في هذا الكتاب باب ٥ وحياة ليزندر لافلوطرخس
- سياتون . ر . الهلينيون لأكسينوفون ك ٣ ب ٣ .

سينادون اذ شرع فى ذلك الهجوم الجرى، على الأسبرتيين فى عهد
أجيزيلاس .

تولد الثورة أيضا فى الأستقراطيات من البؤس الا تصى للبعض
والثروة المائلة للبعض الاخر . وتلك هى النتائج الاعادية للحرب . كذلك
كان الوضع فى أسبرته طوال حروب مسينا كما تشهد به قصيدة تيرتى
المسماة « الأونومى » فان بعض المواطنين الذين أمنوا بسبب الحرب
طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث ثورة فى الأستقراطية
لأنه وجد فيها مواطن قوى يطمع فى أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على
السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه ، على ما يقال ، فى اسبرته
بوزانياس القائد الأعلى للأغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون فى
قرطاجنة .

§ ٣ - ان أشام ما يكون على حياة الجمهوريات والأستقراطيات انما
هو الاعتداء على الحق السياسى كما ينص عليه الدستور نفسه . وان
ما يسبب الثورة حينئذ هو أن فى الجمهورية العنصر الديمقراطى والعنصر
الأولغرى لا يلفيان على تناسب سوى وأن فى الأستقراطية هذين
العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على
الخصوص بين العنصرين الأولين أعنى الديمقراطية والأولغرى المتين
تعنى الجمهوريات وأكثر الأستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ - أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل
الأستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار
كثيرا أو قليلا . لأنه يصف بين الأستقراطيات كل الحكومات التى تميل

- تيرتى . قد بعثته اثينا الى اللقموين . كما هو معلوم ، فى الحرب الثانية
المسيانية نحو سنة ٦٨٤ ق . م ولدينا بعض قصائد وهى تستدعى الإعجاب . ولكنه
لم يبق لنا شيء من قصيدته التى يتكلم عليها أرسطو هنا وجوستينيان ك ٢١ ب ٤ -
بوزانياس . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وك ٤ ب ٨ ص ١٢ . ور . طوسيديد
ك ١ ب ١٢٠ وما بعده . وهنون . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ف ١ .

§ ٤ - الاشكال الديمقراطية . هذا اطراء جميل للديمقراطية .

الى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل الى الديمقراطية
وان الأشكال الديمقراطية هي الأشد متانة لأن الاكثرية هي التي
تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذي يؤتيها
أثرا عند أهلها . على ضد ذلك الأغنياء متى كفل لهم الدستور استعلاء
سياسيا ثم يعنوا الا باشباع كبرياتهم وطمعهم .

§ ٥ - على أنه أيا كانت الجهة التي إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل
دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين لا يفكران أبدا الا في انهاء
سلطتهما ، فالجمهورية الى الديمقراطية والأرستقراطية الى الأوليغرشية .
واما أن يقع العكس فتتحلل الأرستقراطية الى الديمقراطية متى كان الأشد
فقرا اللذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل ، وتحلل الجمهورية
الى الأوليغرشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتي
المساواة على نسبة الأهلية وانذى يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين
أجمعين .

§ ٦ - الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفا قد وقع في ثور يوم :
أولا لأن شروط النصاب التي وضعت لوظائف العامة بما أنها أرفع مما
ينبغي قد خفضت وتضعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على
رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها
لأن الدستور وهو أوليغرشى محض ، كان يسمح لهم بأن يثروا كمسا
بشاءون . لكن الشعب وقد مر في الحروب ما لبث أن صار أقوى من
الجند اللذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك اللذين كان لهم منها أكثر
مما ينبغي .

§ ٥ - الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات
أخرى ذكرت فيما مر تبرىء أرسطو تماما من الانتقادات التي كثر ما وجهت اليه ظلما .
فمن العسير الظهور بالمساواة في حدود أضبط ، ضجطا وأجل وصفا من ذلك . ومن سوء
الحظ أن المساواة ، كما قد عنها ، الاقدمون لم تكن الا ظلما يؤسف له . فالى جانب
المواطنين يوجد دائما الارقاء . ر . في هذا الكتاب ب ٩ ف ٧ والمقدمة .

§ ٦ - في ثور يوم . في اغربقا الكبرى . راجع ما يجيء من معلومات جديدة في
هذا الباب ف ٨ . وديودور الصقلي ك ١٢ عن ٧٧ وما بعدها .

§ ٧ - هذا المزاج الأوليغري الذي تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على انضبط هذا الذي يسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة. ففى تقدمونيا صارت كل الأرض زراعية فى حياة بعض الأيدى فحسب، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون وبصاهروا على مقتضى موافقاتهم الشخصية . وان ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أصبح لدييس أن يتزوج فيها . ولم تك مثل هذه المصيبة تقع لافى الديمقراطية ولا فى أرستقراطية حكيمة معتدلة .

فى الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات فى الأرستقراطيات دون أن يشعر بها وعلى وجه من انفساد غير محسوس ، ويذكر أننا ، إذ نعالج مبدأ الثورات على العموم ، قد قلنا انه ينبغى أن يعد أيضا من الأسباب التى تؤدى إليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته . فبدىا قد تهمل نقطة من الدستور لأهمية لها . ثم يتوصل بأقل عناء الى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضى ذلك الى تغيير المبدأ كله .

§ ٨ - وانى أذكر من جديد مثال ثوريوم . كان القانون يجعل خمس سنين حدا لوظائف القائد . فقام بعض شبان حريين وكانوا ذوى نفوذ فى الجند وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين فى وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدؤوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذى كان مستعدا تماما لموافقتهم ، على أبدية الحدم العسكرية ، فأراد الحكام الذين تعينهم المسألة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فانهم لما ظنوا أن هذا التنزل يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم . بيد أنهم لما أرادوا بعد ذلك أن يقفوا فى وجه تغيرات جديدة -

§ ٧ - فى تقدمونيا . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ .

- بجمهورية لوكرس . ر . ديودور الصقل ك ١٤ ص ٢٧١ و ٣١٧ وأتيني ك ١٢ ص ١٥٤ - ان قلنا . ر . فيما سبق ب ٢ ف ٣ هذه النظرية التى هى من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان .

§ ٨ - من جديد . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٦ .

يكن لهم بعد من القدرة مايمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صارت
أوليغارشية عنيفة في أيدي أولئك الذين حاولوا أول تجديد .

§ ٩ - يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات انها تسقط تارة
بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على
أبوابها دولة قائمة على مبدأ مصاد لمدتها أو حينما يكون العدو مع بعده عنها
له قوة كبرى . واليك النضال بين اسبرته وأتينا . فان الاتيين كانوا في كل
مكان يسقطون الأوليغارشيات في حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على
الديساتير الديمقراطية .

تلك هي على التقريب علل الانقلابات والثورات في الأنواع المختلفة
للحكومات الجمهورية .

§ ٩ - مبدأ مصاد . ان سبب الحرب هذا هو الذي جعل فرنسا تشتبك بأوروبا
كلها بعد الثورة . فان تخالف المبادئ هو اليوم على التحقيق العقبة الكتود لسلام
القارة . وانه بمباراة أخرى « الحكومة المضادة » التي يذكرها أرسطو .

- اللقدمونيون . ر . ما سيحييه ب ٨ ف ١٨ .

الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والاوليفر شية وللاستقراطية
وسلامها : احترام القوانين : في الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة العامة
التي يقوم بها المواطنون جميعا : مواءمة النظر في النصاب القانوني : الاحتياطات اللازمة
اتخاذها اتقاء للحفظ السياسي الكبرى : مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم نزاهة
الموظفين المهومين ، النزول عن وظائف صغرى للشعب ، حب اكرثية للمواطنين المستور ،
الاعتدال في مباشرة السلطة ، « العناية الواجبة للتربية العامة » .

§ ١ - لنبحث الآن فيما هي وسائل احفظ . بقياس الى الدول على العموم
والى واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هي أننا اذا عرفنا الاسباب
التي تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الاسباب التي تحفظ بقاءها . فان
الضد ينتج الضد دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

§ ٢ - في جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطاعها هي أولا
يخالف القانون في أى شيء كان وأن يحترس بأشد ما يكون من التخرج من
أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضعف . ان تعدى حدود القانون يلغم الدولة
من حيث لا تشعر كما أن التفقات الصغيرة متى تكررت انتهت الى محق
الثروات . لا يلتفت المرء الى ما يلحقه من الحسائر لانها لاتصيه البتة جملة .
انها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل اشكال السفستائين
هذا : « اذا كان أى جزء صغير فلكل يجب أن يكونه » وهذا
معنى حق بالجزء باطل بالجزء ، لان المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا
لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فيلزم حينئذ هاهنا أولا اتقاء الشر من أصله
وثانيا لا ينبغي الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفاسط التي تمد للشعب مدا ،
فالحوادث حاضرة لتأميمها على رؤوس الأَشهاد . ولقد قلنا فيما سبق ماذا
كنا نعنى بالسفاسط السياسية والخدع التي يظن بها قرط الخدق .

§ ٢ - فيما سبق . ر . ك . ب . ١٠ ف ٦ .

§ ٣ - غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرسقراطيات بل بعض الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لاحكام دستورها بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الحكام فى سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم فانهم يصرفون عنايتهم الى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لايفوتهم أبدا دعوة الرؤساء منهم الى تصريف الشئون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لانفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات فى منافعهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم فى الادارة بالاساليب الديمقراطية البحتة لان بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذى يراه الديمقراطيون فى سيادة الاكثرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع .

§ ٤ - فاذا كان أعضاء الجمهورية حينئذ كثيرى العدد فيحسن أن تكون عدة من الانظمة التى يسيرون على مقتضاها كلها شعية فمثلا وظائف الحكام لاثبت الالسة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما انهم كلهم متساوون يؤلفون شعبا على نحو ما . وهذا حق الى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . ان هذه المدة القصيرة للوظائف هى فوق ذلك وسيلة لاتقاء الأقطاب العنيفة فى الأرسقراطيات وفى الأوليغرشيات ومتى كان بقاء المرء فى الوظيفة زمنا قصيرا فليس من السهل أيضا أن يأتى الشر كما لو بقى فيها مدة طويلة . ان المدة المستطيلة للسلطان هى وحدها التى تجلب الطغيان الى الدول الاوليغرشية والديمقراطية فاما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون الى الطغيان هاهنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الأقلية الوراثة واما أن يكونوا هم الحكام الذين خولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتعوا به زمانا طويلا .

§ ٣ - كثير من الأرسقراطيات . يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات منتسكيو

ر . روح لقوانين ك . ب . ٨ .

§ ٤ كما قلت . ر . ما سبق به ف . ٢ - الاقلية العنيفة . ر . ما سبق لك

به ف ا

§ ٥ - تحفظ الدول ببقائها لا لأن أسباب الحراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لأن تلك الأسباب راهرة فيحتملهم الحوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقاء على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الاخطار البعيدة وشبكة اوقوع جدا فيهدوا لفرع من هذا القبيل يحمل المواطنين على النقطة كما تكون الحال عند خطر ليلي فلا يقرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغي دائما بالوسائل المشروعة اتقاء المارك والحصومات بين المواطنين الأقوياء . وتنبه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامي ، بل لا تكون تلك الحصافة الا لرجل دولة .

§ ٦ - في الاوليغرشية وفي الجمهورية لاجل منع الثورات التي قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة للتقيد تحسن اعادة النظر في هذه القيم بموازنتها بالماضى اما في كل سنة في الدول التي فيها النصاب سنوي واما في كل ثلاث سنين أو خمس في الدول الكبرى . فاذا زادت الإيرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التي استخدمت بأدى الامر قاعدة للحقوق السياسية فينبغي أن يجيز القانون رفع النصاب أو خفضه رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة اذا تمت وخفضه بمقياس قانوني اذا نقصت .

§ ٧ - فاذا أهمل هذا الاحتياط في الدول الأوليغرشية والجمهورية نشأت عما قريب هاهنا الأوليغرشية وهناك حكومة أقلية وراثية وعنيفة . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليغرشية نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليغرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهي أن يلتفت الى أنه لا تقوى في الدولة قائمة لاي استعلاء مجاوز حدود التناسب : انما هي أن تعطي الوظائف قليلا من الاهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن تترك لها دفعة واحدة سلطة واسعة المدى ، لأن

§ ٥ - أن يضاعفوا الاهتمام . ر - متسكيو - روح القوانين ك ٨ ب ٥ .

§ ٧ - وراثية وعنيفة . ر - فيسا سبق ك ٤ ب ٥ ه ١ .

السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الاقبال والرفعة . فاذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، وينبغي حصر مدها شيئا فشيئا .

§ ٨ - غير أنه إنما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات المخيفة التي تتركز على سعة الثراء ، أو على قوى حزب كبير العدد ، وحينما لا يمكن منعها من أن تتكون فلا بد من العمل بحيث انها تذهب فبسبب أهميتها في الخارج . ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تسرب بادية الامر في أخلاق الافراد وعاداتهم فينبغي خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور . ففي الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطي ، وفي الأوليغرشية بواسطة المبدأ الأوليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الاخرى على السواء . ولأسباب مشابهة ينبغي ألا يغرب عن النظر أبدان تكاثر اليسر والثروة الذي قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اتقاء الشر هي أن يوكل السلطان وادارة الشؤون الى العناصر المعارضة للدولة ، وأعلى بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامه من جهة ومن الاخرى الفقراء والاغنياء ، وينبغي العناية اما بادماج الفقراء والاغنياء ادماجاً تاماً واما بزيادة الطبقة الوسطى . فانما هو هكذا تمنع الثورات التي تتولد من اللامساواة .

§ ٨ - غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب في خلق المراقبين في روما . ولقد تكهن أرسطو ، دون أن يكون هناك مثال تحت نظره . بالاثق الفعال الذي تحدته ادارة مثل هذه في الجمهورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو ، عقد الاجتماع ك ٤ ب ٧ ، واما أفلاطون فانه لم يقترح الرقابة الا على الحكام . وقد عنى حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التي لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين ك ٧ ص ٣٤٦ وما بعدها . - ادماج . . . ادماجاً تاماً . لقد تحقق هذا في تاريخ جميع الدول الحديثة تقريباً وعلى الخصوص في فرنسا . فان طبقة le tiers état قد كسبوا . في الحفا ومن حيث لا تشعر الطبقات المنازاة والملوكية نفسها ، الثروات الواسعة والنفوذة العالية . وقد يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءاً من الحكم في الشؤون العامة . ولو قد عمل بهذا المذهب في الوقت المناسب والحف في اتباعه لكان ذلك على التحقير مخففاً للمصيبة الكبرى التي فيها تردت الملوكية وطبقة الاشراف . غير أن الحكومات . مهما دفتها منفتحةا . ندر ما ترى البرأى المحكم . لانها بلا شك أقرب مما ينبغي الى الواقع بحيث

§ ٩ - واليك موضوعا رئيسا في كل دولة : ينبغي احسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لاتنفي أبدا أولئك الذين يشغلونها ، وهذا في الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فان كتلة المواطنين لا يحقون من شيء حقتهم من ابعادهم عن الوظائف ابعادا يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لأعمالهم الخاصة ، وانه نير غضبهم أن يظنوا أن الحكاء يخلصون الاموال العامة ، لانه حينئذ يكون لديهم سبب للشكوى ماداموا محرومين معا السلطان والكسب الذي يؤتاه .

§ ١٠ - ان ادارة شريفة متى أمكن اشاؤها هي ذاتها الوسيلة الوحيدة لكي تقترن في الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية . أعنى أن يؤتى المواطنون المتنازرون والعامة كل مايطمح اليه هؤلاء وهؤلاء . وفي الواقع المبدأ الشعبي هو تمكين الجميع من الوصول الى الوظائف ، والمبدأ الارستقراطي انما هو أن توكل الوظائف الى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق اذا كانت الوظائف ليست ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لا يرغبون في السلطة ويؤثرون التفكير في مناقهم الخاصة . يستطيع الاغناء قبول السلطة لانهم لا حاجة بهم الى أن تضاف الثروة العامة الى ثروتهم . وعلى هذا الوجه أيضا يشرى الفقراء بأن يتفرغوا لشئونهم الخاصة ، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة الى الخضوع لأناس لامكانة لهم .

§ ١١ - على أنه لأجل اتقاء تبيد الإيرادات العامة ينبغي أن تكون المحاسبة على الاموال العامة بمحضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ في القبائل والبطون والمقاطعات ، ولكي يكون الحكاء نزهاء يعنى القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون بحسن ادارتهم .

فبما سبب ذلك العوار . أم الفلسفة فلانها في المرف العمل ففرتها في الاشياء نظرة استد طمانية . انها ترى الدر نصف له الدول ولكن هل من مستحجب .
 § ١١ - نسخ . في آتينا كانت الحوادث تنقل عن الحجر وتعرض على انظار الجمهور كالوامر العامة التي يصدرها الشعب . ر . بوح . الاقتصاد السياسي للاتينيين
 ك ب ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيل في « سبتر » المجلات العديدة من ١٧ وفي « فسكوتس » مذكرات رقم ٣٦ .

فى الديمقراطيات ينبغى أن يمنع التذرع الى تقسيم أموال الاغنياء ، بل يمنع حتى توزيع الغلات . وهذا ماقد حدث فى بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن الخير ألا يخول الاغنياء ، حتى متى سألوا ، حق اعارة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والاعيان بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القبيل .

§ ١٢ - أما فى الايغريشيات فالامر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى العناية كما ينبغى أن يوكز اليهم من الوظائف ماله مرتب . ينبغى أن يعاقب الاغنياء على مايقع منهم من الاذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الاغنياء . للمذهب الاوليغرىشى نفع كبير أيضا فى أن تكسب الموازيث بحق الولادة وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وانه لا يمكن أبدا أن يجمع بين عدة منها . وفى الواقع أن هذه الوسيلة تميل الثروات الى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرخاء .

§ ١٣ - ثمة نظام نافع على السواء للأوليغريشية وللديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الايثار بجميع الوظائف التى ليست من الاهمية للدولة بمكان للمواطنين الذين ليس لهم فى السلطة السياسية الا حظ ضئيل : ففى الديمقراطية للأغنياء وفى الأوليغريشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فانها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة الى أيدي المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية دون سواهم .

- التمثيلات المسرحية - معلوم أن المواطنين الاغنياء فى أتيثا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى والرقص فى المسرح . ر . بوح الاقتصاد السياسى للاتينيين - ك ٨ ب ٢١ - والاعيان بالمشاعل . ر . المرجع اسابق ك ٣ ب ٢٣ انها كانت اعيادا يجرى فيها سباق بالمشاعل . والظاهر أن شيشرون يشير الى ذلك فى deoffells ك ٢ ب ٥٦ ويعارض شيشرون بين رأى ثيو فراست السئى يقرر فى كتابه على الثروات الموافقة على اسراف المواطنين الاثرياء وبين رأى أرسطو الذى يلوم على ذلك . ر . تورو ص ٣٤٧ .

§ ١٢ - للفقراء تلك رعاية عميت عنها الحكومة للملكية سنة ١٧٨٩ . فانها على ضد ذلك قد عنيت باهانة طبقة سواد الناس le tiers état أى الفقراء فى ذلك العهد . وقد انتظمت هذه الطبقة فأوغلت فى الانتقام حين اذكرت يوم ٥ مايو .

§ ١٤ - مباشرة المناصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا : الأولى استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصرف الشئون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان ، فى كل نوع من الحكومة ، للمبدأ الخاص الذى عليه أسست ، لانه مادام احق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل فى كل واحد منها ، هاهنا تعرض مسألة ، كيف يختار الموظف ويمين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة فى الفرد عينه ؟ مثلا اذا كان المواطن الفلانى الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقد الذمة وقليل الاخلاص للدستور ، واذا كان المواطن الفلانى الآخر نزيها جد النزاهة ونصيرا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شئ ، فأيهما يختار ؟

§ ١٥ - ينبغى فيما يظهر ، العناية هاهنا بتعرف أمرين : ماهى الصفة العامة وما هى الصفة النادرة . ففىما يتعلق بالقائد ينبغى النظر الى التجربة أولى من النظر الى طهارة الذمة ، لأن طهارة الذمة تلقى بسهولة وكثرة دون الحذق الحربى . ولامانة الخزانة العامة الأوفق إتخاذ سبيل آخر . فان وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة ما ليس لأكثر الناس فى حين أن مقدار الذكاء الضرورى للمقيام بها أمر عام جدا. لكن أفيمكن أن يقال أيضا اذا كان مواطن مليء بالكفاية والاستمساك بالدستور فقيم بطلب اليه فوق ذلك من الفضيلة ؟ أليس حسب حيشد الصفاتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لأن هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لارادع لها . الناس فى مصالحهم الخاصة التى يعرفونها ويحبونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغى ، فمن ذا الذى يضمن أنهم لا يفعلون كذلك أحيانا متى كان الأمر بصدد المصلحة العامة ؟

§ ١٦ - على العموم كل مافى القانون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهى أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الأهم انما هو كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التى تريد ثبات الحكومة أشد قوة من

§ ١٤ - مادام الحق متغيرا . ر . ك ٣ ص ٥ ف ٨ و ٩ وما بسهم .

التي تريد سقوطها . ويبقى فوق ذلك الحذر كل الحذر من اهمال ما نهمله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والنسب في جميع الاشياء . فكثير من انظم الديمقراطية في الظاهر ، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية ، وكثير من انظم ، الا وليغرشية في الظاهر ، يدمر الا وليغرشية .

§ ١٧ - متى ظن المرء ان به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فانه يدفع به في عمية الى الافراط . ولكن الخطا غليظ . ففي وجه الانسان الانف مع انه انحرف عن الخط المستقيم الذي هو الاجمل ليقرب من ان يكون اقنى او افطس يمكن مع ذلك ان يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف الى الافراط فانما ينزع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذي يجب ان يكون له ثم يفقد كل مظهر لثانف بامتداداته الذاتية الفظيمة وبالامتدادات الصغيرة لاجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء ، فالامر هو على الاطلاق بعينه فيما يتعلق بأنواع الحكومات .

§ ١٨ - الديمقراطية والاوليغرشية مع ابتادهما عن الدستور الكامل يمكن مع ذلك ان تكونا منظمتين تنظيميا ليا حفظهما . ولكن الناس يغفلون في مبدا احدهما والاخرى فيجعلون منهما بديا حكومات أسوأ ويستهي بهم الامر الى ردهما الى ان تكون حكومات بعد . ينبغي ان يعرف الشارع ورجل الدولة ان يميزا في الاجراءات الديمقراطية او الاوليغرشية ، تلك التي تحفظ الديمقراطية او الاوليغرشية وتلك التي تخربهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع ان تكون وان تبقى دون ان تشمل في باطنها على اغنياء وفقراء . لكن اذا تقررت المساواة في اشروات فالدستور هو ضرورة غير ، واذا يراد القضاء على القوانين التي قصد بها الى بعض أولى التفوق السياسي يقضى معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ - ترتكب الديمقراطيات والاوليغرشيات هاهنا خطأ كبيرا على

§ ١٧ - يدفع به في عمية ان الامراض . ثم - اوضح انفلاطون ضرورة تطيف مبدا الدولة ايضا عجيبا . ر - القوانين ك ٣ ص ١٩٠ و ١٩٩ . والمقدمة .

أنسواء . ففي الديمقراطيات حيث عامة بها أن نسن أقوانين نهائيا يسنهم
الديماغوجيون دائما المدينة بهجماتهم المستمرة على الأغنياء والمعسكرين في
حين أنهم يجب عليهم في خطبهم ألا يظهر والأ يظهر الشغوفين بمنفعة الأغنياء
كذلك في الأوليفرشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لا تهدف لها الأمانة
الشعب . ويجب على الأوليفرشييين على الخصوص أن يعدوا عن حلف
أيمان كاتى يحلفونها اليوم . واليك الأيمان الذى تحلف فى بعض الدول
فى أيمان : « لا كونن عدوا مقيما للشعب ، ولا عمين له اشر بقدر ما أستطيع
كان ينبغي أن يكون الأمر على وجه مضاد كل التضد ، وكان أولى أن يتخذ
وجه مستعار فى أن يقال جهرة فى الأيمان من هذا القبيل : « لا أودى
الشعب أبدا » .

§ ٢٠ - ان أهم النقط التى تكلمنا عليها لاستقرار الدول ، ولو أنها في
أيمان مهمة فى كل مكان هى مطابقة التربية لمبدأ الدستور . وان أنفع
القوانين ، أى اقوانين انصدق عنها باجماع المواطنين ، تصير لغوا اذا كانت
الأخلاق والتربية لا تطابق المبدأ . السياسة الديمقراطية فى الديمقراطية
والأوليفرشية لأنه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه اذا حاد مواضع واحد عن
حسن السلوك فاندولة عينها تشاطر فى هذا الأخلال بالنظام .

§ ١٩ - أن يعدلوا عن حلف أيمان . « يقرأ فى سياسيات أرسطو أن فى زمانه
فى بعض المدن كانوا يسمرون بعض الشعب ويعلمونه . هذا هو الواقع من الأمر ولكنهم
كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك التوفج لا يمكن تصوره » . ر . ديدور سياسة
الملوك ف ٧٦ .
وقد احتفظ لنا استوبى فى وعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص اليمين الديمقراطية البحتة
التي كان يحلفها الشبان الاتينيون حين تسجل أسماؤهم فى السجل المدنى . وهى يمين
حسنة جيلة .

§ ٢٠ - ان أهم النقط . نشد ما أحسن أرسطو الأهمية السياسية لتربية التي
خصها بكتاب ونصف من مؤلفه ك ٤ و ٥ . وقد خصه منسكيو بكتاب الرابع من
روح القوانين . ووضع لها روسو كتاب ايميل الذى كان نشره منسكيو منسكيو خطيره
على التحقيق بأن آثار موضوع التربية تفكير العقول الحسنة . ومع معنى التسمية أنه
ان حكومة convention . هى أول حكومة فى فرنسا استغلت سياسيا بهذا
الموضوع فانضات فى البلاد دور التنظيم العام وبدات التعميم لايتنامى . ومن سنة
١٨٣٠ انتفيت آثارها وحقت آمالها ولم يزد فى ذلك على أن اعترف بأحد المبادئ
البدئية والأساسية لكل نظام سياسى . وقد يحسب من أخطأ التوكية القديمة التي

§ ٢١ - أن تربية مطابقة للدستور ليست هي التي تهدي الى فعل كل ما يرضى اما أعضاء الاوليغارشية واما أنصار الديمقراطية ، انما هي تلك التي تهدي الى استطاعة العيش في ظل حكومة اوليغارشية أو في ظل حكومة ديمقراطية . وفي الاوليغارشيات الحالية يعيش أبناء اصحاب السلطان في الرخاوة في حين أن أبناء الفقراء الذين يتحسسون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة في اثارة الثورة والقدرة عليها .

§ ٢٢ - في الديمقراطيات وعلى الخصوص في تلك التي دستورها أدخل ما يكون في الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لان فيها يفهم معنى الحرية فهما فاسدا ، فعلى حسب الرأى العام الشيمتان الميزتان للديمقراطية هما سيادة الاكثرية والحرية . المساواة هي الحق العام ، وهذه المساواة هي بالضبط أن ارادة الاكثرية هي السائدة . ومن ثم تندمج الحرية والمساواة في الرخصة نكل أحد أن يفعل مايشاء : «كل على هواه» كما يقول أوربيد وهذا مذهب بين الخطر . لانه لاينبغى أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هي عيشة استعباد . بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة .

لقد عددنا حيثذ على وجه تام تقريبا أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا .

ربما كانت ضرورية . وهي من الاخطاء التي كانت شؤما عليها ، ذلك الاصل المطلق للتربية الشعبية فانها لم تفكر قط في أن تحوّلها الى منفعتها . ر . ما سيجي ، ب ٩ ف ٢ .

§ ٢١ - أبناء اصحاب السلطان . ر . ما سبق في هذا الباب المعاني المتشابهة لهذا ف ٨

§ ٢٢ - سيادة الاكثرية . ر . ما سبق ك ٧ ب ١ ف ٦ و ١١ - أوربيد . لا يعرف من أية قصة من قصص أوربيد أخذت هذه العبارة .

والسلام والاستقرار . لقد نبه هيجويتش في رسالة في ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه في الزمان الغابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادي الذي لا معدى عنه للانقلابات السياسية في الازمان الحديثة . وتعليل ذلك يسر جدا . فان الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبة المصروفات : العمامة واقتضائه الاحاطة علما بها فيه وقاية من كل تبسذير . كذلك حق ايضا من جهة أخرى ، أن الاقتراض باوضاعه الخطيرة لم يكن معروفا بعد . فنتبّه هيجويتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحته .

الباب الثامن

علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الرعيلوكية او الطغانية الفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة في حكومات الفرد مماثلة بالجزء لنظائرها في الجمهوريات . ضروب التآمر على الاشخاص وعلل السلطات : الاهانات التي تصدر من الطغاة : تأثير الخوف والامتنان على الخصوص : ضروب المؤامرات التي يدسها الطمع في الجسد . صنوف الهجوم المغارجة على الطفيلان . اعتداءات انصاره الاقربين : اسباب الدمار في الملوكية : الخطار الوراثية .

§ ١ - يبقى علينا أن ننظر فيما هي العلل الأكثر شيوعا لانقلاب وللحفظ في حكومة الفرد . أن الاعتبارات التي يناسب عرضها في مصير الملوكيات والطغيات تقارب كثيرا الاعتبارات التي ذكرناها في صدد الدول الجمهورية الملوكية تقرب من الارستقراطية والطغان يتألف من عناصر من الاوليفرشية المتطرفة ومن الديماغوجية . من أجل ذلك كان أشأم الأنظمة على الرعايا لانه مكون من حكومتين رديتين وانه يجمع بين التقاضى والردائل التي لاحدهما وللأخرى .

§ ٢ - على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى في نقطة بدايتهما . الملوكية تخلقها الطبقات العليا التي يجب عليها أن تحميها من الشعب . وان الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التي يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال الجليلة التي توحى بها اليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المقترف بها . أما الطاغية فانه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الاقوياء ليدفع عنه اضطهادهم .

§ ٣ - والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء . يمكن أن يقال ان كل الطغاة قد كانوا في مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعياتهم على

§ ١ - أشأم الأنظمة . ر . ما سيلي ف ٧ . وما سبق له ٦ . ب ٢ ف ٢ . ب ٦ ف ١ .

المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغيانات على هذا النحو حين كانت الدول قوية من قبل . وبعضها وهي أقدم من الأولى لم تكن الاملوكتات انتهكت قوانين البلد وطمحت الى سلطان استبدادى . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا أن ينتخبهم الناس لمناصب العليا لان الشعب فى الماضى كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف . اعامه مدة طويلة وأخرى قد خرجت من الحكومات الاوليغارشيه التى وكلت بلا تبصر الى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية .

§ ٤ - بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة اذ لم يكن لهم من عمل الا أن يعتمدوا على ارادتهم ليكونوا طغاة لانهم كان فى يدهم من قبل اما سلطان الملك أو اسلطة التى يكتفلها لهم مركز سام : أمثال ذلك فيدون فى أرغوس واطغاة الآخرون الذين ابتدءوا بأن يكونوا ملوكا . ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يتربعون فى أعلى المناصب فانتيسوس فى ليونتيوم وسبسل فى كورنته وفيزيترات فى أتينا ودينيس فى سراقوزه وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديمقراطية .

§ ٥ - أكرر أن الملوكية تصطف الى جانب الأرستقراطية من حيث انها كمثلها تمنح للاعتبار الشخصى أو تفضيلة سامية أو لشرف مولد أو خدمات عظيمة أدت أو لكل هذه الميزات مضافات الى الكفاية . كل أولئك

§ ٤ - فيدون فى أرغوس . يظهر انه منق فى القرن الثامن قبل الميلاد . ويعتبر انه طاغية مقدم غاية فى الحق . ويقال انه نسا فى بيمبوز وحدة الكايل والمساوين بين جميع القبائل الدورية . وانه اول من ضرب النقود . اوتو منتر ، الدوربون ج ١ ص ١٥٥ وج ٢ ص ١٠٨ وهرودوت اراتو - ١٢٧ - كل طه . يونيه . هيردوت ، ملبوهين ب ١٣٤ ، اذيقص تاريخ اوشنت الضم لصعد - فالاريس . طاغية افرجنت نحو الاولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ فى م . م . اوتو منتر . الدوربون ج ٢ ص ١٦٣ - فانتيسوس الذى يتكلم عليه ارسطو ايضا فى هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لا يعرف الا بهذا . - ليونتيوم مدينة مجاورة لسراقوزه فى صقلية - سبسل . اغتصب الطغيان فى كورنته فى نحو الاولمب التسلاتين ٦٥٨ ق م . - فيزيترات ، ٥٥ ق م . - دينيس فى سراقوزه . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ - أكرر . ماسبق ف ١ - كما فعل قردوس فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد . - والموس . ر . فيما سيجب . فى هذا الكتاب ب ٩ ف ١ بعض كلمات على ملوكية الملوس .

الذين قد أدوا خدمات كبرى ندائن أو لشعوب أو كنوا في مكة من اذائها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي : بعضهم بانهم صفروا بالأعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل فردوس . والآخرين بان زدوا على الشعب حرته مثل قيروش ، وآخرين بانهم أسسوا الدولة او بانهم حازوا أرضها كملوك الاسبرتيين والمقدونيين والملوس .

§ ٦ - رساه الملك الخاصة ان يسهر على أن ارباب الاملاك لا يصوبون بأى ضرر في ثروتهم ولا الشعب بأية اهانة شرفه . اما اطاعة فعلي الصد كما قلت اكثر من مرة - يت ينظر في اشئون العامة الا ان منعه الشخصية . عرض اطاعيه هو الاستمتاع ، وعرض الملك هو اغضبه . من أجل ذلك في معرض اطموح يفكر اطاعيه على اخصوص في امر ، واما الملك فيفكر على اخصوص في الشرف . وحرس الملك يتالف من المواطنين وحرس اطاعية من الأجانب .

§ ٧ - ومع ذلك فمن امين ان يرى أن نطفيان كل اضرار الديمقراطية والا ويغرشية . فهو لا ولا ويغرشية لا يفكر الا في الأثراء الذي هو وحده يكفل له بالضرورة امانة الاتباع والاستمتاع بالزينة . النطفيان يخاف ايضا من الجماعات فينزح منهم حق افتاء السلاح . وايداء الشعب وابعاد المواطنين من المدينة وتشيتهم هي الوسائل المشتركة لا ولا ويغرشية وبنطفيان ، من الديمقراطية يستعير النطفيان مذهب احرب المستمرة على امواطنين الاقوياء ذلك الجلاذ الخفي والعلني الذي يدمرهم وتلك الصنوف من النقي التي يسلطها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداؤ ، لانه لايجعل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده ، وأن بعضهم يحوكون الخيائل ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخرين ليتخلصوا من الرق الذي يرهقهم هذا هو ماتعنيه نصيحة بريندر لطرزابول ، فان تسوية السنايل التي تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائما التخلص من المواطنين الأجلاء .

§ ٦ - كما قلت ٢٠٠ ما سبق ٢٤ بد ف٤ .

§ ٧ - الديمقراطية والا ولا ويغرشية ٢٠٠ ما سبق ف١ - بريندر ٢٠٠ ما سبق

٢٤ ب ٨٦ ف٣ .

§ ٨ - ماقلته آنفا دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن تكون هي بأعيانها على التقريب في حكومات الفرد كما هي في الجمهوريات . الظلم والخوف والاهانة هي التي أدت دائما تقريبا الى مؤامرات الرعايا على الملوك ومع ذلك فإن الظلم قد كان حظه في السبية أقل من حظ الاهانة وأحيانا أيضا من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد .

ان الغاية التي ترمى اليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضا في الدول الخاضعة لطاغية أو لملك . وانها لتقع دائما لان الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعا .

§ ٩ - تتجه المؤامرات تارة الى أشخاص أولئك الذين بيدهم السلطان وتارة الى السلطان نفسه ، فالاحساس بالاهانة يدفع على الخصوص الى النوع الاول . ولما ان الاهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة . وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في اشباع أطماعهم بل في مجرد الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة اليزيستراتين فانهم انتهكوا حرمة أخت هرمودايوس فآمر هرمودايوس للانتقام لأخته وأرستوجيتون لتأييد هرمودايوس . ولم يكن لمؤامرة التي حيكمت حياؤها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر الا أن الطاغية في سكرة معربرة قد سألت أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصيره بعد أما ؟

§ ١٠ - وبوزنياس قتل فيليب لأن فيليب قد حلى أنصار أتال يمينونه ودرداس تأمر على آمنتاس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب زهرة شبابه L'Eumuque (الخصي) قتل ايغاغوراس صاحب قبرص لأن

§ ٩ - تتجه المؤامرات مرة في مكدهم فكثرت في المؤامرات - مقاله على عاشورات تيت ليف ٣٤ ب - هرمودايوس - بروي طوببيد مؤامرة هرمودايوس ١٠ ب وك٦ ب٤٥ وما بعده - على بريندر مرة ما مر في هذا الكتاب ب ٣ ق ٦ .

§ ١٠ - بوزنياس - قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق م . وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها ذكر في سياسة ارسطو . اما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلي ١٦ ص ٤٨١ ورواية مكيفللي في مقالة على عاشورات تيت ليف ٣٤ ب ٢٨ - الخصي - هونيكو كليس المنقب بالحصى قتل ايغاغوراس في السنة الثالثة من الاول بعد السنة ٣٧٤ ق م . وديودور الصقلي ١٦ ص ٣٦٣ .

ابن هذا الاخير كان قد أهانه بأن اختطف زوجته . وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب الا انتهاك الحرمات الذي كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم .

§ ١١ - كذلك كانت المؤامرة التي حاكها كراتى على أرخيلوس ، فان الأول لم يكن ليطبق أبدا الا على كره تلك العلاقات المهينة . من أجل ذلك لم يدع أول تلة مقبولة وان كانت أقل خطرا في نفسه مما كانت الأخرى فان أرخيلوس بعد أن وعده بتزويجه احدى ابنتيه نكث وعده وزوجهما كتيهما احدهما للملك ايلمي ، على أثر هزيمته في الحرب مع سيراوأرهوس والأخرى لآمتاس ابن ذلك الملك ، يريد بذلك أن يطف من العداوة بين كراتى وبين ابن كليوترا . غير أن السبب الحقيقي لعداوته هو الحقد الذي كان يحمله الشاب من العلاقات التي كانت تربطه بالملك .

§ ١٢ - وقد دخل هلنوقراط من لارسا في المؤامرة لاهانة مشابهة . فان الطاغية الذي كان قد فسق به في شبابه لم يشأ أن يرده الى وطنه كما كان قد وعده ، فافتع هلنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض الا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قتلا كوتيس انتقاما لأبيهما . وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهن الذي أجراه فيه ابان طفولته .

§ ١٣ - وكثيرا مايتأمر المرء غضبا للمعاملات السيئة التي يعامل بها شخصا . حتى ان حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تأمروا عليهم ليشفوا مافي صدورهم من أحقاد من هذا القيل . ففي ميلين مثلا كان البتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون

§ ١١ - ارخيلوس . لا احدى حل ارخيلوس هذا هو الذي ذكره في غرياس افلاطون ص ٢٥٣ من ترجمة كوزان - كراتى . يزعم ديودور الصقل ان كراتى الذي يسميه كراتروس قد قتل الملك خطأ في الصيد . ر . ك ١٤ ص ٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقدونيا غامض جدا .

§ ١٢ - برهون . او كما يسميه ديوجين اللاريش فيتون قد نفس كراتس طاعة ينوس في تراقيا ولجا الى اتينا . ر . ديوجين اللاريش ك ٣ ف ٤٦ .

بالمعى كل من كان يلقاهم قد ذبحهم ميغالكيس وأعانه على ذلك أصحابه .
ثم بعد ذلك قتل سامرديس بتيلوس الذى أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه
الى هذا الانتقام . واذا كان ديكامنخوس فى الائتمار على أرخيلائوس قد
رأس المتآمرين بأن كان أول محررض لهم فذلك لانه كان قد امتلأ غمظا
من أن أرخيلائوس أسلمه الى الشاعر أورييد الذى أمر بضربه بالسياط
لانه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم ثمنا
لأمثال هذه الاهانات .

١٤٨ - ان الخوف الذى ذكرناه سببا للانقلاب فى الجمهوريات ليس
فى حكومات الفرد بأقل أثرا . فان ديكامنخوس أرتبان قتل الكركسيس
خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشق دارا على زغم انتهى انذى صدر من
الملك . غير أن أرتبان كان يرجو بادية الأمر أن يكون الكركسيس قد
نسى ذلك انتهى انذى صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا
ثورات فى حكومات الفرد . فان سردانابال قتله أحد رعاياه اذ رآه ممسكا
بالمغزل وسط نسائه ، ان صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق
فى حق سردانابال فانه يمكن أن يكون صدقا فى حق رجل آخر . وان
ديون لم يتآمر الا احتقارا لدينيس الشاب اذ رأى جميع رعاياه لا يهابون له
وانه كان غارقا فى سكر مقيم .

١٥ § - انما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا
حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فان الثقة التى يتمتعون بها لديه توحى اليهم

١٣ § - سامرديس لا يعرف من عدا .

١٤ § - الخوف الذى ذكرناه . ما سبق ب ٢ و ٣ - أرتبان . قتل الكركسيس
فى السنة الرابعة للأولب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون فى رواية
موت الكركسيس والظاهر ان رواية ارسطو ارجحها . وان هذا الجزء من التاريخ يكاد
يكون مجهولا .

- أحد رعاياه . هو ارياس الذى اسقط سردانابال . ديودور الصقلي ل ٢ ص ١١٠ .
- ديون . تجريدة ديون على دينيس الصغر كانت فى السنة الرابعة للأولب الرابع بعد
المائة ٣٥٧ ق . م .

١٥ § - فيروش اسقط استياج . حلق فيروش استياج ولكنه لم يقتله . فيرودوت
كليب ب ١٣٠ .

احتقاره وتسهل سبل الرجاء في اخفاء مؤامراتهم . وفي الغالب حينما يظن المرء بنفسه انه في مكتة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه يحقر الطاغية ليتآمر به . لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصار ميسورا به التصميم في العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد في الأغلب من أسباب آخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم مثال ذلك قيروش أسقط استياح اندي كان يزدري سلوكه وقوته والذي كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصا يفرغ للأفراط في صنوف اللذائذ . وسوتيز التراقي تأمر كذلك بأمودكوس وكان قائدا عنده . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر . وأحيانا ينضم الحرص الى الاحتقار : وشاهد ذلك ائتمار متريدات بأريويرزان . هذه الاحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجريء والذين استطاعوا أن يلبغوا عند الملوك مناصبا حريبا ساميا . فان الشجاعة متى عاوتها الوسائل القوية تنقلب الى جسارة فتآمر المرء لانه يظنه واثقا من النجاح مادام ذاتك السيبان يؤيدانه .

§ ١٦ - للمؤمرات التي تدفع اليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطواع التي ذكرنا الى الآن . فليست الدوافع اليها هي الحمس على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا للطاغية والتي تسبب في الغالب التآمر عليه . فليس لأعتبارات من هذا القبيل يلقي الرجل الطموح بنفسه في أخطار مؤامرة ، بل يترك للأغيار الأسباب الدنيئة والوضيعة التي تكلمنا عليها آنفا ، فكما أنه يجازف في كل شأن لانفع فيه لكنه ربما أدى الى الشهرة وحسن الأحدثوة كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد .

§ ١٧ - والرجال من هذا الطراز من الندرة بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تقتضى دائما احتقارا للحياة على الإطلاق في حال اقتران المشروع

- سوتيز التراقي - ر - اكسينوفون اناياز - ٧٤ - ٢ - و - سوتيز - ٤٤ - ٨ - ائتمار متريدات
 - ر - اكسينوفون - ٨٤ - ٨ -

بالحية ، وان الفكرة اوحيدة التي يجب أن تكون هي مصدر الايحاء هي فكرة ديون ، غير أنه من العسير أن تخطر على بال كثيرين . فإن ديون حين مشى الى دينيس لم يكن معه الا قليل من الجنود معلنا أنه أيا كان حظه من النجاح فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى انه لو مات حين يطأ أرض صقلية لكان موته على كل حال حسنا جميلا .

§ ١٨ - الطغيان يمكن أن يقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجي أو من دولة أقوى منه ومدسترة على مبدأ مصاد . وبين أن هذه الحكومة المجاورة بسبب مبدئها المصاد نفسه ، لا تريض الا ساعة الهجوم . والمرمى قدر فعل دائما مايرغب فيه . فان الدول ذات المبادئ المختلفة هي دائما بعضها بعض عدو . فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الخراف عدوا للخراف كما يقول هيزبود . وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية المتطرفة الى أقصاها هي طغيان حقيقي . والملكية والارستقراطية كلتاهما عدوا لالأخرى بسبب تخالف مبادئهما . من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضا السراقوزيون كلما كسنت تدير شؤونهم حكومة صالحة .

§ ١٩ - الطغيان يحمل في باطنه سببا آخر للخراب حينما يقيم الثورة أولئك الذين هو يستخدمهم . وشاهده سقوط الطغيان الذي أنشأه جيلون . وفي أيامنا طغيان دينيس . فان طرازبول أخا هيرون كان يعنى بتجسيذ الشهوات الجنوبية لابن جيلون الذي خنقه وغمره في اللذات ليحكم باسمه . فقامر أتباع الأمير الشاب التصقا به لا لاسقاط الطغيان نفسه بل لخلق طرازبول غير أن شركاء هذا الأخير قد انتهزوا هذه الفرصة المواتية

§ ١٨ - مدسترة على مبدأ مصاد . ما سبق في هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ .

- كما يقول هيزبود . الأعمال والأيام . البيت ٢٥ .

- اللقدمونيين . ما سبق في هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ حيث ذكر ان اللقدمونيين كانوا يسقطون الديمقراطيات .

§ ١٩ - الذي أنشأه جيلون . ملك جيلون في السنة الرابعة من الأولمب الثالث والسبعين ٤٨٤ ق م . وقد كان منذ ست سنين طاعة لجيل . هيزبود . بولنى ب ١٥٣ وما بعده .

لطردهم جميعا • أما دينيس فان قريبه ديون هو الذى سعى عليه واستطاع
قبل موته أن ينفى الطاغية بمعاونة الشعب الناصر •

§ ٢٠ - ومن الاحساسين الحقد والاحتقار اللذين يسيبان ، فى الغالب
المؤامرات على الطغيانات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الأقل وهو الحقد
لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب
الأحيان • وما يشته حق الإنبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم
قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه مالبنوا أن فقدوه • فانهم
وقد سقطت بهم الإفراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى
الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المواتية لمتآمرين عليهم •

§ ٢١ - ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحقد فان أحدهما والآخر
يحملان على أفعال متشابهة فضل تشابه • الا أن الغضب هو أيضا أفعال من
الحقد لأنه يؤتى فى الأمر حدة أشد تقودها شهوة لاندبر فيها • وان
الشعور بالاهانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا
سقوط البيزستراتيين وكثير غيرهم • ومع ذلك فالحقد أشد روعا . الغضب
مصحوب دائما بالشعور بالأم لايدع محلا للتبصر • وأما الكره فلا ألم له
يزلزاله فى مؤامراته •

لأجل أن نلخص مامر نقول ان جميع أسباب الثورات التى عيناها
للأوليغرشية الغالية واتى ليس لها مايزن أمرها وللدماغوجية المتطرفة
تنطبق على الطغيان سواء بسواء • لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما
طغيانان حقيقيان مقسمان فى أيد كثيرة •

§ ٢٢ - المتوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية • وهذا هو الذى
يكفل لها البقاء • وانما فيها عينها ينبغى البحث عن جميع أسباب انهيارها •
ويمكن ردها الى سبين : أحدهما دسائس أعوانها اللذين تستخدمهم والثانى
الميل الى الاستبداد حين يطمع الملوك فى نعاء قوتهم حتى على حساب القوانين

§ ٢٠ - أولئك الذين كسبوا السلطان ورثوا فيما بعد ١٠ • ومكيدهم • لايرب ٦
وكذلك افلاطون يبيض الارث • ٧٤ ص ١٨٢ • وما بعدها •

ويكاد يبرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطغيات من أن تكون ملوكيات • ذلك بأن الملوكية الحقة في الواقع هي سلطان مرضى بحرية ومنتع باختصاصات عالية فقط. لكن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوق العظيم ما يمكنه أن يختص دون سواه بالضوح الى مركز رفيع في الدولة كهذا ، فينتج منه أن الناس لا يعطون الرضا بعد للملوكية وأنه اذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعد طاغية •

§ ٢٣ - في الملوكيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالارث يوشكون أن يصيروا بانسين وانه لا يغفر لهم أى افراط في سلطتهم ماداموا لا يملكون التسلطة طغيانية بل مجرد كرامة ملوكية • الملوكية أسهل ما يكون اسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لا يريد الناس أن يكونه • أما الطاغية فعلى ضد ذلك يضرب نفسه على الناس ضربا على رغم الارادة العامة •

تلك هي الأسباب الرئيسة لانهايار حكومات الفرد • ولا أعدد أعبارها التي تقاربها •

§ ٢٢ - ملوكيات ١٠٠ حكومات فرد • هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فان «الملك هو ذلك الفرد الذي يجب ويصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذي سنها • واما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له الا ارادته ولكنه مع ذلك لا يسبي، استعمال سلطانه المطلق • أما الطاغية فانه يسبي، استعمال السلطان الذي بيده • هذه الفروق هي من الاحمية يمكن ان تكون ٣٠ ب ١٠ ف ٧ •

§ ٢٢ - ان يصيروا بانسين • يمكن ان يضاف هذا التصريح الجلي ضد الوراثة الى ما صرح به ارسطو من قبل ان ٣٠ ب ١٠ ف ٩ • يلزم ان يريد المرء ان يفض عينيه عن النور ليدعى أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بخصال البطانة وأنه عنى في كتاب السياسة بتطبيق الاسكندر الذي كاد لا يتفق حقه الوراثي البحث مع مبادئ استناده الاستقلالية - ليس فيها بعد من ملك • راجع الفكرة عينها في «فسلاطون» السياسي ص ٢٨٦ من ترجمة كوزان •

الباب التاسع

وسائل الحفظ، لحكومات الفرد : الملوكية نسلم بالاعتدال ، وللطغيانات مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الإدارة . رسم للمذهب الأول : عيوبه . رسم للمذهب الثاني : فوائده . صورة الطاغية . مدة بقاء الطغيانات المختلفة . تفاصيل تاريخها .

§ ١ - حكومات الفرد على العموم يجب عليها بإيداعها أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التي تكسبها أيضا بما نطبع الخاص لكل منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال . وكلما ضاقت الاختصاصات الملوكية طال حفظها من البقاء في سلامة تامة . فالملك حينذاك لا يفكر في أن يكون مستبدا ويشدد احترامه في كل أفعاله للمساواة العامة . والرعايا من جانبهم يقل ميلهم إلى أن يحسدوه . وهذا ما يفسر طول البقاء للملوكية عند الملوس .

أما عند اللقدموسيين فإنها لم تعش بهذا القدر إلا لأن السلطان منذ البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوقنف بأنظمة عدة يله التوازن الذي آتاه إياه بإنشاء بطون القبائل . فانه لما أضعف قوة الملوكية كفل لها مدة أطول . وقد وسعها حينئذ على نحو ما دون أن ينقصها وانه كان على حق حين أجاب زوجته التي سألته : « ألا يستحي من أن ينقل إلى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : « كلا بل أريب ، لأنني أتترك لهم ملكا أطول بقاء بكثير » .

§ ١ - عند الملوس ٢٠ ما سبق ٨ في ٥ . ويروي لنا أفلوثرخس في كتاب « حياة فيروس » ٥ ان ملوك الملوس كانوا يجددون كل سنة أمام الجمعية العمومية يمينهم على طاعة القوانين . قد خفف منه ثيوقنف ٢٠ في ٢٦ في ٥ . ويسند أفلاطون في « رسالته » ١٧٤ ص ٣٠٠ أيضا ما ذكره عن الملوكية في هذا المرجع ص ١٨٨ . واكسينوفون في بداية مدحته لأجيزيلاس يثنى على ملوك اسبرطة لانهم لم يعنوا قط بتوسيع سلطانهم .

§ ٢ - أما الطغيانات فانها تبقى بطريقتين مضاويتين على الاطلاق . الأولى - هي العادية وهي التي يستخدمها جميع الطغاة تقريبا . والى بريندرفى كورنثة يرجع الفضل فى كل هذه القواعد السياسية التي يمكن أيضا لمملكة الفرس أن تقدم عددا عظيما من أمثلتها .

واقدم أشرنا فيما سبق الى بعض الوسائل التي يستخدمها الطغيان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك . القضاء على كل تفوق يرفع رأسه ، والتخلص من الرجال أولى الألباب ، ومنع الموائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب الى التهور أعنى اتقاء كل ما يؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس ، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التي قد يجد فيها المرء تسليات مشتركة ، وعمل كل ما من شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة .

§ ٣ - وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها واکراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون ، وتعميدهم بواسطة هذا الاستعداد المستمر الضعة ووجل النفس . تلك هي الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند النوحسين . وهي وسائل طغيانية تؤدي كلها الى غرض واحد . وهاك أخرى : العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا ، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك النسوة اللاتي يسمين فى سراقوزة أزلات السعاية . وأن يبعث ، كما فعل هيرون ، أناسا سماعين فى الجماعات وفى المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه اذا تكلم فقد علم كل ما قال .

§ ٢ - بريندر فى كورنثة . بريندر بن سيپيل خلفه على ملكه فى السنة الأولى من الاولب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق . م . ر . هـ . بين ٢٣ - ٣٨ و٣٨٨٠ . الدورون ج ١ ص ١٦٥ ودوجين اللارنى حياة بريندر ١٠٤ ص ٢٧ . ولم يكن املاطون بحسن رأيا فى بريندر وحذفه الطغيان . الجمهورية لدا ص ٢٣ . وقد نقرأ فيما سبق . ر . الباب السابق ف ٧ - القضاء على كل تفوق . ر . جمهورية . افلاطون . ر ٨ ص ١٧٨ .

§ ٣ - كما فعل هيرون . خلف هيرون جيون اخيه فى السنة الثامنة من الاولب الثماني والثماني ٤٧٨ ق . م . - سماعين فى الجماعات . هذا هو أصل الجواسيس . ر . منتسكيو ل ١٢٢ ٢٢٣ .

§ ٤ - وأن يذر الشقاق والتئيمه بين المواطنين ، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم فى بعض ، ويشير حقد الشعب على الطبقات العلى التى يجتهد فى أن يفرق بينها • مبدأ آخر للطغيان وهو أفقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئاً من جهة ، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم فى شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت ما فيه يتآمرون • ولمثل هذا الغرض أقيمت أهرام مصر والمعابد السييسيليين ومعبد المشتري الأولي الذى أقامه البيزستراتيون والآثار العظمى التى شادها بوليقرات فى ساموس • تلك أعمال يس لها الأ موضوع واحد بعينه ، أن يشغل الشعب دائماً ويمسكه على افتقر •

§ ٥ - يمكن أن ترى وسيلة مشابهة فى نظام الضرائب كما كانت مضروبة فى سراقوزة : ففي خمس سنين كان قد أفنى دينيس بانضريه قيسه الملكيات كلها • والطاغية يقرر الحرب ليشتغل بها تشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة الى رئيس حربى • وإذا كانت الملوكية تعتمد فى بقائها على اخلاص الرعايا فان الطغيان لا يحفظ ذاته الا بالارتياح الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه اذا كان الرعايا جميعاً يودون اسقاط الطاغية فان أصدقائه على الخصوص هم الذين فى مكنة من ذلك •

§ ٦ - عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد فى الطغيان : اباحة للنساء فى داخل العائلات أن يخن أزواجهن • واباحة لتعبيد أن ينموا على أسيادهم لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من العبيد ومن النساء ، فان العبيد ماداموا يتركون يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان والديماغوجية • وقد

§ ٤ - افقار الرعايا • الفكرة عينها فى املاصون • ظهوره لى ٨٥ من ١٧٧ • أهرام مصر • ان تفقد الغرض السياسى للأهرام هى وأنار حرق للادمع هو من العصى فى الفكر وتحرق الحى يمكن - معبد المشتري الاولى • تكلم فيروف فى مدعة كذبه « فى العمارة » على معبد المشتري الاولى ووصفه نوريس فى (in atica) • كان محيط هسدا لمعبد يقس باربع نحووات او ٧٦٠ متراً • ولم تم عمارة الا فى عهد الامبراطور ادريان بوليقرات فى ساموس • يصف هيروودوت (ضابط ب ٦٠) هذه الاعمال الكبرى فى ساموس وقد مات بوليقرات سنة ٥٢٢ ق.م • بعد ان ملك احد عشر عاماً • وحسلة الاخريسيى الصغير ب ٧٤ •

§ ٦ - يقدر التملق فضل تقدير • ما سبق لى ٦٥ ب ٤ •

يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمره - من أجل ذلك يقدر المتملق فضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية • فلدى الشعب يوجد الديماغوجي الذي هو بالقياس الى الشعب متملق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعا الذين لاعمل لهم الا الملق المستمر • من أجل ذلك لا يحب الطغيان الا أشرار الناس لأنه على التحقيق يجب الملق ، وانقلب الحر لايسفل الى هذا الدرك • الرجل الخير يعرف ان يجب ولكنه لايملق أبدا • زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة • « مسمار يطرد الآخر » كما فى المثل •

§ ٧ - خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحررة لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الخلال السامية • وان الأتلاء الذي تزهى به بين يدى الطاغية مروءة غير واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذي يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها • اذا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه • ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يتبل فى بطائنه الخاصة أجنب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فان هؤلاء عنده أعداءه وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد سلطانه •

كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التي يستخدمها الطغيفسان لحفظ سلامته هي من الشر بمكان مكين •

§ ٧ - فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة • فرغيفاس افلاطون ص ٢٧٠ من ترجمة كوزان - من الشر بمكان مكين • بعد هذا الوصف للطاغية الذى يساوى فى صدقه وفق دفته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤتم ارسطو صراحة كل هذا الكيد الذى يكيده الطغيان • وهذا ايضا دفع جديد للتهم التي لا اساس لها والتي عيب بها كتاب السياسة • فى هذا الكتاب ٩٦ ف ٢١ وفيما سبق لك ٣٨ ف ٨ • ولو ان مكيفانلى عنى بابرز هذا التحفظ كما فعل ارسطو ، لما اعتبر تصديرا مفرضا متبجحا للطغيان • وربما كان مسن أسباب ذلك أيضا نيممة بطانة روما • فانه ينبغي أن يقال أنه قد وقف ملكاته وحياته جميعا على خدمة جمهورية • فى سيجيى التعيين على الجب اعترى ٦٦ والمقدمة • وقد لخص منتسكيو كل هذه النظريات على الطاغية بان جهن الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة • روح القوانين لك ٩٦ •

§ ٨ - وتلخيصها يمكن ردها الى أصول رئيسة ثلاثة هي الغاية الدائمة للطغيان : الأول خفض المستوى الأخلاقي لتراعايا . لأن النفوس الوضيعة لاتفكر أبدا في الائتمار . لربما اعدام ثقة بين بعض المواضين والبعض الآخر لأن الطغيان لايسكن القضاء عليه الا بمقدار مايستطيع المواطنون الاتحاد في المشاورة . من أجل ذلك يطارد الطاغية الأختيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مهينا بل أيضا قتلهم بأنفسهم ولثقة الأعمار بهم ، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الحية في أى أمر كان . والأمر الثالث الذى يقصديه الطغيان هو اضعاف الرعايا وافقارهم ، لان المرء لا يكاد يحاول أمرا محالا وبالنتيجة لا يتصدى للقضاء على الطغيان حين لا يكون له وسائل اسقاطه .

§ ٩ - وحينئذ فكل مايشغل بال الطاغية يمكن أن يقسم الى الأقسام الثلاثة التى أسلفنا بيانها ، ويمكن أن يقل ان كل وسائله للسلامة تتجمع حول هذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض واضعافهم وتسفيل أخلاقهم .

هذا هو النمط الأول لاحتفاظ الطغيانات بسلامتها .

§ ١٠ - أما الثانى فإنه يتعلق باعناية باجراءات مضادة تماما لتلك التى ينهاها أنفا . ويمكن استخراجها مما ذكرناه من الأسباب التى تسقط الملوكتيات لانه كما أن الملوكتيات تضر بسلطانها إذ ترمى الى جمعته أشد استبدادا فكذلك الطغيان يؤيد سلطانه بجمعه أشد ملوكية . وليس هاهنا الا نقطة أساسية لايجوز نسيانها أبدا . أن يكون للطغيان دائما القوة الضرورية للحكمه لا بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الإرادة العامة .

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عنه . غير أنه متى

§ ١٠ - أما الثانى . هذا مقسم لما قيل من قبل من قبل من الأسباب التى تسقط الملوكتيات .
منتسكبر على اخلاق الملك الفرد . روح القوانين ٧٤ - ٢٧٠ .

ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبتى أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ضواهره •

§ ١١ - فبديا يتظاهر انطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاستعداد بالمنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر فى الهدايا الثمينة التى يتكلف الشعب شديد الكلفة فى تقديمها له واتى يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليبذرها على الحظايا والأجانب والفضائين الجشعين • الطاغية يقدم حسابا عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد • لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدير الأمر لا الرجل المستبد • وانه مع ذلك لا يخشى أن تعوزه الأموال مابقى سيد الحكومة المطلق •

§ ١٢ - فإذا ذهب ليسيح بعيدا عن مقره فلا أحسن به ان يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا مركومة • لأنه حينذاك يكون الذين وكل اليهم أمر الحراسة أقل شهوة فى سلب ثرواته • عندما ينتقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشيته المواطنين الآخرين : فان أولئك يتبعونه فى طريقه فى حين أن هؤلاء يقون فى المدينة • ومن جهة أخرى اذ يجبى الضرائب والأتاوة ينبغى أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف الا فى صالح الادارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير • وبالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الخارس والحازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية •

§ ١٣ - ينبغى للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقاء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لالكى يبعث على الخوف منه بل على الاحترام • على أن الأمر هو فى غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائما موضع الاحترام ، ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لا يحفل بصنوف

§ ١١ - فبديا بنظاهر بأنه يعنى • ر • الامير لكيافلى ب ١٦ •

§ ١٣ - الاحترام • ر • الامير لكيافلى ب ١٧ ومنتسكيو ك ١٢ ب ٢٦ و ٢٧ من روح القوانين يوشك ان يكون دائما موضع الاحترام • ر • المرجع السابق ب ١٩ - كفاياته الاخرى • ر • الامير ب ١٨ - انتهاك • ر • الامير ب ١٨ و ١٩ ومنتسكيو ك ٧ ب ٢٨ حيث يذكر انتقام رئيس و انتقام الكونت جليان و انتقام الدوقة منتيسى من هنرى الثالث • - الشجار النسوى • ر • مقال لكيافلى على عاشورات تيت ليف ك ٢٦ •

كفائاته الأخرى ، أن يثبت بالكفاية السياسية ، ويجعل لنفسه في هذا الصدد شهرة لا تقبل الطعن ، زد على هذا أنه ينبغي أن يتمتع وأن يمنع كل من حوته من انتهاك حرمة النسيبة من ذكور واثاث . وأن يظهر نسوة ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات ، لأن الشجار النسوي قد أهدك أكثر من طغيان واحد .

§ ١٤ - فإذا أحب المدة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض انطفأة الذين لم يكفهم الاستغراق في صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية ، بل يريدون أيضا أن يعنوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعا ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم . في هذا الصدد على الاخص يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال ، فان تم يستطع فليستخف في ذلك عن أنظار العامة . فان المرء الذي يستغفل ويحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع ، انما هو الرجل السكران ، ليس هو بالمرء الذي يسهر ، انما هو ذلك الذي ينام .

§ ١٥ - الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التي تقال على تصرف الطغيان . يلزمه أن يجعل المدينة كما لو كان مديرها لا سيدها لها . ويعنى بأن يعلم أنه على تقوى تضرب بها الأمثال . فان الناس كثيرا مالا يخشون ظلما من قبل رجل يظنون مواظبا على جميع واجباته نحو الآلهة ويقل اجترأؤهم على الأتمار به ، لأنهم يخانون السماء حليقة . ومع ذلك يلزم لطاغية أن يحذر من أن يدفع بضواهر أمره الى حد الوسوسة المؤدية الى السخرية . متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف ما لم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من دن شعب مستقل . الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القليل ، ويترك الى الحكام الأقل درجة والى المحاكم أمر العقوبات .

§ ١٥ - كل هذه القواعد القديمة تروى في هذا الباب ٣٠ وما بعده ويمكن ان يقرب بين هذه النصائح التي يسديها ارسطو الى الضعة وبين النصائح التي وجهها سمنويه الى طاغية سراقورة في كتيب اكسينوفون المعنون «هيرون» ويمكن الانتفاع بها في ديكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للامير لكيافلى ج ٩ ص ٣٨٨ وما بعده . طبعة كوزان .

§ ١٦ - كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحترز من نماء قوة أحد الأفراد الى ما بعد الحدود العادية ، أو اذا كان لا يستطاع اتقاء هذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثال تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين . وتلك هي الوسيلة لجمالهم فى مستوى واحد . فإذا أُلجأت الضرورة الى خلق واحد من صنف ذلك التفوق فيمكن من شأن اطاعة على الأقل ألا يوجهه الى رجل جرى . لأن قلب الجرىء على استعداد للمخاطرة فى أى أمر . واذا لزم اسقاط أى نفوذ سام فيمكن ذلك بالتدريج وأن يعنى بالأى يقضى البتة دفعة واحدة على الأسس التى عليها يرتكز .

§ ١٧ - وليكن على الطاغية اذ لا يسمح بنفسه البتة أن تصدر عنه أية اهانة من أى ضرب كان أن يجتنب على الخصوص منها اثنين . ألا يسطد يده على أى كان وألا يهين الشبية . وهذا الاحتراس هو على الأخص ضرورى فى حق النفوس انبينة المعتزة بدواتها . ان النفوس الحريصة لاتطبق صبرا على أن تضار فى منافعها المالية ، غير أن النفوس العزيزة وانشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى . فأحد الأمرين لازم اما أنه يلزم اعدول عن كل انتقام من الرجال الذين بهم هذا الخلق واما أن تكون العقوبات التى يعاقبون بها عليها مسحة من الأبوة وليست نتيجة للزراية . اذا كان للطاغية علاقات مع الشبية فيجب عليه أن يظهر بمظهر المتقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه . وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الاهانة .

§ ١٨ - من الأعداء الذين يفضون شخصن الطاغية والذين هم أشد خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لا يحرصون على الحياة ناداموا بودون

- واجباته نحو الآلهة ر . الامير ب ١٦ - امر العقوبات ر . ما سبق لك ب ٢ ف ١٠
والامير نيكيفلى ب ١٩ ومنتسكيو لك ب ٢٣ .

§ ١٧ - اية اهانة من اى ضرب كان ر . منتسكيو لك ١٢ ب ٢٨ ومقالة ميكافلى على
عاشورات تيت ليف لك ٢٦ ب ٢٨ .

§ ١٨ - كما يقول هيرقليطس . هيرفيلطس من افيز كان يعيش نحو القرن السادس
قبل الميلاد . ر . الامير ب ١٩ .

بحياته • من أجل ذلك وجبت العناية كل العناية بالأحتراس من الرجال
الذين يحسبونهم قد أهينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أعزاء
عليهم • فإن الشخص متى تأمر بمعاملة البغض لا يرضى بنفسه ، وكما يقول
هيرنيتس : « الغيظ عسير أن يتقلب عليه لأن حامله يوجد فيه
بنفسه •

§ ١٩ - ولما أن الدولة تتألف دائما من حزبين متميزين الفقراء والاعنياء
وجب اقتناع هؤلاء بأنه لا ضمان لهم الا في السلطان وأن يتقى كل ظلم متبادل
بينهم • غير أن بين هذين الحزبين أقواهما هو دائما ذلك الذي يجب انخذله
أداة لسلطان حتى لا يضطر الطاغية ، في حاة متطرفة ، الى أن يعطى الحرية
العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح • هذا الحزب يكفى دائما وحده
لحماية السلطان الذي هو سنده ويحقق له الظفر على أولئك الذين
بهاجمونه •

§ ٢٠ - على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل في تفاصيل أطول من ذلك •
فإن الموضوع الأساسي هو هاهنا بين البداةة • يلزم للطاغية أن يظهر
ترعاياها لا بمظهر مستبد بل بمظهر مدير ، بمظهر ملك ، لا بمظهر رجل
يعمل لمنافعه الشخصية بل رجل يدبر منافع الأعيار • يلزمه أن يطلب في
سلوكه كله الاعتدال دون الإفراطات • يلزمه أن يقبل في مجلسه المواطنين
الممتازين وأن يجلب الى نفسه بوسائله محبة العامة • بذلك يكون واتفاقا
لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقا للمحبة لأن رعاياه سيصيرون
أحسن حالا وبمعزل عن كل اهانة ، وأنه لن يشر أى حقد ولا أى خوف
فحسب ، بل أيضا ليجعل سلطانه أبقي على الزمان • وبالجملة يلزمه أن يظهر

§ ١٩ - أداة السلطان : من مسكوكو ١٢٢ - ٢٧ - حكر نقدا هذه الصورة التي
رسمها ارسطو من الطاغية ان توضع لصورة التي رسمها افلاطون في آخر الكتاب الثامن واول
الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ و ٢٠٠ ود بعدد •

§ ٢٠ - مدير • احتفظت بهذه الكلمة التي هي وردت في جميع المخطوطات . واما
الرواية التي آثرها سلبورج ومن تبعه من المترجمين فهي نواة في حقيقة الامر تعبير ارسطو
(كتاب ا ف ٢) ولكن لا شئ . يسمح به هذا وليست ضرورية •

بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل وألا يظهر أبدا بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الانسان أن يكون .

§ ٢١ - ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الخيصات فإن أقل الحكومات استقرارا هي الاوليغرشية وانطغان . فإن اطول طغيان بقاء كان طغيان اورطاغوراس وذريته في سيسيون ، فقد بقى مائة عام . ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم انفسهم في كثير من الأشياء لنير القانون . فان كليستين اتقى الهوان بكفايته الحربية وصرف كل عنيته الى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال الى أن توج بيديه القاضى الذى نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه . واذا صدقت الرواية فإن التمثال الجالس الذى هو فى الميدان العام هو تمثال ذلك القاضى المنقل ، يقال أيضا ان بيزسترات رضى لنفسه أن يعين قضائيا أمام المحكمة .

§ ٢٢ - انطغان التالى فى طول البقاء هو طغيان السبسيلين فى كورنثه ، لبث ثلاثة وسبعين عاما وستة أشهر . فان سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن غرديوس حكم ثلاث سنين . وان الأسباب التى حفزت طغيان سبسيل زمانا طويلا هي الأسباب المتقدمة أنفها ، لأن هذا الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع . وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان قائدا عظيما .

§ ٢١ - أقل الحكومات استقرارا . هذا تأنيب جديد للطغيان . ما سبق فى هذا الباب ٧٠ و٧٠٠ منتسكيو . روح القوانين ٨١ ب ١٠ - اورطاغوراس وذريته . استولى اورطاغوراس على الطغيان نحو الاولب السادس والعشرين ٦٧٦ ق م . ر . اوتوملر . للدوربون ج ١ ص ١٦١ . وأشهر سلالة اورطاغوراس كان كليستين ، واما الآخرون فلا يكادون يعرفون . وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنثه فى شمالها الغربى .

§ ٢٢ - طغيان السبسيلين . ملك سبسيل نحو الاولب الثلاثين ٦٥٨ ق م . - حكم ثلاث سنين . هنا خطأ واضح فى الأرقام فإنه اذا عد بسامتخوس من السبسيلين وسياق عبارة ارسطو لا يكاد يسمح باستثنائه ، فلا يكون ملك السبسيلين بعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين . على انه لا يعرف من هو بسامتخوس المصرى الاسم . يرى جوتلنج انه ليس من سلالة السبسيلين وانه لكونه كان قائدا لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدة ثلاث سنين فى آخرها وصل بريندر الى خلعة . والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع

§ ٢٣ - ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعد هذين الطغيانين الأولين طغيان اليزستراتيين في أثينا، غير أنه كان منقطعاً. فإن بيزترات مدة سلطانه قد اضطرت أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة إلا سبع عشرة سنة، وملك أبناؤه ثمانين سنة : فالجموع خمس وثلاثون سنة . ثم تجيء بعد ذلك طغيانات هيرون وجينون في سراقوزة ، ولم يكن هذا الأخير طويل امد ، فقد بث اثناهما ثمانين سنة عاماً . ومات جيلون في السنة الثامنة من ملكه . وملك هيرون عشر سنين . وخلع طرازيبول في نهاية الشهر الحادي عشر . وبالجملة فإن أكثر الطغيانات لم يلبث إلا مدة قصيرة .

تلك هي على التقريب في الحكومات الجمهورية وفي حكومات الفرد كل أسباب الدمار التي تهددها ، وتلك هي وسائل السلامة التي تشتمها .

جميعاً . والذي يظهر انه الحق بدأ على شهادته جمع تاريخي هو ان سبسيل ملك ثلاثين سنة ويريندر اربعة واربعين كما يقول ارسطو . في اكتوبر . الدورون ج ١ ص ٢٦٨ .

§ ٢٤ - طغيان اليزستراتيين . بيزترات المنصب الضعفان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق . م . وطرد هيبياس من اثينا سنة ٥١٠ ق . م . - مات حمون . ما سبق ب ٨ ف ٩ وما بعدها . - وملك هيرون . ما سبق ب ٩ ف ٧ من هذا الكتاب - طرازيبول . ما سبق ب ٨ ف ٩ من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل عن طرازيبول .

الباب العاشر

نقد نظرية افلاطون على الثورات . اخطاء افلاطون المتعلقة بالنظم التى فيه تتعادل الحكومات المختلفة في الغالب من العادة . افلاطون اوجز المسألة أكثر مما ينبغي

§ ١ - في الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة هذا الموضوع . حتى انه لم يبين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية الفاضلة أى بالحكومة الأولى . وعلى رأيه أن الثورات تأتي من أنه لاشيء في هذه الدنيا يباق الى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير فى حين من الزمان . ويزيد على ذلك أن هذه الاضطرابات ، التى جذرها المزيد بثت زائد خمسة يؤتى لحين ، لاتبدأ الا حين يرتفع العدد هندسيا الى المكعب ،

§ ١ - في الجمهورية : جمهورية افلاطون لث ٨٤ ص ١٣٠ ترجمة كوزان وتعليقه الاخير ص ٣٢٢ . هذا التعليق المطول الذى وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين والمفسرين لفقرة افلاطون هذه . والنتيجة العامة هي ان هذه الفقرة غير معقولة اصلا . افكالت كذلك عند القدماء . وهنا على الخصوص عند ارسطو ؟ هذا أمر لا يطاق . لا شيء في ابراهه يدل على ذلك . حتى انه يجد نظرية افلاطون بطله مادام . على رأيه . الجزء الاخير هو وحده الذى ليس بطلا . لكنه لا يقول ان عبارة هذه النظرية غير مفهومة عنده كما هي عندنا . بل ينبغي الاعتقاد بأنه كان يفهمها بلا عناء وان كان لايقرها . كذلك يمكن ان يقال في شأن المفسرين القدامى لافلاطون ان هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة . فاذا كانت لا تؤدى عندنا الى معنى فذلك على الراجح لان العبارات الهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بها مرانة . والذى يظهر انه الاشد احتمالا هو ان عمليات الضرب المتعاقبة يجب ان تنتج العدد خمسة آلاف واربعين الذى له اهمية عليا فى النظرية :تسياسية لافلاطون (وما سبق ك٢ ب٣ ف٢) . والذى هو يعين بلا شك العهد الطويل للثورات . وبعد ان درست طويلا هذه الفقرة لم اجد ما اقترحه حلا جديدا . ربما كان واجبا على ان افضل كما فعل كوزان بان احذف من ترجمتى هذه الفقرة غير المرضية .على ان نقد ارسطولا يصح ان يوجه الى الكلمات فانه من الممكن أن نفهم هذه الفقرة حق الفهم بصرف النظر عما أورده من كتاب استتاده . وينبغي ايضا ان يراجع فى اسباب الثورات على رأى افلاطون كتاب القوانين ك٣ ص ١٢١ وما بعدها . وقد خلق افلاطون لاتقاء الثورات هيئة حراس القوانين . هذا نظام عجيب ينبغي ان يفرق فى كل الدول على صورة او على اخرى . ولعل ارسطو قد اخطأ فى عدم مناقشة فكرة استتاده هذه . والقوانين آخر ك٦ و٧ و٨ و٩ من الجمهورية . ولقد رسم فولويوس ومكافئى ايضا الدائرة التى تتبعها حتما ثورات الدول ر٠٠ التاريخ العام ك٦ به وما بعدها وب٧٥ والمقالة على عاشرورات تبت ليف ك١ ب٢ .

مادام أن الطبيعة تخلق حينئذ كائنات معينة وغير قابلة لتلاصيح أصلا .
هذا الجزء الأخير من دليله يعجز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهرها رجالا
عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلا . لكن لماذا تنطبق
هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتينا إياها على
أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أي شيء
في هذه الدنيا .

§ ٢ - لكنه في هذه المحطة التي يمينها للثورة الكنية يتغير كل شيء دفعة
واحدة حتى الأشياء التي لم تكن لينة قد ابتدأت أن تتجمع ، وإن مخلوذة
ولد في اليوم الأول من انضمامه سيكون مشمولاً بها كالأخرين . يجوز أن
تسأل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة إلى النظام المقدموني ؟
إن نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب إلى النظام الذي هو المقابل له في
أكثر ما يكون من أعدة من أن ينقلب إلى النظام الأقرب له . يمكن أن يقال
هذا القول على جميع الثورات التي يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام
المقدموني ينقلب إلى أوغريشية والأوغريشية إلى ديماغوجية وهذه إلى طغيان
غير أن الأمر على ضد ذلك تماما . فالأوغريشية مثلا يغلب عليها أن تخلف
الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد .

§ ٣ - زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع في الطغيان ثورات أولاتقع .
ولا يقول شيئا في الأسباب التي تأتي بها ولا في الحكومة التي تبدل منها .
وقد يفهم بلا عناء سكوته الذي شد ما عالج عدم الاحتفاظ به . فكل الأمر
هنا يجب أن يبقى مظلما تماما لأن في أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان
إلى هذه الجمهورية الفاضلة التي تصورها ، وتلك هي الوسيلة الوحيدة
المحصولة على هذا الدور اللانهائي الذي تكلم عليه . غير أن الطغيان يخلف
الطغيان أيضا . وشاهد ذلك طغيان كليستين إذ خلف طغيان ميرون في

§ ٢ - على النظام المقدموني . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٣٤ من ترجمة كوازن .

§ ٣ - الطغيان يخلف أيضا الطغيان . لا يجعل افلاطون الطغيان يجسي ، إلا من
الديمقراطية المتطرفة . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٦٥ و ١٦٩ .

سراقوزة • الطغيان يمكن أيضا أن ينقلب الى أوليغرشية مثل طغيان أنتيليون
في خاليسيس أو الى ديماغوجية مثل طغيان جيلون في سراقوزة ، أو الى
أرستقراطية مثل طغيان شاريلالوس في لقدمونيا أو كما قد رثي في
قرطاجنة •

§ ٤ - الأوليغرشية في دورها تنقلب الى طغيان وهذا وقع في الماضي
لأكثر الأوليغرشيات في صقنية • فيلذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان
بانسيوس في ليوتتيوم ، وفي جيل خلفت طغيان كليندر وفي ريجيس طغيان
أنكسيلاس • وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء وهذا
هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب
التجارية • بل الذي ينبغي هو أن يطاب الأصل في ذلك ان رأى الذى يرتئيه
أناس واسعوا الثروة يظنون أن السواة السياسية ليست عادلة بين أولئك
الذين يملكون والذين لا يملكون شيئا • فى أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون
أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك • بل أزيد من ذلك فى
قرطاجنة التى هى دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع
فى الدولة بعد ثورة •

§ ٥ - ومن الغرابة يسكان أيضا أن يقال أن الحكومة فى الأوليغرشية
منقسمة الى حزبين الفقراء والأغنياء ، أفىكون هذا شرطاً لخص بالأوليغرشية
منه بجمهورية أسبرته مثلا أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوى

- ميرون فى سراقوزة • كان ميرون من سلالة اورثاغوراس • ر • ما سبق ب ٩ ف ٢١ •
أنتيليون لا يعرف هذا الاسم فى غير هذا الموضع • فى قرطاجنة • هذا يناقض تماما ماقاله
ارسطو ل ١٢ ب ٨ ف ١ • وما سبقوه فى الاسطر الآتية فى هذا الجسب ف ٤ • وربما كان
ينبغى ان يقال هنا خلفيون بدلا من قرطاجنة • ومعزبه ان الكلمتين تلتبسنا احدهما بالآخرى
فى اللغة اليونانية •

§ ٤ - بانسيوس • ر • ما سبق ب ٨ ف ٢ - طغيان كليندر • ر • هيروودوت (يوناني
ب ١٥٤) وقد كان كليندر فى نحو الحرب البسة - طغيان أنكسيلاس • ر • هيروودوت
(ابراتورب ١٨) وكان أنكسيلاس يعيش فى زمن كليندر - السواة السياسية • ر • تنبها
مشابها ل ٣ ب ٣ ف ٣ • ٤ • فى قرطاجنة • ر • المعدل لخص بقرطاجنة فى هذا
الباب ف ٣ •

الثروات أو غير متساوين في الفضيلة ؛ حتى على فرض أنه لأحد يملق فهذا غير مانع للدولة من ان تقلب من الأوليغرشية الى الديمقراطية اذا زادت كتلة الفقراء ، ومن الديمقراطية الى الأوليغرشية اذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب مايتبطل البعض ويجد في العمل البعض الآخر ، ان سقراط يهمل كل هذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب الثورات ليتشبث بسبب واحد اذ يسند الحق الى سوء السلوك والى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون في السعة .

§ ٦ - ذلك خطأ فاحش . والحق هو أن رؤساء امدينة يستطيعون منى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا الى الثورة . وأنه حين يفقد المواطنون الحاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن تبقى هادئة . هذه الثورات لاتجر كذلك الى الديمقراطية أكثر مما يأتي بها نظم آخر . يكفى نفى سياسى أو ظلم أو اهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب في الدستور ، دون أن يقع أى مساس بثروات المواطنين . ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على مايناسبه ، رخصة يسند سقراط أصلها الى افراط في الحرية .

وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغرشيات وللديمقراطيات لايتكلم سقراط على الثورات فيها الا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها .

§ ٥ - وان سقراط يهمل . ر . افلاطون . الجمهورية ك ٨٤ ص ١٤١ لغدمدح ثنمان في « تاريخ الفلسفة » ج ٣ ص ٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحا جميلا هو خير ما مدح به هذا الكتاب . اذ يقول « لقد أودع أرسطو هذا الكتاب كنزا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبدا » . وأضاف ثنمان الى ذلك قوله : « ان وسائل البقاء التي وضعها للطغران ليست في باب العبقرية بأقل مما وضعه مكياقل » . ر ما سبق ب ٩ ف ٥ . ولقد حاكى بونن هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع من جمهوريته .

§ ٦ - سقراط . يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانتقاد نظريات افلاطون وانه ليختمه بهذا الانتقاد أيضا .

فهرس

كتاب السياسة

صحيفة

- مقدمة بارتلمى سانتهيلير : اعلان حقوق الانسان والمواطن هو منخصص ١
العلم السياسى كله - منفعة هذا العلم ومنهجه - افلاطون :
ان سياسته حقة وعظيمة وازيا عقلية وتاريخية معا . ضلالاته -
ارسطوطاليس : منهجه تاريخى كله تقريبا . خطؤه وبراعته -
منتسيكو : منهجه ادخل ايضا فى باب التاريخ من منهج ارسطو :
روح القوانين . مافيه من نقص وما فيه من عظمة - فولوبيوس -
شيشرون - مكيافلى - هيز - اسفينوزا - روسو - الخلاصة :
واجبات عدم السياسة

الكتاب الاول

فى الاجتماع المدنى - فى الرق - فى الملكية - فى الالمطة العائلية

- الباب الاول : فى الدولة . اصل الاجتماع . انه من فعل الطبع - ٩٢
عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد - القرية مكونة
من اجتماع العائلات - الدولة مكونة من اجتماع القرى . وانها
غاية الاجتماعات الاخرى كلها . الانسان كائن مدنى بالطبع -
سيادة الدولة على الافراد . ضرورة العدل الاجتماعى
- الباب الثانى : نظرية الرق الطبيعى - آراء مختلفة للرق وعليه ، ٩٨
الرأى الشخصى لارسطو - ضرورة الادوات الاجتماعية : ضرورة
الامر والطاعة وفائدتهم - الاستعلاء والاحتياط الطبيعىان هما
المدان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعى ضرورى عادل
ونافع : حق الحرب لا يمكن ان يكون اسما للرق - علم السيد
وعلم العبد .
- الباب الثالث : فى الملكية الطبيعية واصناعية - نظرية كسب ١٠٨

صحيفة

الاموال • لا يتعلق بالاقتصاد المنزلى الذى هو يستعمل الاموال وليس عليه أن يخلقها - الطرائق المختلفة لكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ . هذه الطرائق كليا تكون الكسب الطبيعى - التجارة طريقة كسب ليست طبيعة القيمة المزدوجة للاشياء ، الاستعمال والمعارضة : ضرورة النقد

ونفعه : البيع شره التجارة التى لا تشبع : تحريم الربا •

الباب الرابع : اعتبارات عملية فى كسب الاموال : الثروة الطبيعية ١١٨
الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة • المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد • شاريس الباروسى وأبلدودور اللندوسى - نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس • الاحتكارات التى يتعاطاها الافراد والدول

الباب الخامس : فى السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة والولد ١٢١
بالاولاد - الفضائل الخاصة والصناعة لتربية والمرأة واولاد • التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : اعمال مرغياس الممدوحة - خصائص العامل - أهمية تربية النساء وتربية الاولاد

الكتاب الثانى

نقد النظريات السالفة والساتير الرئيسية

الباب الاول : بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية ١٣٤
النساء والاولاد - الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هى خيال وهى لا تقوى المنولة بل تفسدها : مواطن الابهام فى مناقشة أفلاطون عدم اكتراث الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم • استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : اخطار الجورلة التى براودون عليها فى هذا الصدد : جنائيات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض - ابطال هذا المذهب على الاطلاق •

الباب الثانى : تبع البحث فى جمهورية أفلاطون • انتقاد نظرياته ١٣٤
فى شيوعية الاموال - الصعوبات العامة التى تتولد من الشيوعيات ايا كانت • العطف المتبادل بين اهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، ان يقوم مقسام الشيوعية ويكون خيرا منها • اهمية الاحساس بالملكية • مذهب افلاطون ليس له الا ظاهر خلاب • انه غير قابل

صحيفة

للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات
لموضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام .

الباب الثالث : بحث كتاب القوانين لافلاطون - العلاقات والفروق ١٤١

بين القوانين والجمهورية - انتقادات مختلفة : عدد المحاربين اكثر
مما يلزم ، ولا شيء قد اعد لجنح الخارجية : حدود الملكية غير
واضحة ولا مضبوطة . اغفال فيما يختص بعهد الاولاد . فيدون
لم يرتكب هذا الغموض . الطابع العام للدستور المعروض فى
القوانين هو على الاخص اوليغرشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام

الباب الرابع : بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخليدونى : ١٤٨

مساواة الاموال : اهمية هذا القانون السياسى : مساواة الاموال
تستتبع مساواة التربية : مكان النقص فى هذا المبدأ . لم يقل
فلياس شيئاً عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب ان تشمل
مساواة الاموال حتى المنقولات ولا تقصر البتة على الاموال الثابتة .
تنظيم فلياس للصناع .

الباب الخامس : بحث : الدستور الذى تخيله أبو داموس الماطى . ١٤٥

تحليل هذا الدستور : تقسيم المنكيات : محكمة الاستئناف العليا .
جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية ايتام المقاتلة .
نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى اقترحه ابوداموس
للتصويت لمحكمة الاستئناف . مسألة التجديده فى مادة السياسة .
لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية اضعاف احترام القانون .

الباب السادس : بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام ارق فى ١٦٠

اسبرته . نقص التشريع اللقدمونى فى أمر النساء . عدم
التناسب الكبير فى منكيات الاراضى المسبب على قلة تدبير الشارع .
النتائج الوخيمة . قحط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب
نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكية . النظام الفاسد
للموائد العامة . أمراء البحر لهم من السلطان فوق ماينبغى -
اسبرته على حسب نقد افلاطون لم ترب الا انفضيلة الحربية .
النظام الفاسد للمالية العامة .

الباب السابع : بحث الدستور الكريتى . علاقاته بالدستور ١٦٩

المقدمونى الذى هو مع ذلك أرقى منه . وضع كرييت العجيب ،
الموالى ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة
أحسن فى كرييت منه فى اسبرته . الاخلاق الرذيلة للكريتيين التى
رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريتية .

الباب الثامن : بحث دستور قرطاجنة • صلاحه الثابت بالسكينة ١٧٣
الداخلية واستقرار الدولة • المشابهات بين دستور قرطاجنة
ودستور إسبيرة • عيوب الدستور القرطاجنى • المحاكم التى لها
من السلطان أكثر مما ينبغى التقدير الغالى لثروة فيها • الجمع
بين الوظائف • ليس الدستور القرطاجنى من القوة بحيث تستطيع
الحكومة أن تتحمل النازلة •

الباب التاسع : اعتبارات خاصة بمقننين محتئين .. سونون • ١٧٧
الروح الحقيقى لاصلاحاته - زالوكوس ، خارنداس ، اونوماقريط
فينولاوس ، مفن طيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ،
دراكون ، فنكوس ، اندروداماس - خاتمة البحث فى الاعمال
السابقة •

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن - نظرية الحكومات والسيادة - فى الملوكية

الباب الاول : الدولة والمواطن : الشروط الضرورية لتعويض : ١٨١
الاقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن انما هو المشاركة فى
وظائف القاضى والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات
وينطبق على الخصوص على المواطن فى الديمقراطية : عدم كفاية
الحدود العادية - فى ثبات الدولة او تغيرها فى علاقاتها بالمواطنين -
وحدة الارض لا تكون وحدة الدولة - الدولة تتغير بتغير الدستور
عينه •

الباب الثانى : فضيلة المواطن لا تلتبس تمام بفضيلة الفرد على حدة، ١٨٧
المواطن له دائماً رابطة بالدولة • فضيلة الفرد هى مطلقة وليس
لها روابط خارجية تقيد بها • هاتان الفضيلتان لا تنبسان حتى
فى الجمهورية الفاضلة • انهما لا تجتمعان الا فى الحاكم الحقيقى
بالامرة : الحصائص المختلفة التى تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان
المواطن الطيب يجب ان يعرف على السواء ان يطيع وان يامر •
الفضيلة الخاصة للامرة انما هى التبصر •

الباب الثالث : تباع المناقشة على المواطن وخاتمتها • العمال لا يمكن ١٩٢
أن يكونوا مواطنين فى دولة حسنة الدستور • استثناءات مختلفة
لهذا المبدأ : مركز العمال فى الارستقراطيات والاوليفرشميات •

الضرورات التي ينبغي ان تخضع لها الدول احيانا - الحد الاخير
للمواطن .

الباب الرابع : تقسيم الحكومات والديساتير - المعنى انعام لدولة ١٩٥
وعرضها : حب الانسان الغريزي للحياة وللجماعة : السلطة في
الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون خير المحكومين . هذا المبدأ
يصح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهي خيرا
والى حكومات للمصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة
نقيضات الاخرى .

الباب الخامس : تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، ١٩٨
ارستقراطية ، جمهورية - حكومات فاسدة : طغيان ، اوليغارشية ،
ديماغوجية - الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند الا الى
فروض لالى الواقع - الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق
السياسيين - هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون الا الى جزء من الحق -
الاصل المضبوط والاساسى للمدينة وللاجتماع السياسى اللذين
يرميان على انخصصوا الى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا الى
العيشة المشتركة فحسب - الحل العام للنزاع بين الثروة والفقرة .

الباب السادس : فى السيادة . حكومة الدولة يمكن ان تكون ظالمة ٢٠٦
غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللأقلية . أدلة
مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وبعيد الاشياء التى يمكن ان
تنطبق عليها : دفع هذه الادلة ورد على هذه الدفع . السيادة
يجب ان تختص بها على قدر الامكان القوانين البنينة على العقل :
العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .

الباب السابع : لاجل ان يعرف الى من تستند السيادة لا يمكن ١٢١
الاعتماد الا على المزايا السياسية حقا لا على مزايا أيا كانت كالتبالة
والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة .
عدم كفاية المزايم المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذى
يجب على الشارع ان ينتويه للتوفيق بين تلك المزايم .

الباب الثامن : استثناء من مبدأ المساواة شفعة الرجل الاعلى : أصل ٢١٧
التغريب وتبريره . التغريب فى الحكومات من كل نوع غير ممكن
فى المدينة الفاضلة . الدولة يجب ان تخضع للرجل الاعلى . تعظيم
العبقرية .

الباب التاسع : نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل للحكومة أو ٢٢١

أخطاره . خمسة انواع مختلفة للمنوكية التي يجب ان تكون شرعية دائما . النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة مدى الحياة . الثاني منوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطاته غير المحددة . الثالث يشمل انظيماات الاختيارية التي يرضاهم الشعب الى اجل طويل او قصير . والرابع هو منوكية ازمان البهولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع والخامس هو النوع الذي يكون لملك ولاية السنطات جميعها ويكون على وجه التقريب كما يمكن رب العائلة كل شيء فيها .

الباب العاشر : تبع نظرية المنوكية . خمسة الانواع يمكن ردها الى ٢٢٥ اثنين اصليين في المنوكية نضعه . من اخير في ان تجعل الولاية لفرد واحد او الى قوانين يسنها مواطنون مستثيرون اشراف البراهين للمنوكية وعينها . الاستقراطية افضل منها بكثير : الاسباب التي ادت الى انشاء المنوكية ثم التي ادت الى خرابها - وراثه الولاية المنوكية ليست مقبولة - القوة التي هي تحت تصرف المنوكية .

الباب الحادى عشر : تبع نظرية المنوكية المطلقة . سيادة القانون ، ٢٢٩ مع اذ القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التحكمية لفرد ، الاتساع الذين يجب ان يختص بهم الملك ليستطيع ان يصرف السلطان : اليغض العام للمنوكية المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق العبرى . ختام نظرية المنوكية .

الباب الثانى عشر : فى الحكومة الفاضلة او فى الاستقراطية . ٢٣٥

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الاول : نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائى للحياة ٢٣٦ الفضلى . تقسيم الخيرات التي يمكن الانسان ان يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هي دائما على نسبة افضلية . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

الباب الثانى : هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها فى ٢٤٠ الفرد ؟ فى مزايا التسلط ومحدوراته ، أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأثير هذا المذهب السياسى . انفتح لا ينبغي أن يكون غرض المدينة .

الباب الثالث : بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة ٢٤٤ السياسية والآخر يهدرها: الفاعلية هي الغاية الحقّة للحياة سواء بالقياس الى الافراد او بالقياس الى الدولة . الفاعلية الحقّة هي فاعلية التفكير الذى يعهد للافعال الخارجية .

الباب الرابع : المقدار الحق للدولة الفاضلة - الحدود التى لا ينبغى ٢٤٧ تجاوزها قلة وكثرة - يلزم ، دون تعيين عدد محدد للمواطنين ، أن يكون هذا العدد بحيث يكفى حاجة العيشة للعامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين ان يتخلصوا من المراقبة - خطر كثرة السكان .

الباب الخامس : موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التى يجب ٢٥٧ ان يستوفىها . ينبغى ان يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر . اخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التى يجب على الشارح أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خنوا من الاضرار بنظام المدينة .

الباب السادس : فى الكيوف الطبيعية التى يجب أن تكون للمواطنين ٢٥٤ فى الجمهورية الفاضلة . الاخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للمناخ الذى يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية-الاسمو الذى لا شك فيه للعنصر الاغريقى ينبغى أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا . المركز الذى يشغله القلب فى الحياة الانسانية .

الباب السابع : فى العناصر الضرورية لوجود المدينة . انها ستة ٢٥٧ انواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الاسلحة المالية ، الكهنوت . وأخيراً ادارة المصالح العامة واصدار الاحكام . بغير هذه العناصر لا يمكن ان توجد المدينة ولا ان تكون مستقلة .

الباب الثامن : بد العناصر السياسية فى الحكومة الفاضلة الى اثنين ٢٥٩ فقط أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الاسلحة والذين لهم حق التصويت فى الجمعية العمومية دوو جميع الصناع، وينبغى ألا تكون الاموال الثابتة الا للمواطنين ، ومن بين المواطنين ينبغى أن يكون حمل السلاح للمشباب والوظائف السياسية المكهولة والكهنوت المشيخوخة :

الباب التاسع : قدم بعض الانظمة السياسية ، وعلى الخصوص ٢٦٢ الانقسام الى طبقات والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن ايطاليا : تقسيم الملكيات فى الجمهورية الفاضلة . فى اختيار العبيد .

الباب العاشر : موقع المدينة ، الشروط التي ينبغي أن تطلب . ملامة ٢٦٦
الموقع للصحة . المياه . معاقل المدينة . ينبغي أن يكون لها أسوار
تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة في هذا الموضوع :
ارتقاء فن الحصار يقضى أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها
بمهارة تساوى مهارة الهجوم .

الباب الحادي عشر : المعابد في الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة ٢٦٩
للحكام ، الميادين العامة والرياضات البدنية . حرس الحقول ينبغي
أن ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

الباب الثاني عشر : الكيوف التي يجب أن تتوفر للمواطنين في ٢٧١
الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة لمساعدة ، تأثير الطبع والعادات
والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد
وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

الباب الثالث عشر : في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . ٢٧٤
التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة
الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت
الراحة . تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي
يعتزمه الإنسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

الباب الرابع عشر : في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية ٢٨١
التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سن الزوجين :
الشروط التي لا غنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغي أن
يكون . أخطار الزوجيات المبكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء ،
الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والازيد عن الحاجة : الإجهاض ،
عقاب الخيانة .

الباب الخامس عشر : تربية الطفولة الأولى . العناية الصحية ، ٢٨٦
الرياضات البدنية . ينبغي اجتناب مخالطة العبيد ، ينبغي
اجتناب قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال . أهمية المؤثرات
الأولى . ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون
الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة
إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

الكتاب الخامس

التربية فى المدينة الفاضلة

- الباب الاول :** التربية فى المدينة الفاضلة . الاحمية الكبرى لهذه ٢٩٠
المسألة . التربية يجب أن تكون عامة . تخالف الآراء فى
الموضوعات التى يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الاجماع واقع
بالجملة على الغاية التى يجب أن تتوخاها .
- الباب الثانى :** موضوعات التربية . الآداب ، الرياضة البدنية ، ٢٩٢
الموسيقى والرسم : الحدود التى تحدد بها دراسة الاناس الاحرار .
الموضع الذى عين للموسيقى فى التربية ، أنها متعة كريمة وقت
الفراغ .
- الباب الثالث :** فى منفعة الرياضة : الافراط الذى يرتكبه فى هذا ٢٩٥
الصدد بعض الحكومات . لا ينبغى أن يفكر فى تربية مصارعين ولا
محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يوتى الجسم صحة ورشاقة والعقل
شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفى فى أن توضح
بالدقة الحدود التى ينبغى أن تحد الرياضة البدنية : اسن التى
ينبغى فيها تعاطى الرياضة .
- الباب الرابع :** فى الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها ٢٩٨
إذا كانت ترويحاً ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع
للفنانين المحترفين كما يستمتع به المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل
الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى .
- الباب الخامس :** الموسيقى ليست البيئة لذة فحسب . ان لها تأثيراً ٣٠٠
عظيماً فى النفس . الاحداث المختلفة التى تثبت هذا الفرق بين
الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن
للموسيقى أثراً قوياً فى الاخلاق لا جدال فيه فينبغى ادخالها فى
التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .
- الباب السادس :** أن يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى . مزايا ٣٠٤
العزف بالموسيقى : الحدود التى يليق حده بها . تخير الآلات .
ليس كل الآلات مقبولا . أهدار المزمار : الاطوار المتغيرة التى
مرت بها دراسة المزمار . فلقد أمتها مينرفا نفسها أن صدقت
الاسطورة .
- الباب السابع :** الالحان والايفاعات التى يجب ادخالها فى تربية ٣٠٧

الاطفال • الاغانى على ثلاثة أصرب : أدبية وحماسية وشهوية •
فلاولى يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من التعميم ، المذهب
الدورى هو الاوفى : انتقاض بعض آراء أفلاطون •

الكتاب السادس

فى الديمقراطية وفى الاوليغرشية ، وفى السلطات الثلاث

التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الاول : واجبات لشارع - لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خير
حكومة ممكنة ، بل يجب أيضا فى العمل . أن يعرف تحسين
العناصر الحالية التى ينصرف نبيها - ومن هذا يكون من الضروري
معرفة الانواع المختلفة للديساتير والقوانين خاصة التى هى لازمه
لكل منها •

الباب الثانى : مخصص ماقد سبق من البحوث • تعيين البحوث
الاتية ، ترتيب الحكومات الغاسدة بعضها باقياس ان بعض
التفاريق المخدلة لكل من الديمقراطية والايغرشية •

الباب الثالث : اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها
الاجتماعية • الفقر والغنى يولدان شكليين أصليين من الديساتير :
الديمقراطية والاوليغرشية • انشيمة الاصلية لاحدهما وللأخرى •
الديمقراطية والاوليغرشية • انشيمة الاصلية لاحدهما وللأخرى •
ليس العدد ركنا أصليا • بل هو الثروة • تعداد الاجزاء الضرورية
للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون • كل الوظائف الاجتماعية يمكن
الجمع بينها • ليس الاالفقر والغنى هما المذاز لا يمكن أن يجتمعا
فى أيد واحدة بعينها •

الباب الرابع : خمسة الانواع المختلفة للديمقراطية وشيما وعلمها •
التأثير المشؤوم للديماغوجيين فى الديمقراطية • حيث ينقطع
القانون عن أن يكون سييدا : طغيان الشعب الذى ضمه مملقوه •

الباب الخامس : الانواع المختلفة للاوليغرشية وهى أربعة : التأثير
انعام للاخلاق فى طبيعة الحكومة • أسباب الانواع المختلفة
لديمقراطية وللاوليغرشية • بحث أشكال الحكومات غير
الديمقراطية والاوليغرشية - بعض كلمات على الارستقراطية

الباب السادس : المعنى العام للجمهورية ، علاقاتها بالديمقراطية ، ٣٣١
العناصر التي يجب أن تأتلف في الدولة : الحرية والثروة هما على
المحصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمهورية : علاقات الجمهورية
بالارستقراطية .

الباب السابع : الجمهورية تأليف بين الاوليغرشية والديمقراطية ، ٣٣٤
والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف ، شيمة الجمهورية الحققة :
مثال مأخوذ من الحكومة اللقدمونية : الجمهورية يجب أن تتسايد
بمحبة المواطنين وحدها .

الباب الثامن : بعض اعتبارات في أمر الطغيان . علاقاته بالملوكية ٣٣٧
والملوكية المطنفة . أنه حكومة عنف دائما .

الباب التاسع : تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح ٣٣٨
السياسى لمطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي
وحدها تقدمها : أنها الاساس الحق لجمهورية . الندرة الشديدة
لهذا الشكل من الحكومة .

الباب العاشر : مبادئ عامة تنطبق على هذه الانواع المختلفة ٣٤٣
للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكنهم :
ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤثر كل
منها نصيبه : حيل الاوليغرشية . حيل ضدها للديمقراطية ،
القواعد التي تجب رعائتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية :
الاهمية المتزايدة لتمشاة المجندين من صفوف الشعب .

الباب الحادى عشر : نظرية السننات الثلاث في كل نوع من ٣٤٨
الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة
التنفيذية أو الحكام ، والسلطة القضاية أو المحاكم . تنظيم
السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة في الديمقراطية وفي
الاوليغرشية . فى الاحكام القضاية المتروك أمرها الى الجمعية
العمومية : عيوب النظام الحاضر .

الباب الثانى عشر : فى السنطة التنفيذية ونظام الادارات - صعوبة ٣٥٢
هذه المسألة . المعنى العام للحاكم ، سيمته المميزة ، الفسوق بين
الدول الكبيرة والدول الصغيرة . فى البعض يجب تقسيم الادارات
وفى البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها فى يد واحدة . الادارات
تختلف تبعا للذساتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها :

الناخبون والمنتخبون . طريقة التعيين . التفاريق المختلفة تبعاً
لدرجاتها المختلفة .

الباب الثالث عشر : في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : ٢٦٠
موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الانواع المختلفة
للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها
تبعاً لاختلاف الدرجات .

الكتاب السابع

في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الاوليغارشية

الباب الاول : النتائج التي تنفرع عن مبدأ الديمقراطية . التطبيقات ٢٦٢
الناتجة كثيراً أو قليلاً التي يمكن تطبيقها . شيمة الديمقراطية الحرة
التي نتأتجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق لافراد في أفعالهم
الشخصية . النظام الخاص لسلطان في الديمقراطية . الجمعية
العمومية ، مجلس الشيوخ : درجات الموظفين : المساواة
الديمقراطية .

الباب الثاني : تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب ٢٦٩
الزراعي هو الأشد قابلية للديمقراطية : الانظمة التي تناسبه :
القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة . في شعب
الزراعة . في الديمقراطية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة
بها . الحدود التي يجب أن تحتفظ بها .

الباب الثالث : تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . أركان ٢٧٥
بقاء الديمقراطية . عدم الغلابة في نتائج مبدأ الديمقراطية . اجتناب
ازهاق الإغنياء والمصادرات لصنائج الخزانة . العناية بأن يمهّد
للشعب يسر عام ، الوسائل التي يتدرج بها بعض الحكومات .

الباب الرابع : تنظيم السلطان في الاوليغارشيات . قواعد ٢٧٨
القواعد الديمقراطية . القيود المختلفة للنصاب . ادارة
الاوليغارشيات تقتضي فرط التبصر لان المبدأ رديء . ضرورة حسن
النظام . علاقة الاشكال المختلفة للاوليغارشية بتكوين الجيش .
أوليغارشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة . اخطاء معظم
الاوليغارشيات .

الباب الخامس : رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة ٢٨١

للدولة ، الاعمال التي تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ • الازياف ، مالية الدولة ، العقود العامة ، تنفيذ الاحكام القضائية ، المشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والاطفال - ختام نظرية تنظيم السلطات

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الاول : نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، ٣٨٦
العلة العامة لتخالف الإدساتين ، مساواة أسىء فهمها ، الطرائق العامة للثورات • أنها تتجه أما إلى الاشياء وأما إلى الاشخاص •
في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسبية : لنجدها هــورية
حظوظ خاصة في الاستقرار •

الباب الثاني : العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القضية • هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز عنها عدد متفاوتة في الفقد والكثرة ، الطمع في ضروب الشراء ومراتب الشرف ، والاهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والاهمال ، والاسباب اللاحسوسة واختلاف الاصل ، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات •

الباب الثالث : العلل الواقعية للثورات هي دائما خطيرة جدا غير أن ٣٩٧
الفرصة ربما تكون تافهة : حتى المساواة بين الاحزاب كثيرا ما تأتي بالثورات • الطرائق العادية للثورات •

الباب الرابع : علل الثورات في الديمقراطيات • شغب الديماغوجيين ٤٠١
هو فيها أكثر من غيرها عادة كما ثبته التاريخ • في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش • الاخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغي في يد واحدة • نائدة التصويت بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة •

الباب الخامس : علل الثورات في الاوليغارشية • انقسام الاوليغارشيين ٤٠٤
فيما بينهم • فالذين أبعدا عن السلطان يشورون واحيانا يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين • سوء سلوك الاوليغارشية

صحيفة

الذين لا يعرفون الاحتفاظ بشروتهم الشخصية . عمل الثورات
فى الاوليغارشية فى وقت الحرب . بغى الاوليغارشيين بعضهم على
بعض . الظروف العرضية البحت . الاوليغارشيات والديمقراطيات
يندر أن تنقلب الى الحكومات المضادة .

الباب السادس : أسباب الثورات فى الاستقراطيات . الاقلية ٤١٠
الاضيق مما ينبغى لاعضاء الحكومة . المخالفة الدستورية . نفوذ
الحزبين الضدين الغالبين فى مبدئهما . الثروة المفرطة للمواطنين
الاعيان . الاسباب اللامحسوسة . الاسباب الخارجية للفساد -
خاتمة نظرية الثورات فى الدول الجمهورية .

الباب السابع : نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية ٤١٥
والاوليغارشية والاستقراطية وسلامها : احترام القوانين . فى
المصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التى
يقوم بها المواطنون جميعا : موالات النظر فى النصاب القانونى :
الاحتياطات اللازمة اتخاذها اتقاء لمحطوظ السياسية الكبرى :
مراقبة عادات المواطنين واخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ،
النزول عن وظائف صغرى للشعب . حسب أكثرية المواطنين
للدستور ، الاعتدال فى مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية
العامة

الباب الثامن : علل الثورة وعلل الحفظ فى حكومات الفرد منوكية ٤٢٥
أو طغيانية . الفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة فى
حكومات الفرد مماثلة بالجزء لنظائرها فى الجمهوريات . ضروب
التآمر على الاشخاص وعلى السلطات : الاهانات التى تصدر
من الطغاة : تأثير الخوف والامتهان على الخصوص : ضروب
المؤامرات التى يدسها الطمع فى المجد . صنوف الهجوم الخارجية
على الطغيان . اعتداءات أنصاره الاقربين : أسباب الدمار فى
الملوكية : أخطار الوراثة .

الباب التاسع : وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملوكية تسليم ٤٣٥
بالاعتدال ، ولطغيانات مذهبان مختلفان لبقاء : العنف مع
الخراع وحسن الادارة . رسم للمذهب الاول : عيوبه . رسم
للمذهب الثانى : فوائده . صورة الطاغية . مدة بقاء الطغيانات
المختلفة . تفاصيل تاريخه .

الباب العاشر : نقد نظرية أفلاطون على الثورات . أخطاء أفلاطون ٤٤٦
المختلفة بالنظم الذى فيه تتعاقب الحكومات المختلفة فى العجائب من
العادة . أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغى .

الدار القومية للطباعة والنشر

شركة ذات مسئولية محدودة

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٢١٦٢٥